حاشية حسن چلبی علی مختصر المعانی خاصة ليس لها نظير
كتاب لا ثاني له ولم يستنسخه احد
اذ هي جديدة جديرة ان يستنسخ
مستخرجة عن حاشيته
على المطول مستنبطة
منها منسخة
عنها

راغب پاشا کتبخانه سندن
عدد ١٢٤٥
١٢٥٤
T. C.
MİLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAĞIP PAŞA KÜTÜPHANESİ
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1085
RAĞIP P.
Ka. N.
1242

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي حسّن الفاظنا بمعان وبيان حسن واحسن الينا فصاحة الكلام وتحسّنه بلسان حسن والصلوة على من حسن خلقه وذاته بشان حسن ثم السلام عليه و على آله وصحبه ومن تبعه باحسان حسن **اما بعد** فلما استحسن ابو الحسان بن اي يثبت ما لخصه واستخرجه من حاشية حسن جلبي على مطول الفاضل الشارح النحرير التفتازاني روماً بالتعليقات التي اشتملت على مختصر المعاني وكانت المنتخبة منها كانها مؤلفة جديدة فجعلت يدي في تحسينها بحسن التصحيح مديدة ونومت في مهد التجديد اطفال الرقم وقومت اظهر السقم بانحناء القلم واردفت من النظر مراراً بعدها وكرّات بالتفات من البصر كراً بعدها كرّات كيلا يرى فيها اثر من اعوجاج ولا يبقى بعد ذلك الى المقوم احتياج **شعر** ما كلف الله نفساً غير طاقتها و لا تجود يد الا بما تجد وصرفت وسعي الذي الغمني واعانني في جمع ما اعد **نثر** فلما زينت جوانب هذه المجموعة بحويات جامعة اشرقت نجوم الفوائد من افق الحواشي لامعة واذا الحساد منعوا صدور هذا الصنيع مطبوعاً فماذا اصنع اذ الضوء عن اعينهم كان ممنوعاً **شعر** تفكرت في الدنيا رخاء وشدة وناديت في الاحياء هل من مساعد فلم ار فيما سائني غير شامت ولم ار فيما سرني غير حاسد **نثر** فالمسئول من الله عز وجل

اللطف

اللطف والكرم وستر الزلل والخطايا والنقصان وهو حسبي وعليه التكلان **قوله** هو الثناء باللسان اورد عليه ان قيد باللسان مستدرك لان الثناء لا يكون الا به واما قوله صلى الله عليه وسلم لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك فمحمول على المجاز والحامل عليه قصد المشاكلة **واجيب** انه بيان للواقع وتوطئة للفرق بينه وبين الشكر في مقابلة قوله فيه سواء كان ذكراً باللسان او بالجنان او بالاركان وبانه لدفع احتمال التجوز اعني اطلاق الثناء على ما ليس باللسان مجاز وهذا اعني ذكر لفظ لدفع احتمال التجوز من الذي قبله هو المسمى في اصطلاح الاصول ببيان التقرير فلا يرد ان صرف اللفظ الى حقيقته لا يحتاج الى دليل والحق ان اختصاص الثناء باللسان غير مجزوم به بل المفهوم من الصحاح ومن الكشاف في تفسير قوله تعالى واذكروا ما فيه الآية وغيرهما من الكتب ان الثناء هو الاتيان بما يشعر بالتعظيم مطلقاً نعم ذكر في المجمل ان الثناء الكلام الجميل لكن بعد تسليم اختصاص الكلام باللفظي ربما يكون محمولاً على الاشتراك اللفظي **فان قلت** كيف يخص الحمد اللغوي باللسان وقد قال عز وجل وان من شيء الا يسبح بحمده واكثر الاشياء لا لسان له **قلت** لما ثبت ذلك الاختصاص بالنقل عن الثقات من ارباب اللغات يحمل امثال ما ذكر عندهم على المجاز وانما ترك قيد قصد التعظيم في المطول لما ذكر من دلالة الثناء عليه وترك ذكر المحمود عليه في المختصر اكتفاء بتعميم سواء تعلق بالنعمة او بغيرها

فان قلت انهم صرحوا بوجوب كون المحمود عليه اختياريا وان عمم المحمود به
ووجهوا اختياره على المدح بانه مشعر بالاختيار الذي هو القاعدة العظمى
في اصول الدين دون المدح لصحة قولهم مدحت اللؤلؤ على صفائها
والكشف المذكور خال عن التقييد به فليس بمطرد قلت اجاب الشارح
في شرح الكشاف بان الموصوف مقدر اى الفعل الجميل والظاهر المتبادر من لفظ
ما يكون بالاختيار على ما صرحوا به ان قلت فيلزم ان لا يكون الثناء على الصفات
القديمة حمدا اذ استناد تلك الصفات اليه ليس بالاختيار والا لزم حدوثها
على ما هو المشهور المقرر في علم الكلام ولو سلم فليست من قبيل الافعال
اللهم الا ان يصرف الحمد عليها الى ايجادها قلت لما كانت الذات كافية
في اقتضاء تلك الصفات جعلت بمنزلة افعال اختيارية يستقل بها فاعلها
او لان تلك الصفات مبدأ لافعال اختيارية والحمد عليها باعتبار تلك
الافعال فالمحمود عليه فعل اختياري حكما في المآل وقد يقال الحمد فيما ذكر مجاز عن
المدح كما في قوله سبحانه وتعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا و
اما المصير الى ما ذهب اليه الآمدي من جواز استناد القديم الى المختار
وتجويز ان يحمد على تلك الصفات حقيقة بهذا الاعتبار كما زعمه الخطابي
فمما لا يفيد في هذا المقام اذ لا يفيد الفعلية كما عرفت على انه لا يصح فيما
يتوقف عليه الفعل الاختياري كالعلم والقدرة والا تسلسل او تقدم الشيء على نفسه
ويمكن دفع اعتراض الفعل بان اهل اللغة يطلقون الفعل على الصفة
ولهذا يطلقون على العالم اسم الفاعل فليتأمل قوله سواء تعلق بالنعمة او بغيره
سواء اسم بمعنى الاستواء يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه
قوله عز وجل الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهو ههنا خبر الفعل بعده

وهو لفظ تعلق في تأويل المصدر مبتدأ كما صرح بمثله الزمخشري
في قوله سبحانه وتعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم والتقدير
تعلقه بالنعمة وتعلقه بغيرها مستويان وسواء لا يثنى ولا يجمع ثم الجملة
اما استيناف او حال بلا واو وهو ضعيف او اعتراض بقي ههنا بحث
وهو ان ام لاحد المتعدد والتسوية انما تكون بين المتعدد لا بين احاده
فالصواب الواو بدل ام او لفظة او بمعنى الواو وكون ام بمعنى الواو
غير معهود وقد اشار الرضي الى وجه آخر لتصحيح التركيب وابقاء
او وام على معناهما وملخصه ان سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف اي
الامران سواء ثم الجملة الاسمية دالة على جواب الشرط المقدر
ان لم يذكر الهمزة بعد سواء صريحا كما في مثالنا والهمزة وام مجردتان
عن معنى الاستفهام مستعملتان للشرط بمعنى ان للشرط بعلاقة ان
ان والهمزة مستعملتان فيما لم يتعين حصوله عند المتكلم وام واو
لاحد الشيئين او الاشياء والتقدير مثلا ان تعلق بالنعمة او
بغيرها فالامران سواء والشبهة انما ترد اذا جعل سواء خبرا مقدما
وما بعده مبتدأ ثم الضمير في قوله تعلق راجع الى الثناء والاشارة الى عموم
الجميل المتعلق والرجوع الى نفس الجميل يوجب ركاكة في المعنى اذ يكون
من قبيل قولنا الحيوان جسم حساس سواء تعلق بالانسان ام لا
واما الرجوع الى الحمد فمستبعد جدا قوله والشكر فعل الخ فان قلت لم عرف
الشكر وبين النسبة بينه وبين الحمد مع انه غير مذكور في الكتاب قلت
لانه لما كان قريبا من الحمد وقد فسره كان مظنة ان يقع في ذهن من سمع
ان الشكر هل هو هذا فنفسره فيتبين الفرق تخليصا للسامع عن ورطة الحيرة

وليس المراد ان الحمد في هذا المقام من قبيل الشكر والمادة مادة الاجتماع لان
الشارح صرح بان في الكلام تنبيها على تحقق الاستحقاقين ومعنى تحقق
الاستحقاق الذاتي الاستحقاق بصفاته الذاتية فالحمد ههنا على الصفات الذاتية مع
صفة الانعام فكيف يكون من قبيل الشكر وهو مخصوص بالفواضل قوله ينبئ عن تعظيم
المنعم اي يشعر في حد ذاته بحيث كلما اطلع عليه علم تعظيمه ولا ريب في تحقق هذا المعنى
في الشكر الجناني اذ لا يقدح فيه الجهل بالمنبئ كما لا يقدح في دلالة الالفاظ على معانيها الموضوعة
الجهل بالوضع وعدم استعماله على انه يجوز ان يطلع على اعتقاد الشاكر باخبار الغير
او بالالهام او باخبار المعتقد نفسه او بفعله اذ يكون المنبئ بلا واسطة عن تعظيم المنعم
بالنظر الى الغير على كل من التقادير هو الاعتقاد لا غير وههنا بحث وهو ان الانباء
عن الشيء لا يستلزم تحققه فضلا عن قصده ولا شك ان قصد التعظيم معتبر في الشكر
فالاحسن ان يبدل قوله ينبئ بقوله يقصد به فليفهم قوله لكونه منحصرا في متعلق
بالفعل ولم يقيد الانعام بكونه على الشاكر لعدم ثبوته بالنقل الصحيح كما صرح به
البعض عطفه على سابقه باو وعطف لاحقه عليه بها يدل على ان تجرد
الذكر اللساني والعمل الاركاني شكر ولا يدفعه ما غير اليه في حواشي شرح المطالع من ان
الذكر اللساني والعمل الاركاني لا يكون شكرا ما لم يطابق الاعتقاد ويخالفه
افعال الجوارح في الاول لان تلك المطابقة وعدم المخالفة شرط خارج ثم ان المراد
من الاعتقاد التصديق جازما ام راجحا ثابتا ام لا وتفصيله في المطول ده الجرجاني
واعلم انهم صرحوا بان الشكر بالجنان اعتقاد اتصاف المنعم بصفات الكمال
او اعتقاد اتصافه بصفة الانعام وانه ولي النعم في مقابلة انعامه لا مجرد
المحبة ولا المجموع الاعتقاد والمحبة وان لزمته فلا لطف لعطف المحبة على الاعتقاد
ثم انه قدم من موارد الشكر اللساني لكونه اظهر في الانباء ووسط الاعتقادي

الذي

الذي شرف الافراد رمزا الى ان خير الامور اوسطها قوله لكون النعمة اي الانعام
بها اذ الفواضل هي المزايا القائمة بالشخص متعدية الى غيره قوله هو الاسم
المراد بالاسم ههنا ما يقابل الصفة او اللقب والكنية فان قلت
وضع العلم بازاء ذاته تعالى فرع تعقله وحين لم يعلم حقيقته تعالى لم يتصور
ذلك قلت لا نزاع في وقوع تعقله تعالى بصفاته الحقيقية
والاضافية والسلبية والفعلية على قدر ما ظهر منها بالفيض الالهي
وانما المنتفي تعقله بكنه حقيقته وذا غير لازم في وضع العلم
كما في وضع العام للمعنى الخاص على انه انما يتم ذلك اذا لم يكن واضع
مطلقا او واضع هذا الاسم هو الحق تعالى اما اذا كان واضعه غيره فعلم
غيره بالالهام او الوحي فلا وذات الشيء قد يقال على حقيقته
وقد يقال على هويته الخارجية وقد يقال على ما يقابل الوصف والمراد
ههنا هو الثاني ويستعمل استعمال النفس واستعمال الشيء ولذا
يجوز تأنيثه وتذكيره وخص بالذكر في تعيين الذات من صفاته
العلى الوجوب الذاتي الذي ينصرف اليه مطلق الوجوب لاختصاصه
به ولانطوائه على سائر صفاته لانه معدن لكل كمال ومتبعد عن كل
نقصان ثم ذكر استحقاق جميع المحامد الدال على ان كل كمال ونوال
بجنابه تعالى توطئة لما ذكره وجه تعليق الحمد على هذا الاسم والمحامد جمع
محمد بكسر الميم الثانية مصدر بمعنى الحمد قوله وتقديم الحمد باعتبار
انه اهم نظرا الى كون المقام مقام الحمد كما سيأتي في بحث تقديم المسند اليه
انك تعمد الى الاسم فتقدمه تارة وتجعله مسندا اليه وتؤخره اخرى فتجعله
فاعلا كل ذلك يستدعي نكتة ولا حاجة في ذلك الى اعتبار انه مؤخر في الاصل او مقدم

فسواء اعتبر الحمد مؤخرا في الاصل بان يكون التقدير احمد الله حمدا او مقدما بان يكون
احمد حمد الله يستقيم بيان النكتة فلا وجه للاستصعاب لان النكتة انما هي العدول
عن منصوبه لا للمقارنة والحمد قار فيه لانه مبتدأ ثم انه لم يرد باقتضاء المقام ما هو
المصطلح في هذا الفن اذ الاهتمام ليس مقتضى الحال بل هو حال اقتضى تقديم الحمد
ومقتضى الحال هو التقديم بل المراد ان هذا المقام الذي هو مقام التاليف يقتضي
الاهتمام بشأن الحمد واراد بقوله مزيد اهتمام به ان الاهتمام العارض للحمد
بمعونة المقام اولى بالرعاية من الاهتمام الثابت للاسم الزائد على اهتمام
غيره في نفسه لان البلاغة في الكلام عبارة عن مطابقته لمقتضى المقام مع
فصاحته لكن فيه بحث فانه يشكل بقوله سبحانه وتعالى الله الحمد رب السموات
والارض الآية وقوله عز وجل وله الحمد في السموات والارض وقوله تعالى وتقدس في
سورة التغابن وله الحمد الى غير ذلك حيث قدم اسم الله سبحانه وتعالى على الحمد في
هذه الآيات مع ان المقام مقام الحمد والجواب منع ان المقام في الآيات
المذكورة مقام الحمد بل مقام بيان استحقاقه تعالى واختصاصه عز وجل
بالحمد كما يشير اليه في الكشاف وهذا يقتضي تقديم الظرف كما لا يخفى قوله
والعدول الى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام والثبات اورد عليه
ان الجملة الاسمية وان دلت على الدوام الا ان التي خبرها ظرف
غير ظاهرة الدلالة عليه اما ان قدر الظرف بالفعل فظاهر لنص ... بان
لا دلالة للاسمية خبرها فعلية نحو قوله عز وجل الله يستهزئ بهم على الاستمرار
التجددي واما ان قدر باسم الفاعل فلانه بمعنى الحدوث بقرينة عمله
في الظرف فيكون في حكم الفعل والجواب ان المفيد ههنا للثبات هي
الاسمية بقرينة العدول والاسمية خبرها فعلية انما تفيد التجدد اذا لم يوجد

داع

داع الى الدوام والعدول المذكور داع اليه على انا ان نقدر اسم الفاعل و نمنع
كونه للحدوث ونقول يكفي للعمل في الظرف رائحة الفعل فيعمل فيه اسم الفاعل بمعنى الثبوت
ايضا وقد نص الشارح في اواخر الباب الثالث على ان زيدا في الدار يحتمل
الثبوت والتجدد بحسب تقديره حاصل او حصل وهو بمنزلة التصريح وللقائل
ان يقول المناسب لمقام الحمد على نعم الله سبحانه وتعالى المتجددة علينا يوما
فيوما ان يقال احمد الله ليفيد تجدد صدور الفعل منا وتعلقه بالله سبحانه وتعالى
على استغراق الازمنة بمعونة المقام على ان فيه اتعاب النفس دون الثبوت في
لانها اذا اعتادت بشيء الفته ولا شك ان افضل العبادات
اشقها والتحقيق ان القاعدة في اختيار طريقة الحمد وترجيحها جانب
البلاغة ملاحظة المحمود عليه فان كان من الامور الثابتة فالمناسب اختيار
الجملة الاسمية كما في سورة الفاتحة فان الربوبية صفة ثابتة للذات
فلذا اختير الاسمية والا فالفعلية صرح به بعض الافاضل قوله على ما انعم
الظاهر انه ظرف مستقر خبر بعد خبر ليظهر تحقق الاستحقاق فيه لا لغو متعلق
بالحمد فصل بينه وبين عامله تنبيها على ان الاستحقاق الذاتي مقدم على
الوصفي قوله ايهاما لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه
بشيء دون شيء اي مجموع الامرين علة واحدة لحذف مفعول الانعام و
تقريرها ان التعرض للمفعول اما على سبيل الشمول تفصيلا او اجمالا
واما بطريق التعرض للبعض فالجزء الاول من العلة ناظر الى الاول والثاني الى الثاني
ثم ان قصور العبارة عن الاحاطة بالمنعم به كله اعم من ان يكون حقيقة كما في
التفصيل وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها او ادعاء كما في الاجمال
وانما الحكم في مختصره هذا دون مطوله لفظ الايهام المراد به الاشعار اذ الوهم

احد قسم مطلق الشعور ولا دراك آية هذا الى اعتبار القصد في الحمد في المزايا
على ما تقرر عندهم فتوزيعها في الشرحين واحد وتوهم المخالفة وهم ثم ان
ضمير اختصاصه فيه وجهان اي اختصاصه الانعام بشيء دون شيء
آخر او اختصاص الحمد على الانعام دون آخر ولا يقدح في تحقق التوهم
افادة تعليق الحمد على اسم الذات اولا استحقاق بجميع الاوصاف على
المذكور فافهم وقوله دون شيء معناه متجاوزا شيئا آخر وتسمى تخصيص
ذلك الفضل ان شاء الله سبحانه وتعالى قوله من عطف الخاص على العام
رعاية لبراعة الاستهلال مصدر برع الرجل اذا فاق اصحابه والاستهلال
اول صوت الصبي ثم استعير لاول كل شيء فبراعة الاستهلال بحسب المعنى اللغوي
تفوق الابتداء وفي الاصطلاح كون الابتداء مناسبا للمقصود وهو
في التحقيق سبب لتفوق الابتداء لكنه سمي باسم مسببه تنبيها على كماله
في سببيته ثم البراعة ههنا اما باعتبار ان الفنون المشروع فيها
يتعلق البيان بالمعنى المراد ههنا وهو المنطق المعرب عما في الضمير
او باعتبار انها اشرف البيان المذكور ههنا بالاسم كما يسمى
وان اختلف البيان في المعنى وهذا القدر يكفي لبراعة الاستهلال واعلم ان
عطف الخاص على العام يشتمل على امرين افراده بالذكر بعد العام
وكون ذلك الافراد بطريق العطف والمنة على جلالة نعمة البيان
هو الامر الثاني وقيل لا يخفى ان المقصود بيان النكتة هو الامر الاول فحل
من الرعاية والتنبيه علة له والقول بان العلة الاولى راجعة الى الامر الاول
والثانية الى الثاني وهم اذ لا يخفى ان نفس العطف لا دخل له في شيء من البراعة
والتنبيه وفيه نظر لما ذكر الشارح في المطول في التشبيه ان ذكر الخاص بعد العام

انما

انما يكون تنبيها على فضله ومزيته اذا كان ذلك الذكر بطريق العطف
دون الوصف او الابدال حتى قال الشارح ثمة لو قال الحمد و
اما بعطف الخاص على العام للتنبيه على فضله بدل قوله واما
بذكر الخاص بعد العام لكان اوضح فقول من قال نفس العطف لا دخل له
في شيء من البراعة والتنبيه مردود فتدبر ثم كون افراد الخاص بعد العام
مشعرا بجلالته باعتبار انه يومي الى ان الخاص بلغ في الشرف
والكمال الى حيث ترفع عن الدخول تحت العام قوله ما لم نعلم
مفعول ثان والاول محذوف اي علمنا ولا ضير في ذلك
اذ ليس علم من افعال القلوب حتى لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليه
كيف قد وقع الاقتصار عليه في قوله سبحانه وتعالى لا علم لنا الا ما
علمتنا ولو كان من افعال القلوب لكان مفعوله الاول عين الثاني
اذ هي من دواخل المبتدأ والخبر فظهر ان القول بالاقتصار وقع على
كلا المفعولين او ان علم منزل منزلة اللازم ومن البيان متعلق به
وما لم نعلم بدل منه بدل البعض من الكل تكلف يستغني عنه من له
الذوق السليم ثم هذا صادق بان جزء العبارة ما لم يعلم
على صيغة المجهول الغائب ثم التصريح بما لم نعلم وان كان التعليم
لا يتعلق الا بغير المعلوم تنصيص على ان الله سبحانه وتعالى نقلنا
من ظلمة الجهل الى نور العلم ولله المنة ولرسوله ولدفع توهم ان المراد
بالتعليم تذكير ما نسي تجوزا كما سبق مثله وعن الشارح ان المراد
ما لم نكن نعلم باجتهادنا وقوانا قوله رعاية للسجع قيل عليه
يحصل رعايته بان يقال ما لم نعلم من البيان علم ورد بانه تركيب آخر

والكلام في تقديم مركبيان في هذا التركيب الذي قدم فيه علم على انه
ارتكاب خلاف الظاهر وهو تقديم المفعول قوله هو المنطوق به فصيح
المعرب عما في الضمير الفصيح اما بمعنى الناطق فلا معنى له او بمعنى
المظهر فالمعرب مغن عنه او بمعنى الخالص من اللكنة فلا يظهر تركه ايضا
اذ المراد بالبيان ههنا ما به يتميز نوع الانسان وربما لا يكون
فصيحا بالمعنى المذكور ولعله اراد به معنى المظهر وجعل المعرب
تفسيرا له قوله خير من نطق بالصواب وانما اختار خير من نطق
على سائر الصفات المادحة له صلى الله تعالى عليه وسلم لمناسبة ذكره
في الحمد من التعرض لنعمة البيان واختار النطق على القول لئلا
يحتاج الى ان يقال انه عام خص منه البعض وهو الله سبحانه وتعالى
وفيه ايماء الى قوله عز وجل وما ينطق عن الهوى قوله بينه لمن خاطب به
ولا يلتبس عليه اي اجمله لانه ادى فيه جميع ما لا بد في الافهام فالتبيين
ههنا بمعنى العلم والفهم والذي تعدى بنفسه واما الذي بمعنى الظهور فهو لازم
واعترض عليه بان فصل الخطاب بهذا المعنى كيف يتناول القرآن وفيه من المتشابهات
ما لا يتبينها من يخاطب بها ويلتبس عليه واجيب بان المراد ما هو المراد
بقوله سبحانه وتعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه وسيجيء تحقيقه ان شاء الله سبحانه
في مبحث اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وسيل عنه ان خطابا خاليا عما
يوجب الابهام وصعوبة فهم المراد مما يخل بفصاحة الكلمة والكلام والاظهر ان هذا
الكلام مبني على مذهب المتأخرين من العلماء الذين من الراسخين في العلم يعلمون
تاويل المتشابهات وهم المخاطبون لان الخطاب توجيه الكلام نحو الغير للافهام
فالظاهر ان مخاطب الباري سبحانه وتعالى يجب ان يفهم ما خوطب به وان يتبينوها ولا يلتبس عليهم

او بان المخاطب بها هو الرسول صلى الله سبحانه وتعالى عليه وسلم وهو يتبينها قوله اصله اهل
قالوا ابدل الهاء همزة ثم ابدلت الهمزة الفا لان قلب الهاء ابتداء
الفا لم يجئ في موضع آخر حتى يقاس عليه واما قلبها همزة فمتحقق
نحو ماء اصله ماه بدليل مياه في جمعه واما قلب الهمزة الفا فشائع
ذائع قوله بدليل اهيل وجه استدلال البصرية ان التصغير يرد
الاشياء الى اصولها ولم يسمع في تصغير آل الا اهيل ولو كان اصله
غير اهل لسمع تصغيره في الجملة على خلاف ذلك لان اختصاصه بالاشراف
لا يستلزم استعماله بالتشهي فيجوز قصد تحقير من له خطر او تقليله على ان
الخطر في نفسه لا يمنع التصغير بالاضافة الى اولى الاخطار العظيمة
واما القول بان تصغيره يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع اختصاصه بالاشراف
وذلك قد يناقش بان تصغير التعظيم فرع تصغير التحقير كما مر جوابه قوله
خص استعماله في الاشراف ومن له خطر يريد ان فيه تخصيصين
الاول انه لا يضاف الى غير العقلاء فلا يقال آل الكلام وآل مصر واضرابهما
والثاني انه لا يضاف من العقلاء الا لمن له خطر قيل لما ارتكبوا في
الآل التغيير اللفظي بتغيير الهاء ارتكبوا التغيير المعنوي التخصيص الاول توفيقا
للملائمة بين اللفظ والمعنى ولما كان الهاء حرفا ثقيلا لكونه من اقصى
الحلق تطرق الى الكلمة بسبب قلبها الى الالف الذي هو حرف
خفيف نقصان ارتكبوا التخصيص لتنجبر به هذا النقصان قوله
الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب اورد عليه بانه صرح في شرح
الكشاف بان اطهار جمع طهر بمعنى طاهر كعدل بمعنى عادل وقال الحق
ان جمع فاعل على افعال لم يثبت كما نص عليه الجوهري حتى قيل ان جمع صاحب صحب

وصحاب وصحبة واصحاب جمع صحب بالكسر تخفيف صاحب كنمر وانمار وامثال المشهور يعني اجداؤها وابناؤها اي الذين جنوا على هذه الديار هم الذين بنوها فقد قال الجوهري اظن ان المثل جناتها بناتها لان يكون هذا من النوادر على ما يجيء في الامثال وقد يقال صراحة كون الطهار جمع طاهر بحسب المعنى الا انه جمع صيغي له فلا مخالفة بين كلا الائمة **قوله** وصحابته الاخيار الصحابة في الاصل مصدر يقال صحبه صحبة وصحابة اطلق على اصحاب خير الانام عليه الصلوة والسلام لكنه اخص من الاصحاب لكونها بغلبة الاستعمال في اصحاب النبي كالعلم لهم رضي الله تعالى عنهم اجمعين ولهذا نسب الصحابة اليها بخلاف الاصحاب **ثم قيل** الصحابة من صحب الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وخدمه واخذ منه وهم عند نقله صلى الله تعالى عليه وسلم من الدنيا مائة الف واربعة عشر الفا كلهم اهل الرواية عنه صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى آله واصحابه اجمعين **قوله** جمع خير بالتشديد اي صورة او تقديرا بان يكون خير مخفف خير صفة مشبهة كاموات جمع ميت وهو احتراز عن خير بمعنى التفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لكونه مخفف اخير وافعل في لا يتصرف فيه لكونه مشابها لفظا ومعنى لافعل التعجب الغير المتصرف كما تقرر في النحو **قوله** والاصل مهما يكن من شيء الى آخره مهما مبتدأ ومعناه لا يحتمل غير الزمان مع تضمنه معنى الشرط وخبره فعل الشرط وحده او الجواب وحده او مجموعهما على الاختلاف ويكن تامة بمعنى يوجد وفاعله ضمير راجع الى مهما ومن شيء بيان له وفائدته زيادة البيان والتعميم لا ان من زائدة وشيء فاعل يكن لبقاء المبتدأ بلا عائد اذ التقدير مع الاستغناء تكلف لا يصار اليه وقد يقال مهما خبر يكن

علي

على انه ناقصة وشيء اسمه ومن زائدة لان الشرط غير موجب عند ابي علي والاول هو الاوجه ولذا مال اليه الشارح عليه الرحمة **ثم ان** ما ذكره من ان الاصل مهما يكن مبني على ان يكون مراد سيبويه بيان المعنى البحت والتصوير لا تعيين لزوم ما بعد فائها لما قبلها لا انه في الاصل كذلك بل الاصل ان يكن في الدنيا شيء فحذف فعل الشرط وزيدت ما وادغمت النون في الميم وفتحت همزة ان والتفصيل مذكور في شرح الرضي **قوله** لازمة للمبتدا الخ والدليل على اسمية مهما عود الضمير اليه صرح به صاحب الكشاف في قوله سبحانه وتعالى مهما تأتينا به من آية وقال يجوز تذكير الضمير الراجع اليه وتأنيثه حملا على اللفظ والمعنى **وزعم** ابو علي والسهيلي وابن مسعود انها تأتي حرفا ايضا ودليلهم مع جوابه مذكور في مطولات النحو **قوله** ولصوق الاسم اللزوم مأول بالالزام اي الزموها لصوق الاسم اذ لو بقي على ظاهره لزم ان لا يحذف اللام من المفعول له اعني ابقاء لان اللزوم صفة الصوق والابقاء صفة المبقي فلا يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل وهو من شروط لحذفها في المشهور **ثم الظاهر** ان قوله اللازم مجرور صفة للاسم ولزوم الاسم للمبتدأ لزوم العام للخاص كلزوم الحيوان للانسان ويلائم هذا التوجيه قوله وابقاء له بقدر الامكان فان اللازم للمبتدأ لما كان نفس كونه اسما كان المناسب ان يكون اللازم لنيابته ايضا ولما لم يكن ذلك لتعين حرفيته اما جعل لصوق الاسم اي وقوعه بعدها بلا فصل بدلا عنه اذ ما لا يدرك كله لا يترك كله وقد يروى مرفوعا صفة للصوق ولصوق الاسم له معنيان احدهما هذا الذي ذكر وثانيهما الصوق بمفهوم الاسم فاريد بلفظه المعنى الاول وبضميره المستتر في اللازم المعنى الثاني

على طريق الاستخدام واعترض على لزوم لعطف الاسم لا ما يقال عز وجل
فاما ان كان من المقربين فروح وريحان والجواب الشتراح بان التقدير
فاما المتوفى والاسم لا يصلح لها تقديرا واما الفاضل المرتضى فلم يلزمه
بل قال انما اللازم اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط سواء كان اسما ام لا
قوله ظرف بمعنى اذا لا الظرف ان يقول بمعنى اذ كما قال ابن مالك
لانهما مختصان بالماضي وبالاضافة الى الجملة قوله يليه فعل ماض
فان قلت فاين ذلك الفعل في قول الشاعر قول العبد الله لما سقاونا
ونحن بوادي عبد شمس وهاشم قلت سقاونا فاعل فعل محذوف يفسره
وهاشم بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت بدليل قول وقوله شمت من
البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاونا قلت لعبد الله شم قوله وعلم
توابعها لم يرد به ان المضاف ههنا مقدر عطفا على المضاف الى بقي
اعني علم البلاغة بان يكون لفظ توابعها مرفوعا باقامتها مقام المضاف في
الاعراب كما هو المشهور او مجرورا على تجويز سيبويه ابقاؤه على اعرابه لان توحيد
في اذ به يعرف لا يلائم بل اراد ان توابعها معطوف على المضاف اليه الذي بقي
اعني البلاغة بان يكون البلاغة علما للفنين المخصوصين كالعربية لجميع العلوم الادبية
وكالمعاني والبيان والبديع ونحو ذلك ويكون علم البلاغة من قبيل اضافة العام
الى الخاص كعلم النحو هكذا قيل وفيه انه يلزم الاستخدام في ضمير توابعها
وان يكون الاضافة في المعطوف عليه بيانية وفي المعطوف لامية على ان المشهور
سيذكره شارح الكشاف وتعارف اواخر المقدمة ان علم الفنين
علم البلاغة والتوجيه الخالي عن شائبة التعسف ان يراد بعلم البلاغة علم له زيادة
اختصاص بالبلاغة وهو المعاني والبيان كما يفهم من قول الشارح في اواخر المقدمة

دعوا

وسموا علمي المعاني والبيان علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها
ويكون توابعها مجرورا معطوفا على البلاغة وافراد العلم المضاف اليهما
يكفي في افراد ضميره وههنا بحث وهو ان الزمخشري حصر علم الادب
في كتابه المسمى بقسطاس العروض في اثني عشر قسما على ما اشار
اليه السيد الشريف في مفتتح شرحه للمفتاح ولم يعد البديع قسما
برأسه بل جعله ذيلا لعلمي البلاغة ولهذا السكاكي لم يعده المصنف
برأسه وجعله مع الفنين اللذين هما الغاية القصوى من العلوم الادبية
في قرن واحد وايضا جعل هذه العلوم الثلاثة من اجل العلوم معللا
بان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز بها مع انها لا دخل لعلم توابع
البلاغة في الكشف المذكور على المذهب المنصور وهو ان اعجاز القرآن
لكونه في اعلى طبقات البلاغة وايضا لا نم دخل البديع في معرفة دقائق
اللفظ اللغة العربية بل النحو اقرب في ذلك منه اذ به يعرف ما لا بد منه
في الافادة والجواب عن الاول ان الحق في يد المصنف اذ لا يخفى
ان البديع له موضوع متميز من موضوع علم البلاغة بالحيثية المعتبرة
في الموضوعات العلوم وله غاية متميزة ايضا فجعله علما مستقلا
من العلوم الادبية اوجه والجواب عن الاخيرين ان البديع
لما كان تابعا للمعاني والبيان غلبا عليه في الحكم بالاجلية والادقية
واجرى التعليل على ذلك قوله اذ به يعرف دقائق العربية الى آخره
اي اللغة العربية وانما ترك ذكر الموصوف لتوهم ان دقائق العلوم الادبية
باسرها يعرف بهذا العلم فيفيد هذا الابهام تفخيما لشأنه قوله
واسرارها قيل الضمير راجع الى دقائق لان الاصل رجوعه الى المضاف

فيما لم يكن لفظ الكل وامثاله لكونه مقصوداً بالذكر وذكر المضاف اليه بطريق التبعية

ولسر هو الدقيق ايضاً فالسر الدقائق بمعنى دقائق كدقائق كحبات الخيار وعيون الحيوان

ولكنك ان دقائق الدقائق عبارة عما هو ادق واخفى فيكون تقدير الكلام اذ يعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات التي هي ادق **ولما**

كان ادقية المعلوم مستلزمة لادقية الطريق الموصل اليه كان علم البلاغة وتوابعها من ادق العلوم سراً فاستقام امر التفريع بلا احتياج الى التزام على

ان مناط التفريع ومنصته وهي ان دقائق العربية ادقة فائق العربية **قوله**

ويكشف لك قد مر الاشارة الى رجوع التفسير الى العلوم الثلاث نكتة بطريق التغليب

اذ لا دخل لعلم توابع البلاغة في كشف المذكور على المذهب المنصور **ثم ان المصنف**

قدم في اللف بيان جلية هذه العلوم على بيان ادقيتها لكونه ادخل في مدحها

واخر في النشر دليل هذه المقدمة اعني قوله ويكشف عن دليل المقدمة الاخرى اعني

قوله اذ به يعرف لكون معرفة دقائق العربية واسرارها وسيلة الى ذلك الكشف

مقدمة عليه في الوجود **قوله** في نظم القرآن حال من وجوه الاعجاز او من الاعجاز

بصحة اقامة المضاف اليه مقام المضاف بان يقال وبه يكشف عن الاعجاز في نظم القرآن

السنا فيكون من قبيل قوله سبحانه وتعالى فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفاً

قال في حاشية الكشاف عند الكلام على هذه الآية الكريمة العظيمة

حنيفاً حال من المضاف اليه للاطباق على جواز ذلك اذا كان المضاف جزءاً من

المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا ابراهيم اذا اتبعوا ملته

ورايت هنداً اذا رايت وجهها بخلاف رايت غلام هند قائمة **واختلفوا**

في عامل مثل هذه الحال فقيل معنى الاضافة لما فيها من معنى الفعل المشعر به

حرف الجر كانه ملة ثبتت لابراهيم حنيفاً والصحيح ان عاملها عامل المضاف

١١

لما بينهما من الاتحاد بالوجه المذكور **واما** اعجبني ضرب زيد راكباً فلا كلام في جواز

وكون عامله هو المضاف نفسه هذا الكلام **وقال الشارح** بقوله والصحيح

ان عاملها الى آخره الى بطلان القول الاول اذ لو كان العامل معنى الاضافة

بالطريق المذكور لم يكن للتخصيص المجوز بما اذا كان المضاف كالجزء له

لجزء معنى بل يلزم تجويز وقوع الحال من كل مضاف اليه وهو باطل

بل انما يجوز في الصور الثلاث التي ذكرها ابن مالك في الفيته حيث

قال ولم يجز حال من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان جزء

ماله اضيفا او مثل جزئه فلا تحيفا **قوله** من اجل العلوم لكونه معلومه

من اجل المعلومات **اورد عليه** ان الثابت فيما سبق ان كشف استار عن وجوه

الاعجاز لا يكون الا بهذا العلم وذا لا يستدعي كون معلومه الذي هو مسائله

من اجل المعلومات اذ ليس في هذا العلم مسئلة حكم فيها على القرآن بخصوصه

بغرض ذاتي بل اقصى ما ثبت ان يكون القرآن من جزئيات موضوع مسائله

وهذا انما يفيد شرف لشرف الموضوع **والجملة** تعليل ترتب قوله فيكون من

اجل العلوم على ما قبله يعني لكون معلومه من اجل المعلومات كل جدا فلو يعني

بحسب الغاية الحسن ولو ادعى ان معلوماته في نفسها من اجل المعلومات

لكان كلاماً آخر لا مساس بما نحن فيه اذ ليس الكلام الا في تعليل ترتب المذكور

على ما قبله بما ذكر **والجواب** ان كلام الله سبحانه وتعالى اشرف

التراكيب وقد تقرر ان المعلوم اذا كان اشرف كان العلم به اشرف

فالعلم بحال القرآن اعني اعجازه مع قطع النظر عن الغير اشرف ولا يستفاد

هذا العلم عند فقد الذوق الفطري الا بمعرفة مسائل هذا العلم فلا جرم يكون

العلم بهذا العلم ايضاً اشرف **ثم المراد** بالمعلوم في عبارة الشرح ما يعلم من هذا العلم لا المسائل

الاعجاز
كما توهم بقرينة افراده على انه يتم الكلام ح ايضا قوله تشبيه وجه من
الاستعارة بالكناية عند المص ان يشبه شيء بشيء في النفس فيسكت عن
اركان التشبيه وهو المشبه والمشبه به ووجه التشبيه واداته سوى المشبه والاستعارة
التخييلية ان يثبت للمشبه شيء من لوازم المشبه به ويدل على ذلك التشبيه
المضمر في النفس والايهام ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد
كما ان للوجوه معنيين قريب هو العضو المخصوص وبعيد هو الطرق والمراد
ههنا على التوجيه الاول والترشيح ان يذكر شيء يلائم المشبه به ان كان
في الكلام تشبيه والمستعار منه ان كان فيه استعارة او المعنى الحقيقي ان كان
مجاز مرسل كما في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا
فان اطولكن ترشيح لليد وهو مجاز وهو النعمة قبل ذكر الاسناد على
الوجه من هذا القبيل لان المراد بالوجوه على هذا التوجيه هو العضو المخصوص
فاثباته للاعجاز مجاز عقلي بل كله استعارة تخييلية كذلك عند المص وفيه تامل
اذ الكلام من شرح السيد الشريف للمفتاح ان الترشيح انما يكون للمجاز اللغوي
لا العقلي هذا واعلم ان هذا القدر من البيان يكفي ههنا واما تفصيله ففي
الاخر فيجيء في البيان ان شاء الله تعالى ان ساعدنا التوفيق الالهي
قوله ونظم القرآن تاليف كلماته النظم في اللغة جمع اللؤلؤ
في السلك وفي الاصطلاح تاليف الكلمات والجمل مترتبة المعاني
متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل وقيل الالفاظ المترتبة
المعتبرة دلالاتها على ما يقتضيه العقل والاول انسب بالمعنى اللغوي
ولهذا اختاره الشارح وقد يطلق على مطلق التركيب المفيد لاصل المعنى
وقد يطلق على جمع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ قوله على حسب ما

يقتضيه

حسب وكلمة
يقتضيه العقل اي في الصحاح الجوهري ليكن عملك بحسب ذلك اي على قدره وعدده
اذا كان مجرورا بحرف الجر فالسين فيها مفتوحة والا فهي ساكنة وربما يسكن
في ضرورة الشعر على كونها الاول قوله وكان ثالث الثلثة ان عطف على
لما ومن في قوله من مفتاح للتبعيض او ابتدائية حال من ضمير اعظم وانما لم يجعله حالا
منهم لما قيل من ان علم النحو يأباه وفيه نوع اشعار بان اعظميته لكونه من تصنيف
هذا الفاضل وفيه تفخيم له تغمده الله سبحانه وتعالى في غفرانه يقال تغمدت
السيف اي جعلته في غمده اي غلافه الذي يعالج بالكسر في قين بكسر القاف
وحاصل المعنى ستر الله سبحانه وتعالى ذنوبه وحفظه عن مكروه كما يحفظ السيف بالغمد
قوله من الكتب المشهورة بيان لما فان قلت القسم الثالث ليس بكتاب مستقل
بل بعض منه واذا كان من الكتب المشهورة بيانا لما لزم ان يكون هو ايضا كتابا
لان افعل التفضيل ههنا اعني اعظم من جملة ما اضيف اليه وهو عبارة عن القسم الثالث
قلت الكتب في الكتب بمعنى الجمع وهو مما يصدق على بعض المصنف
يرشدك اليه قولهم الكتاب الاول في المنطق والكتاب الثاني في الالهيات وغير ذلك
ولو سلم ففيه عموم المجاز بان يراد بالكتاب ما يعم المعنى الحقيقي اعني الكل والمعنى المجازي
اعني البعض قوله تمييز من اعظم اي لانه اشهرها وان كان فيه دلالة على
نفع القسم الثالث شهر بين الاقوام وتقرر لدى الخواص والعوام لانه لا يكون
نقصا في المقصود وهو ان الاعظمية باعتبار النفع لجواز ان يكون باعتبار اخر قوله
وهو تهذيب الكلام اي قد يطلق التحرير على بيان المعنى بالكتابة كما ان التقرير
بيانه بالعبارة وليس ههنا كثير نفع من جهة المعنى فلذا لم يلتفت اليه ثم للقائل
ان يقول تهذيب الكلام تنقيحه وتطهيره من معايب الزوائد فكيف يوصف
القسم الثالث مع اشتماله على الحشو والتطويل والتعقيد والجواب ان هذا

بالقياس الى ما في حكم [illegible] قوله متعلق بمحذوف تقديره جميعا
والفائدة الحاصلة في صدق شيء ثم يترتب زيادة تمكين في القلب لان الشيء
اذا تعين بعد ما تطلع النفس اليه يكون اوقع فيها قوله لانه مما يكفيه
رائحة الفعل ولذا يعمل فيه ما هو بعيد عن العمل كمدلول اسم الاشارة في قوله عز وجل
فاذا نقر في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير وغير ذلك واراد بالظرف
ههنا الحقيقي اعني الزمان والمكان بدليل انه حكم بوقوع فيه وعدم انفكاكه
وهو انما يستقيم فيهما لان ما يقع في الزمان والمكان لا ينفك عن مطلقهما
وان انفك عن خصوصهما وانما لم يتعرض لشبه الظرف اعني الجار والمجرور لانه انما ثبت
كفاية رائحة الفعل في عمل الظرف الحقيقي فيعني شبه المفعول بواسطة الحرف ولذا
ولهذا جمع الظرف مع الاسماء في موضع الاضمار في قوله ولهذا اتسع
الظروف وليس شبه الظرف ايضا وقد يراد اطلاق الظرف على شبهه
من الاتساع في شبه الظرف عمل معنى حرف النفي فيه عند بعضهم كما في قوله عز وجل
وما انت بنعمة ربك بمجنون اي انتفى بنعمة ربك عنك الجنون ومدلول
الضمير في قوله عليه السلام وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المترجم
اي ما حديثي عنها قوله وهو الزائد المستغني عنه في العبارة
محضا اذ قد ذكر في الباب الثامن ان الحشو هو كزيادة لا لفائدة بحيث
يكون الزائد متعينا كما في قوله فاو وثنى بكلمة صداع الراس والقلق فان
الراس زائد لا فائدة فيه اذ الصداع مغن عنه والتطويل ان يكون اللفظ زائدا
على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا كما في قوله والفى
قولها كذبا ومينا فان الكذب والمين بمعنى واحد فاحدهما لا على التعيين زائد
فتفسيره بالزائد ليس بمنكب ظاهر كما ليس في ان شاء الله تعالى اللهم الا ان يقال

الزيادة

الزيادة بمعنى الزائد كما يشعر به تمثيل الحشو المفسد للتكلف بالندى في قوله ولا فضل فيها للشجاعة
والندى كما هو لفظ وان كان في عبارة الشارح بنوع عنه هناك قوله
وسنعرف الفرق ان شاء الله تعالى وتقدس في بحث الاطناب قيل انما
يفيد الفرق بحسب المفهوم لا الصدق فان المؤدى واحد وقد يمنع بان التطويل
على ما ذكر ههنا اخص من الحشو اذ قد اعتبر في الاول كون الزيادة على اصل
المراد دون الثاني فالكلام لا في محله حشو وليس بتطويل اذ لا بد فيه ان يكون
اصل الكلام في محله وخصوصه لا فيه وانت خبير بان المراد بالزائد في
الحشو هو الزائد على اصل المراد اذ هو المعتبر في الفرق فتامل قوله قابلا
للاختصار لما فيه كتطويل مفتقر الى الايضاح والتجريد انما اختار في
الاول لفظ القابل وفي الاخيرين لفظ الافتقار ايماء الى ان الاحتراز
عن الاخيرين اهم من الاحتراز عن الاول واراد بالاختصار ما يقابل التطويل
ليشمل الاطناب والايجاز والمساواة ثم قدم في اللف الحشو على
التطويل لكونه اهم في مقام بيان موجب تغيير القسم الثالث وعكس في
النشر اهتماما بذكر الاختصار لانه مؤلف مختصره وتلخيصه وقدم ناظر
التعقيد على ناظر الحشو رعاية للسجع قوله الفت مختصرا وانما
اختار الفت على اختصر مع ان مؤلفه اختصاره اشعارا بان
مطمح نظره هو اختصار مصنف السكاكي بل تاليف مختصر يتضمن
ما فيه قوله يتضمن ما فيه جعل القسم الثالث ظرفا للقواعد
بناء على ان الالفاظ قوالب المعاني والتضمن باعتباره ايضا
او باعتبار اشتماله على الامثلة والشواهد ايضا ثم المراد بتضمن ما فيه
في القسم الثالث من القواعد تضمنه معظم ما فيها فلا يرد عدم تضمنه المباحث المذكورة

في علم الجدل والاستدلال وعلمي العروض والقوافي ورفع المطاعن عن القرآن
لان هذه المباحث لواحق لعلمي المعاني والبيان كما نبه عليه الكاشي [illegible]
فيهت قوله وهي حكم كلي ينطبق على جزئياتها اي المراد بالحكم
القضية من قبيل اطلاق اسم الجزء الذي يدور عليه الكل وجودا وعدما و
بالانطباق الاشتمال وفي قوله على جزئياتها حذف مضاف وهو احكام و
مضاف اليه وهو موضوع وفي قوله ليستفاد تلك الاحكام منها تصريح بذلك
المضاف المحذوف واللام فيها لام المآل بمعنى التعريف قضية كلية
تشتمل على احكام جزئيات موضوعها ليستفاد تلك الاحكام منها
ومعنى اشتمال القضية على احكام جزئيات موضوعها استخراج تلك الاحكام
منها بالقوة القريبة من الفعل بجعل القضية المذكورة كبرى لصغرى حكم فيها
بمفهوم موضوعها على بعض جزئياته وتلك الاحكام المستخرجة تسمى نتائج
وفروعا وتلك القضية تسمى اصلا والاستخراج تفريعا وبهذا تم ما ذكره
الشارح ويمكن ان يجعل الانطباق بمعنى التصادق فليس في الكلام حذف
بل في ضمير ينطبق على جزئياتها نوع استخدام لانه راجع الى الحكم بمعنى المحكوم عليه
لا بمعنى القضية وان كان المراد بلفظ تلك الا انه قول الشارح فانه ينطبق
على ان زيدا قائم يلائم التوجيه الاول ولا يبعد ان لا يرتكب في الكلام حذف ولا
استخدام اصلا بان يشبه الفروع التي هي النتائج بجزئيات الكلي في اندراجها
تحت الاصول كاندراج الجزئيات تحت كلياتها ثم يطلق عليها الجزئيات ويضاف
الى ضمير الحكم المراد به القضية استعارة تصريحية فالمراد باحكامها
الاحكام التي فيها وبالانطباق الاشتمال قوله كقولنا كل حكم منكر يجب توكيده
قال الشارح في شرح المفتاح ناقلا عن الديوان ان التوكيد بمعنى التاكيد عربية مولدة

واعترض

واعترض عليه بانه غير ثابت في ديوان اللغة هكذا وكد واكد بمعنى ويقال هذه عربية مولدة الخ
والظاهر ان قوله هذه عربية موافق ابتداء الكلام في بيان لغة المولد لا من تتمة لغة التوكيد
والقرينة عليه ان صاحب الديوان لم يذكر لغة التوكيد في غير هذا الموضع قوله فهي
اخص من الامثلة اي تفريع على ما فهم من تعريف الشواهد وهو وجوب كونها من التنزيل
او كلام البلغاء ثم تعرض الشارح لذكر الاخصية بالنظر الى انه يلزم في الشواهد
ان يكون من كلام من يوثق به دون الامثلة واما كون الامثلة للايضاح والشواهد
للاثبات فامر خارج عرضي حتى لو اعتبر كذلك فربما يكونان متباينين يريد ان
الاخصية ههنا باعتبار ان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا بلا عكس لانه لا يكون
المثال في كلام من يوثق به وانما قال حتى لو اعتبر كذلك فربما يكونان متباينين اي لو اشترط في
كل منهما ان لا يقصد به غرض القسم الاخر مع ما قصد فيه يتحقق تباينهما الكلي
في الصدق ايضا لكن يجب الجزئي الذي قصد به الايضاح والاثبات معا واسطة وان
لم يشترط كما هو الظاهر يتحقق التباين الجزئي وهو العموم من وجه الا ان يراد من قوله لم يكن كذا
الصلوح لانه يذكره في بعض الشواهد اخص ايضا ولذلك قال ربما لكن تلك الارادة بعيدة
بعيدة فقوله واما كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات فامر خارج بحث اذ لو اراد انه
خارج عن مفهومي المثال والشاهد فلا دخل في الاخصية فهو ممنوع وان اراد الخروج
عما صدق عليه فلا يفيد في عدم دخولهما في الاخصية لان هذين المفهومين ايضا معتبران
بالعرض على ما تحتها الا ترى انه لو قيل كل شيء كضاحك اخص من كل شيء اذ لو قد عمّ
الاول قيد زائد مهمل بتوضيحه يقال ذلك القيد خارج عما صدقا عليه فلا دخل له في
الخصوص فتدبر قوله ولم آل اي عطف على الفت ويجوز ان يكون حالا من فاعله
قوله من الو وهو التقصير لا يجوز ان يكون آل في كلام المصنف على معنى الحقيقي اي لم اقصر
من غير احتياج الى تضمينه معنى المنع كما في المتعدي الى المفعولين حتى يقال انه حذف المفعول الاول

وذلك بان يكون جهدا حالا من فاعل بمعنى مجتهدا او مصدرا لا حالا اعنى مصدرا للنوع المتفردة
اى لم آل مجتهدا او مجتهدا جهدا اذ يفهم منهما عدم التقصير فى الاجتهاد وعلى انه يجوز
تنازعهما والعامل هو الاول او يكون متعلقا بالا لوجه فى المجاز اى لم اقصر فى
جهدى فى تحقيقه والاجود ان يكون تمييزا عن نسبة الفاعل ويكون جهدا
فاعلا فى المعنى اى لم اقصر لاجتهادى فى تحقيقه اذ قد صرحوا بان الفعل المسند الى
المميز فى الاصل قد لا يكون الفعل المذكور حينئذ بل ما يلائمه فى الاشتقاق معناه
فى التعدى كما اشار اليه السكاكى فى قولهم معنى طاب عمرو نفسا طيب النفس عمرو
او مثل ما نحن فيه قوله عز وجل وفجرنا الارض عيونا فان عيونا فاعل التفجير
لا التفجر هذا **ويجوز** ان يتضمن الالو معنى الترك فيكون جهدا مفعولا اى
لم اترك جهدا **ونقل** عن ابى البقاء ان لم آل من الافعال الناقصة بمعنى
لم ازل فيكون جهدا منصوبا على الخبرية بمعنى جاهدا وانما لم يحمل الشارح عبارة
المصنف على هذه الوجوه بناء على ان تعديته الى المفعولين بتضمين معنى المنع
فى غاية الشيوع فكانه رجح الى المشهور **قوله** وحذف المفعول الثانى
وهو اما كاف الخطاب اى لا امنعك والامر العام لا امنع احدا مثلا
قوله فى تحقيقه المختصر يحتمل ان يكون الضمير للنظم الشيخ بل هو اقرب فتامل
قوله اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول اى من اضافة المصدر الى
او اضافة الترتيب الى ما ذكر اضافة المصدر واراد المصنف ترتيب كما فى
مضيفا الى الفاعل ومضافا اليه **ثم انه قدم** اضافته الى الفاعل على اضافته
الى المفعول لما تقرر فى كتب النحو من ان الاول اكثر والحق **قوله** تقريبا مفعول له
لما تضمنه معنى لم آل اى ذكر فعلين اعنى رتبته ولم آل ثم ذكر منصوبين
اعنى تقريبا وتسهيلا وجعل كليهما مفعولا للفعل الثانى كما هو الظاهر لكونهما فى المعنى

واصلا

واصلا اذ لكل تقول تقريبا للتعاطيه تسهيلا لاخذ المسائل من عبارته وكذا
المراد بالثانى فلا وجه لجعلهما مفعولا لمجموع الفعلين على نشر اللف كما لا يخفى
قوله الى ذلك المذكور من كونه عددا وغيرها فى اول القواعد والشواهد والامثلة
بالمذكور ليصح الاشارة اليها بذلك مع افراده وتذكيره **قوله** سميته
تلخيص المفتاح لانه تلخيص اعظم اجزائه **قوله** قصدا الى جعل اسمه دالا على
الغرض من جعل الواو للحال ان يكون الجملة قيدا لجميع الافعال فى كتاب المصنف معطوفة عليه
قوله حال من ان ينفع اى فيما اى من المجموع والتقرير انا اسأل الله عز وجل
الانتفاع به كائنا من فضله فالحال تبين لهيئة المفعول والعامل فيها اسأل
وليس فيه تقديم ما فى حيز ان المصدرية عليه **قوله** اى محسبى وكافى
بريد ان الحسب بمعنى المحسب وقد سبق بيانه فى اواخر شرح الديباجة وهو قوله
والحسب بمعنى المحسب بدليل انك تقول هذا رجل حسبك بوصف النكرة به لان
اضافته لكونه بمعنى المحسب غير حقيقية كذا فى الكشاف يقال احسبه الشئ
اذا كفاه وفى الصحاح حسبك درهم كفاك **ثم المراد** بقوله حسبى ما
الكفاية فى جميع المهمات حتى فى اجابة هذا المسؤل وفيه المبالغة فى الكفاية او
فى ذلك وفيه انتظام الحال كما ذكر العلامة فى اياك نستعين ان الكشاف اراد
الاستعانة بتوفيقه سبحانه وتعالى على اداء العبادة ليلائم الكلام **قوله**
وعلى كلا التقديرين قد عطف الانشاء على الاخبار **وقد اجاب** الفاضل
المحشى عنه بان ذلك جائز فى الجمل التى لها محل من الاعراب فان وكفاك حجة قاطعة
على جوازه قوله سبحانه وتعالى قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل
فان هذه الواو من الحكاية لا من المحكى اى قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل
وليس هذا الجواز مختصا بالجمل المحكية بعد القول اذ لا شك فى صحته فى نحو قولك

زيد ابو صالح وما افسقه وعمرو ابو نخيل وما اجوده **وفيه بحث** اما اولا فلجواز
ان يقدر في المعطوف فعل بقرينة ذكره في المعطوف عليه اي قالوا حسبنا الله وقالوا
نعم الوكيل او مبتدأ اي قالوا حسبنا الله وهو نعم الوكيل فمع وجود هذين الاحتمالين
الظاهرين كيف يكون ما ذكره حجة قاطعة على جواز عطف الانشاء على الاخبار
اللهم الا ان يقال التقدير خلاف الظاهر لكن كون الحجة قطعية بهذا القدر
محل تأمل **او** يقال من الحجة الزامية والمقصود بها تبكيت الشارح والخطيب
في وكفاك متوجه اليه ولا يمكن للشارح ان يصير الى التقديرين المذكورين
اذ يقال لما جوزت التقديرين في الآية فليجز في كلام المصنف فلا وجه للاعتراض
عليه **واما ثانيا** فلان مذهبه لما كان وجوب تقدير القول في الانشائية
الواقعة خبرا لم يكن عطف ما اجوده وما افسقه من عطف الانشاء على الاخبار
اصلا ولا عطف جملة نعم الوكيل على نحو حسبي من عطف الجملة التي لها محل
من الاعراب على المفرد بل من عطف المفرد الذي متعلقه جملة انشائية اذ
لا كلام فيه **اللهم الا** ان يقال مراده تصحيح عطف الانشائية على الاخبارية
ظاهر الكفاية في توجيه التركيب الذي استصعبه الشارح فتأمل **قوله** المقدمة
اخرها في التقسيم لكون مفهومه عدميا وقدمه للبيان لبساطته بالنسبة الى
الشق الاول لاشتماله على اقسام **قوله** عن الخطأ في تأدية المعنى المراد
لم يذكر قيدا ليخرج الاحتراز عن التعقيد المعنوي اعتمادا على المقالة
المشهورة ولان ذلك خطأ في كيفية التأدية لا فيها **قوله** وجعل الخاتمة خارجة
عن الفن الثالث وهم لان **وذلك** لان المصنف قال في آخر الايضاح بعد ذكر
المحسنات هذا ما تيسر لي باذن الله جمعه وتحريره في اصول الفن الثالث
وبقيت اشياء يذكرها في البديع بعض المصنفين منها ما يتعين اهماله لعدم دخوله

في

في تلك البلاغة لعدم كونها راجعة الى تحسين الكلام البليغ او لعدم جدواه لكونه داخلا فيما ذكرناه
مثل الايضاح فانه داخل في الاطناب ومثل حسن البيان ومنه ما لا بأس بذكره
لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق وهو شيء ثم عقدنا فيها
فصلين ختمنا بهما الكتاب انتهى كلامه ولا يخفى ان فيه نصا على دخول الخاتمة في الفن
الثالث لانه جعل ما ذكر في الخاتمة قسيما لما يتعين اهماله بسبب الاول من جنبين
بذلك لان ما ذكر في الخاتمة داخل في الفن المتعلق بالبلاغة وراجع الى تحسين الكلام
البليغ والا لتعين اهماله وليس ح الى المحسنات الذاتية بل الى العرضية وهو مرجع البديع
قوله المقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش اي منقولة عنها او مستعارة
ويمكن ان يكون كل منهما منقولا من قدم والتاء على ما عرفت في تاء لفظ الحقيقة من الوجهين
فههنا ثلثة احتمالات وظ كلام الزمخشري في الفائق يشعر بالثاني حيث قال المقدمة الجماعة التي
تتقدم الجيش من قدم بمعنى تقدم وقد استعير لاول كل شيء فقيل مقدمة الكتاب وفتح الدال
خلف لانه اذا كان بمعنى تقدم يكون لازما ويشعر كلام المغرب بالثالث حيث قال
قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الكتاب بكسر الدال وكلام الشارح محمول على
احد الاحتمالين الاولين قطعا **ثم المقدمة** قد تجعل من قدم المتعدي لان هذه الطائفة
لاشتمالها على سبب التقديم كانها تقدم نفسها او لافادتها البصيرة تقدم من عرفها على من لم يعرفها
قوله لما يتوقف عليه مسائله اي اكثر وعا كما صرح به في شرح هذا المختصر
والا لبطل طرده بالمبادي **قوله** ويقال المقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قال صاحب الكشاف
في اوائل سورة النور الطائفة الفرقة التي يمكن ان تكون حلقة واقلها ثلثة او اربعة
وهي صفة غالبة كانها الجماعة الحافة حول الشيء وذكر في اواخر سورة البراءة ان الطائفة
اسم لجماعة تطوف بالشيء وتحيط به واقلها اثنان او ثلثة وعن مجاهد الواحد
فما فوقه ولهذا فسر ابن عباس رضي الله عنه قوله تعالى فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة

لانه اسم لقطعة من الشيء واحداً كان او اكثر **وقيل** هو مفرد لحقته التاء علامة الجماعة
فروعي المعنيان فاطلقت على الواحد وعلى ما فوقه وهذا المعنى الثاني هو الانسب بالارادة
ههنا وليس من الكلام اللفظي لا العقلي بعد ما عرفت **وانما قال** ولم يشرع في رسالة
وهي ههنا امور ثلاثة كما في بعض النسخ فاما بتقدير مضاف اي دوال امور ثلثة
او باطلاق ما هو اسم للفظ على المعنى تجوزاً لكمال العلاقة بينهما مع ان مصب الغرض
ههنا كون الكل مما يتوقف فقط لا الظرفية ايضاً وما ذكره كاف في دفعه او
باطلاق اسم المعنى على اللفظ اعني اطلاق الامور المذكورة وارادة دوالها والقرينة
في الكل ما سبق من التنبيه ههنا وتصريحه في شرح المفتاح بانها الالفاظ **فان قلت**
اذا جعل مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ يلزم الحذف في قوله لارتباط له بها اي بمعانيها
اذ المقاصد انما ترتبط بمعاني تلك الطائفة لا بنفسها وفي قوله سواء توقف عليها
اي على معاني تلك الطائفة وفي قوله وانتفاع بها اي بمعانيها **و**معلوم ان ارتكاب الحذف
في موضع واحد يعني قوله لطائفة اي لمعاني طائفة اولى **قلت** بعد ما عرفت ان الشارح
نص على ان مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ طريق الافادة والاستفادة لما كانت
هي الالفاظ لم يحتج الى ان يقدر مضاف في المواضع المذكورة هذا **ثم اطلاق** المقدمة
على الطائفة المذكورة لا يحتاج الى اصطلاح جديد لعدم توقف ما قصد من نفي الاشكال
عما وقع في اوائل الكتب على ذلك ولا الى ما نقل عنه من كلامهم كما لا يحتاج اطلاق الفن
مثلاً على جزء من الكتاب اليهما مع وجوده على ما نبهت عليه من نقل التفتازاني
والله سبحانه وتعالى اعلم **والقول** بان تسمية الالفاظ بمقدمة الكتاب انما
يصح اذا كانت دالة على مقدمة العلم حتى يكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول
ربما يمنع بانه قد قال مولانا عضد الملة والدين في الموقف الاول في المقدمات واكثر ما ذكر
فيه مما لا يتوقف عليه الشروع في المسائل بل انما هو للتحسين فاذا جاز اطلاق المقدمة

عليها

علي ما ليس مقدمة العلم فلا محذور في اطلاق مقدمة الكتاب على دوالها **ولذا تحققت**
ما تلونا عليك تحققت اندفاع اعتراض بعض الافاضل بان تعريف مقدمة
الكتاب يستلزم ان يكون كل مسئلة من مسائل الكتاب اذا قدمت امام
المقصد مقدمة للكتاب اذ بطلان اللازم ممنوع ولك ان تقول بعد تسليم بطلان اللازم
على تقدير تحقق الارتباط المتبادر من التعريف ان لا تكون تلك الطائفة من مقاصد
الفن فلا يصدق على مسئلة **قوله** لبيان معنى المقدمة الخ اشارة الى ان مقدمة
الكتاب هي الالفاظ كما صرح به في شرح المفتاح **قوله** والفرق بين مقدمة
العلم الخ **فان قلت** فما يحصل الفرق بينهما **قلت** المباينة الكلية لان
مقدمة الكتاب على ما سبق مجموع الطائفة التي قدمها المؤلف امام المقصد فان لم
يحصل فيها الارتباط والانتفاع لا يصدق عليه التعريف ومقدمة العلم معانٍ
ان قلت فهل يجوز اشتمال مقدمة الكتاب على مقدمة العلم كلاً او بعضاً **قلت** نعم كما هو
الظاهر من قول الشارح سواء توقف عليه الخ **قوله** ينبئ عن الظهور والابانة
العطف تفسيري وفي بعض الشعار بان مدار تركيب الفصاحة على الظهور واما
كون معناها نفس الظهور ففيه تردد لان المعلوم من الصحاح عدم الجزم في ذلك حيث
قال فصح الاعجمي بالضم فصاحة جاد لغته حتى لا يلحن وافصح العجمي اذا تكلم
بالعربية وافصحت الشاة اذا انقطع لباؤها وخلص لبنها وقد افصح اللبن
اذا ذهب اللباء عنه وافصح الصبح اذا بدا ضوؤه وكل واضح مفصح
وافصح الرجل عن كذا اخرج منه ثم كلامه **قوله** يوصف بها المفرد الخ قال
ان المراد بالمفرد ما يقابل الكلام وفيه تأمل لان المصنف صرح بان البلاغة
يوصف بها الاخيران فقط وعدم اتصاف الكلمة بالبلاغة محل تردد
ثم ان الفاضل المحشي رد الشارح في جانب الظهور بلزوم الاحتياج الى تعريف

[illegible]

[illegible]

نصاحة المفرد الى قيود اخر يختل بدونها فاختار التاويل ورجح جانب الكلام واورد عليه
ان المفرد يتناول الاعلام المرتجلة مع جواز اشتمالها على تنافر الكلمات كاحد مصه
اذا سمى به فالاحتياج المذكور باق ويمكن ان يقال لا نم ان احد مصه مصه اذا
سمى به كان كل من جزئيه كلمة حتى يوصف فيه تنافر الكلمات بل كل منهما بمنزلة الحروف
المبانى عند المحققين اذ لا قصد فى هذا الوضع بمعنى اصلا قوله وقصيدة فصيحة
القصيدة مأخوذة من القصد لان الشاعر يقصد تجويدها وتهذيبها والتاء على ما
عرف فى نظائره من الوجهين او من القصيد وهو المخ السمين الذى يتقصد اى
ينكسر اذا اخرج من قصبته لسمنه فشبه بها كما يستعار السمين للكلام الجزل الفصيح
والغث للردى منه والتاء للوحدة وقيل القصيدة من قصدت الكلام اى قطعته
قيل لا يسمى الابيات قصيدة حتى يكون عشرة فما فوقها وقيل حتى يجاوز سبعة وما دون
ذلك قطعة قوله كاتب فصيح الكتابة فى العرف يقال لانشاء النثر
والشعر للنظم قوله اذ لم يسمع كلمة بليغة قيل عليه الدليل لا يطابق
الدعوى اذ لا يلزم من عدم وصف الكلمة عدم وصف المركب التقييدى واجيب
بان المراد بالكلمة ما يقابل الكلام ولو مجازا بالقرينة السابقة فيتناول
المركبات التقييدية قوله مخالفة القياس اللغوى وانما لم يقل ومخالفة
القياس العرفى وان كان المراد ذلك ايماء الى ان مستند القياس الصرفى استقراء اللغة
قوله يوجب ثقلها على اللسان الثقل بكسر الثاء وتحريك القاف
ضد الخفة وهو مصدر وبتسكينه الحاصل بالمصدر والاول هو المراد ههنا
قوله جمع غديرة فى التلخيص الغديرة القصة من الشعر ويقال للشعر الذى
يقع على وجه المرأة من مقدم رأسها غديرة لانها تغودرت اى تركت حتى طالت
قوله والضمير عائد الى الفرع من البيت الذى بنى قوله واثيث فرع يزين المتن

السود

السود فاحم اثيث كقنو النخلة المتعثكل وضمير غديرها فالضمير يرجع الى الحبيبة
ثم الفرع الشعر التام والمتن الظهر واسود صفة للفرع وكذا فاحم وهو
الشديد السواد كالفحم والاثيث بالمثلثتين بينهما ياء مثناة
الطويل الكثير الاصول من اث النبات اثاثة اذا كثر والتف والقنو
كالكباسة للنخل وهى فيها بمنزلة العنقود فى الكرم والمتعثكل بمعنى كثير
العثاكل بكسر العين صفة للقنو والعثكال وكذا العثكول بضم العين
الشمراخ وهو ما عليه البسر من عيدان القنو يقال تعثكل القنو
اذا كثر شماريخه قوله الى العلى جمع العليا بضم العين والقصر تانيث الاعلى
قوله جمع عقيصة ويحتمل ان يكون جمع عقصة بكسر العين وسكون القاف
كرقمة ورقام صرح به فى الصحاح الجوهرى وقد يروى بدل العقاص المدارى
وهو جمع مدرى وهى خشبة ذات اطراف يذرى بها الطعام وينقى بها
الاكداس والمراد بها فى البيت المشط وفى التعبير بالمدارى مبالغة لا يخفى
قوله وهى الخصلة المجموعة من الشعر الخصلة بالضم اللفيفة من شعر
وفى اساس البلاغة ومجمل اللغة ان العقيصة خصلة تاخذها المرأة
من شعرها فتلويها ثم تعقدها حتى يبقى التواؤها ثم ترسلها ثم بسكون العين
وفتح العين لغة فى الشعر لكن الفتح اجود قوله يعنى ان ذوائبه مشدودة
على الرأس بخيوط فان قلت من اين يفهم هذا الشد من البيت قلت من
مستشزرات خصوصا اذا قرى على صيغة المفعول ويفهم ايضا من العقاص
لان العقيصة شعر ذات عقاص وهو الخيط الذى يعقص به اطراف الذوائب
كذا فى المجمل وقول الشارح المجموعة دون المجتمعة يشعر بما ذكر وبالجملة
العقاص على نوعين [illegible] الغدائر بعضها مثنى وبعضها مرسلا فيظهر ان المراد ان [illegible]

ان شعر محمد صلى الله عليه وسلم لا ينقسم الى ثلاثة اقسام لا الى اربعة كما توهم **قوله** والفضيرة بالكثرة الشعر ولهذا جمع العقاص

مع افراد المثنى والمرسل تنبيها على ان العقاص مع كثرتها كانها تغيب في مثنى واحد ومرسل واحد

من جهة كثرتها **قوله** وزعم بعضهم الى قوله لزال ذلك الثقل **الزاعم** الزوزني والخلخالي

ثم المشهور ان الحروف المهموسة هي حروف **ستشحثك خصفه** والمجهورة ما عداها

وبجمعها ظل قو ربض اذ غزا جند مطيع **والشديدة** حروف اجدك قطبت

والرخوة ما عداها وما عدا حروف لم يروعنا ومن الحروف تسمى الحروف المعتدلة بين الرخوة والشديدة **واختار** صاحب المفتاح ان المهجورة هي الحروف المجموعة من

قولك ارجم ونطانب وجه الضبط مذكور في اول بحث المجاز من شرح المفتاح للسيد الشريف

قدس سره **قوله** وفيه نظر لان الراء المهملة اي بعني لو كان منشأ الثقل ما ذكره لكان مستشزرا ايضا ثقيلا مع انك معترف بعدم ثقله ولو منع عدم الثقل من مستشرف

لكان ما ذكره الشارح ابطالا لا اعتراضا هذا وفي شرح الايضاح لشمس الدين الكرماني

انما لا يوجد الثقل في مستشرف لان الراء المهملة وان كانت من المجهورة الا انه جاور بالفاء

التي هي من حروف الذلاقة ازالت الثقل الحاصل من توسط الشين بين ما ذكر هذا **وقد اجيب**

عن النظر بان مراد القائل ان الثقل ناش من اجتماع الشين مع التاء والزاء بمعنى ان منشأ

الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة والحاكم بذلك هو الذوق ولذا اشار اليه بقوله ولو قال

مستشرف لزال ذلك الثقل لانتفاء هذه الحروف المخصوصة **وفيه نظر** لان توصيف

الحروف المذكورة ببيان انواعها لغو صرف كما لا يخفى على ذي ذوق سليم وانما استفاده

ما ذكره الشارح المحقق **قوله** مما يعود الى نسبة الجهل او العجز تعالى عن ذلك علوا كبيرا

لانه تعالى وتقدس ان كان عالما بالعدم فصاحة ما اتى به ولم يقدر على ايراد الفصيح لزم الثاني

وان لم يعلم او علم وقدر على ايراد الفصيح لكنه لم يورده لزم الجهل في الاول والسفه في الثاني

وهو نتيجة الجهل فلزم الجهل على التقديرين **واعترض عليه** العربي بانا نختار الثالث ونمنع

لزوم

لزوم السفه لجواز ان يختار غير الفصيح لحكمة لكونه دلالته على المراد اوضح من دلالة الفصيح او غير ذلك

مما لا نطلع عليه فان وعرضته على الشارح فاستحسن **وقد يجاب** بان كلمة الله انما اتى معجزة

لرسوله صلى الله تعالى عليه وسلم والاعجاز انما هو بالبلاغة المشروطة بالفصاحة ووجود كلمة

غير فصيحة موجب لعدم بلاغته فلا يكون معجزا هذا الجواب ليس بتمام لانه مبني على ان

فصاحة الكلمة لازمة في فصاحة الكلام مطلقا كما اشار اليه بقولنا وربما يقال

مع ان الكلام على تقدير تسليم عدم خروج السور عن الفصاحة بعدم فصاحة كلمة فيها

قوله غير ظاهر المعنى نحو الوحشية كما صرح به الشارح

وغير بمعنى لا ولهذا انتث ظاهر **قوله** ولا مانوس الاستعمال عادي النعي

المستفيد من لفظة غير كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين

تنبيها على ان النفي يتعلق بكل من المعطوفين لا المجموع ومن حيث هو

ثم عدم ظهور المعنى وعدم مانوسية الاستعمال للخلص الفصحاء بالنظر الى الاعراب

الخلص من كان من البوادي لا بالنظر الى المولدين **قوله** ومقلة وحاجبا مزججا

عطف على واضحا في ان مقتضى البيت وهو قوله ازمان ابدت واضحا مفلجا

اغر براقا وطرفا ابرجا **قيل** مان اسم امرأة والفلج تباعد بين الثنايا والرباعيات

والاغر الابيض والبريق اللمعان والطرف العين والابرج من البرج بالتحريك

وهو عظم العين وحسنها من باب فرح والمقلة بياض العين مع سوادها وقيل شحمة العين

في الحدقة **قوله** مدققا مطولا اشار به الى تفسير مزججا وهذا التفسير

يوافق ما في الصحاح واعتبر الكشاف في تفسير مزجج المستقوس ليفنكا

وربما يؤيد ذلك ما قال حسان بن ثابت رضي الله تعالى عنه في مدح رسول الله

صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿بعينين نجلاوين من تحت حاجب﴾ ازج

كمشق النون من خط كاتب ﴿ فان التشبيه بالنون المشقوقة اي المكتوبة

باعتبار الانف كالقوس وانت خبير بان التأييد انما يتم اذا جعل كمسنوق النون صفة كالقوس
لا مقيدا للانف والا صفة للحاجب وبالجملة قوله فان كان تشبيه مسنوق به انما يحسن
باعتبار معنى الاستقواس كما لا يخفى الا ان اعتباره في الحاجب كاف ولا حاجة الى
اعتباره في الانف كما لا يخفى قوله اي كالسيف السريجي او كالسراج بحسب
بيان لحاصل المعنى وتطبيق العبارة عليه على وفق القاعدة وهي انه يقال فعّل قد يجيء
لنسبة الشيء الى اصله نحو تمممته اي نسبته الى تميم فسرّج بمعنى منسوب الى
السريجي او السراج اي نسبته بهما فوجه التخريج هذا ووجه البعد ان
مجرد النسبة لا يدل على التشبيه فاخذه منها بعيد وقد يخرج ان فعّل قد يجيء
بمعنى صيرورة فاعله كاصله كقوّس اي صار كالقوس وبمعنى صيرورة فاعله اصله
نحو عجّزت المرأة اي صارت عجوزا وبمعنى صيرورة فاعله ذا اصله نحو
ورّق الشجر اي صار ذا ورق فسرّج على الوجه الاول بمعنى الصائر
مثل السريجي او السراج وعلى الثاني الصائر احدهما على معنى التشبيه
اي مثل احدهما وعلى الثالث الصائر ذا السراج فهو تخفيف بالتخريج
الثاني ويرد على الوجوه الثلثة انه ينبغي ان يكون العبارة مسرِّجا بصيغة
اسم الفاعل لان سرّج على هذه الوجوه لازم لا يشتق منه اسم المفعول قوله فان قلت
لم لم يجعلوه اسم مفعول [illegible] حاصل السؤال انهم لم يجعلوا مسرجا اسم مفعول من سرّجه الله
لئلا يكون مما احتاج الى تخريج وجه بعيد لم يصير غريبا وحاصل الجواب ان سرّجه الله
لا يبعد ان يكون من الغرابة المخصوصة اعني ما يحتاج الى تخريج الوجه البعيد بان معناه
جعله كالسراج فلا بعيد جعل مسرّج منه عدم كونه مما احتاج الى تخريج الوجه البعيد
قوله الحمد لله العلي الاجلل البيت للرجز تمامه الواحد الفرد القديم الاول
وقد يروى غير ذلك قوله والغرابة الاصل اورد عليه ان عدم الادغام لم يجوز الا

لضرورة

لضرورة الشعر واجيب بان ما يقتضي ما ثبت به الجواز وهو لا ينافي اتصاف الكلمة بعدم الفصاحة لان هذا
الانتفاء يلزم من عدم كون الكلمة كثيرة الدور على السنة العرب العرباء لا من عدم جواز ما ارتكب
الا ترى ان استعمال الوحشي جائز قطعا الا انه مخل بالفصاحة فلذا استعمال
الاجلل جائز في الشعر كما ذكره سيبويه في الكتاب الا ان الاعراب الخلص يتحاشون عن استعماله
كما يتحاشون عن استعمال تكأكأتم وافرنقعوا قوله في فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر
من الكراهة في السمع قال وهو انه كلام ذكره المص بعينه في الايضاح وقد ذكر
فيه ايضا بعد تعريف فصاحة الكلام ان بعضهم قال فصاحة المفرد والكلام خلوصه مما
ذكروه من كثرة التكرار كما في بيت الشيخ الكتبي وتتابع الاضافات ففيه تصريح بان تعريف فصاحة المفرد
والكلام بما ذكره وجد في كلام الناس وبطل ما ذكره الشارح في دفع اعتراض الخطيب اليمني
وتعيين صوب المص بان المراد بالناس هو ذوي فان اجيب بان التعريف على
الوجه المذكور لم يوجد في كلام الناس بل وجد مع قيد مستدرك فيقال لو سلم
صحته فلا اقل من وجدان الاشتباه كما لا يخفى وقد نفاه المص والجواب انه لا يفهم قطعا
من هذا الكلام ان المص وجد تعريفها في كلام القوم بل يجوز ان يكون اخذ من اطلاقاتهم
واعتباراتهم ثم عرضه على علماء زمانه او على تلامذته وبين لهم ما اخذه وهو قوله
يقال عندهم لكون اللفظ جاريا الى آخر ما ذكر فيما سبق فاورد عليه انه ينبغي ان يزاد قيد آخر
في التعريف وهو الخلوص عن الكراهة في السمع ومن كثرة التكرار لانهما يخلان بالفصاحة
فيما بينهم فنقل ابراهيم في كتابه ورده تتميما للفائدة على انه ربما يقال [illegible]
عدم الاحتياج الى ما ذكره المص في دفع اعتراض خطيب اليمن كما يشهد به [illegible] عدم
[illegible] ذلك مطلقا قوله مثل تكأكأتم وافرنقعوا قال عيسى بن عمر النحوي حين سقط
عن حمار واجتمع الناس عليه ما لكم تكأكأتم علي تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا اعني
الجنة بالكسر الجنون كقوله سبحانه وتعالى ام به جنة والجنة الجن ايضا كما في قوله سبحانه من الجنة والناس

وكلا المعنيين جائز الارادة هنا وفي بعض الروايات ذي جنة قبيلة والمحفوظ في نسخ الجوهري
والمعنى ما لكم اجتمعتم على اجتماعكم على الرغبة الجنة تنحوا عني **قوله** راجعة الى طيب النغم
النغم بفتحتين جمع نغمة وهي الصوت يقال فلان حسن النغمة اذا كان حسن الصوت
في القراءة كذا في الصحاح **قوله** حال من الضمير في خلوصه فيكون مبينا للهيئة الفاعل
وقيدا للنفي الخلوص فههنا تقييد للنفي لا نفي للتقييد **فان قلت** اذا كان الظرف
حالا من الضمير في خلوصه يكون العامل فيه الخلوص لان العامل في الحال وذيها واحد فيكون
ظرفا لغوا مع تصريحهم بان اللغو لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة **قلت** اطلاق الحال
على نفس الظرف تجوز من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال في الحقيقة متعلقة
معه **قوله** واحترز به عن زيد اجلل **اعترض عليه** بانه يصدق على مثل الكلمة ضيفوي
وهذه دسر وكيف يبرئ الله الخلق انه خالص عن الامور الثلاثة حال كون كلماته فصيحة
لان كل واحد من الامور الثلاثة كلام له حالان حال فصاحة الكلمات كما اذا عرض مانع
السببية مثلا اذا ضم الى الاخر ثم بعيد وحال عدم فصاحتها كما اذا لم يعرض فان
ذات الكلام واحدة في الحالتين فيشمل تعريف فصاحة الكلام على هذا قولهم الكريم من يسمح
في حال ملكته فانه صادق على الفقير الذي لا ملكة له بحيث اذا حصل له ملكة يسمح **وجوابه**
ان مبنى توجيه الشارح على رجوع القيد الى النفي كما اشير اليه فيما سبق وطريقه كما صرح به
في شرحه للمفتاح ان يعتبر النفي اولا ثم يقيد فههنا يعتبر خلوص الكلام عن الامور المذكورة
اولا ثم يقيد بالظرف فيكون المعنى فصاحة الكلام ان ينتفي الامور الثلاثة عنه والكلام فصاحة
كلماته مقارن ذلك الانتفاء ويحصل ذلك الانتفاء البتة بها **وهذا**
لا يصدق على قولك كيف يبرئ الله الخلق قطعا اذ ليس فيه مقارنة فصاحة
كلماته لانتفاء الامور الثلاثة عنه لتحقق القيد الثاني فيه دون الاول وبالجملة على هذا
الا ان كان ارجاع الخلوص الى القيد كما في قولك الكريم من يسمح مع الملكة ومن الانتفاء

وقد صرح الشارح في شرح المفتاح بان التعويل في ذلك على كلامي **قوله** والبيت في قبر حرب
ذكر في عجائب المخلوقات ان نوعا من الجن يقال له الهاتف صاح واحد منهم على حرب
بن امية فمات فقال ذلك الجن هذا البيت الواو في وليس يحتمل الحال ويحتمل
ان تكون للعطف ثم ان القرب بمعنى القارب والاضافة لفظية ولكن اضافة المصدر
فيما اذا كان باقيا على معناه الحقيقي او بمعنى قرب ظرف لخبر ليس **اي** ليس قبر كائنا
قرب قبر حرب او الكلام محمول على القلب كما صرح به الكاشي في قوله يكون خراجها
على وماء **وعلى** التقادير لا يلزم ما اتفق عليه على عدم وقوعه في كلام العرب
من كون المسند خبر ليس معرفة لاضافته الى المضاف الى العلم وهو حرب
والمسند اليه اعني اسمه نكرة **ثم ظاهر** البيت خبر معناه التأسف والتحسر على كونه قبره
كذلك ووضع المظهر موضع المضمر في قوله قبر مع ان الظاهر ان يقول قربه
لزيادة التمكن **قوله** كريم متى امدحه امدحه اي قول ابي تمام من قصيدة
ويعتذر فيها الى ممدوحه وهو ابو المغيث موسى بن ابراهيم الرافعي وقد اتهمه جماعة
بانه قد هجاه فعاتبه بذلك فقال ابو تمام القصيدة معتذرا ومتبرئا مما نسب اليه
قوله لو الحال الظاهر الاولى ان يجعل للعطف على المستكن في امدحه
والتاء في اسجو للفصل على طريق قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة وذلك لان حالية قوله
والورى اقتضى في الجملة ان يكون مقارنة كذلك لانه في الدلالة على مشاركة الورى في المدح
مقصودا في المعنى وعلى الحالية لا يفهم ذلك قطعا كما لا يخفى والورى دوابة نهاية الانجاز
جميعا بدا معي **فان قلت** العطف يقتضي ان يكون مدح الورى اياه ممدوحه مسببا للمدح
اياه وقس على صحة تقدير السببية من العصفور لاث المدح حال الوكي **قلت**
المراد بالسبب في باب الشرط عند النحاة الافضاء في الجملة ومدح الورى قد يكون مفضيا
الى مدح الورى بان الشرع في عد الاوصاف الجميلة ويوافقه في ذلك العرف هنا المجلس ولا يلزم من هذا

توقف ملاحظة الاوى على عدة حركة بحيث يلزم من انتفائه انتفاؤه لجواز ان يكون للشيء
كمالية في ان شاء الكيفية وكذا في تحت لو فلا يلزم محذور فان قلت فما فائدة
معنى على تقدير العطف قلت الدلالة على عدم تراخي مدحهم عن مدحه وانه معه منعقد
في المقام فان قلت لا يؤدي العطف الى اتحاد الشرط والجزاء بناء على لزوم كون كل من
المعطوفين جزءا على حاله قلت تغير العطف او لا نم التعليق بالشرط قوله وكم
الصاحب اسمعيل بن عباد صحب العميد في وزارته وتولاها بعده لفخر الدولة
بن بويه ولقب الصاحب الكافي ويقال هو كان استاد الشيخ عبد القاهر وكتب الشيخ
مشحونة بالنقل عنه وجمع بين الشعر والكتابة وقد فاق فيهما اقرانه الا انه فاق عليه
الصابي في الكتابة قال الثعالبي كان الصاحب يكتب كما يريد والصابي يكتب كما يؤمر
ويراد وبين الحالين بون بعيد هذا وقد اجيب عن تعييبه بانه اذا جاز استعمال اذا في موقع
ان للغرض المذكور فلم لا يجوز استعمال اللوم في مقام … الى ان الممدوح لا يتصور
فيه الهجو والذم والاستخفاف قطعا حتى اذا تركت مدحه فغاية ما يتصور في شأنه اللوم
واذا ما لمته … لوصف نفيه من المبالغة ورعاية الادب حالا لا يخفى قوله تنافر
كل التنافر اورد عليه انه ينافي ما سبق من التفاضل في التنافر … فكيف …
انه تنافر كل التنافر واجيب بانه كلام وقع في المحاورة فيحمل على المبالغة وبان
المراد به التنافر الكامل كما في قولك زيد هو الرجل ولا يلزم منه ان لا يكون فوقه متنافر
وقد يقال المراد بالتنافر بينهما بعض كثرة … الاصطلاحي والتعبير به … للدلالة
على الكمال لان الفعل اذا شارك فيه الفاعلان يجيء كاملا … وفي الثاني حروف منها
انه لم يحصل كثرة من حروف كلمة واحدة ولهذا لم يعد في تنافر الحروف قسم المراد منه
الحروف المجموع الكائن … بالنظر الى مجموع الفعلين بعد التكرار وفي عد الهاء من
الحروف مع كونه اسما تغليب قوله اي كون الكلام معقدا دفع لما يورد على المصـ

من

من ان التعريف المذكور تعريف للمعقد لا للتعقيد وهذا الدفع قريب من القول بانه اصطلاحي لا الاطلاق
اللغوي وبان هذا من باب الميل الى المعنى والمقصود جعل الكلام بحيث لا يكون دالا … واضح
بناء على ظاهر … قوله على ان المصدر من المبني للمفعول ههنا بحث شريف
ذكره جدي المحقق في شرح الفاتحة ينبغي ان يتنبه له وهو ان صيغة المصادر تستعمل في المطول
اما في اصل النسبة وتسمى مصدرا واما في الهيئة الحاصلة منها للمتعلق معنوية كانت او حسية
كالهيئة المتحركية الحاصلة من الحركة له وتسمى الحاصل بالمصدر … الهيئة للفاعل فقط في اللازم
كالمتحركية والقائمية من الحركة والقيام او للفاعل والمفعول وذلك في المتعدي كالعالمية
والمعلومية من العلم وباعتبار … في قولهم المصدر المتعدي قد يكون مصدرا
للمعلوم وقد يكون مصدرا للمجهول ويعنون بها الهيئتين اللتين هما معنا الحاصل بالمصدر
والا لكان كل مصدر متعد مشتركا ولا قائل به بل استعمال المصدر في المعنى الحاصل بالمصدر استعمال
للشيء في لازم معناه قوله بسبب تقديم او تاخير المراد تقديم اللفظ في محله الاصلي الذي
يقتضيه ترتيب المعاني وتاخير عن ذلك المحل وهما لا يجتمعان قطعا فليرجع بهما معنى
عن الاخر بناء على ان التاخير من لوازم التقديم قوله ففيه فصل بين المبدل والمبدل منه
يعني ان فيه سببا آخر للتعقيد غير ما ذكره قوله الخلل في انتقال الذهن الظاهر ان
يراد ذهن المتكلم لتناسب قوله الخلل في النظم فالتعليل بقوله وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم
في معانيه الاول بالعكس باعتبار معنى الظهور اي يظهر ذلك الخلل بالايراد المذكور ويجوز
ان يراد ذهن السامع فتعليل عدم ظهور الدلالة بوضع ان الاول ايضا بالعكس باعتبار
المذكور ايضا وان يراد اعم من كل منهما ولك ان تجعل قوله في انتقال الذهن على حذف
المضاف اي في طريق انتقال ذهن السامع والمصنف على الوجه الاول بانه يلزم منه
ان يكون الخلل في كلامه مبنيا على خلل في ذهنه وهو ممنوع لجواز ان يكون عالما بكيفية الكلام
على نظم الكيفية مع القدرة على التاليف على وجه الخفي … لا لغرض يتعلق بذلك

كما في الاحاجي والتعمية في المرام ونحو ذلك **والجواب** ان قصد التعمية والالغاز
بالكلام الموضوع للافادة يعد خللا في تصرف الذهن عند البلغاء ولهذا صرح
بان شيئا من المعميات ليس بفصيح واقتصروا في تعريف البيان على ذكر الوضوح
بناء على ان مقابله مردود كما صرح به الشريف في شرح المفتاح **قوله** بسبب ايراد
اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة له يجوز ان يكون الجمع المعرف
في الموضعين محمولا على الجنس على ما ذهب اليه ائمة الاصول حيث لا يصح
الاستغراق ولا العهد فلا يلزم تعدد اللوازم والوسائط في كل مادة ووصف
الوسائط بالكثرة بالنظر الى المواد وان يكون باقيا على معناه الجمعي بمقابلة
الجمع انقسام الآحاد على الآحاد فان جوزنا ان لا يكون ذلك الانقسام
على السواء بل يكون على الاختلاف والتفاوت مثلا اذا قيل باع القوم دوابهم
يكون المراد منه ان كل واحد منهم باع ماله من الدواب سواء كانت واحدة او
متعددة وهو الظاهر فالكلام سالم عن محذور بلا شبهة اذ لا يلزم ان يوجد اللازم
والواسطة في كل مادة وان لم نجوز فلذلك الانسب ان يكون اخذا بالاقل
كما في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد على انه اذا علم من بيان المذكور
وجود التعقيد في ايراد لازم واحد مفتقر الى واسطة واحدة مع خفاء القرينة
فلان يوجد في اكثر من ذلك مع خفائها اولى وكذا فيما قصد باللفظ ما ليس
من لوازم معناه ففي الكلام تنبيه بالادنى على الاعلى **فان قلت** اذا اورد
لازم واحد غير مفتقر الى واسطة مع خفاء العلاقة بينه وبين الملزوم يحصل التعقيد
ولا تعرض له في الكلام **قلت** عدم التعرض له لندرة مثله **بقي** في قوله وذلك
بسبب ايراد اللوازم البعيدة بحث وهو ان هذا لا يلائم مذهب المصنف
فان الانتقال في المجاز والكناية عنده انما هو من الملزوم الى اللازم والفرق بينهما بالقرينة

الصارفة

الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقي في الاولى دون الثانية فالانسب ان يقول لا يراد الملزومات
البعيدة فليتأمل **قوله** سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا اختار العبارة الدالة على الاستقبال
وضعا اعني السين دلالة على ان البعد وان كان وسيلة للقرب الذي هو المقصود الاقصى
للعاشق الا انه من حيث انه بعد في نفسه حقيق بان يسوف طلبه ولمثل هذه النكتة اضاف
البعد الى الدار والقرب الى ذات المخاطب **قوله** هو الفصيح لثبوته بالنقل الصحيح عنده
ولان ما ذكره الشيخ من معنى البيت هو الصحيح عنده وهو مبني على الرفع **قوله** من الكآبة الحزن
الكآبة سوء الحال والانكسار من الحزن وقد كئب الرجل كأبة كعلم يعلم كآبة وكأبة نحو
رأفة ورآفة **قوله** لكنه اخطأ حقيقة ان كل حقيقة جرت عادة العلماء في التجوز
منها الى معنى دائما كالعين الجمود الى بخلها بالدموع اوان ارادة البكاء فالانتقال الى السرور
وان كان مع علاقة مصححة كما عنه الى عدم البكاء مطلقا وعنه الى السرور
فتخييل ليس بمقبول لانه غير منقول حتى يرد عليه انه لا يشترط النقل في آحاد المجاز
عند المحققين لان تعارفهم على خلاف تمنع الادباء عن الالتفات لهذه الانتقالات
فيما بينهم فاعتبر المانع في حقهم مانعا مطلقا واما اذا لم يعلم تعارفهم فيه فيجوز الانتقال
فيه بالعلاقة المعتبرة في المجاز كما ذكر في فصول البدايع وبهذا التحقيق يظهر وجه تخطئة الشيخ
وان جعله من استعمال المقيد في المطلق او بالعكس **قوله** حال ارادة البكاء البعيد
مفهوم من عبارة المجمل والمذكور في الصحاح ان عين الجمود لا دموع لها مطلقا **قوله**
ذكر الشيء مرة بعد اخرى دفع لما يتوهم من ان التكرار مجموع الذكرين فلا يتعدد فذكر شيء ثلاث
مرات تفصلان ان يكون فلا وجه لعد البيت من كثرة التكرار **ووجه الدفع** ان التكرار هو الذكر الثاني
لا مجموع الذكرين وان المراد بالكثرة ما يقابل الوحدة فيحصل التكرار وكثرته بتثليث الذكر و
قد يجاب بانه اذا ذكر شيء ثلاث مرات تعدد التكرار وان كان المراد بالكثرة معناها العرفي
بناء على ان ذكر الثالث تكرار بالنسبة الى الاول وتكرار آخر بالنسبة الى الثاني وكذا الكلام في ذكر الاول

وبأن الاضافة في كثرة التكرار من قبيل اضافة كسبب الى السبب اي كثرة الذكر الى ما منه التكرار فيحصل
وكثرة علي كلا كرجها بتثليث الذكر قطعا قوله وتسعد في غمرة بعد غمرة الاكعاد
وتابعت الفعل لان المراد بالسبوح الفرس وهو مونث سماعي كما او حمله الشارح
بقوله يستوي فيه اي في السبوح المذكر والمونث قيل المراد قوله السعد تنفي
لانه اراد الاخبار عما صدر عنها في بعض الحروب بكنه عدل الى المضارع استحضار الصورة
الاسعاد والاقرب ان يراد الاستمرار التجددي بقرينة المقام قوله عليها متعلق بشواهد
لكن بتضمنه معنى الدلالة فلا يرد انه شاهد متعلق بعلي لم يرد الا في الضرر قوله فاعل الظرف
ويجوز ان يكون مبتدأ والظرف خبره مقدما عليه قوله حمامة وجرعى منصب حمامة لانها كان مضاف
قوله وهي رض ذات رمل كذا في الاساس واما في الصحاح فقد قال الجرعى نفس الرمل المستوية التي
لا تنبت شيئا قوله قصرها للضرورة اي لضرورة الوزن والا فالاصل جرعاء بالمد
وبيضاء قوله الجندل الارض ذات الحجارة وهي بسكون النون وفتح الدال المهملة
الحجارة لكن لما حمل الجرعاء على نفس الارض ناسب ان يراد من الجندل نفس الارض ايضا بطريق اطلاق اسم
الحال على المحل والتعبير بالنظر الى المراد قوله كذا في الصحاح اشارة الى الرد على النقل
حيث قال معناه فانت بحيث ترى عادة وتسمعين كلامها قوله مما يشهد به العقل
انه مخالف للعقل ووجهه كما قيل انه لا معنى لطلب التكلم من المتكلم بحيث يرى المخاطب
يسمع كلامه واجيب بان الاقرب ان يراد بالامر بسمع اظهار كونه ظاهرا كالبلاد
عندك بعد الاو اد فالمعنى ح ما ذكره الزوزني وما ذكره الشارح انما يتجه اذا كان
الغرض من الامر بسمع سماع الصوت واما صدرت المخالفة للكلام الفصيح الجوهري
فهو ايضا مدفوع بان ما ذكره في الصحاح معناه اللغوي وما ذكره في الكل القائل بالنظر الى
المقصود وهو المعنى الكنائي لانه جعل فلانا كانه يجعل روية فلانا كناية على كونه دائما
له قوله لانه كلام كثرة التكرار في عوارض فلا يخل بالفصاحة اعترض عليه بانه قد تصعب
زه

وجه نظر المحشي على من يشترط في فصاحة المفرد الخلو عن الكراهة في السمع مثل هذا الكلام فرد ذلك
مع قبول هذا مما لا وجه له واجيب بان الكراهة في السمع معنى يمنع للاخلال
لان الفصحاء كما يجتنبون من استعمال ما يثقل على اللسان يجتنبون من استعمال ما
يكره في السمع فلا يلزم من عدم افضاء الكراهة في السمع الى الثقل على اللسان
عدم اخلالها بالفصاحة فينبغي ان يتابع الاضافات والتكرار فانهما من حيث هما
لا جهة لاخلالهما بها وانما اخلالهما لافضائهما الى الثقل يشهد به الذوق السليم
لا يقال التكرار مثل الكراهة في السمع اذ كما يجب الاحتراز عن الثاني
يجب الاحتراز عن الاول صونا للكلام الفصحاء عن اللغو والعبث فالتكرار من حيث انه
تكرار يخل ايضا لانا نقول ليس المراد من التكرار الذي يدعى اخلاله بالفصاحة
ان يكون كذلك لغوا محضا بل استفادة من الاول ما يستفاد منه كما يشهد به امثلة بل المراد
منه صورة التكرار وربما يلزمه الفصيح لنكتة ولا يخل فصاحته بخلاف الكراهة في
السمع بقي فيه بحث وهو انه يجوز ان يكون كثرة التكرار مؤديا الى الكراهة في السمع
والى الثقل على اللسان فيخل بالفصاحة ويشعر قول الشيخ عبد القاهر لكن اذا
من الاستكراه ملح قوله والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل
يعني ان الذوق يشهد بصدق على ان كثرة التكرار وتتابع الاضافات
انما يخلان بالفصاحة لاجل ما يؤديان اليه من الثقل لا لاجل شيء آخر فاذا لم يؤد الى الثقل
فلا وجه لاعتبار كونهما علة تامة للاخلال والا لما وقعا في التنزيل وفيه نظر
قوله عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره الاعراض النسبية
على المذهب المشهور وهو ان النسبة لازمة لتلك الاعراض لا ذاتية لها
اذ يقال في تصور تلك الاعراض يوجب تصور غيرها ويستلزمه فلا يتوقف عليه
قيد خارج في تعريف الكيف وانما يتم على المذهب الغير المشهور والقائل بالكيفيات

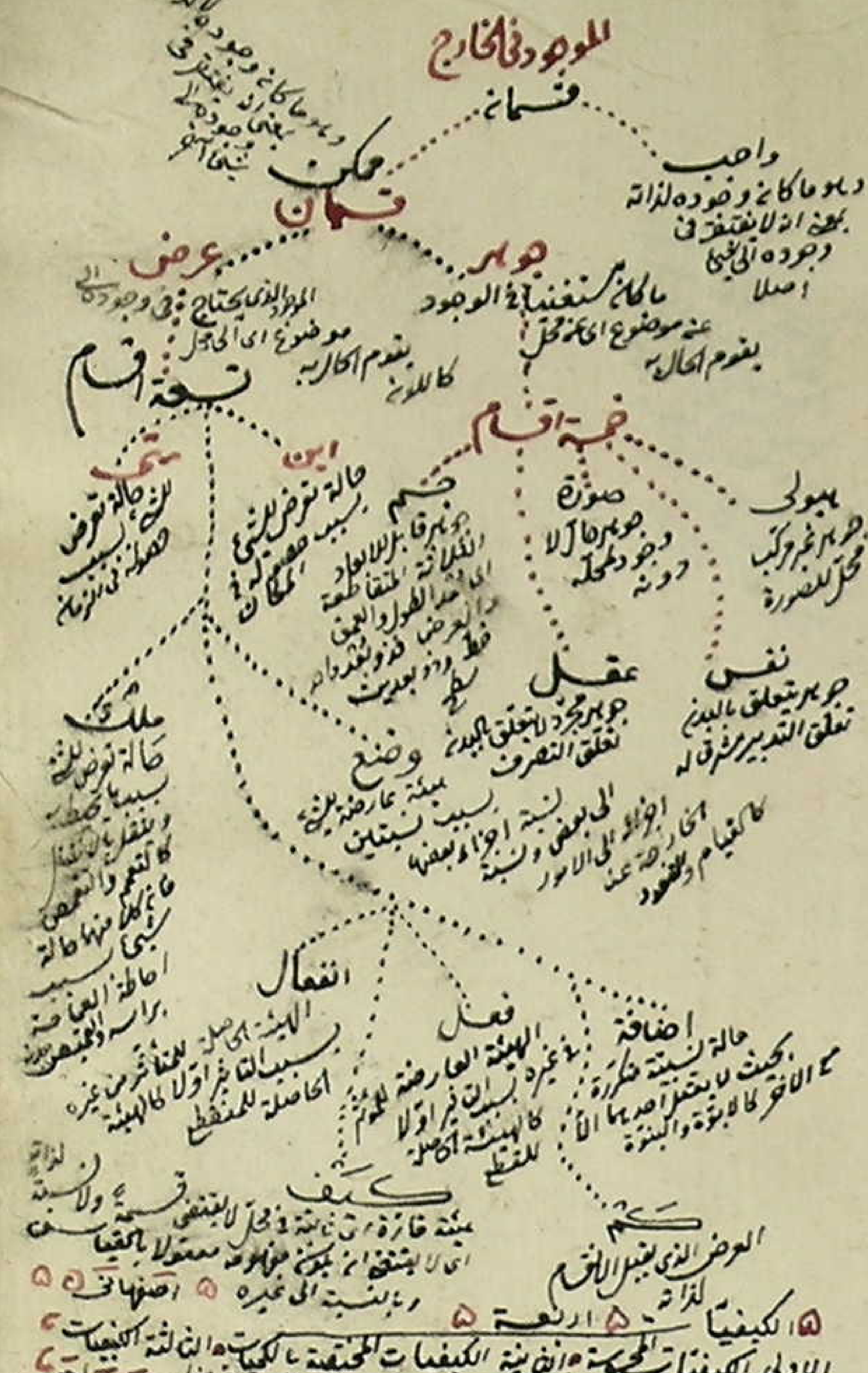

المركبة عن التعريف لتوقف تصورها على تصور اجزائها وايضا يخرج الكيفيات المكتسبة
بالحد والرسم الا ان يعتبر الغير بالخارج وتصورها بتصور كنهها فيندفع الاشكال لان
الا ان مقام التعريف يابى عن مثله قوله ولا القسمة احتراز عن الوحدة والنقطة
على رأي من يجعلهما من الاعراض ويخرجهما عن الكيف بل من المقولات التسع قائلا
انا لم نحصر الاعراض فيها بل الاجناس العالية وهما ليسا بجنسين لما تحتهما قوله
اقتضاء اوليا هذا القيد تحلق في التحقيق باقتضاء اللاقسمة ليندرج الكيفيات
التي اقتضت اللاقسمة بالواسطة وقد توهم تعلقه بالاقتضاء مطلقا
ويجعل فائدته في اقتضاء القسمة الاحتراز عن خروج الكيفيات المنقسمة بسبب حلولها
في الكميات او محالها لكن بواسطة الكميات لا اولا وبالذات وهو مدفوع بانه لا اقتضاء
هناك اصلا فلا حاجة الى التقييد قطعا قوله في الفعل والانفعال
لان الفعل عبارة عن تأثير الفاعل ما دام مؤثرا والانفعال عبارة عن تأثر الشيء
ما دام متأثرا اي بحالة بقائين كما ذكر في كتب الكلام قوله اشعاره
يعني لو لم يقل ملكة لم يوجد في اللفظ اشعار بذلك وفيه انه امكن ان يستفاد
من الكلام الاستغراقية الكائنة في المقام قوله مطابقة لمقتضى الحال
المراد بها المطابقة في الجملة اذ لا اشتراط في اصل البلاغة المطابقة التامة قوله والحال
هو الامر الداعي في معرفة المركب الاضافي يحتاج الى معرفة الاضافة لانها بمنزلة الجزء
الصوري والى معرفة المضاف والمضاف اليه لكن لم يتعرض لتعريف الاضافة
للعلم بان معنى اضافة المشتق وما في معناها اختصاص المضاف بالمضاف اليه
باعتبار معنى المضاف كذا ذكره الشارح في التلويح مثلا مقتضى الحال ما يكون الحال مقتضيا
بها باعتبار كونه مقتضيا لها لتوقف تعريف المضاف اليه لان معرفة
فانه كذلك يتوقف على معرفة المضاف اليه فان قلت معرفة المضاف اليه انه

كذلك

كذلك يتوقف على معرفة المضاف فلم لم يعتبر هذه الحيثية قلت لان الاضافة
لتقييد المضاف لا المضاف اليه واعلم ان الافصح في لفظ الخصوصية الفتح
كما صرح به في الصحاح اذ يكون الخصوص صفة ولما كان المعنى على المصدرية
الحق الياء المصدرية لذلك والتاء للمبالغة كما في علامة واما اذا ضم
الخاء المعجمة فيحتاج ان يجعل المصدر بمعنى الصفة او الحق بجعل الياء للنسبة
مبالغة كما في احمري والتاء للمبالغة فافهم قوله مع فصاحته
قيل لو قال الا اذا اقتضى الحال خلاف ذلك لكان احسن لان الحال قد يقتضي ما ينافي الفصاحة
كالتعقيد في المعميات رعاية للتطابق ولحذر رعاية للفصاحة اذ انتفاع ٥٠
الكلام بالطباق لكن بنى الكلام على الكثير الشائع ولم يعتد بالنادر القليل والجواب منع بلاغة
الكلام المذكور قوله وهو مقتضى الحال البسيط من حيث التعريف حتى يلزم الدور بل هو
تعيين للمضاف بعد تفسير المضاف اليه ثم الضمير راجع الى الخصوصية باعتبار الخبر وتذكيره
قوله والتأكيد ومقتضاهما والتعبير الى الاعتبار المناسب قوله بخلاف كل منها
ظاهر العبارة مشعر بان الضمير في خلافه راجع الى كل المذكورات الا انه يستدعي
كون مقام التنكير مباينا للمقام خلاف التقديم وهذا غلط فالصواب ان يقال اي
خلاف نفسه الا انه تسامح في العبارة تعويلا على ظهور بخلاف كل منها اشارة الى ان الضمير
راجع الى كل واحد منها على سبيل البدل وملاحظة الخصوصية وعول فيه على ظهور
المراد قوله وكذا خطاب الذكي فصله عما قبله لانه باعتبار الغير وما قبله باعتبار
نفس الكلام ثم الظاهر ان المراد بالخطاب ما خوطب به لا المعنى المصدري ليكون مقتضى الحال ويناسب
الامور المذكورة التي هي مقتضى الحال فالاضافة لادنى ملابسة الخطاب الذي تعلق بالذكي مقتضيا
للخطاب الذي تعلق بالغبي لشبه الامور المذكورة في ان مقام الاول يباين مقام الثاني قوله
ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع ما يتعلق بالظرف المتقدم او في خبر معنى لكل كلمة وبعضهم

كذا فى شرح للمفتاح وحاصل من كل كلمة او اخواتها قوله اى مع كلمة اخرى الاظهر ان يقول
او ما فى حكمها وانما ترك اعتمادا على كلامه اللاحق وبناء على الاكثر قوله للتنافر
الكلمة مع ما تشترك الى تفاوت المقامات فى هذا القسم بل يجلى تفاوتها
فبالاشتراك فيه بالطريق الاولى ولهذا لم يتعرض له قوله اقترانه بالشرط
اى باداته وهو تعلق المراد بالفعل هو الجزاء فلا حاجة الى تقدير الاداة الا ان السوق
يؤيد الاول قوله وارتفاع شان الكلام الى اعترض على المقدمة الاولى
بان حسن المطابقة للاعتبار المناسب لنفس الحسن الذاتى وقبول المخاطب لا لارتفاع
الكلام فيهما وانما هو بزيادة المطابقة وعلى المقدمة الثانية بان انتفاء المطابقة
لسبب انتفاء الحسن لا انحطاطه فالحسن مستلزم لثبوت اصله ولذا قال
السكاكى وقد يقرر ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيب الكلام على
مقتضى الحال وعلى لا انطباقه اجيب بان اصل الحسن الذى يحصل عند المتق
بالفصاحة فيرتفع شان الكلام بالمطابقة وينحط بعدمها وقد يجاب بان
المراد بقوله فى الحسن من جهته وبالقبح اليه فلا يلزم كزيادة على الحسن فى الارتفاع
ولا بثبوت اصل الحسن فى الانحطاط وفى اخذ هذا المعنى من العبارة تكلف وتعسف
وافر منه فى الجواب عن الاول ان يصار الى حذف المضاف فى قوله بمطابقته
اى بحسب مطابقته فكلما ازداد المطابقة ازداد الحسن لا يلزم من تحقق الارتفاع
فى الحسن اولا رتبة المطابقة وعن الثانى بان المراد باضافة العدم الى المطابقة
الجنس او نافى الاضافة للمعنى التى تاتى لها اللام كما سيأتى فيكون علة للانحطاط
جنس عدم المطابقة لا عدم جنس المطابقة وهذا الجنس متحقق فى ضمنه باى
مطابقة واحدة فليتامل قوله الحسن الذاتى لداخل فى البلاغة اراد بالحسن الزائد
منشأه فوات المطابقة لان الحسن داخل فى ماهية البلاغة وانما يكون الحصول فى البلاغة

مجازا

[illegible]

فى ان الجعة ان منشأه لا يخرج عن حد البلاغة ويحتمل ان يكون باعتبار ان منشأه
يعنى المطابقة داخل فيها لان البلاغة هى المطابقة مع فصاحته قوله على ما يفيده
اضافة المصدر الى الحصر لما ذكر الرضى ان اسم الجنس اذا استعمل ولم تقم قرينة مخصصة
لبعض ما يقع عليه وهو فى لفظ الاستغراق الجنس اخذا من استغراق كلامهم فيكون المعنى
ههنا ان جميع الارتفاعات حاصل بسبب مطابقة الكلام للاعتبار المناسب البتة فيستفاد
الحصر اذ لو جاز ان يحصل ارتفاع لغيرها لم يكن هذا الارتفاع حاصلا لتلك المطابقة
فلم تصح تلك الكلية قوله واصل الى المتبادر من الكلام والمنقول عنه فى كتاب شرح
ان المراد هو الاتحاد فى المفهوم يعنى بحسب عرف لا بحسب اللغة فحينئذ يكون قوله فمقتضى الحال
هو الاعتبار المناسب حينئذ قبيل هو البطل الحامى كما سيجئ تفصيله ان شاء الله سبحانه وتعالى
وضمير الفصل فى قوله هو لاعتبار المناسب للدلالة على ان الكلام بعد من حيث الصيغة وتوكيد
الحكم دون الحصر ويحتمل ان يراد بين المراد منهما واحد كما بينا والمساواة قوله
وهو ان يرتقى الكلام فى بلاغته الى ان اعجاز كلام الله سبحانه وتعالى بارتقائه فى بلاغته
الى ان يخرج عن طوق البشر على كلام ما هو الراى الصحيح لا باخباره عن المغيبات ولا باسلوبه
الغريب ولا بصرفه العقول عن المعارضة واخراج البشر اكثرهم بناء على انه يشتد ببلاغته
والمتصدى للمعارضة وال فالمعجز ما يكون خارجا عن طوق جميع المخلوق من الجن
والانس والملك قوله وما يقرب منه عطف على قوله هو الى لا يخفى ان المراد بالاعلى
نوجيه الشرح الاعلى الحقيقى والمراد بحد الاعجاز مرتبته والاقرب ان يجعل وما يقرب
مبتدأ خبره محذوف اى وما يقرب منه كذلك اى من حد الاعجاز ويجعل عطف
الجملة على الجملة وهذا اولى مما ذكره الشارح بحسب اللفظ فان الخبر المؤدى لسلامة عن العطف
على المبتدأ بعد مضى الخبر وعن العطف على الخبر ابعد المذكورين واما حذف الخبر بعد قيام
القرينة فشائع فان قلت لا يمكن انحطاط الا انتفاء كما ان فى البلاغة كما اشار اليه

[illegible]

من قال الشيخ در بيان ودر فصاحت كى بود يكسان لسحبان گرچه گويش بود چون
جاحظ وچون اصمعى در كلام ايزد بيچون كه وحى منزلست كى بود تبت يدا
چون قيل يا ارض ابلعى **قلت** التفاوت الحاصل في الآيات بالنظر الى الاحوال
المقتضية للاعتبارات فان بعضها اكثر في المقتضيات المرعية فيها واوفر من المقتضيات
المرعية في الاخرى وذلك لا يقتضي ان يكون كل منها في الطرف الاعلى اي في مرتبة
من البلاغة لا بلاغة فوقها بالنسبة الى تلك الآية لوجوب اشتمال كل آية على
جميع مقتضيات الاحوال التي في نفس الامر بناء على احاطة علم الله سبحانه وتعالى
بجميعها فتامل **وفي بعض** الشروح كالايضاح ان قوله وما يقرب منه عطف على الاعجاز
والمراد بحد الاعجاز البلاغة في مقدار السورة ومن ما يقرب منه البلاغة في مقدار آية او آيتين
فالحاصل ان له طرفان اعلى وهو البلاغة القرآنية فعلى هذا تعين الطرف الاعلى بانه البلاغة القرآنية
كما هو المقصود **قوله** باصوات الحيوانات اعرف الصوت اشارة الى ان المراد
بها غير الانسان وقد وقع في عبارة منكرا والانسب حملها على ما ذكرنا بجعل التنكير
للتحقير والنوعية ولعله اقرب مما ذكره الشارح من ان التنكير للقصد الى غير معين **قوله**
يصدر عن محالها حال عن الاصوات **لا يقال** يلزم اختلاف العامل في الحال وذوها
لان العامل في الاول هو الفعل وفي الثاني الجار **لانا نقول** العامل فيهما هو الفعل لان حرف الجر
اداة توصل معنى الفعل الى المجرور والمجرور مفعول به محلا بالفعل وبهذا الاعتبار
وقع ذا حال وما يقال في امثاله من ان الجار والمجرور في محل النصب مسامحة في العبارة
اتكالا على ما تقرر من القواعد كذا في شرح الكشاف للشريف **وكلمة ما** في قوله
بحسب ما يتفق اما مصدرية اي بحسب اتفاق الاصوات وحصولها بلا نية مقتضية
لها قاصدا اياها او موصولة اي بحسب ما يتفق معها من الامور التي لا تقتضيها **قوله**
سوى المطابقة والفصاحة وهو غير متصرف بالاضافة والذا وقع صفة للوجوه اشارة الى

ان

ان اخرية تلك الوجوه بالنظر الى المطابقة والفصاحة والمراد تبعها وجوه تغايرهما
فلا يلزم ان كل منها تابعا للبلاغة سواء اعتبر اولا الحكم على الوجوه بالتبعية
ثم اعتبر تقييد تلك الوجوه بالمغايرة للامرين او بالعكس **قوله** لانها ليست مما يجعل
المتكلم متصفا بصفة **تعلق** ان المراد لا تعهد وصف المتكلم بسبب هذه الوجوه التي
من المحسنات بصفة ولا يسمى بسببها باسم في العرف كما يسمى بسبب البلاغة
والفصاحة فيقال بليغ وفصيح ولا يقال مرصع ومجنس فلا يرد ان وصف من
صدر منه الترصيع بالمرصع صحيح **وقد يقال** يفهم من هذا الكلام ان هذه الوجوه لو جعلت
المتكلم متصفا بصفة جاز ان يجعل تابعة لبلاغة المتكلم مع انه ليس كذلك لان
هذه الوجوه اوصاف الكلام فلا محالة تكون تابعة لبلاغته لا لبلاغة المتكلم سواء
جعلت المتكلم موصوفا بصفة ام لا وانت خبير بجواز تعدد المانع عن جعلها
تابعة لبلاغة المتكلم **قوله** ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ اي في اي نوع
اراد من المعاني والقرينة على ارادة هذا المعنى ما تقرر في تعريف فصاحة المتكلم فانه
ملاحظة بحيث لفظ المقصود ههنا بطريق المقايسة المذكور وهذه وان كانت غنية في تعريف
لكن لا بد من المصير اليها اذ الملكة التي يقتدر بها على تاليف كلام بليغ من نوع
من المعاني كالمدح مثلا لا يجعل صاحبها بليغا **علم انه** المتبادر من الملكة هو
ههنا هو ما ذكرناه والتعريف يحمل على المتبادر واعتبار العموم في الكلام البليغ
بناء على ان النكرة قد تعم في الاثبات بقرينة المقام او في التاليف بناء على ان
اضافة المصدر تفيد العموم منظور فيه لاستلزام انتفاء البلاغة اكثر مثلا لان
من الكلام البليغ ما هو واقع في طبقات الاعجاز والاقتدار على تاليفه خارج
عن طوق البشر ولئن قيد بوسعهم يلزم ان لا يكون متكلم بليغا الا ان لا يكون فوقه بليغ
لان الابلغ يقدر على كلام بليغ لا يقدر عليه من هو دونه في البلاغة وفيما بين

قوله بالمعنى اللغوى اذ الموجبة لا تنعكس بالمعنى الاصطلاحى الا الى موجبة جزئية قوله وما
يجب ان يحصل هذا من قبيل الاستخدام لان المرجع ههنا مصدر ميمى لاسم مكان بدليل تنوينه
بلفظه اليه والتعبير انما هو للمرجع بالمعنى الثانى قوله حتى يمكن حصولها والمراد
بالامكان الامكان الوقوعى المقابل للامتناع بالغير لا الامكان الذاتى المقابل
للامتناع الذاتى فلا يتجه ان الممكن لا يتوقف على شئ قوله والخطأ
فى تادية المعنى المراد اللام فى الخطأ للعهد والمراد به ما لا يكون بسبب التعقيد
المعنوى بقرينة قوله وما يحترز به عن التعقيد المعنوى على انه قد يقال الخطأ بسبب
التعقيد المعنوى ليس فى التادية بل فى كيفيتها ولو قال والخطأ فى تطبيق الكلام
على مقتضى الحال لكان اظهر قوله والا لربما ادى المعنى المراد اعترض
عليه بان الظاهر ان المراد بالاحتراز عن الخطأ عدمه فعلى تقدير انتفاء ذلك
العدم اعنى وجود الخطأ يتعين تادية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى
الحال البتة فلا وجه لايراد كلمة ربما ههنا سواء حملت على التقليل او التكثير
الا ان يحمل على التنزل والاخذ بالادنى فيكون المعنى وان لم يكن مرجع البلاغة
الى الاحتراز عن الخطأ المذكور فلا اقل من تادية المعنى بكلام غير مطابق
لمقتضى الحال فى بعض الاحيان وهو مناف للبلاغة والجواب ان تلك
التادية على تقدير ذلك الانتفاء اما ان يتعين ام لا فان كان الثانى فالامر ظاهر
وان كان الاول فلتحمل ربما على التحقيق فانها تستعار له كما نقله الشارح
فى مباحث الشرط عن ابن الحاجب فى قوله سبحانه وتعالى ربما يود ويمكن ان يقال المراد
فى كون مرجع البلاغة هو الاحتراز وان الاحتراز لازم فالنفى المستفاد من
قوله والا هو نفى اللزوم اى ان لم يكن لازم الاحتراز لازما لربما كان معدوما
ولكان الخطأ متحققا وقد يجاب بان المراد بالاحتراز عن الخطأ المذكور ملاحظة النفس

المجامعة

المجامعة لانتفائه اذ لا عبرة بمجرد عدم الخطأ اذا لم يكن عن محافظة وقصد والتادية
بكلام غير مطابق ليس لازما لانتفاء هذه المحافظة بل لوجامعه فلفظ ربما
اذن فى محله ويكون للتكثير قوله والى تمييز الفصيح من غيره الانسب بتقسيم الى الاحتراز
ان يجعل المرجع هنا الاحتراز عن الاسباب الاخلال بالفصاحة قوله ويدخل
فى تمييز الكلام قيل لم قدر موصوف الفصيح الكلام حتى يحتاج الى هذا العذر
فلو قدر اللفظ لم يحتج اليه اصلا اجيب بان بلاغة الكلام انما تتوقف
بالذات على الكلام الفصيح وتوقفها على تمييز الكلمات الفصيحة بواسطة
توقف تمييز الكلام الفصيح عليه فلهذا قدر الكلام الفصيح وايضا قد سبق
ان فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان فلو قدر الموصوف لما
يتناول الكلام والمفرد لكان لفظ الفصيح كالجمع بين معنى المشترك بلا ضرورة
فاحترز عن توهمه وايضا لم يسبق وصف مطلق اللفظ بالفصاحة حتى يجعل
قرينة على تقديره قوله منه ما يتبين به والعبارة تفيد ان بعضا واحدا يتبين
فيه بعض هذه الاشياء مع ان المبين فى كل واحد منها بعض آخر له فقيل
بل هو من قبيل اللف والنشر بالكلية او كما فى قوله سبحانه وتعالى وقالوا كونوا هودا
او نصارى فيكون كلمة ما كناية عن جميع التمييزات الحاصلة بهذه الاشياء اذ يحصل بكل
منها بعض من تلك التمييزات واعترض عليه بان التبيين الاعلام ولا معنى
لاعلام التمييز الذى فسره بالمعرفة اذ ليس المقصود العلم بالعلم واجيب بان
المراد ههنا اظهار وجوده العينى والمعنى عبارة عن الاكمال الا ان يقال يستفهم
فى قوله او يدرك بالحس فينبغى ان يراد تحصيل الحس على سبيل التجوز قوله يعنى
ان من تتبع الكتب المتداولة رد لما اورده الزوزنى من انه لم يذكر فى اللغة
ان من الالفاظ ما يحتاج فى معرفته الى ان يبحث عنه فى هذه العلوم فكيف يقال

ان تمييز كثير منه غير مبين في علم متن اللغة ووجه الرد ظ لكن الكتاب هذا التقدير
ان يقول المص منه يستفاد من علم متن اللغة كما لا يخفى وايضا لفظ الكثير في عبارة
عن التمييز وليس يقول لنا التمييز مبين في علمه كذا كثير معنى عليه لو قال في تعداد
لم يحتج الى زيادة يدرك بل كان قد يكفي ان يقال ومن الحس قوله لان
اللغة اعم من ذلك اي علم متن اللغة في علم اللغة ليتناول جميع اقسام العربية وتعيين
المراد قوله او في علم التصريف اعترض عليه بان المخل بالفصاحة هو المخالفة
لما ثبت عن الوضع وذا لا يعلم من التصريف واجيب بانهم يذكرون الالفاظ
الشواذ الثابتة في اللغة ويقولون انها شاذة فيعلم منه ان ما عدا
الالفاظ خلاف ما ثبت عن الوضع قوله والتعقيد اللفظي رد عليه بان
التعقيد اللفظي قد يكون بسبب اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال جار
على القوانين كما سبق واذا لم يجب ان يكون لمخالفة القانون النحوي فكيف
يبين في علم النحو وغاية ما يقال ان النحو باحث عن الوضع الاصلي لكل كلمة
وان الاصل هو اثبات كل شيء في موضعه ومتى جاز خلافه فيمكن ان يستفاد
منه ضعف التاليف كما لا يخفى قوله اي الخطائية نادية المراد
الاقرب في توجيه عبارة المتن المصير الى حذف المضاف اي ما يحترز به
عن متعلق الاول قوله لما فيه اختصاصا اما مصدر ميمي بمعنى
الثبوت او اسم مكان على انه من باب الكناية مثل قولهم ثبتت عنده مقام [illegible]
قوله ولا يخفى وجوه المناسبة اما تسمية الاول بالمعاني فانه باحث
عن افادة التراكيب وخواصها التي هي معان مخصوصة فهي كثيرا ما شايعة
تتعلق بالمعاني واما تسمية الثاني بالبيان فلانه يتعلق بايراد المعنى الواحد
وبيانه بطرق مختلفة في الوضوح واما تسمية الثالث بالبديع فلانه يتعلق

بامور

قوله لمحة ونبذا اختصاصا لهما اي المزيتين العلمين بالبلاغة اجلالية من البلاغة متعلق بالبلاغة [illegible] مطابقة الكلام المقتضى الحال في [illegible] ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة والاحتراز عن التعقيد المعنوي ونحو ذلك بخلاف غيرهما من العلوم التي توقف البلاغة عليها كاللغة والصرف والنحو فان البحث عنها اعم فقد يكون عما يتوقف عليه البلاغة وقد يكون عن غيره فان معرفة الغريب من غيره يعلم من اللغة وكذا [illegible] والتعقيد [illegible]

بامور بديعية واشياء غريبة كالترصيع والتجنيس والعكس وتسمية الجميع بعلم البيان فلتعلقها بالبيان
اعني المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير وبه تبين وجه تسمية الاخيرين بعلم البيان
لانه اذا انكشف الكل ناسب البعض بالعرف ولا حاجة الى اعتبار التغليب لكنه [illegible]
قوله الفن الاول علم المعاني اعترض بان الخبر اي علم المعاني عرف
في المبتدأ [illegible] فهذا اذا جعل علم المعاني خبرا
اما اذا جعل مبتدأ مؤخرا او خبرا لكن اذا جعلت الاضافة للعهد الذهني فلا اعتراض
لان المعهود الذهني في حكم النكرة ان اريد بالفن الاول الالفاظ والعبارات كما يدل عليه
قوله الشرع فيما سبق رتب الكتاب على مقدمة وثلاثة فنون احتيج الى تقدير
المضاف اما في الاول او في الثاني اي معاني الفن الاول علم المعاني او الفن الاول
الفاظ علم المعاني وان اريد به المعاني اي علم المعاني الالفاظ تسمية للمدلول باسم الدال
او بالعكس فلا حاجة الى البحث كما سبق في مباحث المقدمة فلا حاجة الى الاعادة
قوله لكونه بمنزلة المفرد من المركب الخ كما [illegible] الموضعين بمنزلة الاول
باعتبار الحصول والاتصال والمعنى يكون المعاني حال كونه ناشيا من البيان ومنفصلا
بمنزلة المفرد حال كونه ناشيا من المركب ومتصلا به وملخصه ان اتصال المعاني
بالبيان وسبقه عليه مثل اتصال المفرد بالمركب وسبقه اليه قوله لان رعاية
المطابقة الخ هذا بناء على ان البيان لا تقييد به اذا لم يراع المطابقة
لمقتضى الحال لان البيان يتوقف على علم المعاني فان من له ملكة بها يعرف
ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة يكون عالما بالبيان وان لم يكن مقتدرا على
مطابقة لمقتضى الحال غاية ان لا يكون بليغا قوله اي ملكة يقتدر بها
على ادراكات جزئية محل العلم ههنا على الملكة يحوج الى اعتبار الاستخدام
في قوله وينحصر في ثمانية ابواب على ما [illegible] ثم المراد

تسمية للدال باسم المدلول [illegible]

وملخص [illegible] قال بعض [illegible] التلخيص [illegible]

قوله [illegible] الجزئية [illegible] بالاحكام [illegible]

بالادراكات الجزئية اى الالتفاتات الكلية المخصوصة المتعلقة بالاصول الكلية فان كلا
من الالتفاتات ادراك جزئى وان كان كليا باعتبار انه متعلق بجزئى من مطلق الاصول وهذا
هو المناسب لقوله الآتى اثر الكيفيات وتمكن من استحضارها والالتفات اليها تفصيلا و
واما الادراكات الجزئية متعلقة بمواد مخصوصة تستفاد من تلك الاصول الكلية فان الملكة لما
كانت وسيلة الى استحضار الاصول وتلك الادراكات تستفاد منها صح ان الملكة يقتدر بها
على تلك الادراكات الجزئية **لا يقال** اطلاق العلم على الملكة يقتضى ان من علم بل
المعانى بدون تلك الملكة لا يسمى عالما به مع بطلانه **لانا نقول** انتفاء عالمية المعانى بمعنى حصول
مسائله له لا ينافيها بالمعنى الآخر اعنى الملكة **واعترض** على تعريف علم المعانى بانه صادق
على علم البلاغة الملكة الآتية بقيد الحيثية اى من حيث يعرف بها تلك الاحوال فيخرج اذ لا يصدق
عليها انها ملكة من جهة الحيثية بل هى ملكة من حيث يقتدر بها على تأليف كلام بليغ لكنه
يلزم على هذا ان يكون علم المعانى بمعنى الملكة والبلاغة فى المتكلم متحدين بالذات مختلفين بالحيثية
وقد يجاب بان المراد بالادراكات فى تعريف الملكة الادراكات المتعلقة بالمسائل
المستنبطة هى منها والبلاغة ليست كذلك فاذا اتى بتمثيل كذلك الادراك بعد قيد التعريف لتكميلها
قيل ولا يخفى سوى التزام المعانى الذاتى والاختلاف بالحيثية **قوله** ويجوز ان يريد
بالعلم نفس الاصول والقواعد كان عليه ان يقال سكت عن حمل العلم على الادراك لان الادراك
معناه الحقيقى فلا احتياج الى بيان ارادته منه لولا اشارته اول علم البيان
الى نفى حمله عليه بناء على انه محوج الى تقدير متعلق اى علم باصول **ثم العلم** بالملكة
او الاصول ان سلم انه مجاز فلا شك انه مجاز مشهور كما اشار اليه بقوله لانه كثيرا ما
يطلق عليها فرجح على الاضمار **قوله** ادراكات جزئية هى معرفة كل فرد فرد من جزئيات
الاصول المذكورة **قوله جزئية المدرك** يستلزم جزئية الادراك بالاضافة الى ادراك الكلى
لان ادراك الكلى اعلى من الادراك الجزئى ولهذا التعرض لجزئية الادراك واختار التفسير الثانى

[illegible]

جزئية

جزئية الادراك بجزئية المدرك والا فيقتضى الاصطلاح ان يكون الطرف
متعلق المعرفة جزئيا لا نفس الادراك **قوله ثم الاقرب** ان قوله فرد فرد من التأكيد
اللفظى وقد يجعل من قبيل وصف الشيء بما يقصد الى الكمال او المراد كل فرد منفرد
عن الآخر وحاصله معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون الاجمال وقد
يترك لفظ كل فى مثل ومع ان العموم مراد كما فى بقاء معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد
من قرينة المقام فان النكرة فى الاثبات قد تعم كما سيجيء فى شرح الكشاف ويجوز
ان يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة **قوله** بمعنى انه اى فرد [illegible]
الى انه الاستغراق عرفى والمراد امكان المعرفة لا المعرفة بالفعل **قوله** وكذا المحسنات
المحسنات البديعية اى هذا مبنى على المشهور واما على ما حققه فيما سبق من ان المحسنات
البديعية قد يقتضيها الحال فلا تخرج بما ذكر وعلم البديع انما يخرج من [illegible]
بالحيثية المرادة لعلم البيان بعينه **قوله** واحوال الاسناد ايضا جواب عما
يتوهم من ان احوال الاسناد غير مندرجة فيما سبق لعدم كونه لفظا مع انه
من ابواب علم المعانى وضمير اليها راجع الى احوال اللفظ **قوله** وينحصر
المقصود اى لا يخفى ان ضمير ينحصر فى عبارة المتن راجع الى علم المعانى لكن لما
قال المص نور الله مرقده [illegible] فى الايضاح الذى هو كالشرح لهذا الكتاب
وينحصر المقصود من [illegible] لفظ المقصود [illegible] به وتنبيها على ان
المنحصر علم المعانى باعتبار كونه مقصودا اصليا وبهذا يندفع [illegible] الثلاثة
وان عدت مندرجة فى علم المعانى تغليبا لشدة اتصالها به حيث
دونت معه ولفظ من بيانية فى التحقيق وبهذا التوجيه ظهر كون الكلام من قبيل
انحصار الكل فى الاجزاء وارتباط قوله وان لم يصدق [illegible] حيث لم يصدق
المقصود من علم المعانى بما قبله **واندفع** ما يقال ان المنحصر هو المقصود من علم المعانى و[illegible]

[illegible]

علے كل باب لفظ ما لا يحصى الخصا المعني في الجزئيات لا بخرو ان الاشياء الثلاثة خارجة
عن علم المعاني للقطع بان تعريف العلم مثلا خارج عنه فلا احتياج الى فهم المقصد لا خراجها
وان اجزاء العلوم ثلثة كما تقرر الموضوعات والمبادي والمسائل فلا يكون الكلي اعني علم المعاني
منحصرا في الاجزاء الثمانية ولو حملت من علے التبعيض والمقصد علے جميعه بدليل المقام
والمعنے جميع المقصد الذي هو بعض من علم المعاني المتناول ولو التغليب التسامح او
لغيره من الاشياء الثلثة والمبادي والموضوعات لاستقام الكلام ايضا قوله لا محالة
مصدر ميمي بمعنى التحول وهو حال له كذا اي تحول اليه وخبر لا محذوف والجملة معترضة بين المبتدا
وخبرها مفيدة تاكيد الحكم قوله قائمة بنفس المتكلم لا شك ان تلك النسبة
في الخبر هي ايقاع النسبة وانتزاعها وفي اضرب مثلا طلب الضرب فمعنى قيامها بنفس
المتكلم كونها صفة لها موجودة فيها وجودا متاصلا كسائر صفات النفس
لا انها معقولة له حاصلة صورتها في ذهنه للقطع بانه لا احتياج في التصديق
الى تصور الايقاع والانتزاع وبان الموصوف بنفس قوله اضرب طلب الضرب
وايجابه لا تصوره كذا نقل عن الشريف فمن قوله هو تعلق احد جزئي الكلام
محتملا اذ النسبة بهذا المعنى قائمة باحد طرفي الخبر والحق ان اعتبار
قيام النسبة بنفس المتكلم باعتبار الغالب او بحسب الظاهر او المراد قيامها بها لولا
المانع وانها من شانها القيام بها والقرينة ما سيصرح به من ان قول الشاك
والمجنون والنائم والساهي كلام اذ من البين ان لا قيام للنسبة
المذكورة بنفس شيء منها قوله لا يشمل النسبة في الكلام
الانشائي ولو اريد بايقاع النسبة في الكلام حتى تشمل الانشاء فانه
اوجد المتكلم باضرب ايجاد النسبة المشتمل هو عليها للمعنى ذكر الايقاع
لغوا مفسدا للمعنى مع انه مخالف للاستعمال ولو ارجع النفي في قوله ان لا
الى

فالانشاء
الى القيد والمقيد جميعا مع انه خلاف الظاهر للمعنى ان يقال انه كان له نسبة فخبر وان
لا فانشاء قوله ايجابا او سلبا المفعول في محذوف اي تعلق ايجاب او
سلب والا فتنفس التعلق المذكور ليس بايجاب ولا سلب لا يخفى قوله
في احد الازمنة الثلاثة فيه دفع لما يتوهم من ان الاخبار الاستقبالية نحو سيقوم
زيد يلزم ان يكون كلها كاذبة اي لا نسبة لها في الحال تطابقها قوله تطابقه
او لا تطابقه تكثير للفائدة وتمهيد للمباحث المذكورة والتنبيه الاتي لا انه
مدار الفرق بين الخبر والانشاء كما لا يخفى قوله فالكلام خبر اي من حيث
احتماله للصدق والكذب كما انه قضية ومسئلة ومقدمة ومطلوب ونتيجة
من حيث انه مشتمل علے الحكم ومسئول عنه وجزء دليل ومطلوب به وحاصل منه
قوله وان لم يكن لنسبته خارج لذلك المقصد ارجاع النفي الى القيد
الاول بقرينة ما اشتهر ان لا خارج للانشاء قوله اذ الكلام فعلا وبعضا
اراد بالفعل الفعل الاصطلاحي وبمعناه ما يعم المتعارف وهو ما يفهم منه معنى الفعل
لا بالصيغة كحروف التنبيه واسماء الاشارة ونظائرها واسماء الفعل وهو ما يستفاد
منه ذلك بصيغته قوله ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر اجيب بان وجه
التخصيص بالذكر كونه اسبق في الاعتبار واوفر في الاشتمال على اللطايف كما
سيصرح به نفسه ان شاء الله تعالى في اول احوال الاسناد قوله علے انه
لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ اجيب بان الغرض التنبيه علے ان هذا القيد
ماخوذ في مفهوم الاطناب ولو لم يقيد الزيادة بكونها الفائدة لم يفهم اعتباره
في مفهومه وان كان كذلك في نفس الامر قوله ايهما بغة حكمه قبل المقصد
بهذا التفسير هو الكلام مذكور في تعريف الصدق والكذب فان قلت فضمير حكمه راجع الى
الخبر فيدور قلت في ذكر الضمير ميل الى ان الحكم لا يوجد الا في الخبر والا فالتعريف

في الحقيقة مطابقة الحكم للواقع والحق ان المقصود هو الايماء الى ان المطابقة وعدمها صفة للحكم

اولاً وبالذات وبواسطته يتصف الخبر بهما **قوله** وهو الخارج الذي اراد به

خارج ذات المدرك لا ما يراد في الاعيان كما سيأتي ان شاء الله سبحانه وتعالى وقد اشار اليه

في شرح المقاصد **قوله** فمطابقة تلك النسبة اي الظاهر انها هي النسبة التي يدل عليها الخبر

وكلامه في كتبه يدل على انها وقوع النسبة او لا وقوعها والشريف صرح في شرح المفتاح

بان الموصوف بالصدق والكذب ليس الا الايقاع وكذا الموصوف بالاحتمال **وجه**

ان الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقع فهو النسبة المفهومة والخارجة ايضا فكيف يتصور

تطابقهما مع اتحادهما **ويمكن دفعه** بان الوقوع له اعتباران احدهما كونه مفهوما

من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والآخر كونه في الواقع مع قطع النظر عن الكلام

والوقوع باحد الاعتبارين غيره بالاعتبار الآخر فيجوز ان يتحقق المطابقة بين المتغايرين

بالاعتبارين ويؤيده ان ارباب المعقول يصرحون بان اجزاء القضية اربعة الموضوع

والمحمول والنسبة الحكمية والحكم بمعنى الوقوع واللاوقوع وقد اعتذر به الشريف ايضا فليتأمل

قوله مطابقته لاعتقاد المخبر فيسأل عن النظام فيقال صدق الخبر مطابقته

للواقع اما ان يكون صادقا او كاذبا فان كان الاول ثبت المط وان كان الثاني بطل

قولك صدق الخبر مطابقة لاعتقاد المخبر لانه مطابق لاعتقادنا وقد كذبته

وجوابه باختيار الاول ونقول صدق هذه القضية المخصوصة بمطابقتها لاعتقادي

لا يستلزم ان يكون جميع القضايا بمطابقتها للواقع حتى يتم مطلوبك وانما يلزم

ذلك لو كان صدق هذه بمطابقة الواقع فتأمل **قوله** اللهم الا ان يقال

قد جرت العادة باستعمال هذه اللفظة فيما في ثبوته ضعف ويستعان في اثباته

بالله سبحانه وتعالى ووجه الضعف هنا انه خلاف المتبادر وانه موهم بجريان الكذب

في الشهادات وهو مخالف للاجماع فتأمل **قوله** وهو ان هذه الشهادة

من

ارادوا به خارج ذات المدرك بالحق والعقل ونفي الاول للاخارج الذي يراد في الاعيان فيشمل خارج بالحكم فيه بالاول والعقلية تعم الحكم

من صميم القلب **يريد** ان كون هذه الشهادة من صميم القلب خلاف معتقدهم فهو خلاف

الواقع ايضا فاحتمل ان يكون تكذيب الله سبحانه وتعالى اياهم راجعا الى كونها

خلاف الواقع لا الى كونها خلاف معتقدهم فلا يصح الاستدلال بالآية للاستدلال بها للفريق

وقطع الشهادة ان واللام والجملة الاسمية اشارة الى ما في ... من التأكيد

هذا انه قد يؤكد الخبر بالنظر الى لازم فائدته اذا كان المخاطب منكرا له لا لاصل الحكم هذا

وقد يقال التأكيد انما يؤكد الحكم الذي دخلت عليه وكذا اللازم ذلك الحكم وانها

لم تدخل في نشهد بل في انك لرسول الله فالوجه ان يجعل المنفي الذي اشعر بالتأكيد

هو ان اخبارهم بانه رسول الله صادر عن صميم القلب كما ذكر في المفتاح **ويجاب**

بان التوكيد وان دخلت في المشهود به لكنه يشعر بان الشهادة من صميم القلب

ولا منافاة بينهما **قوله** الحاصل ان الحاصل ان المرجح بيان الحاصل للمعنى واما وجه التركيب

فالظاهر انه فاعل حذف فعله اي قال الحاصل لان حذف المفرد واسهل من حذف الجملة **قوله**

مطابقته للواقع مع الاعتقاد وبانه مطابق اي اشار الى ان ضمير مطابقته للخبر لا

للواقع لئلا ينفك نظم الكلام لان ضمير مطابقته في تقرير المذهبين راجع الى الخبر

باعتبار حكمه ثم ان قوله مع الاعتقاد ظرف مستقر حال من ذلك الضمير والمعنى

موافقا لما في الايضاح لصدق مطابقة الخبر اي حكمه للواقع مقرونا ذلك الخبر مع

اعتقاد مطابقته له ثم الضمير في معه راجع الى مطلق الاعتقاد المذكور وتكون متعلقه

في جانب الصدق مطابقة الواقع وفي جانب الكذب عدم مطابقته بمعونة المقام

قوله بدليل افترى اي متعلق بالحال المحذوفة اي حال الجاحظ كونه مستدلا

بدليل قوله سبحانه وتعالى افترى بفتح الهمزة اصله أافترى فحذفت الهمزة الثانية

وابقيت الاولى لانها علامة **قوله** والنشر على ما في الايضاح

حيث قال فانهم حصروا دعوى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم للرسالة في ما في ...

من الكفار اذ الكفار انما حصروا في الاخرين خبر البعث بدليل قوله سبحانه وتعالى
حكاية هَل نَدُلُّكُم عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُم إِذَا مُزِّقتُم كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُم
لَفِي خَلقٍ جَدِيدٍ افترى الآية وغاية ما يقال ان حكم خبر البعث ودعوى
الرسالة واحد عند هولآء الكفار فرددوا احدهما بين الامرين يستدعي ترديد
الآخر فافهم قوله على سبيل منع الخلو اراد المعنى المتناول للانفصال
الحقيقي كما ذكر في كتب الميزان وانما لم يقل على سبيل الانفصال الحقيقي
وان كانت القضية من قبيله في نفس الامر لانه لا غرض لهم في نفي اجتماع الامرين
وانما مطمح نظرهم منع الخلو وقد يجاب عن الاستدلال بان الترديد بين الصدق
والكذب مع الكذب مع شناعته في حقه عليه السلام قوله لكان اظهر لا يخفى
الى انه اظهر مما ذكره المص وما ذكره المحشي ايضا اما الاول فلان عدم
اعتقاد صدقه لا ينافي تجويزهم اياه حتى ينافي الترديد بخلاف اعتقادهم عدمه
واما الثاني فلان مراد المص كما اشار اليه الشارح ان الصدق بعيد عن اعتقادهم
غاية البعد بحيث لا يجوزونه فلا يصح ان يراد بالحصر نفي الترديد لانه يستلزم
التجويز نعم في فهم هذا المعنى من عبارته نوع خفاء قوله وهو ضم كلمة
او ما يجري مجراها الى اخرى الخ المراد بما يجري مجرى الكلمة المركبات التقييدية
والاضافية والجمل الواقعة موقع المفردات وبالكلم المعنى اللغوي لا الاصطلاحي
المفسر بالاسناد حتى يتوهم الدور وبهذا القيد يخرج النسبة بين اسم الفاعل
وفاعله ونظائرهما وبالموصوف في قوله الموصوف الاخرى ما يفهم من اللفظ
لا ما يقابل الذات حتى يرد ان المراد من طرف الموضوع هو الذات لا المفهوم
ثم المفهوم اعم مما هو بطريق المطابقة للقطع بان الثابت في ضرب زيد
هو الحدث الذي هو جزء مفهوم لفظ ضرب قوله ثم الظاهر ان التعريف مبني على ما

سيذكره

سيذكره في ان الشارح في الكشاف تبعا ونقلا من ان الجملة الشرطية عند النحاة
جملة خبرية هي الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة في نفسها للصدق
والكذب والخبر عندهم منحصر في الجملة قوله مثل اظهار التحزن والتحسر
استعمال الكلام المذكور في اظهار التحزن والتحسر بطريق المجاز وتحقيقه ان الهيئة
التركيبية في مثله موضوعة للاخبار فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له لكان
لعلاقة المشابهة فاستعارة والا فمجاز مرسل والآية المذكورة من قبيل الثاني لان الشخص اذا
اخبر عن نفسه بوقوع ضد ما يرجو يلزمه اظهار التحسر فهو من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم
والى هذا اشار الشارح في بحث الاستعارة التمثيلية قوله اما الحكم او كونه عالما به
او مرد عليه ان افادة الحكم ملزوم وافادة كون المخبر عالما به لازم ولا يصدق الانفصال
بينهما لا حقيقيا ولا منع جمع ومنع خلو لانهم صرحوا بان نقيض كل من الطرفين
يجب ان يستلزم عين الآخر ونقيض اللازم يستلزم عين الملزوم بل نقيضه نعم
لو كانت اداة الانفصال داخلة على نفس القصد كان يقال الثابت في الخبر اما قصد
الحكم وقصد لازمه لم يرد اذ لا تلازم بين القصدين ولا يجوز انتفاؤهما حتى يكون قصد
الاخبار لكن لا يلايم عبارة الشارح اجيب بان ما ذكر من وجوب الاستلزام المذكور
في المنفصلة اللزومية والقضية فيما نحن فيه اتفاقية وبان الشارح
ابا علي الشارح في الجزء الثالث من منطق الشفاء اشار الى ان للمنفصلة الغير الحقيقية
اقساما غير مانعة الجمع ومانعة الخلو كقولك رأيت اما زيدا واما عمرا والعالم اما قديم
عز وجل او بنفع الناس فليكن ما نحن فيه من هذا القبيل قوله احتمال عقلي
لا احتمال بهذا المعنى مقصود بالنظر الى الصدق ايضا غايته ان الاسلوب يقتضي
فلا محذور في تعريفه بما يحتمل الصدق والكذب قوله ويسمى الاول فانه يخبر
الشارح بلفظ التسمية لانه اصطلاح لاهل الفن فلا يرد عليه ان فائدة الخبر ما يترتب عليه

الباب الاول احوال الاسناد الخبري

الحكم الخارجي وليس كذلك بل المترتب على الخبر علم المخاطب بذلك على انه فائدة اللفظ
ما يستفاد اي يعلم منه وهو الحكم الخارجي وكون المتكلم عالما به فاطلاق فائدة الخبر على متعلقها
فلا محذور قوله منزلة الجاهل ذكر الفاضل المحشي ان هذا وان تناول بحسب عمومه
اقف ما كان ثلاثة الا ان الظاهر ان المراد تنزيله منزلة خالي الذهن كما صرح به في المفتاح وفيه
بحث لان الحاكي في عبارة المفتاح يعني الحاكي عنه كالعلم بالفائدتين وانا والخالي عن
الحكم والتردد والانكار فليس فيه تصريح بما ذكر ولا تصريح بعمومه ايضا وكونه مسلم فعدوله
عن عبارة المفتاح مما يرجح قصده الى التعميم ثم الظاهر انه يبقى هذا على عمومه ويعتبر تخصيص
غير المنكر وتعتبر المنكر كالمنكر بما سوى العلم لا بالعكس كيلا يكون تنزع الخف قبل الوصول
الى الماء كما هو دأب بعض مثله والله سبحانه وتعالى اعلم قوله وان كان عالما بالفائدتين
نقل عنه عليه الرحمة ان المراد ما يعم لازم فائدة الخبر لانها فائدة ايضا فلا يتوجه
ان مجرد العلم بها لا يقتضي عدم فائدة الخبر لجواز ان يكون المقصود لازمها ولا يحتاج
الى الجواب بانه مبني على التخصص على انها هي العمدة وفي بعض النسخ بالفائدتين
فالاظهر قوله لاعتبارات خطابية اي اقناعية يفيد ظنا بكونه
غير عالم به قوله ولقد علموا لمن اشتراه اللام في لقد علموا جواب قسم
محذوف وفي لمن اشتراه لام الابتداء كما في علمت لزيد قائم ومن اشتراه
مبتدأ خبره ما له في الآخرة من خلاق والخلاق النصيب واللام في لبئس
جواب قسم محذوف وجزاء الشرط محذوف كما اشار اليه اي لو كانوا يعلمون
لامتنعوا ويحتمل ان يكون لو في الآية للتمني مثلها في قوله سبحانه وتعالى
ولو ترى اذ المجرمون الآية ففيه ايضا نفي العلم بطريق آخر وحاصل معنى الآية
والله لقد علم اليهود ان من اشترى كتاب السحر والشعوذة اي استبدله
واختاره على كتاب الله تعالى ما له في الآخرة من نصيب من الثواب والله لبئس ما باعوا به

انفسهم

انفسهم اي حظوظها لو كانوا يعلمون بذلك الشرى اي بضرته وما يترتب عليه
من انه لا خلاق له في الآخرة لامتنعوا عنه واعلم ان سياق الكلام
لتقبيح حالهم بتنفي تعلق يعلمون بما تعلق به علموا وان معنى الآية على ما اشير اليه
ان من اشترى كتاب السحر ما له في الآخرة نصيب اصلا لا انه ليس له نصيب واجر
على ذلك الشرى ولا يخفى ان هذا نهاية المذمومية فيتحد متعلق العلم المثبت
والعلم المنفي واندفع ما يقال من ان متعلق العلم المثبت عدم النفع و
متعلق العلم المنفي الجهل غايته المستفادة من كلمة بئس الموضوعة للذم
العام فلا اتحاد بينهما لوجود الاول بدون الثاني في المباحات قوله
وما رميت اذ رميت روي انه صلى الله تعالى عليه وسلم لما التقى الجمعان
يوم بدر رمى بقبضة من الحصباء في وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه
فلم يبق مشرك الا شغل بعينه فانهزموا فنزل وما رميت اذ رميت الآية
ووجه التنزيل ان الرمي الصادر عنه صلى الله تعالى عليه وسلم منزلة عدمه لان اثر ذلك
الرمي لما لم يكن مما يترتب على فعل البشر جعل الرمي الصادر عنه
صلى الله تعالى عليه وسلم صورة كانه غير صادر عنه حقيقة فالنفي باعتبار
الحقيقة والاثبات باعتبار الصورة وهو مراد من قال اي ما رميت حقيقة
اذ رميت صورة يعني ان القيدين للنفي والاثبات لا للمنفي والمثبت
حتى يرد لزوم عدم توارد النفي والاثبات على شيء واحد فاما من قال
في معناه وما رميت تأثيرا اذ رميت كسبا فقيل مراده التوجيه
على مذهب المعتزلة فان افعال العباد الاختيارية وان كانت مخلوقة
لهم عند المعتزلة الا ان خصوص هذه الرمية معجزة بخلق الله سبحانه وتعالى
خارجة عن طوق البشر وقيل مراده بيان سبب نزول الآية لا ما يتوارد عليه النفي والاثبات

ثم المراد من الآية والله سبحانه وتعالى اعلم تنبيه المؤمنين على انه لا ينبغي لهم التزول
من الصحابة ونحو ذلك والابتهاج بمثل هذا الفعل البديع الذي يطيش بفعله
ولو كسبا اولو الاصلاح بمقتضى الحيلة فتظهر نكتة التخصيص والا يرد
جريانه في جميع الافعال قوله اما اذا كان قصد المخبر بخبره افادة المخاطب
فينبغي ان يقتصر الى ان قال في قوله فينبغي للتفريع وقوله حذرا
عن اللغو اشارة الى وجه التفريع توضيح المعنى ان قصد المخبر اذا كان
افادة المخاطب احد الامرين فينبغي له ان يقتصر من التركيب على قدر ما يحصل به
افادته لا انقص منه حذرا عن الاخلال ولا ازيد حذرا عن اللغو فانه اذا
لم يكن مفيدا اصلا كان لغوا محضا وان كان ناقصا عن افادة ما قصده به
كان في حكم اللغو واذا كان زائدا عليها كان مشتملا على اللغو وقد ظهر بهذا
التقرير تفريع هذا الكلام على ما قبله ولم يحتج الى ان يقال في توجيهه ان ما ذكر من
الاقتصار حكم مجمل قد فصل بقوله فان كان المخاطب الخ ولا شك في تفريع هذا
على ما ذكر من ان قصد المخبر الخ واما قوله وقد ينزل العالم الخ بين الاصل والفرع
فلانه لدفع ما يرد على الاصل من ان قصد المخبر لو كان ما ذكر لما جاز القاء الخبر الى العالم
بهما فقدم الاصل اولا ثم بما يدفع ما يرد عليه ثم اشتغل بذكر الفرع واعلم ان الفاضل
المحشي ذكر ان اعتبار هذه الاحوال يعني الخلو والتردد والانكار بالقياس الى فائدة
الخبر يعني الحكم واما بالقياس الى لازمها فيمكن اعتبار الخلو وتجريد الحكم عن المؤكد
دون اعتبار التردد والانكار وقد حقق بما لا مزيد عليه لكن فيه بحث لان اعتبار التجريد
لاعتبار الخلو انما يظهر اذا كانت الجملة الملقاة محلا للتاكيد بالنسبة الى ما يقصد
بالقائها حتى يصح اعتبار الاقتصار على قدر الحاجة حذرا عن اللغو كما صرح
اخرج تلك الجملة عن المحلية بالقياس الى لازم الفائدة فكيف يمكن اعتبار الخلو والتجريد

بالنسبة اليه فتدبر قوله هل هي واقعة ام لا قد يعترض في كتب النحو امتناع
ان توتى لهل بمعادل وصرح المص في اوائل الكتاب ان رب الكلس بامتناع قولك هل زيد قائم
ام عمرو وبين الشارح هناك وجه الامتناع فهذا التركيب عند الشارح
اما بناء على ما ذهب اليه ابن مالك من ان هل تقع موقع الهمزة فيوتى لها بمعادل
مستدلا عليه بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم هل تزوجت بكرا ام ثيبا
وان اجيب عنه بجواز ان يكون ام في الحديث منقطعة بان استفهم اولا ثم اضرب
وقال بل ثيبا واما من قبيل اطلاقات المصنفين وتسامحاتهم في تراكيبهم
كاستعمالهم قط في المضارع المنفي في تعريف فصاحة المتكلم وفي قولهم هنا لا نجعله
قط مع انها تستعمل في الماضي المنفي قوله على لفظ المبني للمفعول والفعل
مسند الى مصدره بتاويل المشهور اي حصل الاستغناء ثم الحكم المذكور من الشارح
مبني على انه الرواية وانه المناسب لقوله فيما بعده حسن تقويته حيث لم يتعرض فيه للمتكلم
والمخاطب والا فالبناء للفاعل فيه وكذا في ان يقتصر جائز ايضا سواء رجع الضمير في
استغنى الى المتكلم والمخاطب قوله متردد وفيه طالب له فيه استخدام
لان المراد بضمير فيه الحكم بمعنى الوقوع واللاوقوع وبضمير له الحكم بمعنى الايقاع
او الانتزاع وههنا بحث وهو ان المخاطب اذا تردد في انك تصورت
قيام زيد او انكرت فقلت تصورت قيام زيد او قيام زيد متصور لي لم يتصور
من احد بعدم تردد وانكار في ذلك فاي حاجة الى التاكيد استحسانا او وجوبا
اللهم الا ان يخص الفائدة بغير نظائره او بغير الدلالة على حال المتكلم فتامل
قوله مؤكدا بان واسمية الجملة فان قلت فهل في التاكيد بكونه
بقدر الانكار والكافرون انكروا في اول الامر انكارا واحدا فما وجه التاكيد في
قلت يجوز ان يكون الرسل علموا انهم بما جرى لهم مع الرسل الاولين وتمادوا بهم

في الضلالة المتجاوز منها وزعم في المرتبة ... نفى فاكدوا ابتداء بتأكيدين **قوله** مؤكداً

بالقسم وان واللام واسمية الجملة انه لم يعد المقسم في الا ... الا ... القسم في

الآية من المؤكدات ... فقد ذكر المؤكدات التي من جملة اجزاء الكلام الملقى

وقوله ربنا جملة مستقلة **قوله** مبني على ان تكذيب الاثنين الى هذا القائل

انما يحتاج اليه على ما هو الظاهر من العبارة وهو تعلق الظرف الثاني اعني في المرة

الاولى بقوله اذ كذبوا وتعلق اذ كذبوا بمقدر في موقع المفعول للحكاية اي حكاية

من رسل عيسى صلوات الله تعالى وسلامه على نبينا وعليه قولهم اذ كذبوا في المرة الاولى

واما اذا تعلق بقال كما دل عليه كلام الايضاح او بالحكاية فلا اذ ليس في

الكلام على هذين الوجهين دلالة على ان تكذيب الاثنين تكذيب الجميع في المرة الاولى

بل يكون المعنى كما قال الله تعالى ونحن حكاية عن الرسل في المرتبتين انا اليكم مرسلون

وانا اليكم لمرسلون والتفريق في اللفظ بين المرتين لا ينافي ارادة هذا **قوله** فكان

مقتضى الظاهر مقتضى الحال **فيه بحث** وهو ان هذا انما لو لم يعتبر في مقتضى الحال اقتضاء

حقيقة الحال لكنه معتبر والا انتقض تعريف بلاغة الكلام وهو مطابقته

لمقتضى الحال مع ان يكون الكلام على وفق مقتضى الحال دون حقيقتها فان هذا

الكلام ليس ببليغ مع صدق التعريف عليه **اللهم** الا ان يقال لكن المتبادر

من مقتضى الحال مقتضى حقيقة الحال لكن يجب حمله على المتبادر وما ذكره

ههنا موسعة بين مقتضى الحال حقيقة ... لا يجب ... المتبادر ... التعريف

قوله فيجعل غير السائل كالسائل اي يجعل الخالي كالسائل لا ان تقديم

الملوح انما يعتبر بالكيفية التي يذكر التأكيد وجوبا للدلالة على التنزيل المذكور

وان لم يجب في السائل ابتداء وا ... السائل كالخالي فلا وجه له

وان اعتبر القاضي ... التي ذكرها الا ان ترك التأكيد يجوز في السائل فلا يخل بالدلالة

فلا يعلم تنزيله منزلة الخالي **قوله** فتأمل اي المخبر يحمل على ان يكون اللام زائدة كما في لكم

او على تضمين الاستشراف معنى التهيؤ او لا يجوز دخال لام التقوية في المفعول به

اذا قدم عليه الفعل ولو رجع ضميره الى الملوح لم يحتج الى هذا التوجيه **قوله** امارة

انه يعتقد ان لا رمح اي **اعترض عليه** بان دلالته على الانكار غير متعينة لجواز ان يكون

امارة غلو وعجبه بل هو نسب بفراغ بابه واوفق بظاهر حاله ومثل هذا يورد

مع فعاله لا تمادي بهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده من امارات

الانكار **والجواب** ان عرض الرمح كما يكون اثر الغفلة متفرعا عليها

يكون اثر الانكار ايضا ثم المقام خطابي لا يطلب فيه اليقين فلما يجوز

تنزيل عارض الرمح مثلا منزلة الخالي يجوز تنزيله منزلة المنكر لكن الثاني انسب لزيادة

بعده فلذا حمل البيت عليها وكذا الكلام في الآية الكريمة اعني ثم انكم بعد

ذلك لميتون ويحمل الآية على تنزيل غير المنكر منزلة المنكر وجه آخر ظاهر وهو تعدد

المؤكد **فان قلت** لم لم يعد اسمية الجملة في الآية من المؤكدات

قلت لما يخفى من ان مؤكديتها في مقام العدول عن الفعلية

ولا ضرورة في حمل الآية عليه **قوله** ويجعل المنكر كغير المنكر اي كالشاك

في شموله لتنزيل المنكر منزلة الخالي لكن الظاهر ان ترك التأكيد لا يدل على هذا الانكار

تنزيله منزلة السائل فان التأكيد معه غير واجب **نعم** يدل على مطلق التنزيل

بخلاف تنزيل السائل منزلة الخالي فانه لا يعلم فيه اصل التنزيل فضلا عن وصفه

اللهم الا ان يقال اذا نزل المنكر منزلة السائل يجب تأكيد الكلام الملقى اليه

دلالة على هذا التنزيل بخصوصه **وفيه انه ظاهر** كون الكلام خارجا عن

مقتضى الظاهر هو التأكيد مع المخاطب المنكر ويحتمل تنزيل الشاك الخالي منزلة الضعيف

فليتأمل **قوله** ان يكون معلوما له اي ان ذكر الدليل مصطلح الاصول وهو ما يمكن التوصل

بصحيح النظر فيه الى ما جرى لاصطلاح المعقول وهو ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر
فظهر وجه توقف الارتداع على التأمل وتجويز كون الدليل مسموعا ولم يكتف في
المعية لوجوده معه في نفس الامر لان ذات الدليل اذا لم يكن معلومة
ولو كانت بحيث لو تأملها ارتدع عن الانكار لم يحسن جعله كغير المنكر لان
التأمل انما يتحقق بعد كون ذات الدليل معلومة فلو تعذر معلومية خصوصه او
تعسر يتحقق وجود الدليل بذلك المعنى ويتحقق شرطية اعني ان تأمل ارتدع
عن الانكار اذ لا يقتضي تحقق المقدم مع ان جعله كغير المنكر يحسن بلا شبهة فعدم
المعلومية هو خصوصه كما لا يخفى **قوله** انه نظير لتنزيل وجوده في منزلة عدمه
اللام في لتنزيل ليست صلة للنظير حتى يرد ان الايتم مثالا لذلك التنزيل
لا نظيرا له ويحتاج الى الجواب بان المراد بالنظير المثال مع ان المقام
ينبو عنه **بل اللام للاجل** فالمعنى انه نظير لما نحن بصدده لانه تنزيل وجود الشيء
منزلة عدمه فتأمل **قوله** وهكذا اعتبارات النفي معطوف على قوله
بحسب المعنى كما قيل بما ذكر اعتبارات الاثبات وهكذا اعتبارات النفي **قوله**
متعلق بقوله للنيابة عن عامله وقد يعتبر في العامل في مثله عامل الظرف و
المال واحد **قوله** في ذلك بان لا ينصب قرينة الخ كانه اراد بنصب القرينة
ملاحظة دلالتها على المراد ليتناول مثل قرائن الاحوال فافهم **قوله** سواء
كان مخلوقا له سبحانه وتعالى الظاهر انه مبني على مذهب المعتزلة من ان افعال العباد
مخلوقة لهم والمراد بالصدور عنه الظهور عنه فيتحقق الصدور بهذا المعنى
في الموت ونظيره وهناك كون المسند صادرا عن المسند اليه ضرب اللص الجلاد
قوله كقول المؤمن انبت الله سبحانه وتعالى البقل وقول الجاهل انبت
الربيع البقل ينبغي ان يعتبر في هذين المثالين عدم خفاء المتكلم حاله عن المخاطب الا

رعلى

على المجاز فتأمل **قوله** لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها لا يخفى ان التقييد الثاني
يكفي في كون الكلام المذكور حقيقة لان المعتزلي اذا خفي حاله من المخاطب و
قال خلق الله سبحانه وتعالى الافعال كلها لا ينصب قرينة على عدم ارادة الظاهر
فيكون حقيقة لكونه عرف المخاطب في نفس الامر وحال المتكلم ام لا وكانه
مراده لمن لا يعرف حاله ذا اعتقاده لا الموافق حاله في نفس الامر **يتوهمها**
تأمل وهو ان المعتزلي اذا القى قوله خلق الله سبحانه وتعالى الافعال كلها الى عالم
بحاله وجاهل يلزم ان يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا في حالة واحدة **اللهم**
الا ان يمنع استحالته بالنظر الى الشخصين **قوله** ويسمى مجازا
حكميا **اما تسميته** مجازا حكميا وان كان المجاز يقع في الاضافة والايقاع
فلتعلقه بالحكم ما ظاهرا او مقدرا او لان الحكم اشرف **واما تسميته**
مجازا في الاثبات وان كان المجاز يقع في النفي ايضا فلان المجاز في النفي فرع
المجاز في الاثبات على ما ذكره الشارح او لان النفي ما لم يجعل بمعنى الاثبات
لا يكون مجازا على ما نقل عنه عليه الرحمة **واما تسميته** اسنادا مجازيا فانما
باعتبار المشهور في ان الاسناد بمعنى مطلق النسبة ثم ان المجاز خص
بذكر هذه الاسماء وان كانت جارية في الحقيقة اعتناء بشانه لكثرة فوائده
قوله الى غير الملابس الذي هو له فيه تقييد ما هو له بالملابس تلويح للواقع
اذ المذكور ملابس غير ما هو له وهو كما ان الملابس غير ملابس هو له
الى ملابس لا يكون له ايماء الى انه لا بد في المجاز العقلي من فاعل او مفعول به
اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة كما سيجيء ان شاء الله سبحانه وتعالى
ولو قال اسناده الى ملابس لا يكون له لم يتوهم هذا التعلق **قوله** بتأول
لا يخفى ان قيد التأول يغني عن قيد ما هو له اذ لا تأول فيما هو له كما انه لم يكتف

لان دلالته على المعنى المذكور التزامية كالجوارى فى التعارف **قوله** تطلب ما يؤول اليه من
الحقيقة او الموضع الذى يؤول اليه العقل به يريد ان المآل والمطلب المآل او المآل
اما مصدر ميمى بمعنى المفعول اى المرجع بمعنى المرجوع اليه على الحذف والايصال
او اسم موضع ومن فى من الحقيقة بيانية وفى من العقل ابتدائية ومن العقل حال اى
يطلب الموضع كائنا فى جهة العقل محضا وان لم يكن له تحقق فى نفس الامر
وحاصل الكلام انك تطلب الحقيقة الموجودة ان كانت موجودة او الموضع
العقلى اى موضعه ما هو وكيف ينبغى ان يكون حتى يكون على ما هو عليه فى
العقل ان لم يكن موجودة على ما جوزه الشيخ فى انبت الربيع البقل ونحوه
فان قيل لو اقتصر على الشق الاول ولم يلزم منه ان يكون لكل مجاز حقيقة فى
نفس الامر لان تطلب الحقيقة لا يستلزم وجودها لجواز ان يطلب ولا يظفر بها
فى الخارج الى الشق الثانى **قلت** نعم لكن فى ايراد الشق الثانى تنبيه على ان المآل قد
يكون عقليا محضا لا تحقق له فى الخارج ولو اقتصر على الاول لربما غفل السامع عنه
قوله وحاله ينصب قرينة اشار الى ان نصب القرينة ليس معنى التاول
ظاهرا لانه تطلب الحقيقة كما حققه وهو ليس عين نصبها لكن تطلبها
بعد الاسناد الى ملابس غير ما هو له ليس الا بنصب قرينة صارفة عن ارادة ظاهرها
وفيه بحث اما اولا فلانك اذا قلت جرى النهر واردت انه الجارى له
حقيقة يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بتاول على ما حققه لان قرينة
المجاز منصوبة وهى استحالة قيام الجريان بالنهر مع انه حقيقة وان كان
كلاما كاذبا **واما ثانيا** فلانه اذا حمل التاول على نصب القرينة
لم يكن للقول ولابد للمجاز من قرينة فائدة يعتد بها فلا بد ان يجعل حاصل
التاول ملاحظة ملابسة الفعل لما اسند اليه بما هو فى الحقيقة وملابسته اياه كما غيره

قوله فيما بعد نحو قول المعتزلى خلق الله الافعال كلها بالتاول والتفصيل انه
الى الاسناد الى السبب فاعل الظاهر قوله والقصد يغنى عن التاول وعلى هذا لا يلزم دخول
المذكور فى تعريف المجاز كما لا يخفى **واما ثالثا** فلان نصب القرينة انما يحتاج اليه
من جهة المخاطب لئلا يلتبس المقصود بالكلام عليه والتاول انما يحتاج اليه فى تصحيح
اصل الكلام وكونه جاريا على القوانين فكيف يكون احدهما حاصل الآخر **ويمكن
الجواب** عن الاول بما حقق من ان المراد بنصب القرينة ملاحظة دلالتها على
المراد وهذا مفقود فى المثال المذكور **وعن الثانى** بان ذلك ليس تاكيدا وذكر توطئة
لتقسيم القرينة الى اللفظية وغيرها **وعن الثالث** بان علماء هذا الفن صرحوا بان
وجود القرينة جزء مفهوم المجاز اللغوى وان كان شرطا عند الاصوليين فالظاهر ان الامر
فى المجاز العقلى كذلك فيجب ان يحمل التاول على نصب القرينة على الوجه الذى ذكر و
لا يقدح فى هذا كون القرينة لاجل فهم المخاطب **قوله** اى الفعل اى ان اراد
بالفعل معناه الاصطلاحى ولم يلحق به معنى الفعل **ورد** ان التمثيل بعيشة راضية
واضرابه لا يناسبه وان اراد الاكتفاء عليه لكونه اصلا ويكون المراد اى الفعل او معناه
ورد عليه ان معنى الفعل يتناول اسم التفضيل والظرف والمصدر والصفة المشبهة
جلا لبا النفى **على انه** معنى الفعل يتناول اسم التفضيل والظرف وهما لا يلابسان
المفعول به اذ هما لا ينصبانه **ويمكن** ان يختار الثانى اذ لا يلزم من القول
بملابسة الفعل ومعناه للامور المذكورة ملابسة كل منهما الكل منها بل التفصيل
موكول الى ما يعلم بالقواعد **وايضا** لا يلزم اتحاد الملابس والملابس
لجواز ان يكونا متغايرين اى فى مصدرين كما فى قولك اعجبنى قتل الضرب فليفهم
قوله لان الفعل المسند اليه اه وذلك لان المفعول معه مثلا هو الواقع
بعد الواو بمعنى مع فبعد الاسناد الفعل اليه لا يبقى هذا المعنى قطعا وكذا المفعول به

الا ما وقع عليه فعل الفاعل وبعد اسناد الفعل اليه لا يتغير هذا المعنى اصلا وانما
يتغير نصبه وهو ليس بماخوذ في مفهومه ولو سلم انه ماخوذ فيه فالمتغير بعد
الاسناد ههنا ليس الا النصب واما في المفعول معه فمع تغيير نصبه باسناد الفعل
اليه يتغير شيء آخر معتبر في مفهومه وهكذا القياس في البواقي وهذا القدر يكفي
جهة تجوز الاسناد اليه احدهما دون الآخر **قوله** اسناده الى الفاعل اذا
كان مبنيا له حقيقة اراد بالفاعل ما يقوم به الفعل عند المتكلم في الظاهر
فلا يرد ان قول الجاهل انبت الربيع البقل مجاز مع انه اسناد الفعل
المبني للفاعل اليه **قوله** وغير المفعول في المبني للمفعول **فان قلت**
قولنا ضرب يوم الجمعة وفي الدار وللتاديب حقيقة مع انه اسناد الفعل المبني
للمفعول الى غير المفعول به كل النحو هما زاد او عمرا **قلت** بل هو
اسناد الفعل المذكور الى المفعول بواسطة **قوله** واسناده الى غيرهما
للملابسة مجاز **يرد عليه** فيما ضرب في يوم الجمعة وفي الدار للتاديب
حقيقة مع انه يصدق عليه ان الاسناد فيه الى غيرهما **ويمكن** ان يقال
المراد من غيرهما ما هو الزمان والمكان والسبب بقرينة السياق وفرق
بينها وبين الزمان والمكان والجار والمجرور التي تسند اليها الفعل فيما ذكر
على ان قيد الملابسة بالمعنى الذي ذكره يدفع الاعتراض لان الاسناد فيما ذكر
ليس لاجل المشابهة **وانت خبير** بان هذا الجواب يدفع دخوله
في المجاز ولا يدفع خروجه عن الحقيقة فلا يبعد ان يحمل قوله في اسناده
الى الفاعل على التمثيل بناء على الظاهر الاعم الاغلب **قوله** يعني
لاجل ان في ذلك الغير مشابهة **انما الملابسة** مشابهة ذلك
الغير لما هو له ولم يفسرها بملابسة الفعل لغير ما هو له مع انها تكفي للاسناد

اليه

اليه لان المص اقتفى اثر صاحب الكشاف في جعل هذا المجاز بطريق الاستعارة حيث
قال في الايضاح واسناده الى غيرهما المضاهاته لما هو له في ملابسة الفعل مجاز وطريق الاستعارة ان يكون
علاقتها المشابهة وجعل العبث على اختيار ان ملاحظة المشابهة المذكورة ادخل واتم
في صرف الاسناد الذي هو حقه ما هو له الى غيره وان كفى فيه الملابسة المذكورة **قوله**
كقولهم عيشة راضية مذهب الخليل ان لا مجاز فيه بل الراضية ذات رضى حتى يكون بمعنى مرضية
فهو نظير لابن وتامر وهو يشكل بدخول التاء لان هذا البناء يستوي فيه المذكر والمؤنث
ويمكن ان يجاب بجواز كونها للمبالغة لا للتانيث **قوله** بمعنى المفعول اي بحسب المعنى
المتعارف المتبادر الى الفهم وان جاز ان يكون بمعنى كما كيف ولهذا لم يقل الصواب ان يقال
قوله ما لم يعلم ويظن الام لبعد المص حرف النفي في يظن اشارة الى ان
التركيب من قبيل عطف المنفي على المنفي اذ المعنى على عموم النفي للعلم والظن
وهذا العموم انما يتحقق بذلك كما في قوله سبحانه وتعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا
ولو اعاد لربما توهم ان مجموع الجازم والمجزوم معطوف على مثله وان المعنى على احد المنفيين
واعاده الشارح اشارة الى ان الظن مجزوم معطوف على نفس المجزوم لا مرفوع
معطوف على مجموع الجازم والمجزوم **وقد يجعل او** بمعنى الى كما في قولك لالزمنك
او تعطيني حقي **او الا** كما في قولك لاقتلنك او تسلم فالمعنى ان الحكم منتف
ما دام النفي للعلم الا ان يتحقق الظن فان الحكم يوجد حينئذ **قوله** يعني
لم يعلم ولم يستدل **فيه بحث** لان قول العبد عدي ابيات **ع** الم تر لقمان اوصى بنيه واوصيت
عمرا ونعم الوصي بدل على ان القتلان العبدي موحد لم يقصد باسناد الاشابة
والافناء الى كر الغداة ومر العشي ظ بل دلالته اظهر من دلالة قول ابي النجم افناه
قيل الله على ان ابا النجم لم يرد ظاهرها ذكره اذ قد بنى فيه بانه انما يصح لو لم
يكن اسناد الافناء الى قيل الله بالنظر الى زمانه على انه تسبب بحذف الكيف وان كان ضد فعا

[illegible]

[illegible]

بما سيذكره لا لانهما الحقيقي وتعالى قوله وانه المبدئ والمعيد وجه كذلك انه من قال
باجر الله تعالى وارادته عز وجل وان طلوع الشمس وغروبها في كل يوم بامره سبحانه وتعالى
بكونه مسلما وسلم قائل بان الابداء والاعادة والانشاء والافناء
في كله عبث ونحوه فان قلت لم لم يعكس بان يجعل قوله قبيل الدليل على المجاز
قلت حملا للكلام العاقل على الصلاح وما يقتضيه النظر الصحيح ما امكن
قوله بغير تاويل قيد به لان الامثلة التي ذكرها المصنف من هذا القبيل
والا فيجوز ان يكونا حقيقتين عقليتين انبت فصل الربيع ومجازين عقليين
نحو اجرى النهر طاعة امر فلان ومختلفين نحو اجرى الماء اطاعة امره قوله
وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواها النامية اي شباب الزمان يقوم به وازدياد
القوى انما يقوم بها لا بالزمان فلا يصح ارادته منه قيل اجيب بان المصير الى حذف المضاف اي وقت
ازدياد قوى الارض وليس يجيء اذ الوقت ايضا لا يقوم بالزمان بل [illegible] فالحق ان يحمل
الازدياد على المتعدي فانه قد يجيء متعديا ويجعل مضافا الى المفعول والمراد ازدياد الزمان
للقوى يعني في كلام الشارح وهو نفس الاحياء بتهييج القوى النامية في الارض
لا ينكسر شباب الزمان بازدياد قواها النامية اذ لا معنى لقولنا ازدياد قواها
تهييج القوى النامية فيها بل ذلك الازدياد غير هذا التهييج والاولى ان يقتصر في تفسير الاحياء
على احداث النضارة وما يناسبه مما يصلح اثر الشباب الزمان بالجمع كذلك قوله
وجه الانحصار في الاربعة على ما ذهب اليه بعض قيد به يجوز ان يكون طرفي المجاز
العقلي او احدهما كناية والكناية عند البعض قسم لكل من الحقيقة والمجاز وان كانت في عداد الحقيقة
عند السكاكي فلا يصح قول المصنف اقسامه اربعة على قصد الحصر فان قلت مراده
حصر اقسامه باعتبار حقيقة الطرف ومجازيته لا الحصر باعتبار استعمال الطرف مطلقا
قلت فح لا اشكال على مذهب السكاكي ايضا ولا يدفع بجعل المجاز غير مصطلح

وهو

وهو المستعمل في غير الموضوع له مطلقا لاندفاع الاشكال بتمامه عنه كما لا يخفى قوله نصب على انه
مفعول لتتقون او لكفرتم على تاويل جحدتم او على الظرفية اي فكيف لكم التقوى في يوم القيامة
ان كفرتم في الدنيا وانما قال ان بقيتم على الكفر لان المخاطب في الاية هو الكفرة فالمعنى
على بقاء الكفر وقوله يوما يجعل الولدان بدل عن يوم القيامة او نصب بتقدير اعني
وذكرها للتفخيم ببيان ذلك اليوم وهوله قوله اي من جهة العقل
او من جهة العادة اشارة الى ان عقلا وعادة منصوبان على التمييز من نسبة
الاستحالة الى القيام وقد سبق منا في تحقيق قوله ولم ار احدا انهم — الاستحالة
صرحوا بان الفعل المسند الى المميز في الاصل قد يكون مائلا في الفعل المذكور او المشتق
لا نعرف [illegible] ما نحن فيه من هذا القبيل فان العقل والعادة هو المحيل وبهذا يندفع
كلام الفاضل المحشي ذلك اي تقول ايضا المراد ههنا باستحالة الشيء
هو الحكم بكونه محالا او عدمه كذلك ثم ان المصدر اعني استحالة مضافا الى المفعول
والفاعل محذوف وهو التابع بقرينة ان قرينة المجاز عند التابع مع ظاهر الكلام
تخالف لقوله عقلا او عادة يخبر عن هذه النسبة اعني النسبة الى الفاعل المحذوف
اي عند عقله او عادته تامل قوله لا ان العقل اذا خلي ونفسه
وفي بعض النسخ لان العقل وطبعه وهو سهو فاحش من قلم بعض الناسخين
من الناس لان الشيء الذي اذا خلي العقل ونفسه يعده محالا قد يكون
بحيث يدعيه جماعة فلا يصلح مثله قرينة للمجاز مطلقا ولا يكون الدليل
منطبقا على الدعوى الا ان يحمل قوله معنى فيقرر على انه او مفعوله
انما اول معرفة الحقيقة بمعرفة الفاعل او المفعول الحقيقي اشارة
الى انه ليس المراد بمعرفة نفس الحقيقة اعني الاسناد الى ما هو له لان معناه
[illegible] فلا يناسب وصفها بالظهور والخفاء وقيل لانه لا يلزم ان يكون

لكان مجازاً عقلياً حقيقة عقلية كما ان الامر كذلك في الموضعين وارد بان الكلام في الموقعة
لا في الوجود ومعرفة كل شيء لا يتوقف على وجوده **قوله** اي يزيدك الله تعالى
حسناً في وجهه **قيل** الزيادة مجاز عن اظهارها اذ لا معنى لايقاع
زيادة الله سبحانه وتعالى في الحسن اللائق في وجه المحبوب **وقيل** المضاف مقدر اي يزيدك
الله سبحانه وتعالى علماً بحسنه **قوله** ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء
لهامان كما يمكن ان يجيب السكاكي عنه وعن نظائره بحمل المسند على المجاز اي
بامر هامان حولي البناء مثلاً فيصح اسناده اليه والخطاب معه اذ لا يفهم غير كلام في تعميم
بالكناية الى هذه الصورة ايضاً **قوله** والجواب انه مبني الخ هذا الاعتراض مما يرد على
السكاكي ما ذكره كما شرحه المحقق ظ لمن نظر في المفتاح وبه يندفع ما اعترض
المصنف **نعم يرد** على السكاكي ان الانبات الحقيقي يمتنع قيامه بالقادر الا دعاء حقيقة
فيضطر الى القول بالمجاز العقلي بالاخرة ويصير سعيه في نفي المجاز العقلي بنظمه في
سلك الاستعارة ضائعاً **قوله** قد زر ازراره على القمر **اوله**
لا تعجبوا من بلى غلالته **البلا** بكسر الباء والقصر مصدر بلي الثوب يبلى بلاً
اي صار خلقاً واذا فتحت باء المصدر مددت قال العجاج ٩ والمرء يبليه
بلاء السربال كر الليالي واختلاف الاحوال **والغلالة** شعار يلبس تحت الثوب
وتحت الدرع ايضاً **وزر** بمعنى شد من زررت القميص ازره بالضم زراً
اذا شددت ازراره عليه والازرار جمع زر بالكسر كالاقراء جمع قرء وزر القميص
معروف **قوله** مع ذكر الطرفين اما اذا رجع ضمير ازراره الى
الممدوح فقط فاما اذا رجع الى الغلالة بتاويل القميص كما قيل ان ضمير غلالته
راجع الى الممدوح فذكر الطرفين حاصل باعتباره **قوله** اي الامور العارضة
من حيث انه مسند اليه اراد بالامور العارضة الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى

الحال

الحال اي يكون سبباً قريباً لتلك المطابقة والقرينة على ذلك ما سبق في تعريف المعاني
فلا يرد ان الرفع من الامور العارضة للمسند اليه من حيث انه مسند اليه مع انه لا يبحث عنه
في هذا الباب اصلاً **قوله** وعدم الحادث بعد على وجوده اراد به
التبعي وانما لم يعتبر عدمه اللاحق المتأخر عن ذكره مع ان الحذف انسب
فمناسبته للعدم اللاحق اقوى لان الواقع ههنا في نفس الامر هو العدم بعد الوجود وتحقيق
انه لم يؤت بالمسند اليه اصلاً الا انه لما لم يلفظ نعم في لفظ الحذف اشعار
بذلك كما يسمى ان شاء الله سبحانه وتعالى لكن اختيار هذا اللفظ بناء على ان المسند اليه
لكونه الركن الاعظم كان في بابهم حذفاً لا انه كذلك في نفس الامر **ثم ان هذا الوجه** لما
اقتضى تقديم الحذف على الذكر اقتضى تقديمه على باقي الاحوال لكونه متفرعاً على الذكر في
اعتبارهم **قوله** من حيث اللفظ انما قال من حيث اللفظ لان التعويل بحسب الحقيقة يكون
عند الذكر ايضاً على شهادة العقل اذ الالفاظ ليست الا امارات نصبها الواضع
يختلف باختلاف الاوضاع لا شهادة لها في انفسها ولا دلالة بحسب ذواتها كذا في
شرح المفتاح وانما لم يذكر هذا القيد اعني من حيث اللفظ في قوله وعند الحذف
على دلالة العقل ايماء الى كثرة مدخل العقل فيه اذ هو مستقل **قوله** لان الدال حقيقة
عند الحذف هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن **الحصر** المستفاد من ضمير الفصل اضافي
الى الدال عند الذكر فيجوز ان يكون دلالة العقل فلا ينافي ما اشار اليه سابقاً بقوله من حيث اللفظ
من عدم استقلال اللفظ بالدلالة **فان قلت** الحصر غير صحيح في نفسه لجواز ان يدل
بالقرائن على ذات المسند اليه مع قطع النظر عن الالفاظ **قلت** هذا وان كان
ممكناً في نفس الامر الا ان ما ذكره بناء على استمرار العادة من ان فهم المعاني قد ينفك عن
تخيل الالفاظ حتى كان المفكر يناجي نفسه بالالفاظ المخيلة فالقرائن انما يدل بحسب العادة
على اللفظ المسند اليه بواسطة على ذاته فافهم **قوله** فالدليل لغة ثبت قلت عليل

سهاد دائم وحزن طويل اى حال كسهاد دائم **قوله** للاحتراز او التخييل المذكورين
او للمحافظة على الوزن او للتنبيه على ان شدائد الزمان ومصائب الدهر جعلته
بحيث لا يقدر على التكلم ما زيد منه بقيد الغرض **قوله** هل يتنبه ام لا
ليس فيه حذف المعطوف عليه وابقاء العاطف لان المحذوف جزء المعطوف
لا نفس وهو المحكوم عليه بالبطلان عند محقق النحاة على ان حرف الجواب
بحذف الجمل بعدها كثير او تقوم هي مقام تلك الجمل فكان الجملة ههنا
مذكورة لوجود ما يغني عنها كذا في مغني اللبيب واما حديث اتيان
المعادل لام المتصلة فقد سبق الكلام عليه فلا نعيد **قوله** او ايهام
صونه عن لسانك **قال** الشارح في شرح المفتاح الايهام الايقاع
في الوهم وهو مجرد اصطلاح في العبارة لان الاول من الصور الخيالية
والثانية من المعاني الوهمية **وقد يقال** اراد بقوله لايهام ان الصورة
المذكورة امر وهمي محض لا تحقق له اصلا بخلاف العدول الى اقوى
الدليلين فان له ثبوتا في الجملة **ومما** ينبغي ان يعلم انه كما يجوز
ان يعبر عن مقتضيات حذف المسند اليه بايهام صونه عن لسانك او عكسه يجوز
ان يعبر بايهام صونه عن سمع المخاطب او عكسه **قوله** او تعينه **فان قلت**
اذا تعين المسند اليه كان حذفه احترازا عن العبث فكان ذكره عبثا
قلت لا شك ان القصد الى التعيين مغاير للقصد الى الاحتراز
عن العبث فجاز ان يقصد كل منهما مع الذهول عن الاخر وان يقصد معا
وقس على ذلك النكت التي يمكن اجتماعها **قوله** من غير السامع
من الحاضرين لاصغاء ان الظاهر ان يقول من غير المخاطب **قوله**
زعموا من غير رام في مستقصى الامثال المضروبة لجار الله العلامة الزمخشري ان

اول

اول من قاله الحكم بن عبد يغوث وكان من ارمى الناس وذلك انه نذر ليذبحن مهاة
على الغبغب اسم جبل اي قبيلة فرام صيدها اياما فلم يمكنه وكان يرجع مخفقا
بلا صيد وكاد يقتل نفسه فمنعه ابنه مطعم فرجعا الى الصيد فرمى الحكم
مهاتين فاخطأهما فلما عرضت الثالثة رماها مطعم فاصابها
فعندها قال الحكم ذلك فصار مثلا يضرب لصدور الفعل من غير اهله
قوله او على ترك نظائره الفرق بين الاستعمال الوارد
على ترك نظائره ان الاول لا يتصور ممن تكلم بكلامهم هذا اولا كلا
الكسر وايضا الاول يتناول القياسي وغيره فانك اذا سمعت من العرب
كلامين حذف المسند اليه في احدهما قياسا وفي الاخر من غير قياس
وتمثلت بهما في كلامك على هيئتهما فقد راعيت الاستعمال الوارد
على تركه واما الثاني فيختص بالقياسي **قوله** ولا مقتضى للعدول عنه **فان**
قلت اي شيء يمكن ان يكون سببا او نكتة ان هذا كله مع قيام القرينة فالاحتراز
عن العبث بناء على الظاهر مقتض للعدول **قلت** المقتضي قصد الاحتراز
بالفعل لا مجرد صحة ذلك القصد ولا يخفى انه غير لازم **قوله** وعليه قوله تعالى
اولئك اي على ذكر المسند اليه لزيادة الايضاح قوله سبحانه وتعالى
واولئك هم المفلحون حيث لم يحذف المسند اليه يعني اسم الاشارة الثاني
وهو قوله سبحانه وتعالى واولئك جاء على انهم المفلحون خبر عن اسم الاشارة
الاول وفيه اشعار بان المراد من ذكر المسند اليه عدم حذفه مطلقا سواء كان
المسند عند حذف المسند اليه اخبارا ام لا **قوله** حيث الاصغاء مطلوب
لو بذل الاصغاء بالاستماع الكلام اي الاصغاء لا يستعمل
في حق الباري سبحانه وتعالى فلا يلائم التمثيل بقوله هي عصاي كما هو الظاهر

قوله في المستقصى [illegible] المستقصى في الامثال المضروبة [illegible] الكشاف [illegible] العلامة [illegible] الادبيات [illegible] فيه الامثال المضروبة

قوله وفيه ترك الخطاب مع معين الى غيره لكن ذلك الا ان ضمير تركه راجع
الى الخطاب ويحتمل ان يرجع الى الاصل اي ترك الاصل الى غيره ثم حق العبارة
على ما ذكره في شرح المفتاح ان يقال لمعين او يقال خاطبه وانه اي الخطاب
ولا يقال خاطب معه اللهم الا ان يجعل الظرف مستقرا اي كائنا
مع معين او الكائن معه فينبغي ان يجعل الكائن بمعنى ما من شانه
ان يكون كما لا يخفى على الذوق السليم وقوله الى غيره مما لا وجه له
الى غيره قوله على سبيل البدل اما اذا كان ضمير المخاطب واحدا
او مثنى فيكون العموم على سبيل البدل واما اذا كان جمعا فاللفظ اذا
قصد غير معين ان يعم جميع المخاطبين على سبيل الشمول لكن قيل لم يوجد
في القرآن ولا في كلام العرب خطاب عام بصيغة الجمع وفيه نظر
واعلم ان ضمير المخاطب موضوع بوضع عام لكل معين مانع عن ارادة الغير
حين ارادته على ما هو المختار او هو موضوع لمعنى كلي لكن شرط
استعماله في جزئياته المعينة فالخطاب اذا لم يقصد به المعين يكون مجازا
على التقديرين قوله اي تناهت حالهم في الظهور الى آه
وارد المصنف اي فظاعة امرهم وفخامة شانهم دون وصف الشيء
اياها بالفظاعة بناء على ما نقله عن المرزوقي في اثناء التمثيل للمجاز العقلي
من العرب اذا ارادوا المبالغة في وصف شيء يشتقون من لفظه ما
يتبعونه به تاكيدا وتنبيها على تناهيه كشعر شاعر وامثاله ويجوز ان يقدر
حذف المضاف او حيثية اي فظاعة حالهم الفظيعة او حالهم الفظيعة
من حيث فظاعتها وعلى كل من التوجيهات لا بد ان يقال صدق
الشرطية لا يقتضي صدق المقدم قوله مع جوابه المحذوف اي

لرايت

لرايت امرا فظيعا لكنه لا يقتضي وقوع مقدمها وهو رؤيته كل احد لهم
على غاية ظهور حالهم بل انما يدل الكلام القصد بخطاب جزئي يقتضي العموم على كمال
ظهور شناعة حالهم لا لانها على ان فظاعة حالهم لا يختص برؤية احد دون احد
بل كل من يراها يراها فظيعة قوله ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته
وذلك بانهم لاحظوا المشخصات بما يمنع من تصور المشخص عن وقوع الشركة
مثلا فوضعوا العلم لذلك الشيء مع تلك المشخصات التي صح عنها
المفهوم الكلي مرآة لملاحظتها فلا يضر تغاير المشخصات زيادة و
نقصا بحسب الازمنة والساعات على تقدير تسليمه ولا يلزم تعدد الاوضاع
ولا كلية الموضوع له كما توهم قوله لاحضاره اي المسند اليه قد سبق
ان المسند اليه ههنا من اوصاف اللفظ ولا شك ان المحضر هو المعنى
فقوله لاحضاره محمول على الاستخدام او على حذف المضاف ولعل
المراد باحضار المسند اليه ما يكون سببا للالتفات اليه في الجملة ولا شك
ان النفس اذا سمعت اللفظ تلتفت الى المعنى وان كان حاضرا فيها كما
صرح به في الحاشية فلا يرد انه اذا قيل جاء زيد حال حضور المسند اليه في ذهن
السامع لم يوجد احضار المسند اليه في قولك جاء زيد وهو راكب
ان كان حاضرا في ذهنه فلا احضار ثانيا بضمير الغائب والا لا فائدة
في الاتيان بالضمير ولو قال بدل الاحضار لاحضاره بعينه باسم مختص به لكان
اظهر قوله بعينه حال من مفعول المصدر اي طلبا بعينه وشخصه
قوله بالقيد الاخير مغن عما سبق فيه بحث لانه اذا ترك القيدان
الاولان يكون الكلام هكذا وبالعلمية لاحضار المسند اليه في ذهن
السامع باسم مختص به اي بالمسند اليه فلا نسلم ان قوله باسم مختص به مغنيا

عن قوله بعينه وابتداء كيف واحضار معنى الرجل في قولنا رجل جائني له درهم باسم مختص به

لان لفظ الرجل مختص به ولا بعينه بحسب الوضع كما ان لفظ زيد مختص به وبعينه

وانما لا يكون مختصا ان لو اريد بلفظ الرجل فرد معين من افراده من حيث انه

معين حتى يكون مجازا او مشتركا في الحقيقة وكذا المعرف بلام الجنس في قولك

الرجل خير من المرأة مثل الحيض بالجنس لا يطلق على غيره بحسب وضع واحد

فلا يخرج بهذا القيد ولا بقوله ابتداء بل بقوله بعينه **وما اجاب به**

الشريف في حواشي شرح المفتاح عن كلتا في ان المعرف بلام

الجنس قد يقصد به فرد منه لا على التعيين بوضع واحد فيخرج بقيد

الاختصاص ايضا كسائر المعرفات والمنكرات ففيه نظر لان المعرف

بلام الجنس ما يقصد به كونه مشتركا يستعمل في الجنس الموضوع له والقصد الى

الفرد انما يفهم من القرائن الخارجية على ما سيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى

لا يقال فليكن الكلام عند ترك القيدين الاولين هكذا والعلمية

لاحضار المسند اليه في ذهن السامع باسم مختص لمعين في المشخص

المانع بصونه عن وقوع الشركة فيندفع البحث **لانا نقول** هذا

سؤال لا عناء انما يتوجه اذا كان قيد من قيود التعريف على الوجه

الذي ذكر فيه مغنيا عن قيد اخر وانت قد تحققت من كلام الشارح

ان الضمير في قوله مختص به راجع الى المسند اليه لا الى المعين من حيث

هو معين على ان في الصورة المذكورة ايضا قصد التعيين متحقق

فلا اعناء اصلا وبهذا التقرير ظهر ان قول الشارح في تقرير السؤال

لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم فيه سماحة وانما تحقيق

السؤال ان يقول لان الاسم المختص بالمسند اليه **قوله** نحو قل هو الله احد

يحتمل ان يكون هو مبتدأ والله خبره **واحد** خبرا ثانيا او بدلا من الله بناء على تجويز ابدال

النكرة الغير الموصوفة من المعرفة اذا استفيد منها ما لم يستفد من المبدل منه كما ذكره

الرضي **ويحتمل** ان يكون ضمير الشأن والجملة خبره والمعتبر الاحدية بحسب الوصف

بمعنى انه واحد في وصفه مثل الوجوب والاستحقاق للعبادة ونظائرها

او بحسب الذات اي لا تركيب فيه اصلا وعلى الوجهين يظهر فائدة حمل الاحد

عليه تعالى ولا يكون مثل زيد احد **قوله** والله اصله الاله حذفت الالف

وعوضت عنها حرف التعريف **قيل عليه** لما كان الاصل هو لاله

معرفا باللام لم يكن حرف التعريف عوضا عن الهمزة المحذوفة لاجتماعهما في

في الاصل **وجوابه** بعد تسليم عدم جواز العوض والمعوض عنه ان حرف التعريف

في الاله من قوله اصله الاله حرف الحكاية لا غير المحكي ومراده ان الله اصله اله منكرا كما

ذكره في تفسير القاضي وانه ادخل حرف التعريف في خبر المبتدأ افادة للحصر كما

في زيد الامير اشارة الى عدم ارتضاء قول سيبويه بانه يجوز

ان يكون اصله لاه من لاه يليه بمعنى استتر واحتجب ووجه عدم الارتضاء

ما ذكره في الكشاف من ان كثرة دورانه في الكلام واستعمال الله

في المعبود واطلاقه على الله سبحانه وتعالى يرجح جانب الاشتقاق من اله

ولو سلم ان حرف التعريف في المحكي فنقول المضاف محذوف اي

عوضت عنها الازمة حرف التعريف في لا يقال لاه كما صرح به القطب في

شرحه **اللهم** الا على سبيل الشذوذ والاول هو الاظهر وفي هذا العوض

يتعين كون حذف الهمزة على غير قياس اذ قياس حذف الهمزة نقل حركتها

الى ما قبلها ونقل الحركة متوقف على وجود اللام المتوقف على حذف

الهمزة لان العوض لا يؤتى به الا بعد المعوض عنه فلو كان حذف الهمزة بنقل حركتها

الى اللام لزم التزود قوله ثم جعل علماً اى بعد حذف الهمزة واما قبله فقيل الاله
معرفاً باللام من الاسماء الغالبة لكن لا الى حد العلمية وقيل هو ايضا علم
بالغلبة لكنه اريد تاكيد الاختصاص بالتغيير فحذفت الهمزة وصار اسمه بحروف
العزة مختصاً بالمعبود بالحق فالاله قبل حذف الهمزة وبعدها علم لذلك
الذات المعين الا انه قبل الحذف اطلق على غيره اطلاق النجم على غير الثريا
فيكون الغلبة تحقيقية وبعده لم يطلق على غيره اصلا فيكون الغلبة تقديرية
قوله لما افاد التوحيد اى بحسب دلالة اللفظ قوله كما في الالقاب
الصالحة لذلك وتوصيف الالقاب بانها ليست للتخصيص بل للكشف و
التوضيح لان اللقب علم يشعر بمدح او ذم مقصود منه قطعاً واما الكنية
فهو علم صدر باب او ام وكلاهما من الاعلام يسمى اسماً والفرق
بين اللقب والكنية بالحيثية وكثيراً ما يقصد بالكنى المدح او الذم كابي الفضل
وابي الجهل لا ابغض قوله تبت يدا ابي لهب غير الالكوني لان العلم
ههنا مضاف اليه في اللفظ والتمثيل لمجرد كون المقام مقام
كناية وقيل لفظ يدا مقحم فالعلم مسند اليه في الحقيقة وبنكر جهنمي في يدا
جهنمي للتهويل كانه اى جهنمي قوله انتقال من الملزوم الى اللازم
لكن المنتقل عنه معنى مجازي للفظ اذ ليس معنى ابي لهب في الوضع
ملابس اللهب والعلم وسيجيء في فن البيان ان الكناية [illegible]
ان الكناية قد يكون مبنية على المجاز وبالعكس قوله باعتبار الوضع الاول
فان الشارح في شرح المفتاح في قوله سيجيء وتعالى تبت يدا ابي لهب
لم يطلق الاسم الا على شخص المسمى بابي لهب لكنه ينتقل منه الى ملازم اللهب
لينتقل منه الى الجهنمي هذه عبارته في ذلك الشرح وظاهره لا يناسب قوله

ههنا

[illegible]

ههنا وهذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول دون الثاني فان الملزوم على ذكره
هناك بحسب الوضع الثاني لكنه بتوسط الوضع الاول فينبغي ان يحمل قوله ههنا
انما هو بحسب الوضع الاول على الوضع الاضافي ليتلائم كلاماه اى ليس اللزوم
بحسب الوضع العلمي فقط بل بحسبه بملاحظة الوضع الاضافي ثم هذا
مبني على ما هو الظاهر من ان منشأ اشتهاره بابي لهب بكونه جهنمياً ما يفهم
من المعنى الاضافي اعني ملابسة اللهب الحقيقي واما اذا جوز الاشتهار
المذكور مع قطع النظر عن المعنى الاضافي كما في نظائره جاز على ما قرره في
الفاضل المحشي فلا احتياج الى توسط الوضع الاضافي قوله او ابهام
استلذاذه ذكر الشارح في شرح المفتاح ان الاحسن ان يترك الابهام الى الاعلام
ونحو عليه الطبع نغرة وفيه بحث اذ في لفظ الابهام نكتة شريفة
مفقودة في لفظ الاعلام وهي الايماء الى ان كثيراً من الاستلذاذ في
كونهما من الاغراض المطلوبة بالذكر والاحوال المقتضية له بحيث
يكفي في اقتضاء الذكر ايهامهما حتى يتعين الحكم في الاعلام ونحو بطريق
الاولى ولو بدل لفظ الابهام بالاعلام لفات هذا الايماء قوله وغير ذلك
كما ينبغي اعتباره في الاعلام مثل التنبيه على غباوة المخاطب بانه
لا يتعين عنده المسند اليه الا بالعلمية بخصوصه قوله لعدم علم المخاطب بالاحوال
المخصوصة سوى الصلة الكلام على تقدير اقتضاء المقام كون المسند اليه
معرفة تعيين وجوه التعريف كما اشار اليه الشارح في مفتتح البحث فلا يرد ان يقال
جاز ان تجعل تلك الجملة صفة للنكرة فلا يتعين الموصول ثم الرجل في الجملة
كاف في المقتضي فلا يتوهم ان ما ذكر لا يقتضي كون المسند اليه موصولا
لجواز ان يكون ما يجري عليه الموصول نحو الرجل الذي قدم عليك كريم اذ ذكر الموصول

[illegible]

لما كان لازما فالاقتضاء كلي مع افادة المقصود جمع عائد اجزاء الموصول
لا محالة لا يكون علي قسم من اقسام الموصوف غير الموصول فهذا انما اذا اقتضى
المقام خصوصيته ذلك القسم المفروض عدمه كما لا يخفى فتدبر قوله الذي
كان معك امس رجل عالم يتقف بمثل قولنا مصاحبنا امس رجل عالم
فلا بد في ارادة من جمع طرق الموصولية اذ الظاهر ان المقتضي اما موجب
اما مرجح ولا يكفي مجرد الملائمة والمناسبة قوله الذين في بلاد الشرق
لا اعرفهم او لا اعرفهم هذا المثال ناظر في عدم علمها معا فانه جاز ان
فيه تارة عدم علم المتكلم فقط وتارة عدم علمها كما ينبئ عنه الخبر
والاولى ان يمثل عدم علم المتكلم بقول الذين كانوا معك امس لا اعرفهم قوله
لغفلة جرى في المقام يعلل عدم التعرض بما ذكر بانه اذا لم يكن للمتكلم علم
بتعيين الصلة لا ينافي صحة الحكم على الموصول الشيء والا كان كل شيء معلوما للمتكلم
له لان المراد بالاحوال التي فرض انتفاء علم المتكلم هي التي يصح اعتبارها
في جانب المسند اليه لتعيينه عند افادة الحكم المخاطب ومفهوم الخبر
لا يصلح ان يجعل عنوانا للموضوع والا لغى الحمل قوله اذ استهجان
التصريح بالاسم فيه اشارة الى ان المراد بالغرض ما يكون باعثا على
ايراد الموصول سواء كان غاية يقصد حصولها وفائدة تترتب عليه
كزيادة التقرير ولم يكن كذا وبهذا اندفع ما توهم ان مجرد استهجان
التصريح بالاسم لا يفيد اختيار الموصولية لجواز ان يعبر عنه بطريق
آخر لا استهجان فيه فلا بد من انضمام شيء الى الاستهجان لترجيح اختيار
الموصولية مما سواها من الطرق نعم قد ذكر رحمه الله سبحانه وتعالى في شرح
المفتاح ان الاقتضاء يتحقق بمجرد الملائمة والمناسبة فلا لزوم في المقتضى

ولتوقف

والمقتضي لكن لا يخفى ان المناسب لا يطلق الاقتضاء الا اذا كان للمقتضي رجحان
في الجملة كما ينبئ عنه قوله في مقتضيات ذكر المسند اليه ان المقتضي اعم من الموجب و
المرجح اللهم الا ان يكتفي بالرجحان بالاضافة فكلما كان المضاف اليه اكثر كان
الاقتضاء اتم واوفر قوله اي تقرير الغرض الخ وجه تقديمه على القولين
الاخيرين ان المقصود من الكلام هو الغرض المسوق له وكل من المسند والمسند اليه لافادة
ذلك المقصود فحمل التقرير على تقريره اولى قوله ان الذين ترونهم اخوانكم الخ
بضم تاء الخطاب من الاراءة التي يتعدى الى ثلاثة مفاعيل وهو الرواية وهو الانسب
ورأيته ايضا وان جاز الفتح بان يكون من الرؤية بمعنى الاعتقاد والغليل
ما يجده الانسان من شدة الغيظ وحرارة العطش والصرع في اللغة
الالقاء على الوجه للاهلاك فالهلاك فيما نحن فيه اما حقيقي او عبارة
عن هلاك الاموال وعوارض كنفس كالامراض على سبيل المجاز فاشار الى
الاول بقوله يهلكوا والى الثاني بقوله ونصابوا قوله الى وجه بناء الخبر
ظ قوله فيما سيأتي ان شاء الله سبحانه وتعالى فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه من
من جنس العقاب ونظائره يدل على ان المراد ههنا الى وجه الخبر المبني وانما قدم
البناء اشارة الى ان ايماء الموصول الى الخبر من حيث ايراد المتكلم وبناؤه
اياه عليه كما قيل مثله في تعريف العلم بحصول صورة الشيء قوله الى التعريض
بالتعظيم الخ اعترض عليه الفاضل المحشي بان حصول هذه المعاني التي جعل
الايماء ذريعة اليها يحصل بلا ايماء بالمعنى المذكور كما اذا اخر الموصول و
بدل الجملة الاسمية بالفعلية فلا يستقيم جعله ذريعة اليها اجيب بان
هذه المعاني يمكن تحصيلها من مجموع الكلام ومن نفس الموصول مع صلته
والاول هو المستغنى عن اعتبار الايماء واما الثاني فهو متوقف على اعتبار الايماء قطعا

مثلا تعظيم شعيب صلوات الله تعالى وسلامه على نبينا محمد وعلى شعيب وسائر النبيين والمرسلين
علاوة التعريض يحصل في مجموع معنى نسبة الخسران الى مكذبيه لا حاصر في ذلك
الى اعتبار الايماء ومن نفس الموصول ايضا بان يعتبر ايماؤه الى ان الخبر من
جنس الخيبة والخسران فيتوسل بذلك الى التعريض بتعظيمه ولو لم يعتبر
هذا الايماء لم يمكن لك ان يحصل من نفس الموصول والتامل في الكلام في معاني
الموصول لا مجموع الكلام لا يكون الموصول من جملته فاندفع الاعتراض **قوله**
من بني شيبان **شيبان** بن ثعلبة بن ذهل قبيلتان كذا في القاموس
والذي في الصحاح وشيبان حي من بكر وهما شيبانان شيبان بن ثعلبة
بن ذهل وشيبان بن ثعلبة **وقد جوز** ابن جني في التنبيه على مشكل الحماسة
ان يكون وزن شيبان فعلانا من شاب يشيب وان يكون فيعلانا من شاب يشوب
فحذفت الواو بعد قلبها ياء كما في ميت وميت **ثم قوله** من بني شيبان
اما خبر ثان او حال على سبيل التداخل او الترادف واما جعله ظرفا
لغوا متعلقا بفرد اي ممتازا منهم فلا يحسن لان مقام المدح يقتضي
ان يثبت للممدوح الفردية في المحاسن بالقياس الى كافة الناس لا بالقياس
الى بني شيبان فقط كما لا يخفى الا ان يبنى الكلام على ادعاء انحصار الناس في بني شيبان
ممتاز عمن سواهم بالمحاسن فتبصر **قوله** شجرتان بالبادية **يحكى**
ان يقال انهم قبائل شجرة من الضال بتخفيف اللام والسلم نوعان من الشجر
والمفرد الضالة بتخفيف اللام والسلمة بالفتح ايماء الى ان المراد
الضال والسلم اللذين حكم على بني شيبان بانهم بقيمة بينهما فردان من ذينك
النوعين يعني انهم كانوا كذلك في نفس الامر وهذا كما تقول رايت رجلا اذا اردت
قوله علم المعاني حيث انه اي الحق ان القرب والبعد والتوسط ان جعلت داخلة في

معاني

معاني اسماء الاشارة كان هذا البحث لغويا وذكره توطئة لما يتفرع عليه من مباحث الخواص
وان جعلت خارجة عنها يقصدها البلغاء بحسب مناسبة الالفاظ
في قلة الحروف والكثرة والتوسط كان من علم المعاني **قوله** عقب المسند اليه
وهو الذين يؤمنون **قيل عليه** ان الذين يؤمنون من جملة ما يذكر
على الاوصاف فلا ينبغي ان يجعل مشارا اليه لعدم صحة التعقيب
بل المناسب ان يقول وهو المتقون **واجيب بان** المراد ذات الموصوف
من غير ملاحظتها بعنوان الصلة بقرينة عد الايمان من جملة الاوصاف
التي عقب بها المشار اليه **قوله** واحدا كان او اثنين او جماعة **الظ** اراد
فردا واحدا او فردين او افرادا كما يدل عليه قوله في شرح المفتاح واما الى حصة
معينة من الحقيقة فردا او فردين او اكثر **فيه مسامحة** اذ الظ ان الفرد هو
المركب من الطبيعة الكلية وما ينضم اليها من التشخص لا نفس الحصة المعروضة له
الا ان يجعل الحصة فيما سبق على مجموع المركب مجازا من قبيل اطلاق اسم الجزء
على الكل او قد يقرر ان المعهود في العهد الخارجي هي الحصة مع العوارض فمعنى كلامه
في قوله واحدا كان او اثنين الخ **قوله** كناية هذا من اقسام
الكناية المصطلحة وهو الكناية المط بها غير صفة ولا نسبة وهو ان يتعلق
صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فيذكر تلك الصفة
ليتوسل بها الى الموصوف لان التحرير من الصفات المختصة بالذكر كما
اشار اليه بقوله لكن التحرير انما كان للمذكور يعني بان كان التحرير مختصا
بالمذكور علم ان مطلوبها كان هو الذكر وهو ليس بمذكور صريحا بل ذكر ملزومه
وهو التحرير **قوله** للاشارة الى ان الحقيقة ومفهوم المسمى
الاضافة من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف او بيانية اي مفهوم هو مسمى بالعلم المجرد عن اللام

اي اضافة المفهوم الى المسمى في قوله ومفهوم المسمى

ثم اقتضاء الكشف الى الحقيقة نفس التعريف باللام انما يظهر اذا لم يوجد علم الجنس والا فعلم الجنس ايضا
الشيء الى نفس الحقيقة لكن يجوز للفظ الالة قوله يعني يطلق
المعرف باللام ادفع لما يتبادر من ظاهر قول المص وقد ياتي لواحد منه
المعرف باللام الحقيقة في العهد كذ يعني يستعمل في مجموع الحقيقة والتعويض فهو
من قبيل اطلاق العام وارادة الخاص ووجه الدفع ظاهر كلا قوله المتحدة
اما على صيغة اسم فاعل من الاتحاد بالحاء والدال المهملتين كما ينبغي فهو
مقابله التعدد باعتبار الوجود او على صيغة المفعول من الاتخاذ بالمعجمتين
والمعنى واضح بقي ههنا بحث وهو ان مدلول اللام لما كان هو الفرد المنتشر
عند الشارح كما سيصرح به انه شارك لمسمى الجنس وتبعه ولكن ان مدلول اللام
هو الشيء ان الى مدخولها صح الاشارة بنفس الكلمة الى الفرد المنتشر و
اطلاق المعرف باللام عليه من حيث انه حقيقة فاي حاجة الى ما ذكر من التوزيع
قاما قوله ولقد امر على اللئيم يسبني آخره فمضيت ثمه فقلت
لا يعنيني ثمه حرف عطف ادخل عليها علامة التانيث تحيقه لعطف الجمل
وقوله لا يعنيني بمعنى لا يريدني بل يريد غيري من عناه اذا قصده
واراده او لا يهمني الاشتغال والانتقام منه من عناني الامر
اي اهمني وفائدة ثمه في البيت بيان تفاصل الرتبتين اعني المرور والامضاء
لكن الثاني اعظم من الاول تشبيها لتباعدهما بينهما في الفضل
بتباعد ما بين الحادثين في الوقت قوله مستغرق المفرد
اشمل قد سبق تفريط الشارح العلامة عليه رحمة الملك العلام
بان اضافة المصدر يفيد الحصر وحقق هناك بان مبناه كون
المصدر المضاف من صيغ العموم فيكون القضية كلية لا مهملة كما توهم

وبذلك

وبذلك تبين وجه الاعتراض لاني بعون تحقيق لعموم عبارة المفتاح مشعرة بجزئية الحكم
حيث واستغراق المفرد يكون اشمل كما حققه الشارح هناك ومن لم يفرق
بين العبارتين فقد قال ما قال قوله بدليل صحة لا رجال في الدار
اقتصر في البيان على ذكر الجمع لانه يفهم حال المثنى منه ولم يعكس لان الجمع قد
يطلق على الاثنين مثل وقد صغت قلوبكما بخلاف العكس قوله يعني مجرد
عن الدلالة الى اعترض عليه بان دلالة المفرد على وحدة معناه بحسب الوضع
ظ اذا قيل بوضعه للفرد المنتشر فانتقال الذهن من المفرد الى الوحدة ضروري
بالنسبة الى العالم بالوضع فلا معنى لتجريد المفرد عن الدلالة على الوحدة اجيب بانه
معنى عدم اعتبار دلالته على معنى الوحدة ولا خفاء في انه على هذا التقدير
لا يلزم الجمع بين المتنافيين في الارادة بل في الدلالة ولا استحالة فيه عند قيام
القرينة على تعيين المراد فقوله مجردا عن الدلالة بمعناه مجردا عن اعتبار الدلالة
على الوحدة ولا يلزم من عدم اعتبارها الخلو عنها قوله للمحافظة على
التشاكل اللفظ المراد به كل اللفظي الواجب محافظته في الصورة
المذكورة ودلالة كل من الصيغتين على الجماعة فلا يرد وصف اسماء الجموع
كالقوم والرهط بالجمع الصيغي قوله ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع
اي لكون المفرد المستغرق بمعنى كل فرد لا لمجموع الافراد ثم الظ ان هذا الامتناع
بالنظر الى اللفظ كما يستفاد من اللفظ واما بالنظر الى تضمن كل فرد الدلالة على المجموع
فالقياس جواز وصفه بنعت الجمع ميلا الى المعنى كما في الاخبار مثل قوله تعالى
كل في فلك يسبحون اللهم الا ان يفرق بين الصفة والخبر فتامل
قوله وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر الدينار اصله
الدنار بالتضعيف بدليل جمعه دنانير مثل الديباج اصله الدباج اذ جمعه ديابيج

ومن قواعدهم قلب احد حرفي التضعيف ياء اذا انكسر ما قبلها قوله لانها اخصر طريق
اما بان لا يكون السامع عارفا باسم العلم او يكون طريق الاضافة اخصر بالكتبة
فان هواي اخصر من عبد الله ونحو مثل قوله تهوي بثلاثة يا آت لان
اصله مهوو بالواوين بعد الهاء فبعد القلب والادغام على القاعدة المعروفة
اضيف لياء المتكلم والركب اسم جمع الراكب واليمانين جمع يمان
بمعنى يمني حذفت احدى يائيه وعوضت عنها الالف المتوسطة وقد يبقى
الهوى على معناه الحقيقي ولا يؤول بالمهوي ويراد ان العرض ثم بالعرض
حيث يسير محله القائم هو به وهو القلب يسير متعلقه وهو الحبيبة فكأنه قال
روحي مع الركب اليمانين ذاهب وجسمي بمكة موثق قوله شاء
المضاف اليه او المضاف قدم المضاف اليه على المضاف لكونه مقدما في الاعتبار
وان كان متأخرا في الذكر ثم لا يخفى ان هذا التضمين قد يوجد في غير صورة الاضافة
كما في قولك الذي هو عبد السلطان عندي وكذا في نظيره فالوجه ان لا يرجح
الاضافة الا بانضمام الاختصار اليه وانما اقتصر المص في جانب التحقير على مثال
تحقير المضاف لانه مع ما سبق يشعر بمثال تحقير المضاف اليه وغيرهما ولذا اطلق
التحقير ولم يقيد بشيء منهما تأمل قوله وليس لي عن طالب العرف حاجب
يمكن ابقاؤه على معناها الظاهر فالمضاف محذوف اي عن احد طالب العرف
او لا معنى للمنع عن ذات الطالب ويمكن ان يجعل كناية في اي شأن طالب العرف
ثم وجه حمل التنكير في البيت على التحقير سلوك طريقة البرهاني في ذا بعض المقصود مع حسن
مقابلة تنوين التعظيم بتنوين التحقير فلا وجه لما ذكره بعض تلامذة الشارح
من ان الوجه حمله على ظاهره حتى يكون منطوقه الدرج انتفاء الحاجب مطلقا عظيما كان
او حقيرا لوقوع النكرة في سياق النفي قوله او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر

قيل الاولى ان التنوين في رضوان للتعظيم وهو مبتدأ واكبر نعت له والخبر محذوف
اي لهم رضوان الله والجملة عطف على جملة وعد الله المؤمنين والمؤمنات الآية
وذلك لان فيه دلالة على حصول الرضوان لهم صريحا بخلاف ما ذهبوا اليه ولان المقام
مقام تعداد النعم وبيان عظم نعيم الجنة وجودة اماكنها فترجيح شيء من المشتهيات
عليها بطريق القصد لا يناسب المقام وان كان رضوان قليل من الله سبحانه وتعالى
اكبر من ذلك كله في نفس الامر واما الترجيح المستفاد من الوصف فهو بطريق
التبعية فليتأمل قوله اي كل فرد فرد من افراد الدواب الخ قبل آدم وحوى
وعيسى صلوات الله تعالى وسلامه على نبينا محمد وعليهم وعلى سائر الانبياء والمرسلين
وكذا الغراب والفار والعقرب على ما صرحوا به في حكم المستثنى يسكت عن
الاستثناء لشهرة امرهم وقيل المراد بالدابة معناها العرفي والضمير في منهم
من يمشي راجع الى الدابة بالمعنى اللغوي على طريقة الاستخدام وقيل مبنى الآية على
تنزيل الاكثر منزلة الكل قوله ان سعى هنا واوفق بقوله واما الابدال منه
فان المتبادر من هذه العبارة المصدرية واما التابع المخصوص فالتابع فيه
عطف البيان لا غير قوله كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى
فراغ يشغله قال الشارح في شرح المفتاح المراد بالطويل ما يزيد الامتداد
او الامتداد المفروض اولا وبالعريض انقصهما او المفروض ثانيا وبالعميق
ما يقاطعهما وفيه نظر لان الاول من تعريفي الطول والعرض يستدعي
ان يكون الجسم الذي تساوى امتداداته الثلاث جسما فتأمل قال الفاضل
المحشي هذا المثال على رأي المعتزلة والحكماء فان ذلك الوصف حد الجسم
اي تعريف له على رأيهم وفيه مع ذلك اشارة الى علة الاحتياج الى فراغ
يشغله لان الممتد في الجهات الثلاث لا يتصور الا في مكان وهذا انما يتم اذا جوز

التعليمية

التعريف بالاعم او يراد بالطويل و ما بعد الجوهر لان الوصف المذكور يعم الاجسام
وخصوص الخبر يدل على ان المراد بالموصوف هو الجسم الطبيعي اذ الامتداد
بالتعليمي عند من يثبته **وبهذا** ظهر ان الوصف المذكور اشارة
الى علة الاحتياج لا يمشى على مذهب الحكماء قطعا واما على قول المتكلمين
فتمشيها غير ظاهر ايضا لانهم قائلون بالجوهر الفرد وتحيزه وكون الحيز
عبارة عن الفراغ الموهوم مع انه لا امتداد له **اللهم** الا ان يصار الى
تعدد العلل او يقال المراد بالذي هو علة الاحتياج الى الفراغ الممتد لا مطلق
الفراغ فافهم **قوله** الالمعي يظن بك الظن كان قد رأى وقد سمعا
قيل مفعولا يظن محذوفان كلاهما اي يظنك متصفا بصفة
وقيل هو منزل منزلة اللازم وقوله بك لبيان موضع الظن وقوله
كان قد رأى وقد سمعا حال من فاعل يظن اي يظن الظن مشبها بالرائي و
السامع وهو الاولى وقيل جعله حالا من الظن اي يظن مشبها بالمرئي والمسموع
كما لا يخفى **قوله** وغيرهم في النحاة جمع ناح من نحا ينحو نحوا اذا نظر
وعلم النحو وتكلم فيه **قوله** في التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال
الحاصل في المعارف **قال الفاضل المحشي** منشأ احتمال النكرات هو
المعنى لان رجلا يصلح ان يطلق على معنى كلي هو الماهية من حيث هي
او الفرد المنتشر على اختلاف الرأيين وذلك المعنى يحتمل ان يتحقق في
خصوصية هذا الفرد وفي خصوصية فرد آخر واما احتمال المعارف فانما
نشأ من اللفظ وفي هذا الاطلاق نظر لان الاشتراك في الاعلام الجنسية
والمعرفات بلام الجنس بل في سائر المعارف عند قصد الجنس انما نشأ من المعنى كما هو
في النكرات **واعلم** ان الفاضل المحشي حقق في اثناء البحث معنى

بل

كون الوضع عاما والموضوع له خاصا واحواله الثلث ولا خفاء في شيء من الاقسام التي
ذكرها الا في قسم واحد وهو كون الوضع عاما والموضوع له خاصا فانه قال واذا تصور الواضع مفهوما
كليا وعين اللفظ بازائه كان كل من الوضع والموضوع له عاما فان اللفظ
ان يكون الوضع العام هو الوضع الواحد بازاء معان متعددة **فيما اذا** كان
الموضوع له امورا كلية يكون الوضع خاصا اذا لم يتعدد الموضوع له بهذا الوضع
فيكون الوضع والموضوع له عامين غير متصور الا في لفظ وضع لمعان كلية
باعتبار معنى اعم منها هذا هو الظاهر الا ان ما ذكره الفاضل المحشي امر راجع الى
الاصطلاح **وحاصله** ان المعتبر في الوضع اذا كان عاما يسمى عاما
اصطلاحا سواء كان ذلك المعتبر آلة لملاحظة شيء آخر او لم يكن كذلك بل كان
ملحوظا بنفسه فليفهم **قوله** والا لكان الوصف مخصصا **قيل**
لم يرد كون الوصف مخصصا مانع عن الحمل على المدح او الذم او نحوهما اذ
انه لا مانع من اجتماع الاعتبارات بل اراد انه اذا لم يكن الوصف مخصصا
اتضح ان المراد المعاني المذكورة **قوله** لبيان ان القصد منه الى الجنس
دون الفرد ولم يرد بالفرد الفرد الواحد حتى يرد عليه ان الفرد لا يحتمل هنا اصلا
لما سبق في بحث الاستغراق ان النكرة المنفية نص في الاستغراق
بل اراد مطلق العدد الذي يقارن الاستغراق العرفي يؤيده ما يذكره الشارح
ان شاء الله سبحانه وتعالى في بحث عطف البيان من ان الوصفين في الآية
لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وهذا بعينه ما ذكره صاحب المفتاح
في هذه الآية **فان قلت** كما ان ارادة فرد واحد تنافي الاستغراق كذلك
ارادة الجنس دون العدد تنافيه اذ الاستغراق المصطلح لا يتأتى في الآية
بالقصد الى العدد **قلت** الاستغراق متحقق بالنظر الى الاجناس ويقال

كما في قوله سبحانه وتعالى وما الله يريد ظلما للعالمين والمراد بعدم القصد الى الجمع
عدم القصد الى الآحاد اولا وبالذات فلا ينافي قصد الاجناس اولا بالعرض
المراد بكونها تنافي الاستغراق عدم جواز خروج فرد منها عن الحكم
تحقق الاستغراق بذلك المعنى ومن ههنا قيل باتحاد مؤدى كلا الوجهين
وان الغرض من ذكر الوصف القصد الى الجنس غاية الامر ان كلام الكشاف
ناطق بان عموم الارض والجو لازم وكلام المفتاح كذلك غير ظاهر
فلخص الكلام ان زيادة التعميم والاحاطة ثابتة من اعتبار الجنسية
وهي تستفاد باعتبار الوصف الدال على الجنس والعموم الذي في الجنس [illegible]
عموم الارض والجو وبه يظهر زيادة العموم مع ان الجنس مفهوم واحد [illegible]
بان حمل عبارة الكشاف على الظاهر يحتاج الى تامل قوله او دفع توهم التجوز
فان قلت حصل دفع توهم التجوز ونظيره مقابلا للتقرير بدلا ان التقرير
في اكثر الصور مع ان التاكيد تابع لتقرير المتبوع في النسبة او الشمول قلت
التقرير فيه لازم في التاكيد الا ان الفصل بمجرد التقرير مفارق للقصد
الامور المذكورة والمراد بدفع [illegible] التقرير فلا قصد [illegible]
الشارح العلامة [illegible] قوله والمؤمن العائذات
الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند والواو في والمؤمن حرف
للقسم والمؤمن من اسماء الله سبحانه وتعالى ماخوذ من الامن والعائذات
العائذة من العوذ وهو الالتجاء والطير منصوب على انه عطف بيان
او بدل ان جعلت العائذات منصوبة بانها مفعول المؤمن او مجرور على
الوجهين ان جعلت مجرورة على انها مضاف اليها والغيل والسند
موضعان قوله نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل الاحسن ان هذا النوع

من البدل

والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند
والمعنى اقسم بالله الذي يؤمن الطيور العائذات بمكة [illegible]

لا بدل الكل
من البدل ببدل المطابق كما سماه به ذلك ابن مالك في الالفية
لوقوعه في اسم الله سبحانه وتعالى نحو صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ
بالجر فان المتبادر من الكل التبعض والتجزي وذلك ممتنع ههنا فلا يليق
هذا الاطلاق بجنابه تعالى وان صح الكل على معنى آخر قوله ولم يتعرض
لبدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام الا ضعفه اذ بدل الغلط لا ادنى
فان الغلط هو المبدل منه وقد قيل انما سمي بدل الغلط لا بسببه الغلط اولانه
لتدارك الغلط وقد نوقش في عدم وقوع بدل الغلط في فصيح الكلام بانه
تدارك الغلط وانه ينافي الفصاحة بالمعنى [illegible] كما في قولك جاءني زيد
بل عمرو نعم لا يقع في كلام الله سبحانه وتعالى لا لانه يستلزم عدم الفصاحة بل لعدم
جواز وقوع الغلط عليه سبحانه وتعالى قوله واحترز بتعلق مع
اختصاصه فانه في نسخ المفتاح وقد نبهت فيما مضى انه لو لم يقيد
الصورتين يعني في تفصيل المسند والمسند اليه لكان مستقيما الا ان التقييد
اقوم وابعد عن الاشتباه وفيه اشارة الى ما ذكره في اول احوال المسند اليه
من ذلك الشرح [illegible] المناسبة هنا المعتبرة في هذا الباب [illegible] لا لحصول
الغرض الا بهذه الخصوصية ولا انه يحصل المقتضي لها بما ذكر من الوجوه
ثم قال فاحفظ هذا الاصل ولا تلتفت الى الاعتراض بان المقتضي قد يكون
امرا آخر سوى ما ذكر وان ذلك المقتضي قد يترتب على حالة اخرى قوله
واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو ويوم الجمعة او سنة مردا ان فيه تفصيل المسند
مع ان منشأه ليس العطف على المسند اليه اصلا فلو لم يقيد بقوله مع اختصار
لتوهم وروده بان يقال قولكم وبالعطف على المسند اليه ليكون منشأ
لتفصيل المسند على ما هو حاصل المعنى ليس بمستقيم لتحقق ذلك التفصيل

من غير ان يكون العطف شاملاً له فلا يكون تفصيل حالة مقتضية لذلك العطف
لحصوله بدونه ولك ان تقول في توجيه الاحتراز بناء على ان الضابطة الثانية
ضابطة للعطف بغير الواو كما لا يخفى مال المعنى ان العطف بغير الواو
لتفصيل المسند فلو لم يذكر قيد الاختصاص لتوهم وورد ان يقال ان ذلك
التفصيل حاصل في المثال المذكور مع انتفاء العطف بغير الواو وكما في فائدة
الاختصاص الاول ولو قال واحترز به عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو ولعمرو بيوم او
بسنة لكان اظهر **قوله** وحتى على ان اجزاء ما قبلها مرتبة في الذهن
التعرض للاجزاء بطريق التمثيل لا الحصر المعتبر في حتى كما صرح به في مغني اللبيب
وعدم ان يكون معطوفها بعضا من جميع ما قبلها كقدم الحاج حتى
او جزءا من كل نحو اكلت السمكة حتى رأسها او كالجزء نحو اعجبتني الجارية
حتى حديثها **وبالجملة** ان يكون متبوعها ذا تعدد في الجملة حتى يتحقق فيه
بعض وكون شرط الجزئية بخصوصها لا يحتج الى تاويل المثال المذكور يعني
مات كل اب لي حتى آدم بان المراد مات كل آبائي حتى آدم عليه السلام
قوله او انهما جاءاك جميعا فيكون قصر افراد كان
الاول قصر قلب وكذا يجيء قصر التعيين لان المخاطب فيه شاك فلا حكم
حتى يرد عن الخطأ فيه الى الصواب كما سيصرح به ان شاء الله سبحانه وتعالى
ثم انه يجوز استعمالها في قصر القلب والافراد وفي دلائل الاعجاز انها تستعمل
في القلب فقط **قوله** لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعا لم يرد
بالاعتقاد ما يكون جازما بل ما يتناول الظن الضعيف الذي
هو الوهم الفاسد **قوله** ومعنى الاضراب عن المسموح ان يجعل في
حكم المسكوت عنه فعلى هذا يخرج العطف ببل عن تعريف العطف بانه تابع

مقصد

مقصد بالنسبة مع متبوعه على ما ذكره ابن الحاجب نور الله سبحانه وتعالى مرقده
واما المعطوف بلا ولكن فلا يرد كما توهم الرضي لان التابع والمتبوع معا
مقصودان بالنسبة وان كان احدهما بالاثبات والآخر بالنفي **قوله** هو
مذهب الجمهور **تغيير** سنحال وذلك لان الحكم المذكور في الكلام هو
المنفي ولم يصرف الى التابع على مذهبهم **ويمكن** ان يقال المراد بالحكم
ما هو اعم من الايقاع والانتزاع لا الوقوع مثلا فنفي المنفي على مذهب
الجمهور صرفت حكمه من الاول الى الثاني وجعلت الاول مسكوتا عنه
قوله للابهام نحو انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين
المراد من الابهام ترك التعيين لداع يدعو اليه وهو في الآية ان لا يصرح
نسبة الضلال الى المخاطبين لئلا يزيد غضبهم وليس المراد فيه ايقاع
التصحيح في الشك في اصل الحكم وهو ظ **ثم المذكور** في مغني اللبيب
ان الشك في الاولى ووجه تخصيصه غير ظ **وههنا بحث**
وهو ان كلامه في جعل هذه الآية من قبيل ابهام المخاطبين
الحق على وجه لا يزيد غضبهم وهو ترك تخصيص طائفة بالهدى وطائفة
اخرى بالضلال ليتفكروا في انفسهم فيؤديهم النظر الى ان يعرفوا انهم
الخائضون في ضلال مبين بالمناسب لهذا المقام هو التشكيك لا الابهام
لان الموصوف بالجهل المركب لا ينافي عنه النظر كالموصوف بالعلم اليقيني
صرح به في المواقف وغيره حتى جعل بعضهم الشك من شرائط النظر فلما
اراد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الجائهم عن ورطة الجهل المركب قصد ايقاعهم في
الشك ليتاتى منهم النظر الصحيح الموصل الى الحق **قوله** والفرق بينهما
فان قلت قد مثل العلماء للتخيير بآيتي الكفارة والفدية مع جواز الجمع

قلت لا يجمع الاطعام والكسوة والتحرير للحانث كل منها كفارة بل يقع واحد منها كفارة
والباقي فدية مستقلة خارجة عن ذلك وكذلك الكلام في آية الفدية قوله لانه
يعتني به اولا فيقال دخول لام الابتداء عليه كما في قولك ان زيدا لهو القائم
يدل على انه من احوال المسند وقائم مقامه وقوله ويدفع بانه بناء على كونه توطئة وتمهيدا
للخبر لا انه قائم مقامه قوله مختصا بالذكر لفظ مختص بها دون قوله
مخصصا بان يثبت له المسند ليس بصريح في المقصود وهو دخول الباء على المقصور
الاولى ببديهية معقود قوله بان يثبت له المسند لفظا يثبت على صيغة المعلوم
من الثبوت لا على صيغة المجهول من الاثبات بل مستفاد من ضمير الفصل هو القصر في
الثبوت والحق لفظ ذلك لظهوره ما ذكره الفاضل المحشي حيث قال كانه قيل واما له
الفصل فهو لتمييز المسند اليه من بين الاشياء التي يصلح لكونه مسندا اليها بان يثبت له المسند
وهذا هو المعنى قصر المسند على المسند اليه محل نظر يحتاج تصحيحه الى تكلف بعيد والصواب ثبوت
المسند له فتأمل قوله اي تقديم المسند اليه يريد به ايراده مقدما على المسند على ما
هو اصله كما يقال ضيق فم الركية اي اجعله في اول الامر ضيقا لا واسعا
لا انه كان واسعا ثم ضيق قوله ولا بد من تحققه قبل الحكم الاولى ان
المراد بقوله لا بد الاولوية التي في حكم الوجوب في نظر البلغاء بقرينة ان الوضع
اثبات الاصالة التي بمعنى الرجحان ووجه الاولوية يشعر به العبارة لان المسند اليه
لما كان محكوما عليه كان مستحقا بطلب الاجلية فالاولى ان يلاحظ قبله فالحكم في الوضع
بمعنى المحكوم به والغرض دفع ما اورده الفاضل المحشي عليه رحمة الله سبحانه وتعالى قوله
يعني تحيرت الخلائق له اعترض عليه بان البعض قائل بالبعث والبعض منكر له
وكل من الفريقين جازم في مذهبه فكيف الحيرة اجيب بان الحيرة في
كيفيته لا في اصله على ان الاختلاف الناشئ من المجموع من حيث المجموع اثر حيرته

وان

وان كان كل من الفريقين جازما في مذهبه فليتأمل قوله يعني بعضهم يقول
بالمعاد وبعضهم لا يقولون به لا يبعد ان يكون تقديم القول بالمعاد في نظم البيت
مع ان الظاهر هو اللف والنشر المرتب بناء على ان المراد الشاعر بالداعي الى الضلالة
هو القائل بالمعاد بناء على ما اشتهر وبين في كتب التواريخ ان ابا العلاء الملحد
منكر للحشر ويوجه له ببينة المشهور عند من له ذوق سليم وهو قوله شعر
يد بخمس مئين عسجد فديت ما بالها قطعت في ربع دينار
والله ورد عليه بقوله شعر عز الامانة اغلاها وارخصها ذل الخيانة
فافهم حكمة الباري قوله واما التعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل او التطير
يحتمل ان يكون قوله للتفاؤل او التطير علة للمسرة والمساءة بناء على انهما نفسهما
منبئان عن التفاؤل والتطير بحسب الاسم واما تعجيلهما فلا تعلق له باصل التفاؤل
والتطير في زعمه وحاصل الكلام ان التقديم لتعجيل المسرة الحاصلة من التفاؤل وتعجيل
المساءة الحاصلة من التطير ولما كان تعجيلهما متضمنا للتعجيل بهما لم يتعرض
له المص ويحتمل ان يكون علة للتعجيل وايا ما كان ففي اقحام لفظ التعجيل ايماء
الى قصور عبارة المفتاح حيث قال واما ان المسند اليه يصلح للتفاؤل فيقدم
الى اخره مع التسرة والتسوئة وتوجيه القصور على الاحتمال الاول ان التفاؤل
حاصل سواء قدم المسند اليه ويؤيده قول المعرب ٩ سالني عملت مقصد نا سعيد
وكان اسم الاخير لانه فالا حيث جعل اسم السعيد تفاؤلا لا للتشوق مع تاخيره
فكذا المسرة مستفادة عنه فالمقتضي لتقديم المسند اليه تعجيل المسرة لتعجيل التفاؤل مثلا
والجواب ان التفاؤل قد يكون باللفظ المسموع في كل الكلام كلفظ سعيد مثلا
وهذا هو الذي يقتضي تقديم المسند اليه وقد يكون بمضمون الكلام كما يقال سعد في دارك
فانه يتفاءل بكون السعد في دارك وفي مثله التفاؤل حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر

فلا يمتنع تقديمه على المسند والمص اشتبه عليه الفرق بين الكفائين على الاحتمال الثاني
ان المسرة مثلا ينفك عن التفائل اذ قد يحصل بذكر الاسم في اثناء الكلام فالمقتضى
للتقديم تعجيل المسرة الحاصلة من بالتفائل لا نفسها واجاب بعد تسليم
حصول اصلها بذكر الاسم في اثناء الكلام ان مراده كمال المسرة الحاصلة المفهوم من الاطلاق
فتأمل قوله والسفاح في دار صديقك السفاح في الاصل بمعنى
السفاك ثم لقب اول خليفة من آل عباس رضي الله تعالى عنه وعن الاصحاب اجمعين
قوله مشعرا بتعظيمه بناء على ان التقديم في الذكر الذي في
يشعر التقديم في الشرف والرتبة العقلية ثم ان الاسم مشتمل على التعظيم او
بسبب وصفه فاذا قدم ليبنى تقديمه بحسب المقام على ان الفصل الى التعظيم يستفاد
زيادة تعظيمه وجل فاضل من هذا القبيل وانما لا يشتمل عليه بل يستفاد اصل التعظيم
من نفس التقديم من حيث المناسبة المذكورة قوله او تحقيره نحو رجل جاهل
في الدار فيه بحث لانا لا نسلم ان التحقير في رجل جاهل يستفاد من التقديم بل من
الوصف حتى لو اخر المسند اليه يحصل التحقير ايضا ولو حذف الوصف لا يستفاد
التحقير اصلا ويمكن ان يقال اصل التحقير يستفاد من الصفة لكن تقديم مثل هذا
المسند اليه في مقام الاهانة يفيد زيادة تحقيره فتدبر قوله تخصيصه بالخبر الفعلي
اي بنفي الخبر الفعلي عنه على صرف المفصل لان المقصود على المسند اليه المقدم في المثال الذي
ذكره نفي القول كما في ما انا قلت لكن هذا الكلام منه المص مبني على عبد القاهر
كما سينبه عليه الشارح ان شاء الله تعالى في اثناء البحث ثم المراد بالخبر الفعلي الخبر الذي
اوله فعل وفاعله ضمير المبتدأ لا المنفي بمعنى الفعل لتصريحه بان الصفة المشبهة
في قوله سبحانه وتعالى وما انت علينا بعزيز ليست خبرا فعليا قوله
ولا ما انا رايت احدا اي لا يصح هذا المثال ايضا بناء على ما يتبادر منه

وهو

وهو الاستغراق الحقيقي وان امكن تصحيحه بحمل النكرة الواقعة في سياق النفي على الاستغراق
العرفي ولذا ذكر في لفظ المفتاح بلفظ الاستحالة قوله لانه قد نفي عن المتكلم
الرؤية على وجه العموم اي لفظه على متعلقة ينفي له بالرؤية يدل عليه قول الشارح
فيما سبق فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه
من العموم والخصوص قوله وكذا اذا كان الفعل منفيا معطوف على
مقدر والمعنى فقد يأتي لكذا وكذا اذا كان مثبتا وكذا اذا كان منفيا قوله
اذا بني الفعل على معرف اشارة الى تعيين المعطوف عليه لقوله وان بني
على منكر ولما سبق امثلة البناء على المعرف ومن البناء على المنكر احتاج الى
لفظ اذا الدالة على التحقيق والثبوت وفي الثاني ان ثم في لفظ البناء اشارة
الى تقديم المسند اليه لان البناء يقتضي تقديم المبني عليه الذي هو كالاس قوله
تخصيص الجنس المراد بالجنس ما يشمل الكثير على ما هو معنى الكلي الطبيعي سواء كان
جنسا باصطلاح المنطق او نوعا او غير ذلك كالرجل والمرأة فاذا قيد
بكلي اخر يخصصه كما في رجل طويل صار نوعا ثم الظ ان المراد بقوله والواحد
منع الخلو لا الجمع ولما كان وجه تخصيص الواحد بالجنس ظاهرا حيث كان النكرة
دون تخصيصه بالجنس فقط والواحد فقط بما نقله عن الشيخ لكن قوله فيما
سيأتي ان شاء الله سبحانه وتعالى وقد يأتي للتقوى لكن شرط ان يقصد الجنس او
الواحد كما في التخصيص يقدح في هذه الارادة فليتأمل فيه قوله نحو رجل جاءني
المجوز لوقوع النكرة مبتدأ كونها فاعلا في المعنى لان المعنى ما جاءني الا رجل
كما بين في كتب النحو قوله واستثنى المنكر اي من عدم جواز تقدير كونه
مؤخرا كما في زيد قام وحاصل الكلام ان ابدال الاسم المظهر من المضمر المبهم المستتر
في الفعل الحكم وجوده فلا يخفى انه قليل جدا في كلام العرب كما سبق فلا وجه لحمل الكلام

ان الشايع الكثير التقاطر عليه فيما لا ضرورة فيه ولهذا الحكم بعدم الجواز وما فيما فيه ضرورة
فيجوز هذا التقدير ويحمل عليه قوله اي على القول بالابدال وقيل الذين ظلموا
مبتدأ مقدم عليه خبره وقيل نصب على الذم او رفع عليه وقيل الواو حرف
دال على كون الفاعل جمعا كما في اكلوني البراغيث قوله على ان رجلا
ليس بفاعل بل هو بدل من ضمير فان قيل القول بان رجل في عرف رجل بدل من الضمير
مما لم يقل به احد كيف وانه يستلزم ان يقال عرفا رجلا وعرفوا رجال ولم يرد به
الاستعمال الشايع فضلا عن كونه قلنا ليس المراد ان المرفوع في مثل
عرف رجل بدل بل ان رجل في مقدر يعرف رجل على ان يكون بدلا منه اي رجلا
عرفا يكون مقدرا يعرفا رجلا فهو داخل في التقدير دون التحقيق كذا في شرح المفتاح
وقد نبه هناك على ان الكلام في ابدال الاسم المظهر من المضمر المستتر في الفعل فلا يرد ان
هذا النوع ورد في التنزيل واي قلة فلم لا يجوز الحمل عليه قوله اذ لا سبب اي للتخصيص
اعترض عليه بان صاحب المفتاح قائل بالقصر الفردي فلا حاجة الى ما ذهب اليه
اذ المعنى رجل واحد عرف لا رجال والجواب ان قوله بذلك مبني على اعتبار
التقديم والتاخير كما يدل عليه سياق الكلام في المفتاح ويشعر به قول الشارح
فيما بعد قوله لان المهم لا يكون الا كذا ظاهره ان الامتناع مبني على
ان الامر المختص في نفس الامر لا يتجاوز من الغير واعترض عليه بان السكاكي
السابق [illegible] القصر في غيرها جعله اختصاصا بالموصوف فيفهم منه ان
مراده امر الاختصاص لا يجمع القصر فكيف يمنع منهما انه يرد ان المهم [illegible] الاخير
بناء على الاختصاص المذكور وقد يجاب بان الامتناع ليس مبنيا على مجرد الاختصاص
في نفس الامر بل على ان ذلك الاختصاص معلوم لكل عاقل كما يدل عليه كلام الفاضل المحشي
قوله واذ قد صح متعلق بمحذوف اي لزم طلب وجه له والفاء في فان وجه تفريع

عليه

عليه وربما يجوز كون الفاء جوابا لاذ تشبيها له بان في الحركة والسكون وعدد الحروف
على ما صرح به بعض النحاة قوله بل امتناع تقديم كالتابع او الى ان الامتناع
ههنا من وجهين احدهما لزوم تقدمه على المتبوع والثاني لزوم تقديمه
على ما يمتنع تقديم متبوعه عليه وهو الفعل واما امتناع تقديم الفاعل
فانما هو من جهة واحدة قوله ثم لا نم انتفاء التخصيص الخ
معطوف على ما تنبه عليه المعنى كما قيل وفيه نظر اذ لا نم جواز تقديم الفاعل
المعنوي ثم لا نم انتفائه قوله ثم لا نم امتناع ان يراد المهم الاخير قد
اجاب الفاضل المحشي بقوله فيه الخ لكن يمكن ان يناقش في الجواب بان ما ذكره من
نفي الحصر بناء على ما قرره انما هو اذا اجرى الكلام على ظاهره واما اذا كان بطريق
التنزيل لاعتبارات خطابية فلا خفاء في صحة اعتبار الحصر وحسنه ثم لا يخفى ان
العاقل اذا سمع [illegible] بجزم عند سماعه بان [illegible] فالاولى ان يقال ما يفيد البته
ينبغي ان يكون بطريق التنزيل لاعتبارات مناسبة وهذا القدر كاف في تصحيح كلام
السكاكي قوله ثم قال ويقرب [illegible] قد اشتهر في اوايل الكتاب ان ثم
اذا دخلت على الجملة للترتيب في الاخبار وهو المراد ههنا والمعنى
بعد ما اخبرتك عن قول السكاكي التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اخبرك عن
قوله ويقرب من هو قام الخ فلا يرد ان حديث التقريب في كلام المفتاح مقدم
على حديث الاختصاص فلا معنى لكلمة ثم قوله ولا عومل معاملتها في البناء
حيث اعرب في نحو رجل قايم الخ اورد عليه انه اراد بالذي لم يحكم عليه بانه
جملة ولم يعامل معاملتها في البناء قائم مع الضمير كما صرح به الشارح فالاعراب
في مثل رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم لا يدل على اعرابه بل الظاهر ان الاعراب
انما هو لقايم كذا هو [illegible] لا المركب الذي هو مع الضمير ويتضح ذلك غاية الوضوح في نحو

مررت برجل قائم ابوه فان المجرور بالوصفية هو قائم فقط وان اراد مجرد قائم بدون الضمير فهو بمنزلة جزء الجملة فلا وجه لبنائه ولا معنى لحديث المشابهة وترك الحكم **واجيب** بانا نعلم قطعا ان الخبر في مثل زيد قائم هو قائم مع الضمير وان الاعراب الجاري على قائم هو الذي استحقه المجموع بسبب كونه خبرا لكن لما امتنع اجراؤه على الجزء الثاني اجرى على الاول ولا شك ان ما جرى عليه اعرابه الذي استحقه لا يكون مبتدأ وليس لقائم وحده استحقاق الاعراب الذي اجرى عليه حتى يقال لا يلزم من اعراب الجزء الاول ان يكون المجموع معربا والوصف في رجل قائم ابوه هو المجموع المركب من اسم الفاعل وفاعله الا انه اجرى الاعراب على الجزء الاول لما ذكر **قوله** لفظ مثل وغير اما لفظ نظير وشبيه ونظائرهما فقليل الاستعمال في المعنى المذكور ولذا لم يذكرهما **قوله المجوز** لوقوع مثل وغير مبتدأ تخصصهما بالاضافة وان لم يتعارفا بها لتوغلهما في الابهام على ما ذكر في كتب النحو **واعلم** ان الفاضل المحشي فصل استعمالات مثل وغير بما لا مزيد عليه الا ان قوله في آخر البحث ايضا لا معنى للتعريض لنفي الغيرية ولا باثباتها محل بحث اذ قد يكون للتعريض بها معنى معقول اذا اضيف غير الى ما يحتمل التعدد **مثلا** اذا ادعى معتزلي معين انه غير قدري هربا من الاندراج تحت قوله صلى الله تعالى عليه وسلم القدرية مجوس هذه الامة فقلت له غير القدري لا يقول بتعدد الخالق مريدا بالغير مطلقه حصل التعريض كذلك المدعي بنفي الغيرية وحصل الكناية في اثبات القول بتعدد الخالق بما اضيف اليه غير واذا ادعى انه ليس غير سني مع بغضه ابا بكر رضي الله تعالى عنه وعن الاصحاب فقلت له اثبات غير السني يبغض ابا بكر رضي الله تعالى عنه وعن الاصحاب اجمعين حصل التعريض له باثبات الغيرية والكناية في عدم اثبات عدم البغض لمن اضيف اليه غير وهذا القدر يكفي لتصحيح اصل الكلام الزاعم فتدبر **قوله** بان يراد بالمثل والغير الشارح

٢٧٠

بما ثل للمخاطب او غير مماثل **يعني** بوجد في هذه الارادة التعريض بالمعنى اللغوي اعني ان يكون في الكلام نوع خفاء اما اذا اريد به انسان معين فظ لان ذلك المعين يحتمل ان يكون زيدا وعمرا واما اذا اريد المطلق فيوجد التعريض في مثلك باعتبار ان ما صدق عليه مفهوم المثل غير معلوم فمن هذا الوجه حصل فيه نوع خفاء والمغايرة لانه الغير فغيرظ **قوله** قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل على قوله وقد يقدم دال على العموم عطف على قوله كما سبق وقد يقدم لتعيد تخصيصه بالخبر الفعلي وما توسطهما من الابحاث كالجزء من تتمة المعطوف عليه **فان قلت** المعطوف عليه منقول قول عبد القاهر والمعطوف منقول قول ابن مالك ومن تبعه وكيف يعطف احدهما على الآخر **قلت** قيل هو من قبيل عطف التلقين كما يقال لك سأكرمك فتقول وزيدا اي قل وزيدا كما قال الله تعالى في العلامة في تفسير قوله سبحانه وتعالى قال اني جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتي **ثم ان الضمير** في قوله قد يقدم يحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه المسور بكل بقرينة سياق الكلام كما هو المتبادر من كلام الشارح ويحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه لان لفظة قد لما افادت جزئية الحكم وكان ما يكون تقديمه لافادة العموم هو المسور بكل صرح به الشارح بيانا لما هو الواقع **قوله** فالتقديم يفيد عموم السلب لم يذكر ههنا اداة الحصر كما ذكره في معاد التاخير لان عموم السلب يستلزم سلب العموم بخلاف العكس **قوله** لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام اي بانتفائه على ان يكون مصدرا من المبني للمفعول او بنفي سعنا في حكم بهذا الطريق فان الحكم من حيث هو عام للنفي والاثبات فلما تعلق بضرب الباء محكوما به **قوله المستلزم** لنفي الحكم عن الجملة يعني رفع الايجاب الكلي كما اشير اليه في تقرير الشارح معنى الحكم

الفضا ... ان الضمير في ... المسند اليه المسور ... وقد يقدم تعمد الاسنية ... ان يجعل راجعا الى ... مطلقا ... والفضا الى قرينة السياق ... الكلام كما انه للتخصيص ... منه

عن المجموع من حيث انه مجموع فلا ينتقض بعدم صدق شمل الحمل هذا الكتب الكل مع صدق
ليس كل البعض **قوله** ان كانت كلمة كل الخ انما قدم لفظة كلمة كل
لان التأنيث في قوله ان كانت كل داخلة باعتبار تاويل كل بالكلمة والا
فقد تقرر في كتب علم النحو ان الاصل في كل افراد الضمير الراجع اليه وتذكيره وان معناه
بحسب ما يضاف اليه نحو وكل شيء فعلوه في الزبر وكل نفس ذائقة الموت
وامثالها **قوله** ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح
بما لا تشتهي السفن والمروي رفع كل وجوز ابن جني نصبها باضمار فعل يفسره
ما بعده والسفن بضمتي السين المهملة والفاء جمع سفينة بالفتح قال في
الصحاح الجوهري السفينة معروفة والسفان بالفتح وتشديد الفاء صاحبها
وفي القاموس سفنه يسفنه اي قشره ومنه السفينة لقشرها وجه الماء
والجمع سفائن بالفتح والتخفيف وسفن بضمتين وصاحبها سفان
وبهذا ظهر ان ما يوهم بعض الطلبة من ان العبارة في البيت السفن
بفتح السين المهملة وكسر الفاء وهو صاحب السفينة ليكون اسناد الاشتهاء اليها
حقيقة ليس بشيء بل فاسد لان صاحب السفينة هو السفان بفتح السين
كما عرفت وسمعت آنفا من تصريح صاحبي اللغة الصحاح والقاموس على انه
مخالف للرواية ثم ان المجاز ابلغ من الحقيقة **قوله** لما قال له ذو اليدين
هو عمرو بن عبيد ويسمى بذلك لانه يعمل بكلتا يديه وقيل لطول يديه **روى**
ابو هريرة رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلى احدى العشيين
في الظهر وسلم في الركعتين فقام ذو اليدين وقال اقصرت الصلوة ام نسيت
يا رسول الله فقال صلى الله تعالى عليه وسلم كل ذلك لم يكن فقال ذو اليدين
بعض ذلك قد كان فاقبل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واتم الصلوة ثم سجد سجدتين

للسهو

للسهو **واستشكل** الحديث بوجهين الاول ان قوله كل ذلك لم يكن ليس بمطابق
للواقع فكيف صدر عنه صلى الله تعالى عليه وسلم والثاني ان الكلام مبطل
للصلوة فلم يستانفها **والجواب عن الاول** ان قوله كل ذلك لم يكن
مجاز عن قوله لم اشعر بشيء منهما لان عدم الشيء يلزمه عدم الشعور به
فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم كذا ذكره الشيخ اكمل الدين
في شرح المشارق **وفيه** ما ذكره بعض اساتيذنا وهو ان جواب ذي
اليدين بقوله بعض ذلك قد كان دليل واضح على ان الحديث محمول على معناه
الحقيقي فانه من اهل اللسان عارف بمراد الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فلو كان
مراد الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم المعنى المجازي لما اجاب بما هو جواب عن
المعنى الحقيقي **لا يقال** لعله قصد بكلامه المعنى المجازي ايضا **لانا نقول**
يدفعه سؤال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن الصحابة بقوله احق ذو اليدين
اذ لا معنى ان يقال اشعرت **فالحق هو الجواب** الذي ذكره الشريف قدس سره
في شرح المفتاح وهو ان المراد كل ذلك لم يكن في ظني والكذب في هذا
ويمكن ان يدفع البحث بان حاصل ذي اليدين انكم وان كنتم ما عزمتم لشيء
منها لكن بعض ذلك قد كان قطعا ومثله متعارف كما لا يخفى على المنصف
والجواب عن الثاني انه كان قبل نسخ الكلام في الصلوة توفيقا بين الدلائل
نعم احتج بالحديث مالك والشافعي واحمد بن حنبل ان الكلام
العمد في الصلوة ممن ظن انه ليس فيها لا تبطلها **لكن تاويله** عند
الحنفية ما ذكرناه من كان التاويل محل بحث واشكال لان تحريم الكلام
في الصلوة كان بمكة وحدوث هذا الامر انما كان بالحديبية لان رواية ابي هريرة
رضي الله تعالى عنه وهو متاخر الاسلام وقد رواه عمران بن الحصين بطريق آخر وايضا فانه

قوله على من الذنوب اه اشارة الى ان المراد من الذنوب في قوله نوعي
ذنبا هو الذنوب بقرينة المقام بعد ما ثبت ان ذنبا اسم جنس يقع على القليل
والكثير كذا ذكره الشارح في قوله هذا الذي ذكره تنبيه على ان لفظ هذا
اشارة الى الحالات المقتضية على تأويل ما ذكر قوله كله تفريع الظاهر
مبني على التغليب الى الآخر كالخطاب مع معين الى غير الذي ذكره صاحب
الاضمار في مقتضى خلاف الظاهر قوله كقولهم اي قول العرب ابتداء
من غير جري ذكر لفظا او تقديرا اعني ايضا وضع المضمر موضع المظهر بناء على وضوح
اللام والكاف اسم بمعنى المثل في موقع المصدر اي وضعا مثل الوضع
قولهم وقد تقرر عندهم ان المثل به لا يلزم ان يكون مدخول الكاف بل يكون ان
يستفاد مما في حيزها قوله والزم تفسيره بنكرة اه فان قلت
في صحيح مسلم نور الله تعالى مرقده من حديث جابر رضي الله تعالى عنه ان
ابليس يضع عرشه على الماء ثم يبعث سراياه وساق الحديث الى ان
قال ثم يجيء احدهم فيقول ما تركته حتى فرقت بينه وبين امرأته فيدنيه
منه ويقول نعم انت فاين لك التمييز الملتزم واين المخصوص قلت
يخرج الحديث على ان يكون فاعل نعم ضميرا مستترا فيه مميزا بنكرة محذوفة يدل
عليها السياق اي نعم فاتنا او نعم شيطانا وانت هو المخصوص
بالمدح ونظيره في حذف التمييز قوله من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت اي
فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة لكن ذكر في مغني اللبيب ان حذف التمييز
في باب نعم قوله خبر مبتدأ محذوف لانه لما تقدم ذكر الفاعل
قدر سؤال عنه بمن هو فاجيب بقوله هو زيد وفيه وجه آخر ذكره ابن عصفور
وهو ان يكون المخصوص مبتدأ خبره اي زيد ممدوح ولعل وجهه ان الحذف في الجملة اسهل
لكن

لكن يناسب التفسير هو الاول لان هذا الغرض تخصيص الممدوح بالمدح في جواب سؤال عنه
مع انه معارض بان الخبر محط الفائدة فلا يناسب الحذف وايضا الخبر لا يحذف وجوبا
الا اذا استد مسده شيء صرح به ابن هشام في الباب الخامس من مغني اللبيب قوله
وقولهم هي هند وهو زيد عالم فان قلت كيف يصح هو زيد عالم مثلا مع انه
لا عائد في الجملة الواقعة خبرا قلت لان هذه الجملة في حكم المفرد في الشأن
هذا الحكم ولان فائدة العائد ان يرتبط الخبر بالمبتدأ لان الجملة من حيث هي
جملة مستقلة بالافادة فما لم يوجد فيها رابط لم ترتبط بالمبتدأ وضمير الشأن
المبتدأ عين مضمون الجملة فلا يحتاج الى الرابط وكذا لا يحتاج الى الضمير في كل جملة
تكون عبارة عن المبتدأ نحو قولي زيد منطلق وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم
افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله قوله سماه الشأن
او القصة يعني ان التذكير باعتبار الشأن والتأنيث باعتبار القصة
قوله ليتمكن ما يعقبه في ذهن السامع ان قلت هل يحصل التمكن
الحاصل في ضمير الشأن في قولك هو زيد عالم في غير التزام خلاف الظاهر قلت لا
لان السامع يفهم من المظهر مفهومه المطلق بخلاف الضمير الغائب فانه لا يفهم منه
الا ان له مرجعا في ذهن المتكلم واما ان ذلك المرجع هو الحكم او غيره فلا يفهم من
نفس معنى الضمير بحسب الوضع فيكون اعم تناولا من الشأن وابهم منه واذا كان ابهم
يحصل فيه فضل تمكن لا يحصل من الشأن قوله انتظره قيل لانه ذلك
لجواز ان يعلمه بقرينة اخرى والغرض فيما علم ان فيه ضميرا ولم يعلم انه لاي شيء قوله
كم عالم اي كم الخبرية المضافة الى مميزها المفرد في موضع الرفع على الابتداء والجملة
اعني اعيت خبره قوله العالم النحرير بمعنى والذي اه الخبيث بالعالم النحرير
نفي الخبيث والاقمن يكون عالما عارفا بان الدنيا لو كانت تزن عند الله سبحانه وتعالى

جناح بعوضة لما سقى منها الكافر قطرة ماء وان ما زاد في الدنيا ينقص في الآخرة كيف تبتز
بل كيف يتفخر قال الله سبحانه وتعالى من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه
ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها وما له في الآخرة من نصيب و
قال سبحانه وتعالى ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض
ولكن ينزل بقدر ما يشاء انه بعباده خبير بصير اللهم [illegible]
قوله زنديقا قيل معنى الزنديق الزندي الدهري والزند اسم كتاب مزدك
الذي ظهر في زمن قباد واباح الفروج فقتله نوشروان قوله كافرا
نافيا للصانع عياذا بالله سبحانه وتعالى او قائلا بالآلهين كالثانوية خالق الشر
وخالق الخير قوله عطف على كمال العناية اي كان الظاهر ان يكون معطوفا
على الاختصاص ويكون كل من التهكم والاختصاص سببا لكمال العناية
كما صرح به في المفتاح حيث قال وذلك اذا كملت العناية بتمييزه اما لانه اختص بحكم
بديع عجيب الشأن واما لانه قصد التهكم بالسامع الا انه لما كان يرد عليه ان قصد
التهكم بالسامع لا يقتضي كمال العناية بالتمييز بل يقتضي كمال الاشارة سواء قصد به
كمال العناية بالتمييز ام لا جعله عطفا على كمال العناية حتى لا يتوجه ورود
السؤال المذكور ولا يحتاج الى الجواب بان اسم الاشارة يفيد اكمل تمييز واورد
قوله تعاللت كي اشجى وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك وبعده
فان كان [illegible] "فقد سرني اني خطرت ببالك" والواو
في قوله وما بك علة حالية وتريدين قتلي في موضع الحال او الاستيناف فقد ظفرت استيناف
جواب سؤال اي ظفرت بهذا المراد قوله قل هو الله احد الله الصمد لم يورد
العاطفة بين الجملتين لكمال الاتصال بينهما فان الثانية كالنتيجة للاولى
وتعريف الصمد مع تنكير احد لعلمهم بصمديته بخلاف احديته قوله اي بالجملة المتضمنة

للانزال

[illegible]

للانزال انزلناه اي فيكون [illegible] الى تقديم المجرور في الموضعين اعني بالحق ليفيد الحصر
ثم كون المقام من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر اذا فسر الحق الثاني بما فسر به الاول
كما يدل عليه قاعدة اعادة المعرفة معرفة واما اذا فسر بالاوامر والنواهي على
قيل فلا يكون مما نحن فيه لان كلا من الحقين لم يكن على حدة كذا في شرح على
المفتاح قيل الحق انه لا احتياج الى هذا الاشتراط لانه اختلف معناهما لكان من قبيل
الاتيان بالضمير ايضا فيكون من باب الاستخدام [illegible] بانه مردود لان الاستخدام
خلاف الظاهر فلا يكون الموضع موضع الضمير في الظاهر والكلام فيه قوله هذا اعني
نقل الكلام الى هذا التفسير مصرح به في كلام الشيخ كما ترى ولولاه لامكن حمل كلام الشارح على
مطلق النقل دفعا للتشنيع قوله ولا يخلو العبارة عن تسامح
لان معنى الظاهر ان النقل عن الحكاية الى الغيبة لا تختص بهذا القدر اعني كنقل
الحكاية الى الغيبة و[illegible] قوله [illegible] يمينه الى شماله وقيل مأخوذ
من كنفك الانسان بمعنى الحيرة وهو الانسب والاوفق ظ قوله
تطاول ليلك بالاثمد هذه الابيات لامرئ القيس الفصيح قالها في مرثية ابيه
قوله انا زيد وانت عمرو اي قيل فيه نظر لعدم اتحاد المعنى وهو شرط في التعبير
لانه اضافة شيء عن شيء لا التعبير عن معنى واحد بلفظين مختلفين ما قوله
نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا قال
ابن مالك في شرح التسهيل اعراب اللذون في لغة هذيل مشهور يقولون نحن اللذون آمنوا
على اللذين كفروا وهي لغة هذيل ايضا فان قلت ما السر ان اللذين على هذه اللغة
يكتب باللامين بخلافه في لغة من التزم الياء في جميع الاحوال قلت
قيل السر هو ان حالة بنائه لشبهه بالحروف واللام للتعريف على قول ومن ثبت انها [illegible]
بان تعريفه بالعهد [illegible] الصلة فاثروا عدم ظهورها خطا في حالة البناء كيلا يرى

[illegible]

او شبيهها فيكان شبيه بالحروف والظروف وما في حالة الاعراب لا تشبيه بالحروف لفتح ثم الظ
ان الصباحا تصريح بجزء معنى صبحهم لتاكيد من صبحه اذا اتاه صباحا ويجوز
ان يراد الاتيان المطلق بقرينة الصباح فنصبه في الوجهين على الظرفية
ويحتمل ان يكون صباحا مفعولا مطلقا لصبحوا من قبيل انبت نباتا وتبتل تبتيلا
ومفعول صبحوا محذوف اي صبحوهم وقوله غارة نصب على الحال اي مغيرين
او على التعليل اي لاجل الاغارة وحاصل المعنى نحن اللذون اغاروا صباحا في ذلك اليوم
على العدى والملحاح صيغة المبالغة من الالحاح جار على الترادف او التداخل
قوله ان المراد ما لكم لا تعبدون الخ لا يخفى ان المتكلم بهذا الكلام بقوله وما لي
لا اعبد هو حبيب بن سلو نبيل النجار من اولياء الله سبحانه وتعالى فليس المراد بقوله
وما لي لا اعبد الآية موهوم الظ بل المراد وما لكم لا تعبدون لكن ابرز الكلام
في معرض المناصحة لنفسه وهو يريد مناصحتهم على سبيل التعريض ليتلطف بهم
ويريهم ولفائدة المخصوصة بوقع هذا الالتفات التعريض والاعلام بان
المراد من اول الكلام المخاطبون فعلى هذا يكون قول الشارح العلامة في مختصره
هذا والتحقيق ان المراد انه جواب اشكال وهو ان الالتفات انما يكون اذا كان
المعبر عنه في العبارتين واحدا والاختلاف انما هو في العبارة وههنا ليس كذلك
فان المعبر عنه بقوله ترجعون غير المعبر عنه بقوله وما لي لا اعبد فكيف يكون
ذلك من الالتفات وحاصل الجواب ان قوله ما لي لا اعبد تعريض بالمخاطبين
فهم المقصودون بالذات في ذلك القول فقد اتحد المعبر عنه واختلف العبارة
فتارة عبر بطريق التكلم واخرى بطريق الخطاب فيكون من الالتفات قوله
طحا بك قلب في الحسان طروب بعيد الشباب عصر حان مشيب
يكلفني ليلى وقد شط وليها وعادت عواد بيننا وخطوب
يقال

يقال طحى به قلبه اذا ذهب في كل شيء وكلما للتعدية والطرب خفة تعتري
لشدة سرور او حزن وبعيد بضم الموحدة تصغير بعد بفتحها للتقريب وهو ظرف
او طحى وعصر حان وحين حان على الروايتين بدل من بعيد والشباب
بتقدير بعيد الشباب وعصر حان مشيب الى انه لا منافاة بين كون بعيد الشباب وعصر حان
مشيب ظرفين لشيء واحد على الابدال وانما لم يجعل الخطاب في طحى بك للحبيبة
اعني ليلى اي ذهب بك قلبه حتى يكون في قوله يكلفني ليلى التفات من الخطاب الى
الغيبة لانه مخالف للاستعمال الشائع وهو طحى به قلبه ثم الظ ان يكون
الكاف في طحى بك مفتوحة لانه ان كان خطابا للنفس لان الخطاب للفظ
النفس لا لمدلوله والتانيث انما هو في اللفظ ويؤيده ان العلامة عليه الرحمة
صرح في قول الشاعر تذكرت والذكرى تهيجك زينبا بان التاء في
تذكرت مفتوحة خطابا للنفس فقول الفاضل في تفسير قوله سبحانه وتعالى
فلما راى الشمس بازغة قال هذا ربي ان تذكير المبتدا اعني هذا باعتبار الخبر
يعني ربي محل نظر اذ لا مقتضي لتانيث المبتدا حتى يحتاج الى جعل التذكير بالنظر
الخبر فان المشار اليه ذات الشمس والتانيث انما هو في لفظها ولذا يقال صوت
لفظي والجواب ان يقال اذا اشتهر المسمى في ضمن اطلاق لفظ مؤنث عليه يلاحظ
ذلك المسمى في ضمن هذا اللفظ فبهذا الاعتبار يعتبر التانيث في المشار اليه ويرجع
الضمير ولهذا قال الله سبحانه وتعالى في الآية المذكورة فلما افلت واشار صاحب
الكشاف الى توجيه تذكير اسم الاشارة في قوله سبحانه وتعالى ذلك الكتاب
مع كون المشار اليه السورة بانه باعتبار الكتاب قوله او على انه خطاب
للقلب قيل اعتبار الخطاب في تكلفني بالنظر الى طحى بك لا يجامع اعتباره
بالنظر الى القلب المذكور اذ من شرط الالتفات صحة اجرائه على الظ وهو مفقود ههنا

لانه لما اعتبر خطاب القلب في تكلفني لم يكن ابتناء الكلام على اسلوب طحا بك اذ يكون
تكلفك على ان يكون الخطاب في تكلف للقلب وفي الكاف للنفس وهو ممتنع
واجيب بان الشرط صحة اجرائه على الاصل في الجملة وهنا يمكن ذلك على تقدير
رجوع الالتفات القلب الى اصله وان لم يكن بدونه فافهم قوله وقد شط وليها
جملة حالية والمعنى تكلفني وصلها والحال انه بعد قربها او ايام قربها على حذف
مضاف والخطوب جمع الخطب بمعنى الامر قوله حتى اذا كنتم في الفلك الاية
فائدة الالتفات في وجرين بهم المبالغة كأنه سبحانه وتعالى يري حالهم غيرهم
ويعجبهم بها ويطلب الانكار عليهم قوله والله الذي ارسل الرياح الاية
فائدة الالتفات في فسقناه التعظيم لانه فعل عظيم لا يقدر عليه الا ذو القدرة
الباهرة اذ لم يستعمل في كلام البلغاء صيغة الجمع في الغائب للتعظيم حتى
ينافي هذا المطرف غير الالتفات بان يقول فسقوه قوله اي تجديدا واحداثا
قد سبق ان نطرأة وطهورة الالام يكون بمعنى الاحداث واذا كانت ناقصة يكون بمعنى
التجديد وفيما ذكره الشارح تخليط بين قوله للاصغاء اليه
متعلق بالايقاظ على تضمين معنى الحث والتحضيض ويجوز ان يكون متعلقا ب
المضاف اي لصاحب الاصغاء ثم هذه الفائدة العامة التي ذكرت
مطلق الالتفات سواء كان على مذهب السكاكي او الجمهور لا ينطبق على
مادة يكون المتكلم فيها حضرة الباري جل وعلا سبحانه وتعالى لتعاليه عن التنشيط
والايقاظ والاصغاء فلو ذكر شيئا مما يصح في حقه سبحانه وتعالى
ايضا لكان انسب وقد يقال جوابه المراد ان الكلام الالتفاتي ابتداء وقع صالحا
لان يقصد به هذه الفائدة بالنظر الى نفسه مع قطع النظر عن الموانع
الخارجية فليفهم قوله وقد يختص مواقعه على رأيه الجمهور لانه منعقد

وق

وقد للتحقيق والباء في بلطائف داخلة على المقصور قوله على طريق الانتزاع
هو ان يجري الظرف مجرى المفعول به كقولهم ويوما شهدناه سليما وعامرا
وفي الكشاف في شرح للقطب الشيرازي لم يجعل هذه الاضافة حقيقة
بمعنى في كضرب اليوم قلت لتحصيل غرض المبالغة لان قولك فلان مالك الدهر
وصاحب الزمان ابلغ من قولك مالك في الدهر وصاحب في الزمان وهذا ظاهر
قوله والمفعول محذوف لدلالته على التعميم قيل عليه لو قال مالك الامور
كلها تحصل الدلالة على العموم اجيب بالمنع مستندا باحتمال حمل الامر
على المعهود والتاكيد بكل بالنسبة الى ذلك المعهود على ان فيه فوات الاختصار
المطلوب قوله اي ذلك الغير الظاهر يقال اي خلاف مراده الا انه مال
الى جانب المعنى اذ يصدق على خلاف مراده انه الغير بمعنى انه غير ما اراده
قوله كقول القبعثري اصل القضية ان القبعثري الشاعر كان جالسا
في بستان مع جماعة من الادباء وكان الاوان اوان الحصرم فذكر الحجاج
فقال القبعثري اللهم سود وجهه واقطع عنقه واسقني من دمه فاخبر
الحجاج بذلك فاحضر القبعثري وهدده فقال القبعثري اردت بذلك
الحصرم ثم قال الحجاج لاحملنك على الادهم الى آخر القضية فانظر الى ذكاء القبعثري
فقد سحر الحجاج بهذا الاسلوب حتى تجاوز عن جريمته واحسن اليه على ما
يحكى فان قلت كان المناسب لغرض الحجاج ان يقول لاحملن الادهم
عليك لان القيد يوضع على الرجل لا بالعكس قلت هذا الاحتمال الاستعمال
والتعدية او وضعي بناء على حمل على الادهم في قيد ولو سلم فليكن من قبيل
القلب كلستو في اثبات الكبائه وتعالى او تشبيه القيد بالمركب على
طريق الاستعارة قوله من اصفده من الصفد بالتحريك وهو العطاء

قوله من صعدهم اي قيده من الصعاد بالكسر وهو ما يوثق به الاولى بحاله اما
لعدم اهليته لجواب مسئلة او لعدم الفائدة فيه لكنبعة الرقبة قوله سئلوا
عن سبب اختلاف القمر المروي في الكشاف انه سئل اثنان وهما معاذ بن
جبل وثعلبة بن غنم الانصاري والاثنان اقل ما يطلق عليه الجمع عند جماعة
منهم الزمخشري فلذا قال سئلوا بلفظ الجمع قوله فاجيبوا ببيان الغرض
اطلاق الغرض على حكمة فعله سبحانه وتعالى على سبيل التشبيه والمجاز باعتبار
كونهما على طرف الفعل والا فافعال الله سبحانه وتعالى ليست معللة بالاغراض
عندنا اي عند اهل السنة قوله وان الدين لو اقع اي الجزاء لحاصل
قوله القلب من قولهم قلبت الجراب جعلت ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا
قوله كما طينت بالفدن السياعا وفي الصحاح بطنت بدل
طينت والمعنى ايضا واضح لكن تخرج البيت من باب القلب لان القصر
بطانته السياع لا العكس قوله اي الطين بالتبن كذا في الصحاح وفي الاساس
السياع بالكسر ما يطين به وبالفارسية كل ماله وفي الديوان السياع
بالكسر ما يطين به والطين ايضا قوله ولقائل ان يقول انه منفهم الخ
هذا الايهام مسلم لكنه لا لطف بهذه المبالغة في المشبه به اذ ليس المقصود من
التطيين التكثير فانه بالتكثير يكون مستقبحا بل التمليس ورفع الخشونات
فالحق ان هذه المبالغة باردة وان البيت محمول على تضمين التطيين معنى الالصاق
والمعنى الصقت السياع بالفدن على طريق التطيين فلا قلب اصلا قوله
ومن يك امسى بالمدينة رحله اي منزله حذف جزاؤه واقيم غيره مقامه
اي من يك امسى بالمدينة فليمس فاني لا اسى لاني غريب والغريب عازم على الرحال
ويك اصله يكون حذفت الواو لاجتماع الساكنين بعدما نقلت حركة الواو والنون للتخفيف

وسقوط

وسقوط حركة النون بمن الشرطية وحذفت النون ايضا تخفيفا لكثرة استعمال هذه
الكلمة وقيل تشبيها بالتنوين وفاعل امسى اما ضمير راجع الى من والجملة الاتية
اعني رحله بالمدينة حال منه او لفظ رحله وبالمدينة متعلقة بامسى قوله
لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر هذا عند البصرية لان العامل في خبر المبتدأ
عندهم هو الابتداء والعامل في خبر ان ان فلو عطف قبل مضي الخبر على محل اسم ان
والمعطوف عليه مرتفع بالابتداء يلزم اجتماع المؤثرين على اثر واحد
وهو رفع الخبر واما عند الكوفية فالعامل في خبر ان هو الابتداء الذي كان عاملا
قبل دخولها فلا يلزم في العطف بقي المحذور المذكور قوله والمحذوف خبره
لا خبر ان لان قول العرب لا يجوز ان يكون خبرا للمبتدأ اذ لا يدخل اللام على خبره
الا ان يجعل من قبيل ام الحليس لعجوز شهربة اعني بتقدير المبتدأ وبقاء المعنى
وقيل المجموع خبر فيكون في المعنى داخلا على المبتدأ لكن كل منهما خلاف الظاهر
فلا يرتكب بلا ضرورة قوله وقولك زيد منطلق وعمرو وجوز الشارح
في شرح المفتاح بعد تقدير المسند ان يكون من عطف الجملة على الجملة وان يكون من عطف
المفردات ولا يخفى ان الثاني لا يتاتى على مذهب سيبويه لان العامل في
المبتدأ هو الابتداء وفي الخبر هو المبتدأ عنده فيلزم العطف على معمولي عاملين
مختلفين في غير صورة الجواز قوله وان في السفر اذ مضوا مهلا روى
مثلا بمعنى مهلا اي ان فيهم مثلا واعتبار المعنى ويروى انه في كتاب سيبويه ان
في السفر ما مضوا مهلا على ان ما مصدرية اي مضيهم وقوله اذ مضوا يجوز ان يكون حالا
من الضمير في الظرف اي حال مضيهم وقيل محذوف منصوب بفعل محذوف تقديره اعني وقت
مضيهم ويجوز ان يكون تعليلية اي ان فيهم مثلا لانهم مضوا مضيا لا رجوع لهم ولكن
الا نقول انه ظرف متعلق بمهلا يعني ان في المسافرين بعدا بعدا في زمان مضيهم وصولا

ولك ان تجعل خبر المبتدأ فيه وجهان آخران ذكرهما الشيخ قوله لا رجوع لهم
عدم الرجوع مستفاد من المهل بقرينة المقام قوله والاصل لو تملكون فحذف
ف فيجب جمع بين المفسر والمفسر وهو غير جائز والصواب ان يقول التقدير لو يملكون
واجيب بانه مبني على قانون تقدير صاحب المفتاح حيث جعل الفعل الثاني
في مثله تاكيدا لمعنى على تقدير لو يملكون يملكون لفائدة التاكيد ثم حذف الاول
اقتصارا ورد بان قوله اذ المقصود الاتيان بهذا اللفظ تفسير المقدر يأبى هذا
الجواب اللهم الا ان يكون اول الكلام مبنيا على تقدير السكاكي وما كان غير
مرضي عنده عدل في آخر الكلام الى ما هو مختار عنده من كون الثاني مفسرا
فتامل قوله لان بهذا الكلام عند تحقق ما فرض الخ قيل لا حاجة الى هذا
التوجيه لان القرينة هي فرض السؤال وهي محققة مذكورة في الآية
وان كان ان هناك ما صدر عنه السؤال وتحقق عنه الا ان ترك المصير الى المتبادر
والنظر الى ما يقتضيه المعنى حسن وذلك بانه يحمل تحقق السؤال على تحقق
ذاته سواء تحقق وصف السؤالية ام لا هذا خلاصة ما ذكره الفاضل المحشي و
فيه بحث لان هذا التوجيه لا يناسب كلام المص فانه جعل القرينة وقوع الكلام
جواب سؤال محقق فاعتبر اتصاف الجواب بالجوابية ويلزمه اعتبار اتصاف السؤال
بالسؤالية فالمراد بتحقق السؤال تحقق السؤالية ايضا فالتوجيه ما ذكره الشارح
على ان الظ ان الآية حكاية لما يصدر عن الكفار عند سؤال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
فتقدير الكلام لو سألتهم قائلا كذا يقولون كذا فالحذف في الآية التي وردت
بطريق الحكاية للحذف في المحكي لا لكونه جوابا للسؤال بالنظر الى المحكي فلا بد من
تقدير ثبوت الشرط والجزاء فتامل قوله يرثي يزيد بن نهشل
المرثية مع وزن تحملة مصدر رثى بالتشديد وتشديد الياء خطأ ثم المذكور في
...

لخ

شرح المفتاح للعلامة ان البيت للحارث بن ضرار النهشل وفي شرح الرضي انه للحارث
بن نهيك والكبشي وتعالى اعلم قال بعض المتاخرين يحتمل ان لا يكون البيت
من الحذف بالكلية بان يكون يزيد منادى اي ليبك يا يزيد لفقدك ويكون ضارع
هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح ياء ليبك او النائب عن الفاعل ان كانت الرواية
بضمها وفيه بحث اذ يحتاج مع فتح الياء من ليبك الى ان يثبت بضم يزيد
في هذه الحالة فيكون منادى والا فالمعروف مع بناء ليبك للفاعل فتح
يزيد على انه مفعول فيكون ذلك مرجحا لكونه في رواية الرفع نائبا عن الفاعل
لا منادى قوله اي ليبكي لاجل اهلاك المنايا يا يزيد فيه بحث
وهو انه تحقق ارادة الواحد من الجمع المحلى باللام لا يجوز فكيف يصح قوله لاجل
اهلاك المنايا يا يزيد ولا اهلاك شخص لواحد الامنية واحدة والجواب
بعد تسليم ان المراد بالمنايا اسباب الموت اطلاقا لاسم المسبب على السبب و
لا يخفى كثرتها قوله ومفضلة الى ابهام الى ما يقتضي للحذف بعد بيانه
المجوز وهو القرينة قوله علم ان هناك باكيا في الترجمة
فعلم بالفاء وانت خبير بانه لا يجوز الفاء في جواب لما الا عند ابن مالك
اذا كان جملة اسمية والجمهور منعوا وقوعها في جواب لما فالوجه ان
الجواب محذوف والتقدير لزم الاجمال فعلم الخ فان قلت قوله ليبك مجهول
المسند الى يزيد على موضع غير معين سواء كان معلوما او مجهولا فيحصل
الاسناد في صورة البناء للفاعل ونصب يزيد قلت العبرة لما يعم
من الجمل المستقلة والكلم المسندة على ما لا يخفى قوله اي يبكيه ضارع
وفيل هذا البنى بالمعنى وما ذكره الشارح انسب بالسؤال المقدر قوله اذ
لو كان سببا الى لا اثر عليه نحو زيد قائم ابو بناء على ان المسند فيهما جملة

يوهمه بعض الحواشي من انه ليس معللا وذا عن الكلام السببي كان القياس يقتضي ذلك
وذلك محافظة على الضبط في اقتضاء السببية كون المسند جملة قوله ويمكن ان يفسر بانه جملة
رد عليه الفاضل المحشي بان هذا التوجيه يقتضي ان يعرف اولا كون المسند جملة حتى
يعرف كونه سببيا مع ان جعل السببية احد ضابطي معرفة كون المسند جملة
يقتضي اولا كون المسند سببيا حتى يتوصل به الى معرفة كون المسند في الكلام جملة فلا طائل
تحت هذا التفسير اجاب عنه بعض الافاضل بان الغرض مقتضيات افراد المسند
وجملته فيكون المعنى على انه اذا قصد جعل المسند سببيا او قصد تقوي الحكم يؤتى
بالمسند جملة والا فمفرد فذكر الجملة في تعريف السببي الذي قصد حاله مقتضية
لايراد المسند جملة لا يؤدي الى محذور اصلا دفع اي قولك المقتضي لجملة المسند
كون المسند جملة يتوقف على ما هو حاصل المعنى لا لخلوه عن سماجة قوله وهو
الزمان الذي قبل زمانك الذي انت فيه كما ان الاستاد المحقق تعول لو قرئ
لفظ قبل بضم اللام لم يرد عليه انه ظرف زمان فيلزم ان يكون للشيء ظرفان لكن اذا
ثبوت زمان آخر للزمان وهذا انما يتم لو لم يكن قبل لازم الظرفية ثم ان ما يعود
الى المهرب عنه في قوله وجوده بعد الزمان سواء حمل يترتب على الاستقبال او الحال اذ
لا وجه هنا للتوجيه الذي ذكره في قبل والاحتمال المناسب ان يطرح يترتب
على الاستقبال وجوده ويقال الذي بعد هذا الزمان وينبغي ان يعلم
انه لو حمل يترتب على الاستقبال يلزم محذور آخر لان كون الترتب في الاستقبال يقتضي
عدم حصول الزمان المستقبل بعد زمان التكلم وقوله وجوده بعد هذا الزمان يقتضي حصوله
بعده فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمان الذي حصل
عقيب الحال على تقدير تغايرهما كما لا يخفى على المتأمل ثم ان ما ذكرته تقدير
وهو ان المحذور بالنسبة الى وجوده بعد هذا الزمان احسن من تقرير الفاضل المحشي حيث قال

ولذلك

وكذلك يترتب اي على زمان مستقبل فيلزم ان يترتب وجود مستقبل في مستقبل فيلزم احد المحذورين
اذ يرد عليه ان كون تحققه في المستقبل لا يستلزم كون ترتبه فيه حتى يلزم احد المحذورين
قال الشارح في شرح المفتاح هذا تدقيق فلسفي لا ينظر اليه العرف واللغة
على انه يجوز ان يكون هذه الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزء بمعنى ان كل زمان
هو من اجزاء الزمان الذي قبل زمانك ماض وقد يقال التغاير الاعتباري يصحح
للظرفية قوله والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل
تعيين مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب الافعال ولا يتعين له مقدار مخصوص فانه
يقال زيد يأكل ويمشي ويحج ويكتب القرآن ويعد كل ذلك حالا ولا شك
في اختلاف مقادير ازمنتها وهذا المذكور على مذهب المتكلمين القائلين بان
الزمان موهوم محض لا وجود له واما عند الحكماء القائلين بان الزمان موجود
متصل فالحال عندهم هو الآن عرض حال في الزمان لا جزء منه فالآن
بحسب ظاهر مقالاتهم عرض موجود حال في زمان موجود ثم ان ما ذكره الشارح
من تفسير الحال لا يستقيم في ابتداء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة الى الامور الآنية
الآن يقال الوقوع في كل الاجزاء المذكورة ولو في واحد منها وقوع في الحال
قوله بخلاف الكل اسم فاعل ثم فيه انه مخالف لما سلفه في
تعداد امثلة خلاف مقتضى الظاهر من ان اسم الفاعل والمفعول حقيقة في الحال
مجاز في الاستقبال ولعلك اذا تأملت في بعض ما سلفته هناك
تطلع على التوفيق والله الموفق قوله مع افادة التجدد
المراد بالتجدد الحصول بعد ان لم يكن ثم ان افادة التجدد لازمة لدخول
الزمان في مفهوم الفعل اذ لم يقصد بذلك مجرد اقتران الحدث بالزمان
بل حدوثه فيه فذكر افادة التجدد تحقيق للمقام لا تقييد للاحتراز كذا في

يوهمه بعض اصحاب الحواشي من انه ليس معنى ووداعى مسلك السببي كما ان القياس يقتضي ذلك
وذلك محافظة على الضبط في اقتضاء السببية كون المسند جملة قوله وبحث فيه بان نفس جملة
رد عليه الفاضل المحشي بان هذا التوجيه يقتضي ان يعرف اولا كون المسند جملة حتى
يعرف كونه سببيا مع ان جعل السببية احد ضابطي معرفة كون المسند جملة
يقتضي اولا كون المسند سببيا حتى يتوصل به الى معرفة كون المسند في الكلام جملة فلا طائل
تحت هذا التفسير اجاب عنه بعض الافاضل بان الغرض ان مقتضيات اخراج المسند
جملة فيكون المعنى على انه اذا قصد جعل المسند سببيا او قصد تقوى الحكم نوعي
بالمسند جملة والافراد فذكر الجملة في تعريف السببي الذي قصد حالة مقتضية
لاتيان المسند جملة لا يؤدي الى محذور اصلا فمن ان قولك المقتضي بجملته
كون المسند جملة تعلق على ما هو مآل المعنى لا يخلو عن سماحة قوله وهو
الزمان الذي قبل زمانك الذي انت فيه كما ان الاستاد المحقق تعوق لو قرئ
لفظ قبل بضم اللام لم يرد عليه انه ظرف زمان فيلزم ان يكون الشيء ظرفه لتغاير اد
ثبوت زمان آخر للزمان وهذا انما يتم لو لم يكن قبل لازم الظرفية ثم انه يعود
المحذور عنه في قوله وجوده بعد الزمان سواء حمل يترقب على الاستقبال والحال اذ
لا وجه هنا للتوجيه الذي ذكره في قبل والاحتمال المناسب بطرح يترقب
على الاستقبال وجوده ويقال الذي بعد هذا الزمان وينبغي ان يعلم
انه لو حمل يترقب على الاستقبال يلزم محذور آخر لان كون الترقب في الاستقبال يقتضي
عدم حصول الزمان المستقبل بعد زمان التكلم وقوله وجوده بعد هذا الزمان يقتضي حصوله
بعده فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمان الذي يحصل
عقيب الحال على تقدير تغايرهما كما لا يخفى على المتأمل ثم ان ما ذكره من التقدير
وهو ان المحذور بالفعل الاغلب وجوده بعد هذا الزمان احسن من تقرير الفاضل المحشي حيث قال

ولذا

وكذلك يترقب ان على زمان المستقبل فيلزم ان يترقب وجود المستقبل في المستقبل يلزم عدد المحذورين
اذ يرد عليه ان كون يترقب في المستقبل لا يستلزم كون يترقب فيه حتى يلزم المحذورين
قال الشارح في شرح المفتاح هذا تدقيق فلسفي لا ينظر اليه العرف واللغة
على انه يجوز ان يكون هذه الظرفية بطريق استعمال الكل على الجزء بمعنى ان كل زمان
هو من اجزاء الزمان الذي قبل زمانك ماض وقد يقال التغاير الاعتباري يصحح
للظرفية قوله والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل
تعيين مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب الافعال ولا يتعين له مقدار مخصوص فانه
يقال زيد يأكل ويمشي ويحج ويكتب القرآن ويعد كل ذلك حالا ولا شك
في اختلاف مقادير ازمنتها وهذا المذكور على مذهب المتكلمين القائلين بان
الزمان موهوم محض لا وجود له واما عند الحكماء القائلين بان الزمان موجود
متصل فالحال عندهم وهو الآن عرض حال في الزمان لا جزء منه فالآن
بحسب ظاهر مقالاتهم عرض موجود حال في زمان موجود ثم ان ما ذكره الشارح
من تفسير الحال لا يستقيم في ابتداء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة الى الامور الآنية
الآن يقال الوقوع في الاجزاء المذكورة ولو في واحد منها وقوع في الحال
قوله بخلاف الكلم نحو قائم فيه انه مخالف لما سلفه في
تعداد امثلة بخلاف مقتضى الظاهر ان اسم الفاعل والمفعول حقيقة في الحال
مجاز في الاستقبال ولعلك اذا تأملت في بعض ما سلفته هناك
نطلع على التوفيق والانسجام في الكلم قوله مع افادة التجدد
المراد بالتجدد الحصول بعد ان لم يكن ثم ان افادة التجدد لازمة لدخول
الزمان في مفهوم الفعل اذ لم يقصد بذلك مجرد اقتران الحدث بالزمان
بل حدوثه فيه فذكر افادة التجدد تحقيق للمقام لا تقييد للاحتراز كذا في

شرح المفتاح للسيد الشريف **قوله** او كلما وردت عطاظ
الهمزة للتقرير ان قدر المعطوف عليه اتتجر وفى ولا انكار ان قدر لم يعرفوا
والعامل فى كلما فى الوجهين بعثوا فى اول المصراع الثانى **قوله شيئا**
فشيئا يشعر بان المراد بالتجدد فيهما التقضى والحق انه خارج عن مفهوم
الفعل وضعا وانما يفهم من خصوصية الحدث والمقام **نعم** قد يقصد من
المضارع الاستمرار التجددى بحسب المقام كما سينقله اى الشارح رحمه الله تعالى
عن الشيخ **ويمكن ان يقال** غرض الشارح بيان المراد من كيفية افادة
المقام والتجدد المطلق الذى هو مدلول الفعل وضعا وهو المقصود بالبيان
يفهم فى ضمن التقضى فلا غبار ولا اعتراض **قوله** فلا افادة عدمها
الاظهر ان يقول فلا افادة مطلق الثبوت حتى لا يكون الكلام خاليا عن
افادة المدلول الوضعى للاسم صريحا فان الاسمية لا يفيد عدم التقييد وعدم
افادة التجدد بل هما العدم ما يدل عليهما فتأمل **قوله شعر** لا يألف
الدرهم المضروب صرتنا من ابيات الحماسة قائلها جوية بن نضر **اوله**

فالت طريفة لا تبقى دراهمنا ... وما بنا سرف فيها ولا خرق
لا يألف الدرهم المضروب صرتنا ... لكن يمر عليها وهو منطلق
انا اذا اجتمعت يوما دراهمنا ... ظلت الى طرق الخيرات تستبق

وفى قوله لكن يمر الخ تكميل حسن فى قوله لا يألف الخ ربما يوهم انه لا يحصل
جنس الدراهم فازاله **قوله** الكرم ملك ان تكرمنى الخ فى بيان الجعاقة
الكرم لك جزاء الشرط عند الكوفية والا فوقع الطلاق بقوله انت
طالق ان دخلت الدار سواء دخلها ام لا ودال على الجزاء عند البصرية
وينبغى للمنتبه الآن فى ثبوت الصدارة لحروف الشرط

والايلزم

ولا يلزم المحذور السابق اذ لا نزاع فى الارتباط المعنوى ثم ان بعض النحاة
شرطوا كون الشرط ماضيا اذا تقدم عليه ما هو جزاء فى المعنى واختار
بعضهم عدم الاشتراط فهذا المقال مبنى عليه **قوله** بل ان كان الجزاء
قبل عليه ان الجزاء فى قولك ان ضربتك تضربنى خبر مع ان الجملة انشائية
ورد بان حرف الاستفهام داخلة فى المعنى على الجزاء كما صرح به الرضى فليس بخبر
قوله وادخال الشرط فقد اخرجته الاداة عن الخبرية واحتمال
الصدق والكذب الى حكم الانشاء **واعلم** تغيير معنى الكلام واحداث معنى فيه
يطرق اليه عدم احتمال الصدق والكذب فلا يرد ان الشرط بدون الجزاء ليس كلاما
فضلا عن كونه انشاء **قوله** عدم الجزم بوقوع الشرط الخ واما قولهم
ان مات زيد افعل كذا مع ان الموت مجزوم الوقوع فقد وجهه الزمخشرى بان وقت
الموت لما كان غير معلوم استحق ان يعامل معاملة غيره **قوله** واصل اذا الجزم
قيل المراد بالجزم معناه الحقيقى واما المظنونات فانما يستعمل اذا فيها
باعتبار خطابى **قوله** فاذا جاءتهم الحسنة الآية **اورد**
آية من كلام الله سبحانه وتعالى تحقيقا وتوضيحا لاستعمال اذا فى
المقطوع واستعمال ان فى المحتمل والمراد بالقطع والاحتمال بالنظر الى
حال الشيء فى نفسه وفرض الكلام مقولا على لسان من يجوز عليه الشك
والتردد والا فبالنظر الى علم الله سبحانه وتعالى ليس الا العلم بالوقوع
او اللاوقوع **قوله** وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله
المراد بالحسنة فى الآية الاولى الخصب والرخاء لان الآية نزلت فى اليهود
حين تشاءموا برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقالوا منذ دخل المدينة
نقصت ثمارها وغلت اسعارها فرد الله سبحانه وتعالى عليهم بقوله عز وجل

قل كل من عند الله و**الفضل** في الآية الثانية الفتح والغنيمة يدل على ذلك انه وقع في مقابلة قوله
فان اصابتكم مصيبة اى قتل وهزيمة او شهادة ما قبله اعنى يا ايها الذين
امنوا خذوا حذركم فانفروا ثبات او انفروا جميعا وان منكم لمن ليبطئن الآية
وانما استعمل الماضى في ولئن اصابكم فضل لان الشرط مع اللام الموطئة
يلزمه الماضى لفظا لان الجواب لما كان للقسم لتقدم الدال على الاهتمام به قصد
ان لا يكون حرف شرط عاملا لفظا وايضا الله سبحانه وتعالى ذو الفضل
العظيم فهناك شائبة تحقق للنوع الذى يراد بقوله فضل من الله
واما التنكير فللتعظيم ونحوه كما اشار اليه الفاضل المحشى وبهذا ظهر اندفاع
بحث الشارح وانه ليس مما يحتاج في هذه الى تكلف كما يشعر به قوله اللهم الا
قوله ولهذا انكرت لتدل بتنكيرها على التقليل اى ان اراد تقليل
السيئة باعتبار نكتتها بمعنى ان يكون شيئا يسيرا ففيه انه لا يكون
ح قوله ولهذا انكرت في محزه لان نزرة الوقوع لا تكون باعثة لتنكيرها
المفيد تقليلها في حد ذاتها وان اراد تقليلها بسبب وقوعها ففيه ان التنكير
لا يدل عليه **اللهم** الا ان يحمل على النوع المخصوص المعين كما اشار اليه
فيما سبق **قوله** كقولك لمن يكذبك **ذكر ابو الحسين**
بن كيسان في تعريفه انك تقول صدقت فلانا اذا قلت له صدقت
وكذبته اذا قلت له كذبت ولا يخفى انه لا يستلزم جزم القائل بكونه فلانا
كاذبا حتى يرد على المص ان التكذيب يصرح بان المخاطب جازم بلا وقوع
الشرط فلا يكون من مواقع ان **على انه قد يقال** يجوز ان يكون التكذيب كناية
عن عدم التصديق لانه لازم للتكذيب **وقد يقال** لما كان المتكلم جازما
بالوقوع والمخاطب باللاوقوع تعارضا الرجحان فقطع قطعا فبقى الشك

ولايخفى

ولا يخفى انه وجه آخر مغاير لعدم الجزم من جهتك فتامل **قوله** كقولك لمن يؤذى اباه
لك ان تعتبر في هذه الصورة تنزيل المتكلم نفسه منزلة الشاك في ان فعله
في ايذاء ابيه كائن او غير فالشك وفي هذا الاعتبار ملاحظة حال المتكلم
كما هو الاصل في ان **قوله** انهملكم فنضرب عنكم الذكر **اعلم ان**
همزة الاستفهام اذا دخلت في جملة معطوفة بالواو او الفاء او ثم نحو
اولم يسيروا وافنضرب عنكم الذكر اثم اذا ما وقع ونظائرها فسيبويه
والجمهور على ان الهمزة في الجملة المعطوفة قدمت على العاطف تنبيها على
اصالتها في التصدر واخواتها تتاخر عن العاطف كما هو القياس
نحو فاين تذهبون فانى تؤفكون فهل يهلك الا القوم الفاسقون وخالفهم
في ذلك جماعة اولهم صاحب الكشاف الزمخشرى فزعموا ان الهمزة في الصور
المذكورة في موضعها الاصلى والجملة معطوفة على جملة مقدرة بينها وبين
العاطف فقول الشارح اى انهملكم فنضرب عنكم الذكر اشارة
الى هذا المذهب ويؤيد قول الجمهور ان الامر لو كان كما قال الزمخشرى
لصح ابتداء وقوعها في اول الكلام قبل ان يتقدمها ما يكون
معطوفا عليه ولم يجئ ذلك في الاستعمال بل لا بد ان يكون مبنيا على
كلام متقدم ثم الزمخشرى جزم بما يقوله الجماعة في موضع فقال
في قوله سبحانه وتعالى افامن اهل القرى انه عطف على فاخذناهم بغتة
وفي قوله سبحانه وتعالى ائنا لمبعوثون او آباؤنا الاولون فيمن قرأ
بفتح الواو ان اباؤنا عطف على الضمير في مبعوثون اكتفى بالفصل بينهما
بهمزة الاستفهام **قوله** او للاعراض اشارة الى تجويز
كون صفحا مفعولا له **فان قلت** الضرب بمعنى الصرف فعل الله سبحانه وتعالى

والصفح بمعنى الاعراض فعل امر الآن فلا بد من الفاعل فلا يجوز حذف اللام على المشهور

فلت المعنى والله سبحانه وتعالى اعلم اعتبارا للاعراض عنكم فينطبق

على المشهور قوله فيمن قرأ بالكسر اما فيمن قرأ بالفتح على حذف اللام

فلا يكون مما نحن فيه فان قلت هذا الشرط فاين جزاؤه قلت

الجملة الشرطية وقعت حالا فاستغنى عن الجزاء لتجردها عن معنى الشرط

وقيل ما قبلها دليل الجزاء قوله كما في قوله سبحانه وتعالى قل ان كان

للرحمن الآية اى ان صح وثبت ببرهان يقيني وحجة واضحة ان يكون له ولد

فانا اول من يعظم ذلك واسبقكم الى طاعته والانقياد له كما يعظم الرجل

ولد الملك لتعظيم ابيه قوله اى يحتمل ان يكون للتوبيخ ان الظ

ان المخاطب بالآية جميع من لم يؤمن وفيهم غير المرتاب فالاحسن في التوبيخ

ان يعتبر اولا التغليب المرتاب على غيره قوله والتغليب يجرى في فنون

اى اساليب واعتبارات وكلا الخص بالنوع التالي وليس المراد

بالفنون العلوم قوله وكانت من القانتين الظ ان المراد

بالقانتين جميع اهل القنوت من الذكور والاناث كما هو الظ فيه تغليب

احد الجنسين على الآخر ونكتة التغليب التي ذكرها الفاضل المحشي للتخصيص

بمريم بل يعم جميع القانتات وان اريد الذكور فقط والامر ظ وفى الآية وجه آخر

غير التغليب وهو ان يقدر موصوف عام للذكور والاناث مذكر اللفظ كالجمع

والفوج وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له

الا ترى ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف

فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وفى هذا الجميع الا منقولا

قوله كالعمرين قيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب

ويروى

ويروى انه قيل لعثمان رضى الله تعالى عنه سيرتك سيرة العمرين نعم قال قتادة

اعتق العمران فمن بينهما من الخلفاء امهات الاولاد وهذا المراد به عمر وعمر

قوله والقمرين للشمس والقمر وعليه قول المتنبي شعر واستقبلت

قمر السماء بوجهها فأرتني القمرين في وقت معا اراد الشمس وهي

وجهها وقمر السماء يعني ان وجهها لصفائه وشدة صقالته

انطبعت صورة القمر فيه لما استقبلته كما ينطبع الصورة في

المرآت فرأى العاشق برؤية وجهها الشمس والقمر في آن واحد

وقال التبريزي يجوز انه اراد قمرا وقمرا لانه لا يجتمع قمران في ليلة كما لا يجتمع

الشمس والقمر انتهى كلامه وما ذكرناه امدح من هذا وايضا القمران في العرف

للشمس والقمر قوله فاعتد باكرامي باك اصل الحكم هو صيغة الامر على

ما جوزه الشارح في جواز كون الجزاء طلبيا بلا تأويل واما على ما اختاره

الفاضل المحشي فهو بصيغة المضارع المتكلم واما ما ذكره شارح المفتاح

من انه على صيغة الامر فيكون طلب الاعتداد باكرام المتكلم معلقا

بحصول اعتداد المخاطب باكرامه فلا حاجة الى التأويلات الواقعة

جزاء الى ان يؤول بالخبرية فمبنى على ما ذهب اليه السكاكي من كون الجزاء

كلاما مستقلا وكون الشرط قيدا له قوله فان جعلت احديهما

او كلتاهما اسمية الخ ظاهره يقتضي جواز كون الشرط جملة اسمية وقد تقرر

في النحو امتناعه وصرح به في شرح المفتاح فيمكن ان يكون مبنيا على ما ذكره

الاخفش ووافقه ابن مالك في التسهيل من جواز وقوع الاسمية شرطا لاذا

وان لم يجز وقوعها شرطا لان ويمكن ان يكون المراد باحديهما الجزاء

بخصوصه قوله شعر فما وطني الخ البيت من قصيدة مطلعها

معانی اللوی من شخصک الیوم اطلال و فی النوم مغنی من خیالک محلال
وبعد البیت الذی ذکر فی الشرح فان استطع فی الحشر آتیک زائرا واهیهات
لی یوم القیامة اشتغال **قوله** فلینعم علی صیغة المجهول ای علی
الجزاء وهو المحذوف ای لم تبق خالیا واشتقاقه من نعم الشیء بالضم
او نعم کعلم ای صار لینا والبال القلب **قوله** لاظهار الرغبة
فی وقوع اظهار الرغبة فی حقه سبحانه وتعالی وتقدس مجاز عن لازمه
ای اظهار الرضی وقیل المراد اظهار کون الشیء مرغوبا فیه فی نفس الامر
لا اظهار الرغبة القائمة بالمتکلم **قوله** او للتعریض قیل فی کونه
طریقة للتعریض فائدتان الاولی بیان ان من هو علی مرتبة عند الله سبحانه وتعالی اعنی
النبی صلی الله تعالی علیه وسلم اذا کان الاشراک محبطا لعمله فما حال غیره
والثانیة اذلال المشرکین حیث لا یجعلونهم فی مرتبة الخطاب **واعترض**
علی الفائدة الاولی بان المشرکین لا یعتقدون نبوة محمد صلی الله تعالی علیه وسلم
فلا یتضح تلک الفائدة **والجواب** ان الفائدة لنا لا للکفار علی ان
المشرکین قائلون بنبوة غیر نبینا محمد صلی الله تعالی علیه وسلم من الذین من قبله
قوله واما التعریض بان ینسب الفعل الی احد والمراد غیره ولابد ان یکون
تلک النسبة علی وجه یفهم منه ما قصد والا فقولک جائنی زید مریدا اتیته لیس من
التعریض فی شیء **قوله** کما اذا خوطب معین النبی المحترم صلی الله تعالی علیه وسلم
قیل سیاق الآیة یدل علی عموم الخطاب لان الموحی الیه صلی الله تعالی علیه وسلم
والی الذین من قبله هذا هو بعینه اعنی لئن اشرکت فالظاهر ان یکون الخطاب لکل واحد
والذین من قبله **والجواب** ان افراد الخطاب باعتبار کل واحد فیصح
الخطاب له صلی الله تعالی علیه وسلم **وکذا** ان تقول الموحی الی الذین من قبله

هذا

هذا الکلام لکن بعبارة تلیق بهم فکان کالتقدیر لئن اشرکت لیحبطن عملک ولئن اشرکتم
لیحبطن عملکم والله سبحانه وتعالی اعلم **قوله** ولا یخفی ان لا معنی
للتعریض لمن لم یصدر عنهم الاشراک **رد لما زعمه الخلخالی** فی شرح التلخیص
من ان التعریض عام لمن صدر عنهم الاشراک فی الماضی وغیرهم وذا یحصل
بصیغة المضارع اعنی ولئن تشرک **ووجه الرد** ان من لم یصدر منهم
الاشراک لم یستحقوا التعریض بالوجه المذکور فلا وجه للتعمیم والاطناب
تحته **قوله** وان ذکر المضارع لا یفید التعریض لان الاستفادة
التعریض فی صورة الماضی الدال علی وقوع مدلوله الجنس الوضعی مع القطع
بانه لا یقع ممن اسند الیه طلب له وجه وناسب ان یکون ذلک الوجه هو التعریض
بخلاف ما اذا ذکر بلفظ المضارع علی ما هو الاصل فی الشرط کذا فی شرح
المفتاح علیه رحمة الملک الفتاح **فان قلت** ان ان تدخل علی المشکوک
کما سبق واشراک الانبیاء علیهم الصلوة والسلام مجزوم اللاوقوع
فبهذا یصلح باعثا لطلب النکتة **قلت** الجزم بوقوع نقیض الشرط
ههنا وان کان باعثا لطلب النکتة فی استعمال ان لکن التعریض
لا یصلح ان یکون نکتة له وانما یصلح لو کان الاشراک بالنسبة الی
المعرض له مشکوک الوقوع ولیس کذلک لما تحققه من ان التعریض
لمن صدر منهم الاشراک فتامل **قوله** نوع خفاء وضعف
ای عند المص اما الخفاء فظ واما الضعف فلما توهم من ان ذلک
التعریض یحصل من صیغة المضارع وقد عرفت اندفاعه
عند الشارح واما لما ذکره المولی فمن ان اللام الموطئة یوجب کون
الشرط ماضیا کما تقرر فی کتب النحو ومن ان الجواب للقسم لتقدمه الدال علی الاهتمام

فصدق لا يكون شرطا عاملا لفظا لا محلا فلا يتم التعريف لكون الشرط ماضيا
وهذا ايضا مدفوع بما ذكر من انه لا تنافي بين المقتضيات فيجاز تعددها
على انه قد يقال المقصود الاتيان باللام والتزام المضي في الشرط هو التعريض
قوله اي على وجه يعين في سبيل هذا الاشارة الى انه يقدر في لعيان
على وجه لان الوجه الاول يتعين بترك التصريح وكون المعين هو نسبة الحكم
الى الغير لا ترك التصريح بنسبته اليهم فقط فتامل قوله فرضا في الماضي
مع القطع بانتفاء الشرط قوله فرضا نصب على المصدر اي حصولا فرضيا
او على الحالية من الحصول قوله الماضي ظرف للمعنى المندرج في مفهوم لفظ
الشرط اعني حصول مضمون الشرط ولا يصح جعله ظرفا للتعليق المندرج في
مفهومه ايضا لانه حاصل في الحال ولا وجه لجعله ظرفا لحصول مضمون الجزاء
لان المقصود تقييد الموقوف عليه بالماضي فيفهم منه كون الموقوف مقيدا ايضا
دون العكس قوله مع القطع حال من الشرط او مصدر له والمراد من الشرط
المعنى المعلق به كما هو المجمع في المثال المذكور لا التعليق كما في الاصل
ولهذا اتى بالظاهر قوله فيلزم انتفاء الجزاء قوله فيه بحث وهو انه قد
في اول الاجوبة من التعرض كما ورد على قوله سبحانه وتعالى ونتزه ونقدس
ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا الى ان التعليق بالشرط
لا يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه وبسط فيه بعض البسط تاييدا له
فما معنى تفريع انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط اللهم الا ان يحمل احد كلاميه
على انه نقل الكلام القوم والاقرب ان يقال الربط وجودا وعدما
معتبر في معنى لو بحسب اللغة وان لم يعتبر في مطلق الشرط فالمراد بالتعليق
ههنا التعليق المخصوص عن التعليق بطريق التوقف قوله وانتفاء اللازم

يوجب

يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس اجاب عنه السيد عيد الله بان ما قاله النحاة في الشرط
انما هو بحسب اللغة لا بحسب حكم العقل فيه حتى يلزم عليهم الاعتراض بان انتفاء الملزوم
لا يستلزم انتفاء اللازم لجواز عمومه فانك اذا قلت ان قام زيد قام عمرو
فهو بحسب عرف اللغة على انه ان لم يقم زيد لم يقم عمرو لان الاصل فيما
علق على شيء ان لا يكون معلقا على غيره ولهذا فهم عدم جواز القصر
في السفر عند عدم الخوف في قوله سبحانه وتعالى لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ
أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلٰوةِ إِنْ خِفْتُمْ فعلى هذا اذا قلت
لو جئتني اكرمتك فقد دلت لو على ان المجيء مستلزم للاكرام وعلى انه ممتنع فيفهم
منه ان الاكرام ايضا ممتنع ونقض الجواب بقولك مثلا ان كان هذا انسانا
كان حيوانا فانه لا يصح ان يحمل هذا على انه اذا لم يكن انسانا لم يكن حيوانا اللهم
الا ان يكون المثال المذكور ونظائره واردة على قاعدة المعقول غير صحيحة بحسب اللغة
قوله هي انتفاء مضمون الشرط انتقض بقولك لو كان هذا انسانا
كان حيوانا بحاله اذ ليس انتفاء الحيوانية في الواقع لانتفاء الانسانية
بخصوصها وبالجملة هذا لا يتم في صورة كون الشرط معلولا للجزاء
علة نحو لو اضاء العالم لطلعت الشمس وكذا في صورة كونه علة خاصة
يمكن ان يوجد المعلول باخرى نحو لو اضاء الدار لطلعت الشمس فان عدم العلة
المعينة ليست علة لعدم المعلول اللهم الا ان يصار الى ما اشرنا اليه
من ان امثال هذه الامثلة واردة على قاعدة ارباب المعقول قوله شعر
لو دامت الدولات كانوا كغيرهم من قصيدة مطلعها لقد آن أن
يثني جموح لجام وان يملك الصعب الابي زمام وبعده أبو عبدنا
بالروع ناس وانما هم النبت والبيض الرقاق سوام فلو كان كغيرهم خير كان

قوله رعايا عطف بيان للكاف كذا ذكره صدر الافاضل ومعنى كيت يحتمل ان يكون
لو دامت الدولة كان جميع السلاطين رعايا للاول والاقرب ان معناه
لو دامت دولات الذين يرغبون عن طاعة الممدوح لكانوا منخرطين في
سلك رعيته لكن لما لم يقدر دوامها عصفوا واستاصلهم قوله
للدلالة على العلم بانتفاء الثاني علة بانتفاء الاول سوق الكلام يقتضي ان يقول
او على العلم بوجود الاول علة للعلم بوجود الثاني لان استثناء نقيض التالي
كما ينتج نقيض المقدم كذلك استثناء عين المقدم ينتج عين التالي وانما
لم يتعرض لهذا لان الغرض تبيين العلة والمعلول في صورة الانتفاء فانه
المتنازع فيه على ما سبق لكن قوله فهو مستعمل على قاعدتهم لا وجه لحمل الآية
على مقتضى اوضاعهم من حيث هي كذلك بل من حيث انه استعمال مجازي
بالنسبة الى اهل اللغة فح لا محذور في الآية على هذا اذ لا بعد في وقوع
الاستعمالات المجازية بالنسبة الى اهل اللغة في القرآن وقد يقال تخصيص
المعاني بارباب المعقول لكون اصطلاحهم مقصورا عليه لا لنفي كونه معنى لو
عند من عداهم وح لا ينافي ورود الآية على وضع اهل اللغة حقيقة
ايضا قوله اطلبوا العلم ولو بالصين لا يخفى ان الظاهر قول المص
فيلزم عدم الثبوت في الماضي في جملتيها لزومها في استعمالها على قاعدة اللغة
وهي انتفاء جملتيها لان المذكور في المتن وهذه الامثلة التي ذكرها الشارح
لاستعمالها في الاستقبال على سبيل الندرة واردة على استعمال آخر فظاهرها
لا يناسب المقام كان الشارح اشار بايرادها الى ان جميع الاستعمالات
السابقة الماضي قوله فيما مضى وقتا فوقتا اشار
بقوله هذا الى ان لو على معناها وان المضارع الواقع موقع الماضي افاد الاستمرار

فيما

فيما مضى وبقوله وقتا فوقتا الى ان الانتفاء يلاحظ بحسب الاوقات فان الوجود
لو وجد في العرف وقتا فوقتا فيلاحظ انتفاؤها كذلك فيكون المضارع
المنفي كالمثبت في ان الاستمرار المستفاد تجددي لا ثبوتي قوله على
ابلغ وجه واكده لانهم ادعوا احداث الايمان فنفاه نفيا مؤكدا
ففيه تاكيد النفي ولو حمل قوله وما هم بمؤمنين على نفي الاستمرار والثبوت
لما كان كذلك لانهم ما ادعوا استمرار الايمان بل حدوثه قوله
وجواب لو محذوف اي لرأيت امرا فظيعا لا يخفى ان الاولى ان يقدر
الجزاء مستقبلا مناسبا للشرط اي لترى والنكتة التنزيل والاستحضار
المذكوران قوله اشارة الى انه كلام من لا خلاف في اخباره
يعني في العدول الى المضارع تنبيها على ان لفظ المستقبل الصادر
عمن لا خلاف في اخباره بمنزلة الماضي المعلوم في تحقق معناه
وايضا لما كانت تلك الامور ماضية تاويلا مستقبلة تحقيقا روعي
الجانبان معا فاتي بلو وصيغة المضارع قوله بعد رب المكفوفة بما
ذهب البصرية الى انها حرف والكوفية والاخفش الى انها اسم فقيل في وقوع
محلا بالابتداء ولا خبر له وقيل لا محل لها في الكل اذ لا عامل لها
لانها صاحبة النفي والنفي لا يعمل فيه عامل قوله وقيل هي مستعارة
للتكثير فقلة الودادة المستفادة من رب في التوجيه المذكور اولا
بالنسبة الى عدم الودادة نظرا الى غلبة الدهشة عليهم والكثرة المستفادة
في هذا التوجيه كثرة الودادة في نفسها فلكل وجهة ولا تنافي بينهما
وفي بقاء رب على التقليل بالتوجيه الذي ذكره الشارح نكتة وهي
الايماء الى ان مقتضى العقل ان يتحرز الشخص عن كل ما فيه من سوء عاقبة ووبال

وان كان نادراً فكأنه ادعى انه يكفي في مقام الردع عن الكفر والتحريض على الاسلام
ان الكفار يتمنون في القيمة احياناً كونهم مسلمين مطيعين لما وامره سبحانه وتعالى
منتهين عن نواهيه عز وجل حين عاينوا فوائد الاسلام من النعيم المقيم
وشاهدوا عقوبة الكفر من الوان الدركات الجحيم **قوله** كما قال الله سبحانه وتعالى
فتنبيه سبحانه بالتحمل والله سبحانه وتعالى اعلم انه يكون التعبير بالمضارع لكون اثارة
النبي مستقبلة بالنسبة الى ارسال الرياح وان كانت ماضية بالنسبة الى زمان
تكلمنا كما ثبت في امثلة المحث في بحث الفصل والوصل **قوله** فلا داعية
عدم الحصر والعهد **قوله** حيث اذ قد سبق في بحث تعقيب المسند اليه بضمير الفصل
انه لا قصد للحصر والعهد في قولك هو البطل المحامي مع وجود تعريف المسند و
مثله رايت لكانك الحسن الجميلا على ما سيأتي ان شاء الله سبحانه وتعالى فلا ادنى
ان يراد فيخرج امثاله **قوله** كم ما زيد شيئاً اى هو ملحق بالمعدوم
فليس شيئاً حقيراً فضلاً عن العظيم **قوله** فما في الكتاب ناظر الى اصل الوضع
قوله انتفع بهذا الوجه المخالفة بين الايضاح والتلخيص لكن بقي البحث في المخالفة
بين كلامي الايضاح فانه قال اولاً واما تعريفه فلافادة السامع اما حكماً
على امر معلوم له بطريق من طرق التعريف بامر آخر معلوم كذلك واما لازم حكم بين
امرين كذلك ثم قال في تعريف المسند انه قد يكون للشيء صفتان من صفات التعريف
ويعرف السامع اتصافه باحديهما دون الاخرى فاذا اردت ان تخبره بانه متصف بالاخرى
تعمد الى اللفظ الدال على الاولى وتجعله مبتدأ وتعمد الى اللفظ الدال على الثانية
وتجعله خبراً فتفيد السامع ما كان يجهله من اتصافه بالاخرى كما اذا كان للسامع اخ يسمى زيداً وهو يعرفه بعينه واسمه
لكن لا يعرفه انه اخوه فتقول له زيد اخوك سواء عرف ان له اخاً ولم يعرف
ان زيداً اخوه او لم يعرف ان له اخاً اصلاً **فقد** صرح اولاً بمعلومية الطرفين
مطلقاً سواء كان المسند اليه بالاضافة او غيرها وحكم آخراً بان المسند اذا كان
معرفاً بالاضافة لم يجب كونه معلوماً للسامع والجمع بين كلاميه في انفسهما

وان

وان امكن بما اشار اليه الشارح في ان الاول ناظر الى ما تقتضيه الاضافة بحسب اصل وضعها
والثاني الى ما طرأ عليها في الاستعمال لكن يرد عليه انه ذكر الكلام المذكور تفسيراً
للاول فالتفسير لا يطابق المفسر لما تحققت من ان المفسر يدل على
ان الخبر في الصورة معلوم كذلك والتفسير يؤذن بخلافه على ان
قول الشارح فلفظ الكتاب ناظر الخ مبني على ان المراد بالمعلوم المعهود
والمعهودية حاصلة في اصل وضع الاضافة وقد تقرر عندهم ان المضاف
الى المعرفة وذي اللام والموصول سواء في الاقسام فكلامه يشعر بان لام الحقيقة
ليست في الموضوعات الاصلية بل من الطارئة بحسب الاستعمال وظاهر
كلمات القوم لا يساعده **فالصواب** ان يصار الى ما ذكره الفاضل المحشي
في وجه التلفيق وحاصله ان المراد بالمعلوم ما يعم المعهود وغيره والمراد من طرق
التعريف ما يعم الطريق الاصلي والعارضي بحسب الاستعمال وان لا منافاة بين ان يكون
المسند في قولك زيد اخوك معلوماً للمخاطب بطريق من طرق التعريف وبين انه
لا يعرف ان له اخاً اصلاً لما ذكره **قوله** صفتان من صفات التعريف
الاضافة لا في ملابسة اى صفتان معلومتان بطريق من طرق التعريف ككون
الانسان مسمى بزيد وكونه اخاً لعمرو وكونه مشاراً اليه وامثالها **قوله**
وابتهما كان مجهولاً الخ اراد بيان نكتة التأخير على وجه الاجمال اهتماماً والافبيان
سبب تقديم احدهما مستفاد من قوله فايهما كان بحيث يعرف السامع الخ يتضمن
بيان سبب تأخير الآخر **قوله** واذا عرف اخاً له ولا يعرفه على التعيين
الى قوله ولا يصح زيد اخوك علم صحة زيد اخوك ليس بمجرد ان السامع
عارف بان له اخاً وانه لم يعرفه على التعيين فيجب ان يقدم اللفظ الدال
كيف وقد صرح في الايضاح انك تقول زيد اخوك سواء عرف ان له اخاً

قوله ما زيد شيئاً [illegible] لا الكلام [illegible] كل التحقير [illegible] فليس شيئاً صغيراً فضلاً [illegible] العظيم [illegible] عبد الحكيم [illegible]

كما نقله الفاضل المحشي لان مراد المتكلم في هذا التصوير تعيين الاخ عند السامع
وهذا يقتضي موضوعية ذلك ومحمولية ما به التعيين كزيد كما ان مراده في زيد اخوك
ان تعرف ان زيدا اخوه وهذا يقتضي حمل اخوك على زيد والحاصل ان السامع
اذا عرف ان له اخا يجوز تقديم اخوك وتاخيره بحسب الاعتبارين وبهذا التقرير
سقط ما يقال يفهم من قول المصـ في الايضاح سواء عرف ان له اخا انه يقال زيد اخوك
في صورة معرفته مع ان له اخا مع انه قال وان عرف ان له اخا في الجملة واردت
ان تعينه عنده قلت اخوك زيد وهل هذا الا تناقض **قوله** اذا قبح البكاء
على قتيل **اول الشعر** الا يا صخر ان بكيت عيني ، فقد اضحكتني دهرا طويلا
بكيتك في نساء معولات ، وكنت احق من ابدى العويلا ، دفعت بك الجليل
وانت حي ، فمن ذا يدفع الخطب الجليلا ، اذا قبح البكاء على قتيل ، رأيت
بكاءك الحسن [illegible] الجميلا ، **قوله** ورد بان المعنى الشخص الذي له الصفة
صاحب الاسم **قيل** المنطلق بهذا المعنى صار كالاسم في دلالته على الشخص والذات
وزيد بالمعنى المذكور صار كالصفة في دلالته على معنى قائم بغيره فالمبتدأ هو الاسم
او ما في تاويله وهذا هو مراد القائل المذكور لا امتناع كون المنطلق ونحوه
مبتدأ وامتناع كون زيد ونحوه خبرا مطلقا فالتحقيق بتقرير المحشي **قوله**
فاذا جاء بعده وانما قال بعده لان الاصل البعدية ويمكن التقديم في الدار رجل
على ما لا يخفى **قوله** لضمير المعتد به يخرج عنه ظاهره مثل قولنا انا
زيد ضربت ذلك لان المراد الضمير وما يؤدي مؤداه **قوله** فعلى هذا
يختص التقوى بحسب الكلام يدل على ان المعنى فعلى ما ذكره صاحب
المفتاح لكن يرد عليه ان تخصيص الضمير المذكور في التعليل بما يسند اليه
الفعل تقييد بلا دليل فان المذكور فيه هو الضمير مطلقا ولا دليل في الكلام على

ذلك التقييد

[illegible] فلا [illegible] المعرف [illegible] المسند اليه [illegible] فلا يفيد فقصر المعرف على ما حكم عليه [illegible] اذا قبح البكاء [illegible] بالحسن الجميل [illegible] على قتيل فالاولى [illegible] فائدة لا تفيد [illegible] نعت لقصر [illegible] وقد يفيد [illegible] المسند [illegible] مبالغة [illegible]

ذلك التقييد كيف وقول السكاكي في زيد عرفت بعيد تحقق انك عرفت زيدا
يدل على ان ما ذكره في تعليل التقوى محمول على اطلاقه فتقوى في المثال
المذكور زيد صرف الى نفي ما بعده وهو وقوع الضرب عليه ثم لما تقتضي
الخبر ايقاع الضرب على ضميره تحقيقا تكرر انتساب الوقوع اليه
فتقوى الحكم وقس على ذلك نظائره **وبالجملة** ان خص السكاكي
الضمير المذكور في التعليل بما يسند اليه الفعل اولا كان تقييدا بلا دليل
وان لم يقيد والتزم وجود التقوى في مثل زيد ابوه منطلق ورد عليه
انه جعل المسند السببي مما اراد به التقوى فافهم **قوله** وهو ان الاسم
لا يؤتى به معرى **لا يخفى** ان الحكم بعد النواسخ والتقديرية يعم مثل ان زيدا
قائم وما زيد قائم وما زيد بقائم وكان زيد قائما وامثالها ولعل غرض
الشيخ ليس الحصر في التجرد عن العوامل اللفظية لكن يرد انه لا يوجد التقوى
عنده في مثل في الدار رجل **قوله** داخل في التقوى لان فيه تكرر
اما اولا فان اللام في قوله فللتقوى للغرض لما يرشدك اليه نفس بيان الباعث
لكون الخبر جملة وقد سبق ان لا قصد للتقوى في صورة التخصيص اللهم
الا ان يقال المراد بالقصد التبعي وهو خلاف ما قال به فيما سبق واما ثانيا
فلانه لا احتمال للتقوى في رجل جاءني عند المصـ كما صرح به الشارح في مباحث
تقديم المسند اليه وحمل ما سبق على ان المصـ كان في نقل كلام الشيخ
لا انه مذهب المصـ شيء يأباه كلام الشارح كما لا يخفى على المنصف
قوله لكان اصوب لي اعرف بصحة المعنى فلم يجعل الضمير
في عبارة المصـ راجعا الى الظرف الدال عليها لفظ الظرفية
لمن عرف المقام وينبغي في ذلك كثير تكلف لا يرتكب لتصحيح الكلام

ولیس فی عبارة الایضاح ایضا ما یوجب ارجاعه الی الظرفیة المذکورة بطریق الاستخدام
قوله لانها یعنی فی الصحاح غاله الشیء واغتاله اذا اخذه من حیث
لم یدر وقوله سبحانه وتعالی لا فیها غول ای لیس فیها غائلة الصداع
لانه قال فی موضع آخر لا یصدعون عنها وقال ابو عبیدة الغول ان
یغتال عقولهم قوله ای بخلاف خمور الدنیا فیکبشه
لان هذا مناقض لما صرح به فی بحث المسند الیه ردا على من زعم ان تقدیم
الخبر على المبتدأ فی ولکم فی القصاص حیاة للاختصاص من ان تقدیم الخبر
على المبتدأ المنکر فی مثل فی الدار رجل لا یفید الاختصاص نعم لو لم یجعل
قوله سبحانه وتعالی لا فیها غول معدولة بل سالبة لا امکن ان یوفق
بین المقالین بان المفید للاختصاص تقدیم ما حقه التاخیر کما صرح به
الشارح فی بحث القصر وحق الخبر فی نحو فی الدار رجل التقدیم لتخصیص المبتدأ
المنکر به فلا یفید الاختصاص واما فیما نحن فیه وقد صح وقوع النکرة
مبتدأ بالوقوع فی سیاق النفی فکان حق الخبر التاخیر ولذا افاد التقدیم الاختصاص
لا یغتال الغول مصدر فصح وقوعه مبتدأ وان لم یقع فی سیاق النفی کما
فی سلام علیک وثبت ان فی الآیة تقدیم ما حقه التاخیر لان غول
ذلک مخصوص بالمصدر المدعو به على ما فی اللب او المراد التعجب ایضا
على ما فی مغنی اللبیب لابن هشام نور الله سبحانه وتعالی مضجعه
فان قلت التنوین فی غول للتنویع اذ لیس المراد الغول المطلق
کما نبهت علیه فبهذا القدر صح وقوعه مبتدأ بلا تقدیم الخبر علیه
فتقدیمه ما حقه التاخیر مفید للتخصیص المذکور بخلاف فی الدار رجل
اذ ما صح وقوع رجل مبتدأ بتقدیم الخبر علیه حیث لم یعتبر فیه کون التنوین للتنویع

والا فلا ان

والا فلا ان عدم افادته للتخصیص ایضا قلت فلا یلزم من عدم افادة فی تکرار ثمة رجل
للتخصیص عدم افادة قوله سبحانه وتعالی ولکم فی القصاص حیوة اذ قد صرح
ان التنوین فی حیوة للتنویع فیندفع النظر الذی اورده فی بحث المسند الیه وافهم
قوله فجمیع ذلک من قصر الموصوف على الصفة دون العکس لانه
لان الحمل على العکس یستدعی جعل تقدیم لفظ المسند على المسند الیه
والنفی لافادة قصر المسند الیه على المسند کما دل علیه سیاق کلامه وصرح به
الفاضل المحشی ایضا فی جواب مولانا یوسف بن عبد المعین بناء على ان التقدیم
یفید قصر المسند على المسند الیه مما لا یعتد به الا اذا ثبت نقل من الثقات قوله
اذ کل فعل مسند دائما ای واما الافعال المکفوفة بما مثل قلما یکون فلعله
لم یلتفت الیها لانها قلما یکون قوله وفیه اشارة الی ان جمیعها لا یجری الخ
یعنی ان المصنف لو قال جمیع ما ذکر فی هذا الباب والذی قبله غیر مختص بالبابین لزم
جمیع ما ذکر فیهما یعنی کل واحد منه جاریا فی کل واحد مما یصدق علیه انه غیر هذا الباب
والدلیل علیه الخ مراد الفاضل بهذا انه مثل عدم جریان الجمیع فی غیر البابین بقوله
کالتعریف فی الحال والتمییز فان التعریف یجری فی المفعول به وهو من غیر هذین البابین
ولکن الحال والتمییز فعلم ان الجریان فی غیر هذین البابین عند هذا الفاضل ان یجری فی
کل واحد واحد من غیر هذین فیرد علیه ما قال الشارح العلامة نور الله سبحانه وتعالی مرقده

الباب الرابع احوال متعلقات الفعل

ای بعضها بقرینة
وان کان الجمع المضاف ظاهرا فی العموم ثم ان المحققین على ان اللام فی المتعلق
وان صح الفتح اذ المراد بها معمولات الفعل والمتعلق فان المعمول متعلق
بالکسر والعامل متعلق بالفتح وسیاتی ان التعلق هو التشبث والمتشبث
بالکسر هو المعمول الضعیف وبالفتح هو العامل القوی والله سبحانه وتعالى اعلم

قوله فی بعض [illegible] ولا یخفى ... الظرف ... لا یفید [illegible] الا ولی [illegible] ... فان التقدیم ... لافادة الحصر ... [illegible] قوله ینبغی ان ... [illegible]

والحاصل ان الوجه فی زیادة قوله هو الاشارة الى اختصاص بعضها بالبابین لا الى ان جمیعها لا یجری فی غیرهما [illegible]

قوله أشير في التنبيه الخ يعني في كتشبيه البرق بقوله كثير مما ذكر غير محقق
بهما اي بجهما قوله النعت مع المفعول كالفعل مع الفاعل الظاهر ان الظرف
معمول للمضاف مقدر اي ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل وادخل هيهنا
كلمة مع على التابعين اعني المفعول والفاعل اللذين كل منهما قيد للفعل وريد
بها مجرد المصاحبة فانها قد يستعمل في هذا المعنى كما صرح به السيد الشريف
في حواشي المفتاح وان كان الشائع دخولها على المتبوع رعاية لامر
خطابي وهو ان الكلام في متعلقات الفعل من حيث هي مضافة اليه وحق
المضاف اليه ان يقدم في الذكر التفصيلي ثم جرى على الاستعمال الشايع من دخولها
على المتبوع قوله اي تلبس الفعل بكل منهما اي في العبارة مما محتا
اذ ليس الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل افادة تلبس الفعل بكل منهما فالاظهر ان
يقول اي تلبس الفعل بما ذكر معه والمقصود واضح قوله مطلقا اي من غير
اعتبار عموم في الفعل هذا الكلام ذكره المص في الايضاح وفيه خرازة لان
سلب اعتبار عموم الفعل لا دخل له في ترتب الجزاء المذكور اعني التنزيل منزلة
اللازم لجواز ان يقصد التعميم المذكور وينزل الفعل مع ذلك منزلة اللازم كما لا يخفى
تأمل قوله ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير
كانه مبني على ان التخصيص بالذكر عرفا يستعمل الابدال على نفي الحكم عما عداه
كما قالوا ان التخصيص بالذكر في الروايات يدل على نفيه عما عداه بلا خلاف لكنه
تعسف فالحق عدم اعتباره في تعيين المفعول اذ لو اريد التخصيص لقيل
الدنانير يعطي بتقديم المفعول قوله ويمكن ان يجعل غير الدنانير صفة للاعطاء
على حذف المضاف اي غير اعطاء الدنانير والغيرية باعتبار ان الاعطاء
المثبت اعطاء مجهول المتعلق فيكون مغاير الاعطاء تعين متعلقه بانه

الدنانير

الدنانير فيؤول المعنى الى ما اشار اليه الفاضل المحشي فتامل قوله لا مع من يوجد
منه اعطاء يدل على ان قوله هو يعطي كلام مع من ينفي الاعطاء اي قلت
فيكون ملقى الى المنكر فاين التاكيد قلت اسمية الجملة مؤكدة
ان قلت فينبغي ان لا يجوز القاء الاسمية الى خالي الذهن قلت
قد سبق جوابه في الباب الاول قوله ان يجعل الفعل مطلقا
كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص اي جعل المطلق كناية عن المقيد مع
انها الانتقال من الملزوم الى اللازم بناء على ادعاء تحقق مطلق اللزوم ولو بحسب
كاف فيها كما سيجيء تفصيله ان شاء الله سبحانه وتعالى في البيان
قوله المؤمن غر كريم الغر بالكسر الذي ينخدع بسهولة
لقلة تجاربه والخب بكسر الخاء المعجمة وفتحها هو الرجل الخداع
الجربز تقول منه خببت يا رجل تخب خبا ككرم وكذا بالفتح لئلا
يشتبه بالمصدر الذي هو بالكسر لا غير قوله لعله ابهام ان القصد
افحم الابهام ابتاء الى جواز وجود مرجح للحمل على البعض في الواقع وان تساوى
الكل في تحقق الحقيقة في صحة الحمل قوله افاد المقام او الفعل ذلك
اي كون العرض ثبوته لفاعله قيل فيه بحث من وجهين الاول ان الظاهر كون المفاد
نفس الثبوت لا كونه الغرض فكذلك الثاني ان اثر المقام الخطابي افادة
مجرد التعميم في افراد الفعل ولا دخل له في افادة الجزء الاول وكل من الامرين بين
اذ المفهوم افادة التركيب ذلك بواسطة المقام الخطابي وما ذكره من كون
الغرض كذا من قبيل مستتبعات التراكيب التي يفيدها وان لم يستعمل فيها
وبهذا تبين سقوط كلا الوجهين فافهم قوله لايهام افادة التعميم الخ قد يجاب عنه بان المراد ان المقام اذا كان خطابيا يراد

لكن لا من حيث انها معتبر تقسها بل لانه يتوسل بها الى التعميم في هذا الاعتبار
ليس اعتبار حقيقة بالفعل في ضمن جميع افراده الذي اعتبر انتفاؤه بتقييد
الاطلاق اذ فرق بين ان يقصد الحقيقة في ضمن الافراد وبين ان يقصد
من حيث هي للتوسل به الى ارادة التعميم كناية فان كنت في الغرض قوله
معرا في الغرض والمقصد يقبل مراده يعني حصوله في الغرض الاول والمقصد الكلام
وان كان داخلا في المقصد من الكلام مع المقام فلا يرد اعتراض الفاضل المحشي
وانت خبير بان كل ما يدور عليه رفع الملام عن الكلام حتى لا يرد تضييق ولو الاحلام
قوله ولبعضهم في هذا المقام تخيلا فاخترعه اياد بعض المحققين في شرح
التلخيص فانه سلك مسلك الشارح في العلاقة قوله
ان يرى مبصر ويسمع واع هذا بالحقيقة سبب للحزن والغضب
الحامل على جعل خبر عنها تنبيها على كماله في السببية فكانه خرج
من السببية وصار عين المسبب قوله بل لا يبصر الرائي الا تلك الآثار
ومن الترقي ان الرائي لو ابصر غير آثارها لم يكن ابصار آثارها لازما لمطلق
الرؤية كما هو المدعى لتحققها بدونه في تلك الصورة وعلى هذا القياس
سماع الواعي وفيه تأمل قوله بالحاء مطلقا يحتمل ان يقال المراد ان بكى
دما فحذف المفعول للاختصار فلا يكون البكاء الذي اراد ايقاع سببيته
البكاء مطلقا قوله وكم ذدت عنى تحاملي بصيغة الخطاب
فالمحفوظ وقد يروى بصيغة المتكلم فمعنى يصف نفسه بالتثبت على المحن
والرزايا ويفتخر بحسن صبره على الوقائع والبلايا قوله حزن الا انما
بلفظ الجمع وان كان اجمعها الى السوق الى كل يوم منها سوق قوله
محذوف مفعول اعني اللحم اذ لو ذكره فان قلت هذا التوهم يندفع بذكر المفعول

بعد

بعد قوله الى العظم فلا ملجأ الى الحذف قلت من حق المفعول بلا واسطة
تقديمه على المفعول بواسطة وقد عرفت ما فيه مع ان ذكر اللحم ان لغو
لا طائل تحته على انه لا يلزم الاطراد ولا الانعكاس في القضايا هذا
وقد يقال البيت من قبيل التنزيل منزلة اللازم لا الحذف كما ينبا دربه الذوق
السليم حيث قوله بلغ السكين العظم قوله على وجه يتضمن ايقاع
الفعل على صريح لفظه سواء كان الفعل المتضمن ايقاعه عين الفعل
المحذوف مفعوله كما في قولك ضربت زيدا وضرب عمرا ونحوه كما في قول البحتري
فان قلت حذف المفعول المسوق بالكلام على مقتضى الظاهر واذا اسبق
عليه فتذكر المظهر مقام المضمر انما يحصل تلك النكتة والاحتياج الى حذف
المفعول اولا قلت لو سلم فالحذف انما هو لكثرته في المفعول الذي
هو فضلة قوله ولا حاجة اليه فيه بحث لجواز ان يكون المراد
عند قيام قرينة غير الحذف على عموم المقدر فيحصل التعميم صريحا في عموم المقدر
المدلول عليه بقرينة غير الحذف ويكون الحذف لمجرد الاختصار والقرينة
على ارادة هذا المعنى ذكره عقيب قوله واما للتعميم مع الاختصار وعدم دلالة
لفظ الكتاب على ما ذكرته نفيا صريحا لا يقدح قوله وفيه كما بحث الخ يندفع
هذا البحث بما سبق لي في حذف مفعول الانعام حيث ذكر ان الحذف فيه
لبذهاب نفس السامع كل مذهب وقد دفعه صريحا في شرح المفتاح بما فصله البعض
المحشي فالمراد بعدم تمييز احد الوجهين عن الآخر الا ذكره الفاضل عدم صحة هذا الشرح بهذا
وقد يورد على الفاضل المحشي ان ما ذكره نص في المعنى لا يمكن تمثيله بقوله عز وجل
والله يدعو الى دار السلام لان عموم المقدر فيه يفهم من قرينة عقلية
هي حكم العقل بان دعوة الله غير مختص ببعض المكلفين اللهم الا ان يمنع حصر الانعام

فى كونه حينئذ تلك القرينة فتأمل قوله لمجرد الاهتمام اى اراد بهذا الاهتمام كون المقدم نصب عين المتكلم فى النفس فانه مطلق الاهتمام ينصرف اليه كما يقال ذكر الله سبحانه وتعالى اهم لكن بسم الله قد قصد بها هنا التبرك والاستلذاذ وغيرهما
واما الاهتمام الذى لم يرتضه الشيخ الاقتصار على كونه فى بيانه وجه التقديم كما سيجئ ان شاء الله سبحانه وتعالى فانما هو بالمعنى الاعم بدليل ذكره فيما لا يكون المقدم فيه نصب العين قوله وان عليكم لحافظين اى جعل عليكم صلة لحافظين فى التمثيل ظاهر الاية ينبغى ان يكون الخبر مذكورا فيحتاج الى تقدير صونا عن جعل خبرا فالاظهر ان يحمل على التنظير دون التمثيل لان الكلام ههنا فى احوال متعلقات الفعل وان كان تقديم ما حقه التاخير مطلقا قد يفيد التخصيص قوله حمله الحسن فيه عقيب التخصيص نعم الحسن لا يقتضى نفى الصحة ولهذا احمل صاحب الكشاف والقاضى البيضاوى قوله سبحانه وتعالى ثم الجحيم صلوه على التخصيص اى لا يصلوه الا الجحيم
ويمكن حمل الاية الكريمة الاولى ايضا على التخصيص ادعاء ومبالغة لتنزيل ظلمهم غيرهم بالنسبة الى ظلمهم انفسهم بمنزلة العدم قوله اخفاما بحدوم سواء كان ذلك من جهة الاختصاص او من غيره ولا ينافى هذا المعنى قوله ورآء التخصيص كما لا يخفى فينطبق كم لا ليل قوله لانهم يقدمون الى آخره على المدعى قوله ليفيد مع الاختصاص الاهتمام الخ ولانه لو قدر مقدما لعاد على موضوعه بالنقض اذ الحذف ينبئ عن عدم الاعتداد والعناية والتقديم ينبئ عنه فالجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون قوله لانها اول سورة نزلت قال الزهرى اول ما نزلت سورة اقرأ الى ما لم يعلم وقيل اول سورة نزلت هى المدثر وقيل هى الفاتحة واهل الحديث وافقوا

بان اقرأ اول ما نزل مطلقا والمدثر اول ما نزل بعده والوحى من الآيات والفاتحة اول ما نزل من سورة قوله لكان الامر بالقراءة اهم دون تخصيصها المتوقف على العلم باهلها باصلها وايضا المخاطب به هو النبى المحترم صلى الله تعالى عليه وسلم كما هو الظاهر ولا يتصور تجويز القراءة بغير اسمه سبحانه وتعالى حتى يقصد اصدر وقوع القصر كذا فى شرح المفتاح وهذا انما يظهر اذا جعل بسم الله حالا اى مصاحبا باسم الله سبحانه وتعالى اذ لا يتصور منه صلى الله تعالى عليه وسلم التبرك بغير اسمه سبحانه وتعالى واما اذا جعل مفعولا كما توهم الشارح من ظاهر عبارة المفتاح فلا اذ يتصور منه صلى الله تعالى عليه وسلم ان يكون مقروءه اسم الله وغيره على ان فيه بحثا لانك قد تحققت ان اعتبار حال الشارح انما هو فى القصر الاضافى فيحمل القصر على الحقيقى بلا محذور اللهم الا ان يتعين الاحتمال الذى اشار اليه من عدم مجئ تقديم متعلقات الفعل للاختصاص قوله كما لو قال فى ضرب زيد عمرا اضراز عن خصوص زيد اغلامه فانه فى هذا مقتضيا للعدول عن ذلك الاصل قوله فجاز المقصود بالاهمية ههنا اى فيه نظر لانه عطف عليه باو فى قوله ولانه فى كلا خير اصلا لا بيان للمعنى او بالتكلف وهذا العطف ينافى تلك الارادة الا ان يتبين فائدة يعتد بها فى الافراد بالذكر قوله لتوهم انه من صلة نكتهم يمكن ان يقال تقديم الصفة الثابتة لانها اهم والفائدة فيها اكثر لان ايمانه مع كونه من آل فرعون مستبعد فافادته اهم الباب الخامس القصر قوله القصر هو فى اللغة الحبس وفى الاصطلاح تخصيص شئ بشئ بطريق معهود اما على الاطلاق او على سبيل الاضافة الى معين صرح به السيد الشريف فى شرحه للمفتاح كلا معنيى القصر فهو حقيقية اصطلاحية قوله اما ان يكون

بحسب الحقيقة ونفس الامر الحقيقي ههنا مقابل بالاضافي كما صرح به فيما قبل والادعائي
وقد فسره بوصف اخرجه ظاهرا وكانه نظر الى ان الحقيقي هو الاصلي ولو اريد
الشمول واضحا لقيل تخصيص الشيء بالشيء اما بحسب جميع ما عداه او بحسب
بعضه وقد يقال قوله بحسب الحقيقة ونفس الامر اعم مما هو كذلك حقيقة او ادعاء
فيتناول التعريف القصر الحقيقي والادعائي ولا يخفى انه خلاف المتبادر
ثم انه اعتبر الحقيقي مقابلا للاضافي لوجود المجاز مع ان اطلاق التخصيص على
الاضافي مجاز بحسب اللغة كما فصله الفاضل المحشي قدس سره
لان الاضافي قصر حقيقي بحسب الاصطلاح كما اعترف به هذا الفاضل في شرحه للمفتاح
وحمل التقسيم على ارباب الاصطلاح على اعتبار اهل اللغة غير مقبول مع ان المتعارف
اطلاق الاضافي على قسيم الحقيقي لا المجاز ثم ان ارباب الادب استعملوا
الاضافي المفيد للقصر والحصر والتخصيص في مقابلة الحقيقي وان اهل الميزان
استعملوا الاضافية المقيدة للخاصة في مقابلة المطلقة ولا مشاحة
في الاصطلاح فان قلت الحقيقة الاصطلاحية في المعنيين
على ما فهم من شرح المفتاح لفظ القصر لا لفظ التخصيص وكلام
السيد ... في اطلاق التخصيص الاضافي قلت ياباه هذا التعريف
قوله انما سمي قصرا وتخصيصا قوله اعني المعنى القائم بالغير
ان اريد بالمعنى مقابل اللفظ كما هو الظاهر يصح قوله لتصادقهما على معلم
فان النسبة بين اللفظ والمعنى باعتبار الصدق هو المباينة ليس الا
وان اريد بالمعنى نفس اللفظ تسمية للدال باسم المدلول او على حذف المضاف اى الاخير له
اي دال على معنى يصح ذلك القول لكن الظاهر ان اطلاق الصفة المعنوية
وكذا اطلاق القيام بالمعنى مرادا ههنا على تخمين اللفظ من قبيل المجاز

التابعة

التابعة قوله اعني التابع الذي يدل على معنى في متبوعه غير الشمول
المراد بالقيام ما يقوم بغيره لا ما يقوم بنفسه والا لخرج عن التعريف النعت في قولك
اعجبني هذا الثوب الشديد السواد وبالمعنى ما يقوم بغيره ان قلت فيرد
النقض بالبدل في اعجبني زيد حسنه لانه يصدق على الحسن انه ذات حيث يقوم به
الوصفية مثلا او انه معنى حيث يقوم بموصوفه قلت لفظ فيه يدل
على وجوب التغاير بين الذات والمعنى المدلولين وقيام الثاني بالاول
فان قلت الحسن يدل على المعنى بالاشتمال وعلى الذات اذ لا بد له من محل
يقوم به قلت ما ذكرته دلالة التزامية غير معتبرة فيما نحن فيه فان قلت
التعريف غير منعكس لخروج الوصف في جاءني القوم المجتمعون اذ المعنى المدلول
عليه هو الشمول قلت المراد بالشمول الذي اضيف اليه غير في التعريف هو
المعتبر في باب التاكيد وهو ان لا يشذ فرد من افراد المتبوع والاجتماع المدلول عليه
بالوصف فيما ذكرته غيره فانه بمعنى عدم التفرق وهذا المعنى الثاني وان توهم
الزجاج والمبرد كونه مدلول التاكيد الثاني في قوله سبحانه وتعالى فسجد الملائكة
كلهم اجمعون الا ان الشيخ رده في بحث التاكيد قوله نحو قصر الموصوف
على الصفة مبني على التاويل في جانب المقصور عليه ههنا هو الظاهر لكونه
خبرا وقد يعكس ويعتبر التاويل في جانب المقصور على معنى قصر الهوية على
زيد والكون زيدا على اخيك والبابية على الساج فحينئذ يكون من قصر الصفة
على الموصوف لكنه لا يخلو عن تكلف قوله لتعذر الاحاطة بصفات الشيء
لا لكثرته حتى يتوجه عليه امكان الاحاطة الاجمالية وكفايتها في القصر كما في
ليس في الدار الا زيد بل لان الصفات امور خفية خصوصا السلبية المنفية
فلا يتيسر للعقل المتحري للصدق اثبات واحد منها ونفي ما سواها مطلقا

واما في ليس في الدار الا زيد فالحصر حالكم قوله ما في الدار الا زيد وبحث

لان قصر الكون في الدار على زيد انما هو بالنسبة الى باقي افراد الانسان ضرورة تحقق الهواء

بل الاسطوانة فيه فيؤول الى القصر الغير الحقيقي فالظاهر في التمثيل ان يقال لا واجب الا الله

ثم قيل التقدير في المثال المذكور ما في الدار انسان الا زيد لان المقدر

في الاستثناء المفرغ من جنس المستثنى منه ويكفي في كون هذا القصر حقيقيا انتفاء

الكون في الدار عن جميع من سوى زيد من افراد الانسان قلنا فح يتحقق قصر الموصوف

على الصفة قصرا حقيقيا في مثل قولنا ما هذا الثوب الا اسود اذ التقدير ما

هذا الثوب ملونا الا اسود فيكون في كون القصر حقيقيا انتفاء سائر

انواع اللون عن هذا الثوب والمحذور فيه مع انه قد ادعى سابقا

على امتناع هذا النوع من القصر الى المحال قوله اي بالثاني

ارجاع الضمير الى الحقيقي مطلقا كما ذكره الفاضل المحشي بل الى مطلق

القصر اصح ويشمل اذ لا مانع من اعتبار القصر الادعائي في الاضافي

اللهم الا ان يقال لم يقع مثله في كلام البلغاء وان جاز وافاد عقلا

قوله متجاوزا عن الصفة الاخرى اشارة الى ان دون

وقع حالا وذو الحال اما المفعول المذكور وهو الامر واما الفاعل وهو

المخصص فانه مراد بحسب المعنى فهو في قوة الملفوظ واما مكانها

فهو حال ومعناه حال كونها مكان اخرى وفي شرح المفتاح للسيد الشريف

انه منصوب على الظرف اي بصفة واقعة مكان صفة اخرى واحدة كانت

او اكثر قوله او في مكان من كذا الجار متعلق بادنى باعتبار

اصل المعنى كما يقال ادنى منه وقريب منه لا باعتبار المعنى التفضيلي

فلا يلزم فعل التفضيل بالاضافة ومن قوله والقائل ان يقول الخ يمكن ان يجاب بان

المراد

المراد هو الشق الثاني ولما كان الحقيقي معلوما قبله اراد ههنا ما لا يكون

على الوجه المعتبر في الحقيقي اعتمادا على ما ذكره قبله كان يراد به اعم من الواحد

الاثنين والجمع لكن لا الى ما لا نهاية حتى يتناول الحقيقي ولما لم يكن المص

بصدد التعريف كما سيذكره الشارح الآن ان شاء الله سبحانه وتعالى

لم يبال بهذا القدر في صرف الكلام عن ظاهره قوله والمخاطب بالاول

من يعتقد الشركة كذلك ليس بمعتبر في مفهوم القصر بل هو شرط الاستعمال بحسب التركيب

قوله على ما يفصح عنه لفظ الايضاح حيث قال والمخاطب

بالثاني اعم من يعتقد العكس واما من يستوي عنده الامران ولولا عبارة

لا يمكن توجيه عبارة التلخيص بان قوله او تساويا معطوف على ما

قبله بحسب المعنى كانه قيل المخاطب في القسمين من اعتقد الامرين كذلك او تساويا عنده

قوله قصر تعيين فان قلت اذا اعتقد المخاطب ان زيدا

قايم وان له وصفا آخر اما الكتابة او الشعر غير معين احدهما فقلت له

ما زيد الا كاتب فهذا اصح فيه تعيين احد الوصفين وقطع الشركة ايضا فمن اي

اقسام القصر هذا قلت الظاهر انه قصر تعيين اذ لو لوحظ نفي

الشركة ينبغي ان يقال ما زيد الا كاتب لا شاعر لان اعتقاد المخاطب هو

الشركة بين القيام واحد الوصفين لا بينه وبين وصف منهما معين قوله

وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا قوله افرادا نصب على المصدر اي

قصر افراد او جعله حالا من القصر يأباه عدم كون المضاف جزءا من المضاف اليه

او في حكمه بسقوطه الا ان يكون ميلا الى جانب المعنى واعتبار الكون فهذا

ما يتوقف عليه القصر افرادا كذا ومن هذا الشرط علم ان شرط قصر الصفة

على الموصوف افرادا عدم تنافي الاتصافين اذ لو كان بحيث لا يصلح قيامه

بمحاله لم يتأت اعتقاد المخاطب ثبوته للموصوفين لندرته لم يتعرض له قوله
وقلبا لتحقق تنافيهما هذا من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين مع
تقدم المجرور والعطف يجوز مطلقا قوله منها العطف
قدمه على الطرق الثلاثة الباقية لان النفي والاثبات فيه مصرح بخلاف
غيره فانه هناك ضمني ثم النفي والاستثناء اصرح من انما
واخر التقديم عن الكل لان دلالته على القصر ذوقية لا وضعية وههنا
بحث وهو انه قال في مغني اللبيب قد يمتنع العطف على اللفظ
وعلى المحل جميعا نحو ما زيد قائما لكن او بل قاعد لان في العطف على اللفظ
اعمال ما في الموجب وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله
بدخول الناسخ قال والصواب الرفع على اضمار مبتدأ اي بل هو قاعد وبل في مثله
ليست بعاطفة وانما هي حرف ابتداء فلا يصح لجعل ما زيد قائما بل قاعد
من قبيل القصر بالعطف اذ لا عطف فيه لا على اللفظ ولا على المحل هذا
ويمكن ان يدفع بعد التنزل عن اعتبار عطف الجملة بالتزام العطف
على المحل وزوال الابتداء بدخول الناسخ لا يضر عند بعض البصريين
ولهذا جوزوا العطف على اسم ان بعد مضي الخبر كما سبق في اوائل احوال
المسند والمسئلة ايضا مفصلة في التفصيل في مغني اللبيب قوله وقلبا
زيد قائم لا قاعد اقتصاره على القصرين من الافراد والقلب ربما
يوهم عدم جريان طريق العطف في قصر التعيين لكن المفهوم من دلائل الاعجاز
جريانه فيه والاقتصار [illegible] ان شاء الله تعالى
قوله لبطلان العمل اي عند اكثر النحاة والا فابن عصفور
على ان الخبر المقدم اذا كان ظرفا لا يبطل عملها وقال ابو علي ان قوما
يجوزون

يجوزون اعمالها اذا تقدم ظرفا كان او غيره قوله فانه حينئذ لا [illegible] يصلح لها
قد اشترط [illegible] فيه اشتراط الشرطين لا ثنين في قصر
الصفة افرادا او قلبا الا ان عدم اشتراط التنافي قوله كقولك
في قصره افرادا ما زيد الا شاعر عن الشيخ عبد القاهر نور الله
عز وجل مرقده صرح في مواضع من دلائل الاعجاز ان قولك ما زيد الا قائم
لقصر القلب لا لقصر الافراد ومن ههنا توهم بعضهم ان النفي والاثبات
مطلقا مخصوص بقصر القلب وليس الامر كما توهم بل الشيخ
صرح في تلك الكلام بجيئه لكل من القصرين واما نفيه لقصر الافراد
في المثال المذكور فمن خصوصية ذلك المثال قوله ان المنفي
فيه عرفا ما ينافي القيام من الاوصاف مثل الاضطجاع والاتكاء على الفراش
والوسادة مثلا ونحوهما لا مثل السواد والكتابة ونحوهما فلم يتحقق شرط
قصر الافراد وهو عدم تنافي الوصفين والى هذا الذي ذكرته اشار
الشيخ عبد القاهر في ذلك الكتاب ايضا كما لا يخفى على الناظر فيه والمطلع على
عباراته والله سبحانه وتعالى اعلم قوله ومنها انما الموجب للحصر
في انما بالكسر قائم في انما بالفتح فمن قال [illegible] افادة انما الحصر [illegible]
قال بذلك في انما لوجود السبب فيها ومن قال ان السبب اجتماع حرفي التاكيد
قال به في انما ايضا لذلك ومن هنا صح للزمخشري سهل الله عز وجل
جانب الزمخشري ان انما بالفتح يفيد الحصر كانما وقد اجتمعتا في قوله تعالى
قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف
والثانية لقصر الموصوف على الصفة وقول ابن حيان هذا شيء انفرد به الزمخشري
مردود بما ذكرنا وقوله ان دعوى الحصر ههنا باطلة لاقتضائها انه لم يوح اليه غير التوحيد

ورود ايقم بانه حصر اضافي د خطاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم للمشركين فالمعنى ما اوحي
الي في امر الربوبية الا التوحيد لا الاشراك **قوله** دون الافراد ذكره تنبيها
على ان المراد نفي الالهة على قصر التعيين **قوله** اذ لو كان موصولة لبقي
بلا خبر واما الخبر الى حذفه كما في ان محلا وحذف ضمير المفعول العائد الى الموصول
وجعل انتصاب الميتة بتقدير اعني او على البدلية من اسم ان اي ان الذي حرم
الله عليكم الميتة ثابت تعسف لا يعبأ به مع وضوح الوجه الصحيح
قوله وعلى الثانية موصول واما جعله من قبيل انما تميمي انا بان يجعل
جملة حرم خبرا مقدما وما عبارة ضمير محذوف عائد الى المبتدا المقدم رتبة
ففيه تكلف مستغنى عنه بوضوح الوجه الصحيح **قوله** المنطلق زيد
وزيد المنطلق ذكر المثال الثاني استطرادي والمقصود هو الاول فان
المنطلق زيد والذي انطلق زيد واحد في المثال **قوله** ويرجح هذا
بقاء ان عاملة الخ اتبع في هذا القول ابا علي الفارسي لكن رسم كتابة
ما الموصولة الانفصال ولهذا اختار العلامة في شرح الكشاف
كون ما في الاية كافة وانت خبير بان رسم القرآن لا يجري على القياس المقرر في
الكتابة بل هو سنة تتبع وكم فيه من اشياء خارجة عن قياس الخط
المصطلح كما اشار اليه القاضي في تفسير اوائل آل عمران ثم ان وجه
الموصولية قوي فالحمل عليه اولى **قوله** ولقول النحاة انما لاثبات الخ
لا يخفى ان قول النحاة انما يدل على وجود معنى القصر في انما لا على خصوص
نفسها معنى ما والا وكذا المناسبة التي سينقلها الشارح عن ابن جني وذلك
عن علي بن عيسى الربعي انما هي مناسبة افادتها القصر لا نفسها خصوص
المعنى **اللهم** الا ان يقال نفسها معنى القصر انما هو لنفسها معنى ما مع الا

فايدل

فايدل على وجود الاول يدل على وجود الثاني وكذا ما هو مناسبة لذلك مناسبة لهذا
فتامل **قوله** ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لان الكلام يصح به هذا
مبني على ما ذهب اليه ابن مالك من ان الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة
للشاعر عنه **ورده الدماميني** في شرح مغني اللبيب بان هذا يقتضي عدم تحقق الضرورة
دائما او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالكلام باسلوب
المختلفة فلا يتحقق تركيب معتد لا مندوحة لهم عنه **ثم قال** والمختار في تفسير
الضرورة عندهم ان يقال هي ما لم يرد الا في الشعر سواء كان للشاعر عنه
مندوحة ام لا **قوله** على ان يكون انا تاكيدا **فان قلت**
كيف يجوز عطف ومثلي على المستتر في اداقع مع انه لا يصح ادا قع مثلي
قلت كما يجوز عطف زوجك على ضمير المخاطب في قوله سبحانه وتعالى
اسكن انت وزوجك الجنة مع انه لا يصح اسكن زوجك **وخلاصته**
انه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل **وان شئت**
فاعتبر قولهم ضربتني هند وزيد مع عدم جواز ضربتني زيد على ان
يحذف الفعل وجعل العطف في مثله من قبيل عطف الجملة على الجملة
بان يقدر وادافع مثلي وليسكن زوجك **قوله** في العدول
عن لفظها قد يوجه ذلك العدول بان المراد الوصف اي ان قوما يدافع انا
كما اشار اليه صاحب الكشاف في ما آت سورة الكافرون ونحوها **قوله**
اي تقديم ما حقه التاخير سواء بقي بعد التقديم على حاله كما في زيدا ضربت او لا
كما في انا كفيت مهمك كذا في شرح المفتاح وهذا على قانون
السكاكي حيث يعتبر في التخصيص كون انا في الاصل تاكيدا كما
سبق تحقيقه الا انه عرضا على راي المصنف فان تقديم المسند اليه

بعيد القصر عنه وان كان من قبيل العار فبعيد التقديم بكون ماصفة الاخير غير من بعدها
الآن يبني على الاعم الاغلب **قوله** زيد يعلم النحو لا غير قد حكى صاحب
القاموس عن ابن السيد ان الحذف في لا يستعمل اذا كان الا وغير بعد ليس
ولو كان وكانهما غير مما في الفاظ الجحود ولم يجز الحذف فيما لا يتجاوز ذلك مسموع
وتبعه في ذلك ابن هشام صاحب المغني اللبيب وحكم ان قولهم لا غير لحن
والمختار انه يجوز فقد حكى ابن الحاجب نور الله سبحانه وتعالى مضجعه لا غير
وتبعه الشارح عليه في ذلك الكلام وفي المفصل حكاية لا غير وليس غير
وانشد الامام الفاضل جمال الدين بن مالك عليه رحمة الملك العزيز الحكيم
في باب القسم من شرح التسهيل مستشهدا على جوازه جوابا به بنحو
اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسال فهو تقية
الاستشهاد لا الشاهد عربي مثله فتامل **قوله** في الثلاثة الباقية
النص على المثبت فقط يعني ان الاصل فيها والكثير الراجح هذا
وكما يترك الاصل الاول كراهة الاطناب كما سبق تركه هذا ايضا في
مثل قولك ما زيدا ضربت وما انا قلت اذ المقصود به نفي الفعل عن
غير المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور كما هو الحق فيكون النفي
بما ينفى لا بما يثبت **قوله** لانها موضوعة لان تنفي بها
ما هو اوجبت للمتبوع **فان قلت** هذا الموضوع له لا يتاتى
في نحو قولك زيد قايم لا قاعد لان المثبت هو القيام والمنفي هو
القعود فلم يتحد مورد الايجاب والسلب عليها بمقتضيه وضع لا
العاطفة فكان هذا الاستعمال على خلاف الوضع مع شيوعه
قلت بل هو وارد على الوصف والمثبت في المثال المذكور للمتبوع

اعني قايم هو الاسناد الى زيد والمنفي عنه قاعد **قوله** اي بغير لا العاطفة
اي العاطفة المخصوصة التي اوردتها في كلامك ونفيت بها شيئا
ومعلوم انه لا يمكن نفي الشي بهذه المخصوصية قبل ايرادها **قوله**
فيقال انما انا تميمي لا قيسي **فان قلت** عند اجتماع الطريقين
او اكثر الى ايهما نسب افادة القصر **قلت** الى الاسبق والاقوى
ففي مثل انما جاءني زيد لا عمرو الى انما والعاطفة حينئذ مؤكدة
لذلك القصر وفي قولك زيدا ضربت لا عمرا الى التقديم ورفع
مثل انما زيدا ضربت وانما تميمي انا الى التقديم حتى يكون زيدا هو
المقصور عليه وتميمي لان التقديم اقوى كذا في شرح المفتاح
وحكم السيد الشريف بان القصر في انما تميمي انا مستفاد من انما
ووافق الشارح المحقق وان شئت فارجع الى شروح المفتاح **قوله**
غير مصرح به **فان قلت** كيف جاز قولك ما جاءني زيد لا عمرو
مع تقديم النفي المصرح به **قلت** الكلام في لا العاطفة
ولفظ لا فيما ذكر من المثال من حروف الصلة لان حروف العطف
لا تدخل بعضها على بعض **قوله** الا من يسمع ويعقل
فيشارة الجنة الموتي يسماع في الآية ما يكون مقرونا بتعقل
المسموع **فان قلت** فاذا كان هذا الحكم معلوما للكل امرءا
الفائدة في القاء الخبر والقصر الذي يقتضي كون حكم المخاطب مشوبا
بخطأ وبالجملة الاشكال الذي سيورده الشارح انه الآية وتحو
على ما نقل المفسرون لا من الاعجاز وارد ههنا **قلت** اما
القصر حقيقي لا يقتضي ما ذكروا اما نفي الالقاء فلعله بطريق التنزيل

لاعتبارات خطابية وحمل انما في جميع موارده على التنزيل بعيد كل البعد ولذا اول
كلام الشيخ بوجه آخر قوله مما يجهله المخاطب وينكره ان قلت
جهل المخاطب حكما لابد منه في جميع الطرق فلا وجه لتخصيصه بالرابع بالطريق
الثاني قلت بدفعه قيد الانكار لان المراد بالانكار التام والاصرار
كما يظهر في تحقيقه كلام الشيخ قوله او فيما يجرى انتم الا بشر مثلنا
يمكن جعله قصر افراد كالاخير وقصر تعيين بناء على ادعاء ان شأن
العاقل التردد الا ان الاول اظهر قوله ولا منكرين لذلك
ينبغي ان يزاد قيد آخر وهو ان المتكلمين كانوا عالمين بعدم جهل المخاطبين
لان اعتبار الكفر بل انما يصح بعد علمهم بذلك قوله واثباتها بطريق
القصر فليكون على وفق مراد الخصم قوله ليس المراد بالجملة القصرية قصر
النفي على البشرية بل انما اثبتها ملتبسا بطريق القصر وصوريته
قصدا الى مجرد الموافقة الصورية مع كونها كلام الخصم هذا ويمكن
اجراء القصر على ظاهره بان يقال قصر الكفرة الرسل على البشرية بالنظر
لا يتعدونها الى الملكية وحاصل كلامهم انكم مقصورون على البشرية
لا تتعدونها الى الملكية فلستم رسلا لان الملكية لازمة للرسالة
كما يدل عليه قولهم لولا انزل عليه ملك وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء
الملزوم والرسل عليهم الصلوة والسلام سلموا كونهم مقصورين
على البشرية لا يتعدونها الى الملكية لكنهم منعوا لزوم الملكية
للرسالة حيث قالوا ولكن الله يمن على من يشاء من عباده
فتامل قوله بناء على ما ذكرنا المراد بما ذكره الاشكال
اورده على ظاهر ما يستفاد من ظاهر كلام الشيخ ثم توجيه مراده وانما قال والاولى

لاحتمال

قوله قصر الكفرة الرسل [illegible]

فلم [illegible]

قوله لاحتمال ان يكون المراد بنحو العليم ذلك ويقر به بعلمه ويقر به بانه نبيه
انه يعقل منها الحكمان معا لا صفة ان هذه المزية ثابتة للتقديم ايضا وانه
ثبت بما ذكر هو فرعيتها على النفي والاستثناء ايضا لان العلة المذكورة
مشتركة بينه وبين العطف قوله واحسن مواقعها التعريض قيل وجه
الحسنية ان انما تستعمل في حكم معلوم يعلمه المخاطب ويقر به على ما هو ظاهر
كلام الشيخ فلا فائدة اذن في القصر بالنسبة الى مدلول الجملة والمعنى
التعريضي فائدة جديدة في موقع الكلام بما احسنا لا لوجه بدونه
قوله لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها الاقرب ان يحمل على حذف
المضاف اي لايهامه استلزامه والا فلا استلزام في نفس الامر لان الكلام
انما يتم باخره قوله كما ثبتنا على الاصل ظاهره يدل على ان
المثال من قبيل القصر الحقيقي واستشكل بانه يؤدي الى المحال واجيب بانه
من باب التاكيد والمبالغة بجعل ما سوى المذكور في حكم العدم الباب السادس
الانشاء قوله كما ان الاخبار كذلك فانه ايضا قد يطلق على نفس
الكلام على ما صرح به في التلويح وقد يطلق على نفس الحكم وهو ظاهر قوله والاظهر
المراد معناها هو المصدري قوله ولقائل ان يقول قد تقدم في بيان حصر الفن في ثمانية
ابواب ان الانشاء باب سادس من تلك الابواب الثمانية وقد جعل الشارح
هناك عبارة عن نفس الكلام فالمناسب ان يراد بالانشاء ههنا ايضا نفس الكلام
وكذا ابحاث التي هي التمني وغيره بان يرجع ضميره في قوله واللفظ الموضوع
له الى المعنى المصدري على طريق الاستخدام قوله والمراد بها
معانيها المصدرية بمعنى القاء الكلام المشتمل على التمني والقاء الكلام
المشتمل على الاستفهام وهكذا قوله لظهور ان لفظ ليت مثلا

قوله كما ان الاخبار [illegible]

قوله [illegible]

لا يخفى ان التعليل ليس للمنفى فقط ولا يخفى ان يقال لفظ ليت موضوعا
للكلام الذي فيه التمني بل هو للمثبت والمنفي جميعا وفي محل الاستدلال
ان قوله الحق فيما بعد واللفظ الموضوع له الخ لا يصح اذا حمل الانشاء على
الكلام اصلا ويصح اذا حمل على الالقاء الذي هو من جزئيات
الافادة او ملزوم له ولا يحصل الافادة بدونه بان يجعل الكلام اللام
في قوله على الغاية هذا وقد عرفت هناك وجه الصحة ايضا وانه هو
احمل على الاستخدام قوله فالانشاء ان كان طلبا قد سبق
في الشرح آنفا ان المراد بالانشاء القاء الكلام الانشائي والظاهر
ان الالقاء ليس نفس الطلب فاما ان يكون المراد بالانشاء القاء الكلام
يدل على الطلب واما ان يقال الطلب الظاهري لازم للالقاء المذكور
فلذا جعله مسامحة في العبارة مع فيما لا شبهة ويقال المراد
بالطلب معناه الاصطلاحي اعني القاء الكلام المخصوص لا اللغوي
الذي هو نفس الفعل قوله منها التمني قدمه لعمومه وجريانه
في الممكن والممتنع وعقبه بالاستفهام لكثرة مباحثه ثم بالامر
لاقتضائه الوجود ثم بالنهي لمشاركته في الاحكام قوله وهو
طلب حصول شيء على سبيل المحبة قيل ينبغي ان يقيد المحبة
بالمجردة عن الطمع احترازا عن الاوامر والنواهي والنداء التي وجدت
المحبة فيها وقيل قيد الحيثية مرادة يكفي في اندفاع النقض
بها قوله واللفظ الموضوع له ليت قد تحققت ان
اللام للغاية لا صلة للوضع فان ما وضع له ليت الهيئة الجزئية المتعلقة
بالنسبة الجزئية من حيث تعلقها بها وتلك الهيئة ملاحظة لا قصدا وبالذات

بل من

بل من حيث كونها حالة متعلقة بتلك النسبة فلذا صار كلمة ليت حرفا
لا اسما هذا على قانون تقرير الفاضل المحشي لكن فيه بحث وهو انه لا يتدنى
فيه ان لا يتخلف مدلوله عن لفظه ومن هذا قيل الانشاء ايجاد معنى
بلفظ يقارنه وظاهر ان المتلفظ بليت زيدا قائم لا يجب كونه ذا هيئة
مذكورة واما اذا كان الموضوع نفس الطلب الظاهري فلا يرد شيء
لعدم التخلف فتدبر قوله وطماعية وهي بتخفيف الياء
على وزن الكراهية مصدر يقال طمع فيه طمعا وطماعة وطماعية
فهو طمع بكسر الميم وطمع بضم الميم على انهما صفتان مشبهتان قوله والا
لصار ترجيا ان كان فيه توقع يستعمل فيه لعل وان كان فيه طمع يستعمل فيه
عسى والفرق بين التوقع والطمع ان الاول ابلغ من الثاني ولذا
اخر الطماعية عن التوقع وفيه بحث لانه انما يصير ترجيا لو لم يتحقق
فيه الطلب اذ لا طلب في الترجي كما سيصرح به ان شاء الله تعالى
نعم يصير طمعا مقرونا بطماعية وليس ذلك ترجيا قوله لو تأتيني
فتحدثني بالنصب والتقدير ليت اتيان منك فحديثا مني و
لا يحتاج لو حينئذ الى الجزاء لخروجه عن معنى التعليق ولو رفع الفعل
خرج المثال عن الباب وحينئذ يجب ان يقدر الجزاء لبقاء لو على معناها
قوله بقلب الهاء همزة فيه ضعف لان عادة العرب
ان يبدلوا الاخف عن الاثقل وههنا يلزم ان يكون الامر بالعكس قوله
مركبتين مع ما ولا المزيدتين اعترض عليه بان هذه الحروف
انما اخذت من هل ولو قبل التركيب لا في حال التركيب اذ لا فرق بينهما عند
التركيب فرجع المعنى على ما يقتضيه قوله مركبتين الى ان هلا ولولا ماخوذة

من هلا ولولا ولا يخفى فساده اجيب بان قوله مركبتين حال مقدرة
لا محققة حتى يرد الاشكال والمعنى انه مأخوذة من هل ولو حال
كونهما مقدرتي التركيب مع ما ولا المزيدتين قوله لتضمنهما
معنى التمني فيلزم المضمن المضمن فيه وهذا المعنى اعني اللزوم
هو المقصود بالتركيب والا فاصل التمني موجود في هل ولو قبل التركيب
والحاصل ان هل ولو اذا كانتا مفردتين يفيدان مجرد معنى
التمني على سبيل التجوز واذا ركبتا مع ما ولا التزمتا
معنى التمني لا لافادته بل ليتولد منه التنديم في الماضي و
التحضيض في المستقبل وانما لم يجعل التزام التركيب لافادة التحضيض
والتنديم ابتداء بدون توسط معنى التمني تنبيها على ان التحضيض
فرع التمني المتولد من الاستفهام والشرط لا باب برأسه كما توهم
كذا قاله السيد الشريف في شرح المفتاح قوله وقد يتمنى
بلعل اي انما قد يتمنى نظرا الى ما يتولد والا فالمقام مقام الترجي
على ما يشعر به قوله لبعد المرجو عن الحصول قوله لم يقبح
ازيد قائم كما قبح هل زيد قائم قيد بعض شراح الايضاح
قبح المثال بما اذا قصد به التخصيص فانه قد يأبى لذلك عند
الشيخ عبد القاهر والمص وانما قيد به دفعا لما يشير اليه الشارح
ان شاء الله سبحانه وتعالى من انه يجوز ان يكون تقديم زيد للاهتمام وهل لطلب
التصديق وفيه نظر لان المثال يكون ممتنعا لا قبيحا
وسيجيء تحقيق الكلام فيه ان شاء الله سبحانه وتعالى قوله هذا
ظ في اعمرا عرفت لا في ازيد قام فيبحث وهو ان تقديم المرفوع

كما

كما سيجيء ان شاء الله سبحانه وتعالى للتخصيص والاهتمام كذلك تقديم المنصوب فالقول
بان ما ذكر في تقديم المنصوب ظ دون تقديم المرفوع تحكم فان قلت
الاختصاص في تقديم المفعول ظ غالب دون تقديم المرفوع قلت
سيمنع الشارح كون علة الاختصاص علة لقبح مثل هل عرفت عمرا
اللهم الا ان يقال قوة الدلالة على الاختصاص في تقديم المنصوب
بحيث يجعل الاهتمام غير محتمل لذا اوقعه في القبح دون الامتناع لان احتمال
على الاضمار والتفسير كما سيجيء ان شاء الله سبحانه وتعالى قوله
وهل لطلب التصديق اي لطلب اصل التصديق والا فالهمزة ايضا
لطلب التصديق في التحقيق كما حققه الفاضل المحشي والحاصل انهم
اطلقوا التصور على ما يعم نوعا من التصديق والتصديق على ما سواه
فمعنى قولهم ان هل لطلب التصديق انه لطلب نوع منه غير النوع المخصوص
فتأمل قوله امتنع هل زيد قام ام عمرو وقد سبق
منا في اوائل ابحاث الاسناد الخبري ان ابن مالك استشهد بقوله
صلى الله تعالى عليه وسلم هل تزوجت بكرا ام ثيبا على ان يقع هل
موقع الهمزة فيؤتى بها بمعادل وذكرنا هناك ان الجواب بجواز كون ام في
حديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم منقطعة والمعنى بل تزوجت ثيبا
قوله لان التقديم يستدعي الخ فيبحث لانا نمنع الاستدعاء
كليا بناء على احتمال الاهتمام فان قلت الاهتمام قليل بعيد
فكان غير محتمل قلنا لا وجه للتقبيح في احتمال على الاضمار و
التفسير سوى البعد والقلة فيلزم قبح وجه المجيب تمني على ما
زعم فيما سيأتي ان شاء الله سبحانه وتعالى ولا قائل به فليفهم قوله

قوله ليتولد منه التنديم الخ [illegible]

قال [illegible] ام المنقطعة [illegible] وقد لا يتقدمها الاستفهام [illegible] من عندك ام عندك عمرو [illegible]

وفيه نظر لجواز ان يقبح لعلة اخرى والعلة كونها بمعنى قد في الاصل كما يجيء ان شاء الله تعالى
وهذا النظر انما يرد اذا لم يكن علة القبح منحصرة عندك كما في فيما ذكره وظاهر
عبارته تفيد الانحصار حيث قال ولاختصاصه بالتصديق قبح هل زيد
عرف الا ان يقال تقديم قوله لاختصاصها لا للاختصاص بل للغرض آخر **قوله**
وحنت الى الالف المألوف حنت بتخفيف النون بمعنى
مالت وعطفت من حنا يحنو حنوا وحنت بالتشديد في النون
بمعنى اشتاقت من حن يحن حنينا **قوله** انقذ زيدا وهو خوك
المراد من الاخوة الصداقة والتاخي لا الاخوة الحقيقية والا
لكانت الجملة الاسمية حالا مؤكدة فلم يجز دخول الواو عليها كما تقرر
في النحو **قوله** وفي الحكمة سأغسل الخ ان البيت لسعد بن ناشب
من بني مازن قال الامام المرزوقي في شرح الحماسة القضاء
اصله الحتم والامر ثم استعمل في كمال الصنع والفراغ من الشيء وقضاء
يروى بالرفع والنصب فاذا رفعته يكون فاعلا لجالبا ومفعوله ما كان جالبا
ويكون القضاء بمعنى الحكم والتقدير والمعنى سأغسل العار عني باستعمال
السيف في الاعداء في حال جلب حكم الله سبحانه وتعالى علي الشيء الذي
يجلبه واذا نصبته يكون مفعولا لجالبا وفاعله ما كان جالبا ويكون
المراد بالقضاء الموت المحتوم والقدر المقدور وتمام الابيات
سأغسل عني العار بالسيف جالبا ٥ علي قضاء الله ما كان جالبا
وأذهل عن داري وأجعل هدمها ٥ لعرضي من باقي المذمة حاجبا
ويصغر في عيني تلادي اذا انثنت ٥ يميني بادراك الذي كنت طالبا ٥ يريد بهذين البيتين اللذين بعد الاول

انني اترك داري واجعل خرابها وقاية لعرضي ويخف على قلبي تركها خوفا
من لحوق العار ويصغر في عيني انفاق تلادي اي مالي القديم عند ان تظفر يميني
حائزة للمطلوب **قوله** على ما سنذكره ان شاء الله سبحانه وتعالى في بحث الحال
ان الحال الذي نحن فيه والحال الذي ينافي الاستقبال وان تنافيا حقيقة
الا انهم استبشعوا علم الاستقبال في صدر الجملة الحالية للتنافي بحسب اللفظ
وفي الجملة ولو بحسب اللفظ **قوله** ما موصولة ويجوز ان يكون موصوفة
والجملة صفته **قوله** والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي
مدلولات الافعال لا الى الذوات هذا في مطوله والمذكور في مختصره يتوجهان الى
المعاني والاحداث وكلا التعبيرين واحد بحسب المعنى ولو كان متغايرا في اللفظ **قد اشار**
الفاضل المحشي الى تحقيق هذا الكلام بان المراد بالذوات ما يستقل بالمفهومية
وبالصفات مقابلها وهي النسبة الحكمية وبسط فيه بعض البسط الى ان قال
الافعال تتضمن نسبا حكمية يصلح ان يتوارد عليها النفي والاثبات ولها
انتساب الى الازمنة واختصاص بعضها ببعض وضعا بخلاف
المشتقات فان نسبها تقييدية لا يصلح لذلك لكن في بحث لا انه
نجد توجه النفي والاثبات الى النسبة الصالحة لذلك انما يدل على عدم اختصاصها
بالفعل بالنظر الى المشتقات لا بالنظر الى الجملة الاسمية المشتملة على تلك النسب
تأمل **قوله** او على طلب الشكر اي طلب حصوله في الخارج
لانه المراد دون حقيقة الاستفهام لامتناعها من علام الغيوب **قوله**
كقولنا هل الحركة موجودة لا يخفى ان الوجود اذا كان محمولا كانت النسبة الرابطة
وجوده للموضوع بمعنى اتصاف الموضوع به فهنا ايضا ثلاثة اشياء لكن لما كان
المحمول والرابطة شيئا واحدا بالنظر الى الظاهر في قولنا الحركة موجودة بسيطا

بالنسبة الى فوضا الحركة دائمة قوله وجود شيء لشيء اراد بالشيء الاول غير الوجود
بقرينة المقابلة والاضافة بهل البسيطة ايضا وجود شيء هو الوجود لشيء
واعلم ان المفهوم من تحقيق الفاضل المحشي ان السائل
بهل المركبة عن الاحوال التي تعرض الماهية من حيث هي موجودة كانت
في الخارج او معدومة وقد اراد كل حسب وضع اللغة قوله فان المط
وجود الدوام للحركة وفي بعض النسخ اولا وجود لها فعلى النسخة
الاولى يكون بيانا لحال المثال المذكور في المتن وعلى النسخة الثانية لها
ولما ضم اليه بقوله او لا دائمة قوله طالبان شرح هذا الاسم
هكذا وقعت العبارة في النسخ التي رأيناها والانسب ان يقول
ان يقال طالبين ولعله اراد طالبا كل منا او حمل ضمير الجمع على احد
المعظم وهذا وان كان بعيدا في الكلام الا انه يأبى عنه المقام قوله
اي حقيقته التي هو بها هو اشار الى ان المراد بالماهية ههنا هو الحقيقة
اعني ما به الشيء هو هو باعتبار التحقق لا المعنى المشهور الذي لم يعتبر فيه
التحقق بقرينة حكمه بتقدم مطلب هل البسيطة عليه قوله يعني
مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه
فيبحث فان المط بما الشارحة للاسم بحسب الاصطلاح تمام ماهية الاسم
حتى يقع في جوابه الحد التام ولا شبهة في ان طلب التصديق بالوجود غير متوقف
على تصوره بالوجه المذكور وبعضهم قد يراد به الاعم من المعنى الاصطلاحي
لم يكن بد من ان يكون المقصود نوع خصوص لمفهوم الاسم ويجوز ان يعلم ان لهذا
اللفظ مفهوما ما وقبل ان يتصور ذلك المفهوم بخصوصه يسأل عن ذلك المفهوم
انه موجود ام لا ثم بعد العلم بوجوده يتصور بخصوصه وبالجملة لا حرج في تصور المفهوم

قبل

قبل طلبه بما الشارحة للاسم على اي معنى حمل فلم لا يكفي هذا التصور لوجوده
لا يقال ما ذكر من الاقتضاء الطبيعي للترتيب بناء على ما هو الاولى لانا نقول
قد صرح الفاضل المحشي بان هذا الترتيب قطعي واجب في نفس الامر لا اعتبار
ان الاولى واجب في نظر البلغاء اذ قد جعله مقابلا لما هو الاولى وفيه تأمل
قوله اذ لا حقيقة للمعدوم ولا ماهية خلاصة الكلام
ان الماهية المرادة ههنا ما به الشيء هو هو بالمعنى المتعارف اعني الموجود
هو هو والمعدوم لا هوية له اي لا وجود فان الهوية كما تطلق على الحقيقة
الجزئية تطلق على نفس الوجود الخارجي فلا ماهية ايضا بالمعنى المراد ههنا
قوله صار تلك الحدود بعينها حدودا حقيقية اما اذا تصور الواضع
حقيقة الشيء وعين الاسم بازائها فظ واما اذا تصور بعض عوارضها
واعتباراتها ووضع الاسم بازائها فالتعريف انما يكون حدا اسميا بالنظر الى
تلك الاعتبارات فبعد العلم بالوجود يكون حدا حقيقيا بالنظر اليها
بلا اشتباه واما بالنظر الى نفس ذلك الشيء فرسم اسمي قبل العلم بالوجود
ورسم حقيقي بعده فلا حاجة ههنا الى التقييد كما زعمه الفاضل المحشي هذا اذا
اريد بالحد والرسم المعنى المصطلح بين ارباب المعقول واما اذا اريد بالحد المعرف
مطلقا فالامر اظهر قوله وبين له انه شخص له العلم لم يقل الذي العقل
ليتناول الباري عز اسمه وجل جلاله فخرج عن ذلك قوله واعلم ان السائل بمن
وغيرهما يطلب به التصور سوى الهوية لما لم يتصور خصوصية زيدا وعمرو
بمقتضى هذا السؤال كان مطلوبه اصالة تصور الخصوصية وكان التصديق
بثبوت شيء لذلك الخصوص تابعا ولهذا حكموا بان هذه الكلمة لطلب التصور
فقط واما الحكم بانه لطلب الهوية في مثل ازيد في الدار ام عمرو لطلب التصور مع ان مطمح النظر

فيه طلب ثبوت الشيء للشيء فما لم يكن وهذا خلاصة ما حققه الفاضل المحشي وفيه بحث
وبهذا اندفع اعتراض بعض الفضلاء بان اللازم من تحقيقه ان من وامثاله يكون
لطلب التصور ولا يلزم منه ان لا يكون لطلب التصديق فلا يستقيم حكمهم بانها
مختصة بطلب التصور قوله اي اي اجناس الاشياء عندك تسامح
في العبارة بانه لو صح ذلك لكان مطلب ما عين مطلب اي وصح الجنس جوابا
في السؤال عن الفصل وهو ظاهر البطلان وقد يجاب بان السؤال بانه اجناس
الاشياء عندك لازم للسؤال بما عن جنس ما يحصل عند المخاطب فان السائل
اذا سأل بما عن ما عند المخاطب كان طالبا بالضرورة لتميز هذا الجنس من بين الاجناس
فلهذا صح ان يذكر الثاني يعني اللازم لبيان الاول يعني الملزوم فلا يلزم المحذور
قوله وفيه نظر اذ لا نم اي خلاصة كنظر منع ورود من في اللغة
للسؤال عن الجنس وقد يستدل على وروده فيها اذ ذكر اي للسؤال
عن الجنس ببيت الكتاب ه اتوا ناري فقلت منون انتم ه فقالوا الجن
قلت عموا ظلاما ه فان الجواب دليل على ان المسئول عنه الجنس
وفيه بحث اذ الظاهر ان الشاعر ظنهم اناسي فيسألهم عن شخصهم
فردوا عليه بانا من الجن لا من الانس الذين ظننتهم قوله
عما يميز احد المتشاركين هو على صيغة التثنية اخذا بالاقل والا فيجوز
للسؤال عما يميز احد المتشاركات قوله بعم ما
زيادة توكيد والا فالامر المتشارك فيه ليس الا كذلك قوله كما
ذكرنا في الخبرية الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية
ان كم الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب
في ظن المتكلم وكم الخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو

مجهول

مجهول في كليهما فلهذا احتيج الى المميز المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل
وان الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلاف مع الاستفهامية وان المتكلم
مع الخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه
لانه مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور في مغني اللبيب قوله لكن الغرض
من هذا السؤال التقريع حقيقة استفهام الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم
لكثرة المعجزات لان المقام يأباه فلو ذكر مثالا لا كلام فيه على اصله لكم درهما
مالك وكم رجلا رأيت لكان اولى وانما لم يبال بايراد المجاز لان فرع الحقيقة
فالمعنى الموضوع له ملحوظ هنا ايضا قوله وايان عن الزمان المستقبل
قيل اصل ايان اي اوان فحذف احدى اليائين من اي والهمزة من اوان فصار
ايوان فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار ايان ورد بان
كسر الهمزة فيه لغة مستعملة وهو يأبى ان يكون اصله ذلك لانه تثقيل في مقام
التخفيف اللهم الا ان يقال ان الكسرة عوض عن الياء المحذوفة والحق
ان كونه كلهم غير متمكن يأبى التصرف المذكور قوله مثل يسأل ايان
يوم القيمة المضاف محذوف اي وقوع يوم القيمة فلا يلزم وقوع ظرف
الزمان خبرا عن غير الحدث قوله بعد ان يكون ما اتى موضع الحرث وهو
القبل دون الدبر وفي الآية رد على اليهود حيث كانوا يزعمون ان من
جامع امرأته من دبرها في قبلها كان الولد احول قوله والتعجب
نحو ما لي لا ارى الهدهد انما حمل على التعجب وقد تقرر ان الحمل على المجاز فيما يجوز
فيه الحمل على الحقيقة بناء على انه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه قوله
والانكار بالجر عطف على التقرير وقوله كذلك حال من الانكار اي حال كون
الانكار مثل التقرير في حديث الابتلاء قوله في الفعلين المشرق معنى جعل

هذا المصراع صدر بيت لامرئ القيس آخره ومسنونة زرق كانياب اغوال ٥
المشرفي السيف قال ابو عبيدة نسب الى مشارق وهي قرى من ارض العرب تدنو
من الريف يقال سيف مشرفي ولا يقال مشارفي لان الجمع لا ينسب اليه
اذا كان على هذا الوزن كذا في الصحاح للجوهري وقيل مشرفي منسوب الى
مشرق وهو قين كان يعمل السيوف كذا في ضرام السقط المسنونة المحددة يقال
سننت السيف اذا احددته تحديدا ووصفها بالزرقة لدلالتها على صفائها
وكونها مجلوة بجلاء قوله ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان
لفظ كان بصيغة الماضي يشعر بان هذا معنى الانكار التوبيخي في الماضي ولا شك
ان قوله ولا ينبغي ان يكون معنى الانكار التوبيخي في المستقبل فيبقى معنى الانكار التوبيخي
في الحال مسكوتا عنه محالا الاغلبية على الماضي ويمكن ان يقال المراد بقوله كان
انه كان في الحال او في الماضي قوله كمثل الشكيمة والشكيمة هي الحديدة المعترضة
في اللجام التي في فم الفرس التي فيها الفأس والجمع شكائم ويقال فلان شديد
الشكيمة اذا كان شديد النفس فيما ابيا لا ينقاد كذا في مختار الصحاح ومنتخبها
وفي الاختري اذا كان ابيا لا ينقاد لاحد انتهى قوله انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول
مبين ثم تولوا عنه اول الآية الكريمة فارتقب يوم تأتي السماء بدخان
مبين يغشى الناس هذا عذاب اليم ربنا اكشف عنا العذاب
انا مؤمنون انى لهم الذكرى الآية وفي تفسير التيسير
يقول هؤلاء عند نزول العذاب ربنا اكشف عنا العذاب انا مؤمنون
اي نؤمن ان كشفته عنا وقوله سبحانه وتعالى انى لهم الذكرى اي من اين لهم ان
يتذكروا وكيف يتذكرون ولم يتذكروا بالرسول الذي جاءهم وهو قوله سبحانه وتعالى
وقد جاءهم رسول مبين اي محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ثم تولوا عنه اي اعرضوا عن
تصديقه

تصديقه ومتابعته وقالوا معلم علمته الشياطين ما يقول انه قرآن منزل
من الله سبحانه وتعالى كما يعلم الكهنة مجنون لا عقل له فاذا لم يتعظوا
بالقرآن وبما كان من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من البيان والبرهان فكيف
بالدخان انتهى ما في تفسير التيسير على مؤلفه رحمة الملك القدير قوله على جهة
الاستعلاء واما قوله سبحانه وتعالى حكاية عن فرعون ماذا تامرون
فمجاز عن ماذا تشيرون وقد يقال انه اختضع فنزل نفسه منزلة الادنى قيل ينبغي
ان يزاد الى التعريف قيد آخر وهو طلب الفعل بالقول ليخرج طلب الفعل
على جهة الاستعلاء بالاشارة فانه ليس امرا عندهم ملو عرف الامر انه طلب
قول هو مدلول جوهر الصيغة التي وقع الطلب بها لم يرد شيء قوله ورويد
حركت الدال لالتقاء الساكنين ونصب نصب المصادر وهو مصغر مأمور به
لانه تصغير الترخيم من ارواد وهو مصدر ارود ومعنى رويد عمرا ارود عمرا
اي امهله على صيغة الامر من باب الافعال فهمزته مفتوحة قطعية ورويد
قد يكون صفة نحو سار سيرا رويدا ورويد قد يكون حالا نحو سار
القوم رويدا ورويد قد يكون مصدرا مضافا نحو رويد عمرو بالاضافة
كقوله سبحانه وتعالى فضرب الرقاب ورويد اذا اتصل به الكاف نحو رويدك
عمرو فهو اسم فعل بمعنى امهل لا غير فليتحفظ قوله وقد يستعمل
لغيره كما لا يخفى عدم عد المقام الندب من الاخبار يشعر بان الطلب على
جهة الاستعلاء شامل للندب عنده وفي الاظهر عنده كون الصيغة موضوعة
للقدر المشترك بين الوجوب والندب وان كان صحيحا كما هو رأي الجمهور من حيث
كونها موضوعة للوجوب فقط عندهم فلا يرد اعتراض الفاضل المحشي قدس سره
على الشارح العلامة حيث اعتبر القدر المشترك بين الوجوب والندب للطلب على سبيل الاستعلاء

للمطلق لطلب ودلالة كلام المفتاح على نفي اشتراكه لا يصير حجة عليه على ان كلام السكاكي
من علماء المعاني لا الاصول وكلام الشارح مسوق لبيان اقوالهم فتأمل
قوله لانه ابلاغ مع التخويف قبل الاظهار بقاء التخويف
مع الابلاغ قوله فأتوا بسورة من مثله صدر الآية
وَإِنْ كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ
مِنْ مِثْلِهِ المراد من الامر التعجيز لا طلب الاتيان بسورة من مثله
لكونه محالا وقوله من مثله متعلق بقوله فأتوا والضمير المجرور لعبدنا
لا للموصول في ما نزلنا لانه يفضي الى ثبوت مثل هذا القرآن في البلاغة
وعلو الطبقة بشهادة الذوق اذ التعجيز انما يكون عن المأتي به فكان
مثل هذا القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن ان يأتوا منه بسورة او صفة لسورة
والضمير لعبدنا او للموصول ولا يلزم المحذور السابق على هذا التقدير لان
المعجوز عنه السورة الموصوفة باعتبار الوصف واما التعجيز باعتبار
انتفاء المأتي منه فاحتمال عقلي لا يسبق الى الفهم ولا شائع له
في استعمال البلغاء فلا اعتداد به قوله خاسئين في الصحاح
خسأت الكلب خساء طردته وخسأ الكلب بنفسه يتعدى ولا يتعدى
قوله والتمني نحو الا ايها الليل الخ عد التمني من اقسام الانشاء المعتبر فيه
انتفاء الطلب مع انه من اقسام الطلب كلام مبني على ان الطلب المنفي
في القسم الاول هو الطلب من المخاطب بشهادة كلامه فان هاهنا
فليس الغرض طلب الانجلاء لانه لا يقدر على ذلك وقال في التسخير
والاهانة ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم
على ذلك فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل المحشي في الجواب من اعتبار الاطلاق المط قوله

من تباريح

من تباريح الجوى تباريح الشوق توهجه والجوى الحرقة وشدة الوجد من عشق
او حزن قوله صيغة الفور المراد من الفور وجوب تعجيل المأمور به
في اول اوقات الامكان ومن التراخي جواز تأخيره عنه لا وجوبه حتى لو اتي به
فيه لا يعتد به اذ قابل به فالتقابل باعتبار التقدير قوله عرض النزول
وقيل محبة النزول كما يدل عليه كلام السكاكي حيث قال اذا قلت لمن تراه
لا ينزل فتنصب خبرا امتنع ان يكون المط بالاستفهام التصديق بحال
نزول صاحبك لكونه حاصلا وتوجه بمعونة قرينة الحال الى نحو الا تحب
النزول مع محبتنا اياه قوله فانه لا يحسن الا ان تكون الحالية
نقضه بعض اصحاب الحواشي بقول ابي تمام ما حاولت الرشادي
فيعقلي مرشدي ام اشتمت بادبي فدهري مؤدبي وجوابه ان مراد الشارح
عدم حسن مثل قولنا اتضرب زيدا فهو اخوك على ان يكون الفاء لتعليل النفي الضمني
والسيد ذهب بذلك هو الذوق السليم كما اشار اليه الشريف في شرح المفتاح
ولا نقض بذلك بقول ابي تمام لجواز ان يكون الفاء فيه تعليلا للمقدر اي حاجة
الى الارشاد لان عقلي مرشدي كما ذكروا امثاله في قوله سبحانه وتعالى افمن
زين له سوء عمله فرآه حسنا فان الله يضل من يشاء حيث قالوا
التقدير لا جدوى للتحسر وقوله تع فان الله يضل من يشاء تعليل لهذا المقدر
وقد علل الشريف في شرح المفتاح عدم جواز كون الفاء في قوله تعالى
ام اتخذوا من دون الله اولياء فالله هو الولي تعليلا للنفي الضمني
بان قوله فالله هو الولي ليس بمعنى المضي فلا يصح ان يعلل به ما هو ماض
وفيه بحث اذ يكفي في صحة التعليل استفادة الدوام من الجملة الاسمية
التي ضربها صفة الشبهة بمعونة المقام لشموله الماضي على ان الفرينة قائمة بان مصب الانكار

نفس اتخاذ غير الله سبحانه وتعالى وليًّا من غير تقييد بالزمان فتدبر قوله ومجموعه
في محل النصب على انه حال ردّ على ابي سعيد السيرافي حيث قال
ايها الرجل مبتدأ خبره محذوف اي مراد او بالعكس اي المراد الرجل
قوله وقد تستعمل صيغة النداء في الاستغاثة نحو يا لله من الم
الفراق والتعجب نحو يا للماء فقد تقرر في كتب النحو ان اللام الجارة
الداخلة على المستغاث به والمتعجب منه مخصوصة من بين اخواتها
بالدعاء والاستحضار لتعدية الفعل المقدر
عند سيبويه بسبب ضعفه بالاضمار او حرف النداء لافادتها معنى الاختصاص
القائمة مقام ادعو عند المبرد وحقها ان تكون مفتوحة فرقا بين
المستغاث به والمستغاث له وبين المتعجب منه والمتعجب له اذ قد يلي حرف
النداء المستغاث له على حذف المنادى نحو يا للمظلوم بكسر اللام الداخلة
على المظهر لتوافق عملها وان كان اصل ما هو على حرف واحد البناء على الفتح
تخفيفا وانما لم يعكس لان المدعو منادى واقع موقع الضمير فليفهم قوله
اي نسب اليه الكذب اشارة الى انه كذب في عبارة المتن على صيغة المجهول من
باب التفعيل قوله الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر قيل انما قال في كثير لانه قد
لا يكون كالخبر في بعض احواله فان الانشاء مثلا لا يكون الا مفردا بخلاف الخبر اذ قد يكون
جملة هذا انما يتم في مسند الامر والنهي واما مسند جملة التمني مثلا فقد يكون جملة

الباب

في الفصل والوصل بدأ بذكر الفصل لانه الاصل ولان مدار
الفصل على جهتين اعني الاتحاد والمباينة ومدار الوصل على جهة واحدة وهي التوسط
ولا يقدح في المدارية التخلف على سبيل الندرة كالوصل لدفع الايهام مع المباينة
والفصل للاحتياط مع التوسط قوله عطف بعض الجمل وانما قال عطف بعض الجمل

دون

دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي لا محل لها من الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا
الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان
الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته قوله والجملة ما تضمن
الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا والمراد بالاسناد الاصلي
اسناد الخبر الى المبتدأ او اسناد شيء الى الفاعل بحيث لم يسند الى الضمير المتغير
في التكلم والخطاب والغيبة فانه اذا لم يتغير فقد اشبه الخالي عن الضمير
فاعتبر كأنه لم يوضع لان يسند بل انما حصل له ذلك بسبب العارض فيكون
اسناده عارضيا لا اصليا قوله فانه اذا قصد تشريكه بمفرد نحو
واما اذا لم يقصد التشريك فلا يعطف وان وجد التشريك في نفس الامر كما في الخبر بعد
الخبر والصفة بعد الصفة ونحوهما قوله لما بين الكتابة والشعر من التناسب
باعتبار ان كلا منهما مشتمل على تاليف كما ذكرنا في اوائل الكتاب قوله معنونا
بالواو ونحوه اي نحو الواو مما يكون مدلوله الجمع المطلق كأو والفاصلة
التي بمعنى الواو الواصلة وثم الداخلة على الجملة كما نقلناه في اوائل الكتاب
عن الامام المرزوقي الفاضل التحرير وغيرهما من ان حروف العطف المنسلخة
عن معانيها مستعملة في مجرد التشريك مجازا فسقط بهذا ما اورده النحرير
اي الشارح الفاضل العلامة بقوله وذكر حتى من ... الى آخر ما قال قوله لان
للكل من الفاء وثم وحتى تشريكا بوقوع حتى في عطف الجمل كما يشهد به
قول التفتازاني في بحث العطف ولا بد في حتى من التدريج كما ينبغي عنه قوله
وكنت فتى من جند ابليس فارتمى بي الحال حتى صار ابليس من جندي
وسيصرح الآن ان شاء الله سبحانه وتعالى في التفصيل الآتي بان حتى لا تقع
في عطف الجمل الا ان يحمل على اختلاف القولين لكن المختار على ما قيل ما ذكره في التفصيل

لان شرط العطف بحتى المقرر في كتب النحو لا يتحقق في الجمل **قوله** بخلاف الواو

حاصل الفرق ان الكل من حروف العطف سوى الواو معنى معينا مقصودا

في نفسه تدل على ذلك المعنى بينا من الجمل المعطوف تشتمل ذلك البينة

على فائدة العطف وكونه مقبولا لعدم توقف القبول فيها على امر

غير محصل معانيها واما الواو فانها يدل على معنى مبهم غير محصل

هو مطلق الجمع في معنى من المعاني على احتمال المقارنة والتعقيب

المهملة والجمل تشاركتا في تحقق وما لا يكاد يحصى واكثر غير مناسبة

بحيث اذا تعاطفت عدت من قبيل الهزل او دعت كتب

المضاحك فلا بد بين المتعاطفين من خصوصية جامعة **قوله** ولهذا

عيب على ابي تمام في قوله لا والذي هو عالم ان النوى **الصبر**

بكسر البا هو الدواء المعروف والكسر لبناء الاخر ضرورة الشعر

واعتذر عن العيب بان الحسين سبب فتح مرارة النوى فكانه قال والذي

هو عالم بمرارة النوى ورافعها وبان كرم ابي الحسين حلو والنوى مر

فبينهما مقابلة ولا يخفى انه تعسف والاقرب ان يقال الجهة الجامعة

ههنا يجوز ان يكون خيالية بان يكون ابو تمام ممن كان في خياله هذان

الامران مرارة النوى وكرم ابي تمام الحسين **ولتوضيحه ان من عادة**

القدماء من شعراء العرب الاقتضاب وهو الانتقال عما بدأ به الكلام

من تشبيب وغيره الى المقصود يعني المدح بلا ملاءمة كما ان عادة متاخريها

التخلص وهو الانتقال مع رعاية الملاءمة كما سيجيء في البديع

ان شاء الله سبحانه وتعالى فابو تمام لما اراد اختيار طريقة

عطف كرم ابي الحسين على مرارة النوى لتقارنهما في خياله عليهم **قوله**

لا انقل

لان قوله انما نحن مستهزؤن بيان لقوله انا معكم اذا اريد بالبيان المعنى اللغوي

وهو الايضاح وهو موجود في انما نحن مستهزؤن سواء حمل على التاكيد او

على الاستيناف او البدل كما فصله الفاضل المحشي **اما على الاولين**

فظ واما على الثالث فلما سبق في احوال المسند في بحث الابدال منه

فظهر ان الشارح ذكر البيان لعمومه **فان قلت** البيان يجب ان يكون

اوضح من المبين وذا انما يكون بعد الابهام ولا ابهام في انا معكم

قلت فيه الايضاح بالنسبة الى الابهام التقديري بناء على احتمال

ان يتوهم ان معناه انا معكم ظ كما ذكر مثل ذلك في قوله سبحانه وتعالى

الا بعدا لعاد قوم هود **قوله** على معنى عاطفي

الواو واما العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها من الاعراب فاما

لدفع توهم الاضراب عن الجملة الاولى الى الثانية واما للقصد الى بيان اجتماع

مضمون الجملتين في التحقق فيحذف سبب الامر تقوية للدلالة العقلية بالوضعية

او بدون العطف يوجد الدلالة على تحقق مضمونها عقلا وان لم يتعلق

القصد الى بيانه **قوله** وهذا انما يظهر الخ **فيتصور**

لان مجرد الاشتراك قد يتحقق فيما لا يكون له حكم اعرابي كما اذا عطف شيء على جزاء الشرط

في مثل واذا جالس الحسن يعطي جندب فانه يفيد تشريك الثاني للاول في الجزائية

مع ان الجزاء لا محل له من الاعراب **قوله** لا ابد من عامل وهو قالوا انا معكم الخ

المشهور ان اذا شرطية مضافة الى شرطها فالعامل فيها هو الجزاء وجوز بعضهم

كالشيخ ابن الحاجب نور الله سبحانه وتعالى مرقده عدم اضافته كمتى فيصح

ان يعمل شرطها كما عمل في متى فان جعل اذا في قولنا اذا خلوت قرأت القرآن

مثلا ظرفية مجردة كانت مضافة الى ما بعدها ومعمولة لقرأت فيكون الحصر مستفاد

من التقديم وحده وان جعلت شرطية معمولا للجزاء اعني قرأت كما هو المشهور كان الحصر مستفادا
من التعليق بالشرط كما في قولك ان خلوت قرأت وجاز ان يعتبر التقديم عونا
للتعليق في افادة الحصر باعتبار ان الشرط معمول الجزاء وحق المعمول التأخير
وهذا الايماء التزامهم لتقديم الشرط لنكتة اخرى وان جعلت معمولة للشرط
كما ذهب اليه جمع كان التعليق مستقلا بافادته اذ ليس ح معمولا للجزاء
متقدما عليه حتى يستفاد حصر الجزاء فيها **قوله** فان كان بينهما كمال
الانقطاع بلا ايهام او كمال الاتصال **فيه بحث** وهو انه يمكن اعتبار
الايهام مع كمال الاتصال كما يمكن اعتباره مع كمال الانقطاع
والوصل ح هو العطف ايضا فلم لم يعتبر ولم يتعرض له ولم يجعل الاقسام سبعة
مثلا اذا سئلت هل تركت خمرا فقلت لا وتركت شربه يكون قولك
تركت شربه تاكيدا للنفي السابق ولو لم يؤت بالواو لتوهم تعلق
النفي بالترك كما في قولك لا وايدك الله عز وجل **ويمكن ان يجاب** بانه
لم يعتبر هنا دفع الايهام كما اعتبر في كمال الانقطاع اذ لا يتصور عطف
احد المتحدين على الآخر حتى يعطف لدفع الايهام فليتأمل **قوله**
فكل حتف امرئ يجري بمقدار واضافة كل على الحتف انما هو باعتبار
الاسباب كونه بالمرض وبالسيف وبالرمح وغيرها والا فالحتف
المضاف الى امرئ واحد وانما لم يقل تحتف كل امرئ مع بقاء الوزن
لان ما ذكره هو المناسب لمقام الحرب حيث يأتي فيه اسباب الموت من الرمح
والسيف ونحوهما من كل جانب **ان قلت** فقول الشارح العلاقة
فان حتف كل نفس يجري بمقدار لا يلائم غرض الشاعر وان كان مطابقا
للواقع **قلت** مراد الشارح الاشارة الى وجوب اعتبار العموم في

المضاف

المضاف اليه اعني امرئ كما اعتبر صريحا في المضاف ايضا وهو الحتف لان المعنى
على دخول الشاعر وغيره من اهل السفينة فيه وقد تقرر فيما سبق ان النكرة
في الاثبات قد تعم بواسطة المقام وانما لم يتعرض في بيان حاصل المعنى
للعموم المعتبر في المضاف لظهوره فقول الشارح يلائم غرض الشاعر
قوله حبستها بالمرساة المرساة آلة الارساء وهي
الحديدة التي تلقى في البحر لتقف السفينة ويقال لها بالفارسية لنكر
والضمير للحرب لانه مؤنث سماعي يقال وقعت بينهم حرب قال الخليل
تصغيرها حريب بلا هاء رواية عن العرب وقال المبرد الحرب قد تذكر وقيل
الضمير للكتيبة وهي الجيش وقيل للسفينة والمعنى قال مقدم القوم
للملاحين ارسوها اي السفينة ولا تجروها لكن تعالجها وتاخذها وما فيها من
الاهوال والاوجه ما ذكرنا هو الارجاع الى الحرب واما على الاخيرين
فتحتاج الى تكلف وهو ان يقال انهم لم يحملوا التي حووا من السفينة
لخوفهم من الغرق والهلاك ولم يقيموا ولم يتفقوا المعالجة السفينة ولا
للاشتغال بشرب الخمر **قوله** او لانه لا جامع بينهما اي الآخر
هذا على تقدير اتفاق الجملتين في الخبرية والانشائية لان عدم الجامع
بينهما انما يعد سببا للانقطاع على تقدير هذا الاتفاق والا
فالاختلاف سبب مستقل لكمال الانقطاع بحيث اذا جامعه عدم الجامع
لم يعتد به ولا يقال اجتمع هناك للانقطاع سببان **قوله** مؤكدة
للاولى او بدلا عنها او بيانا لها قيل اراد بكل واحد من هذه الامور
ما يفيد فائدة ذلك الواحد كما يظهر من التقرير في موضع كل منها لا معناه
الاصطلاحي لان كل واحد منها من التوابع والتوابع هو الثاني باعراب سابقه

فلابد ان يكون للمتبوع اعراب لفظي او تقديري او محلي مع ان الكلام يشمل الجمل التي لا محل لها
منه **ولك ان تقول** المراد من قولهم هو الثاني باعراب سابقه كونه كذلك فيما
لسابقه اعراب وانه باعراب سابقه نفيا او اثباتا وان كان خلاف الظاهر
والحق ان كون التابع ما يتلوه نفى شمول آخر على الاكثر فالتقييد بذلك بناء
على الغالب صرح به في اللب وشرحه للسيد الشريف ويؤيده ان الدماميني
صرح في شرح المغني بان قوله سبحانه وتعالى امدكم بانعام وبنين
بدل اصطلاحي من قوله سبحانه وتعالى امدكم بما تعلمون مع انه لا محل لها
من الاعراب كما حققه ان شاء الله سبحانه وتعالى **قوله** اذا جعلت الم
طائفة من الحروف او جملة مستقلة على التقدير الاول ان يكون الم اسم السورة
او القرآن والثاني على ان يقدر بمؤلف من هذه الحروف **ثم في العبارة**
مسامحة لان كون الم طائفة من حروف المعجم مستقلة لا يقابل كونه جملة مستقلة
اذ على كل من التقديرين اما مبتدأ محذوف الخبر او بالعكس فالتقدير على الاول
الم هذه وعلى الثاني هذه الم ثم المعجم اسم مفعول صفته محذوف اي حروف
الخط الذي وقع عليه الاعجام وهو النقطة او مصدر كالاعجام وعليهما
فاطلاق حروف المعجم من باب التغليب وجوز الشارح في شرح الكشاف
ان يكون معنى الاعجام ازالة العجمة بالنقطة وهذا انما يتم اذا جعل كون
الهمزة الافعالية للسلب مغيبا او مسموعا في هذه الكلمة **قوله**
الذي يستاهل في الصحاح فلان اهل لكذا ولا يقال مستاهل والعامة تقول
لكن العلامة الزمخشري يستاهل الكشاف رحمه الله تعالى صاحب الزمخشري قد صحح هذه العبارة
في الاساس فليراجع ثمة وليصحح **قوله** علم يرمى به جزافا
الجزاف بالكسر مصدر جازف مجازفة وجزافا اي اخذ بغير تقدير ومعرفة بالكمية

فارسي

والحاصل ان لا ريب فيه نفي لتوهم المجازفة في الكلام لان [illegible] ... [illegible]

فارسي معرب كزاف والمجازفة التكلم من غير خبرة وتيقظ ونصبه على المصدر
اي يرمى به رميا جزافا اي يرمى به رميا بطريق الجزاف **قوله** فوزانه
وزان نفي الوزان بالكسر مصدر قولك وازن الشيء بالشيء اي ساواه
في الوزن وقد يطلق على النظير باعتبار كون المصدر بمعنى الفاعل وقد
يطلق على مرتبة الشيء اذا كان مساويا المرتبة لشيء آخر في امر من الامور
وهو المراد ههنا **قوله** اي هو هدى اشارة الى ان هدى خبر مبتدأ
محذوف وانما لم يجعله مبتدأ محذوف الخبر على تقدير فيه هدى لفوات المبالغة
المطلوبة **قوله** فوزانه وزان ذلك الكتاب **اعترض عليه** الفاضل
المحشي بان الانسب حينئذ عطف هدى للمتقين على لا ريب فيه
لاشتراكهما في التاكيدية لذلك الكتاب **ثم اجاب عنه** بجواب احسن
تبين منه وجه عدم الحرف العطف في قوله سبحانه وتعالى فسجد الملائكة
كلهم اجمعون مع اتحاد كلهم واجمعون في التاكيدية للملائكة فليتأمل
قوله او لكون الجملة بدلا منها **قال في شرح** الفوائد الغياثية وفي
كون الفصل في البدل من باب الاتحاد نظر لانه ليس للاتحاد بل لانه في حكم الجملة العارية
عن المعطوف عليه **اللهم** الا ان يقال ذلك الحكم اي كون المبدل في حكم المطروح
في المفردات والتوابع الحقيقية بخلاف هذه فانها كالتوابع انتهى كلامه **قوله** نحو
امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين **فان قلت** الكلام في الجمل التي
لا محل لها من الاعراب وقوله عز وجل امدكم بما تعلمون في محل النصب لانه اول الآية
واتقوا الذي امدكم بما تعلمون **قلت** لو سلم ان الكلام في ذلك
فلا نسلم ان الجملة الاولى منهما مما له محل من الاعراب فان الاعراب للمجموع الموصول
والصلة على ما اشار اليه السيد الشريف قدس سره في اواخر الحاشية المتعلقة بتعريف المسند

[illegible] ... ان الجملة الاولى ... [illegible]

في شرح المفتاح والموصول والصلة لا محل لها كما ذكره ابن هشام عليه رحمة الملك العلام
في الباب الثاني من كتاب مغني اللبيب **قوله** وزاد حسنها في الحبني الكدار حسنها
يريد انه في حكم بدل الاشتمال وهذا على توجيه المص واما على قول من يقول الامر
بالشيء نهي عن ضده بالمعنى المتبادر فهو في حكم بدل البعض **قوله**
لان عدم الاقامة مغاير للارتحال **اراد بالمغايرة** ذاتا ومفهوما والغرات وان لم يتحقق
في الجملة الا انه اعتبر حاصل المعنى فنزل منزلتها فلا يرد ان المغايرة تجب المفهوم
لا ينافي كون الثاني بدل الكل بل هو شرط **قوله** لكنها كغير الوافية
لم يورد لغير الوافية مثالا ومثاله قوله سبحانه وتعالى بل قالوا مثل ما قال الاولون
قالوا ا إذا متنا وكنا ترابا وعظاما ائنا لمبعوثون فان الكلام الاول
غير واف بالمقصود من التصور لانه دال بالقرينة المتأخرة الخفية اعني قوله
والاولين فكان قاصرا وكان ترسيلا **قوله** فوسوس اليه الشيطان الاية
عدى الوسوسة بالى لتضمنه معنى الانهاء والالقاء واضافة الشجرة الى الخلد
بادعاء ان الاكل منها سبب الخلود والاكل وملك لا يبلى لا ينطق عليه نقصان
فضلا عن كونه **قوله** اقسم بالله ابو حفص عمر قضية على ما ذكره
العلامة في الفائق ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه عن الاصمعي
فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا
فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول و
هو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر
اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر رضي الله تعالى عنه مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال
اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال
ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقباء عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه

دق

وفي بعض الروايات ما ان بها من نقب مكانه ما مسها **الدبر** جراحة الظهر **والعجف** الهزال
والنقبة بالضم اول ما يبدو من الجرب قطعا متفرقة **قوله** وشبه هذا
بكمال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف **ينبغي** ان يزاد ويقال
مع المغايرة الكلية والا فالمانع من العطف موجود في كمال الاتصال ايضا
قوله اراها في الضلال تهيم **قال الفاضل النحرير المحشي**
اراها فعل مجهول من اري يري لكن يستعمل بمعنى الفعل المعروف وحقيقة
ذلك ان اري بمعنى ظن متعد الى مفعولين اثنين فاذن اراي بصير
متعديا الى مفاعيل ثلثة ويكون معنى زيد اري خالدا عمرا فاضلا
ان زيدا جعل خالدا ظانا عمرا فاضلا ويلزم هذا المعنى ظن خالد
عمرا فاضلا ثم كما نرى استعملوا اري في معنى لازمه هذا **ويقال** هام على وجهه
يهيم هيما وهيمانا ذهب من العشق وغيره **قوله** وليس الفصل لذلك
قطعا اما لكونه قاطعا للوهم او لان كل فصل قطع فيكون من قبيل
تسمية المقيد باسم المطلق **قوله** لئلا يتوهم انه عطف على ابغي
فبحثه لان في القطع احتمال كون المقطوع خبرا بعد خبر واحتمال
كونه تاكيدا لابغي او بيانا له او بدلا منه نعم كل من الفصل والوصل
ايهام بخلاف المقصود فلا يتجه تعليل الفصل بايهام الوصل خلافه **ويمكن**
ان يقال الامر عند الفصل موكول الى العقل والعقل يدفع الاحتمال
المذكور بالتامل في السياق **وايضا** الاستيناف اظهر في الجملة لانها
مستقلة بشانها واما عند الوصل فالعبرة باللفظ والعطف على
القريب كالنص في الواو فاحتمال خلاف المقصود في العطف اقرب منه
في تركه فلهذا اختير الفصل **قوله** فكانها جوابا لسؤال

اقتضته لا اولى صرح الشيخ في دلائل الاعجاز بوجوب القطع في هذه
وهو المفهوم من شروح المفتاح وانما الخلاف في سبب القطع فمنهم من
يقول السبب هو كمال الانقطاع لاختلافهما طلبا وخبرا ومنهم من
يجعله كمال الاتصال وهو ارتباط اللاحق بالسابق ارتباطا ذاتيا
ومنهم من يعلله بان حقهما ان يكونا كلامي الشخصين فلا مجال للعطف
اذ لا وجه لعطف التلقين ههنا وربما يقال لو جيء بالواو
لفهم منه انه من جملة المسئول وعلى كل وجه فهو منقوض بوصل قوله تعالى
وما كان استغفار ابراهيم لابيه الآية فان صدر الآية وهو قوله سبحانه وتعالى
ما كان للنبي والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولي قربى
من بعد ما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم يقتضي السؤال وقع في قوله تعالى
وما كان استغفار ابراهيم الآية جوابا له وهذا ظاهر اللهم الا ان يقال
الواو استينافية لا عاطفة فلا اشكال وقد يجاب بان المعتبر
في صور الاستيناف التردد في حال المسئول عنه بان حاله كذا ام لا والغرض
من السؤال المعتبر في الآية الكريمة ونظائرها النقض فليس من صور الاستيناف
والفرق واضح فان المطرح في الاول بيان ما اجمل فيعتبر كمال الاتصال الموجب للفصل
وفي الثاني دفع ما اورده فكان كل واحد مما يؤدي اليه الغرض من السؤال
والجواب في طرف وكان المقام مقام وصل يقتضيه المناسبة من وجه والمغايرة
من وجه وفيه ان علية القطع هو الوجوه الثلاثة التي ذكرها فيما سبق جارية
في هذه الصورة فالوجه فيها ايضا القطع اللهم الا ان يقال لم يقدم
السؤال في الآية الكريمة لاستبعاد حضوره في الاذهان وغناء الجواب
عن البيان ومن ثم لم يعتبر الاتصال بين الجملتين بل لا يلاحظ كانه بيان آخر لكنه مناسب

بالجملة

بالجملة الاولى فكان المقام بهذا الاعتبار مقام وصل وفيه ايضا تعسف لا يخفى
اذ لا يلايم هذا الاستبعاد ذكر الجواب والسكوت وتنبيه اعلم العقبى قوله او غير ذلك
قال الفاضل المحشي قدس سره مثل تنبيه المتكلم على كمال فطانته وادراكه
ان الكلام السابق مقتض للسؤال او على بلادة السامع
وعدم تنبهه لذلك لا بعد ايراد الجواب وفيه نظر لان التنبيه
لكون الكلام السابق مقتضيا للسؤال اخالة لكمال الفطانة
كما يدل عليه اول كلامه لا يكون عدم التنبيه له بلادة فلا يصح الاعتبار الثاني
اللهم الا ان يجعل الاضافة في كمال الفطانة بيانية ويراد بالبلادة عدم كمال
الفطانة قوله اي ما بالك عليلا قال في الصحاح الجوهري
ما بالك ما حالك والسؤال عن الحال بعد العلم بكونه مريضا
يكون عن سببه فمعناه أحرارة تشتعل بك أم رطوبة
تغلبك حال كونك عليلا قوله بقرينة التأكيد هذا ايضا
مبني على سوق الكلام على مقتضى الظاهر المتبادر والا فلا تأكيد
معه غير دفع الشك ورد الانكار كما سبق وليس فائدته منحصرة فيهما
حتى يقال لو كان السؤال عن سبب المطلق لكان سؤالا عن تصوره
الذي لا يتصور فيه شك وتردد حتى يؤكد في الجواب قوله نحو قالوا
سلاما قال سلام يحتمل ان يكون تقاولهم بلغة يعتبر فيها مثل ما يعتبر في
اللغة العربية ويحتمل ان يكون بها لانهم كانوا على ما قيل عالمين باللغة العربية
نعم شيوع هذه اللغة انما كان من اسماعيل النبي صلوات الله عليه وسلامه
على نبينا محمد وعلى اسماعيل وسائر النبيين قوله زعم العواذل
في ان الزعم اكثر ما يستعمل في الباطل ولهذا قيل زعموا مطية الكذب

فلا يكتب للعام ولو بدل زعم بعلم لكان احسن **قوله** جمع عازلة

يعني انه ليس جمع عازل فانه فاعلا صفة لا تجمع على فواعل **وقد عرّ كلامه**

في شرح الديباجة فليتذكر واما كون عازلة صفة جماعة فتبنى على الظ

الذي لا يعدل عنه الا لصارف اذ القول بانه يجوز ان يكون جمع عاذلة يعني رجل

عاذلة مع ان التاء للمبالغة مما لا يلتفت اليه **قوله** لا الى بعيد

اي دفع عنه الاستيناف بان يقدر الفعل في كلام المصنف اعني استوى فيكون بيد لا

مصدرا بالتاويل مشهورا كما في قوله وحيل بين العير والنزوان وكذا ان تعول

هو مسند الى الظرف بعينه كما تعرّبه قوله كما اذا عقب الاستيناف

عنه فالوجهان مطردان في مثله **قوله** كانه قيل ليستنجه الشيخ

صرح في دلائل الاعجاز بان السؤال اشتمل على الفعل اذا كان مقدرا لا يجوز

حذف الفعل في الجملة الجوابية **فان قلت** فما تقول في الآية الكريمة

قلت لا انه يقدر من يستنجون له فقيل رجال اي هم رجال فصدر

الاستيناف هو الاسم لا الفعل **قوله** لهم الف و

ليس لهم الاف الالف مصدر الف بالفتح اي لكن ليه واحدة و

الاف مصدر آلف بمعنى الفه **قوله** فحذف فيها الاستيناف

قيل يجوز ان يكون الاستيناف في هذا البيت مذكورا لا محذوفا ووجهه

انه لما قال زعمتم حرك السعيين ان يسئلوا ويقولوا لم ينكر ذلك

فاجاب بقوله لهم الف والدليل على انكار المتكلم ذلك لفظ زعمتم

لان استعمال الزعم في الكذب اكثر **قوله** وقد صحفه بعضهم صحفه

الزوزني ووجه كونه خبطا انه يحتاج كما اعترف به الى ان يقدر اصل الكلام

هكذا واما الوصل فاما لدفع الايهام واما للتوسط ففيه تقدير حرف ليس يحرفه

الالتفات

نظير بلا ضرورة داعية اليه **قوله** لانه قوله لا تعبدون اخبار في معنى

اي لا تعبدوا لان اخذ الميثاق يقتضي الامر والنهي والمعنى على تقدير القول

قائلين لا تعبدوا وقيل اخذ الميثاق في قوة القسم ولا تعبدوا جواب له

فلا حاجة الى تقدير القول وقيل لا تعبدون مقدر بان المصدرية بدل من الميثاق

فلما حذفت ان عاد الفعل الى الرفع نعم هذا يكون قولوا اصلة ولا يكون الآية

مما نحن فيه بل يكون من عطف المفرد على المفرد لان الامر مؤول بالمصدر معطوف

على خبر مؤول به **قوله** والمراد بالعقل القوة العاقلة المدركة للكليات اراد

بالقوى المدركة القوى التي يحصل بها الادراك سواء مدركة كانت او معينة

في الادراك **قوله** مثل الاتحاد في المخبر عنه او التمثيل في المخبر عنه والخبر

بل المسند والمسند اليه بناء على انه في قانون الخبر **قوله** او وهمي بان

يكون بين تصوريهما شبه تماثل **قال الفاضل المحشي** في شرح المفتاح

لما كان العقل يميز بين الاشياء الملتبسة وينسب اليه الامور الصحيحة المطابقة

للواقع وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سببا في نفس الامر للاجتماع

نسب الجمع بها الى العقل ولما كان الوهم مما يشتبه عليه الامر بما يشبهه وكان

شبه التماثل والتضاد وشبهه يناسب لتلك الاسباب المقتضية في نفسها

للاجتماع نسب الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال محلا لتعاقب صور

المحسوسات التي منها ينتزع صور الموهومات والمعقولات بين الجمع

بسبب تقارن الصور كلية كانت او جزئية محسوسة او موهومة الى الخيال **والصانع**

في الجامع ان الجمع ما بسبب التقارن في خزانة الصور والاول هو الخيالي والثاني

اما ان يكون بواسطة امر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلي و الا

فهو الوهمي **قوله** نوع واحد زيد في اصلهما عارض **اراد به الصوت والسواد**

فان الوهم يحكم بان الصفرة بياض زيد في شيء يسير لا يخرجه عن حقيقته وكذا السواد خضرة
زيد في شيء يسير **قوله** يتوهم ان هذه الثلاثة نوع واحد
بسبب اشتراكها في اشراق الدنيا بها فانها اشراق حسيا بالاول
والثالث وعقليا بالثاني لافاضة انوار العدل والاحسان
قوله او تضاد وهي التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان
على محل واحد يخرج بقوله وجوديين تقابل السلب والايجاب وتقابل
العدم والملكة وخرج بقوله على محل واحد التضاد بين الجواهر اعني الصور
النوعية للعناصر ومن لم يثبت التضاد بينها اعتبر الموضوع بدل المحل
وبما ذكرنا ظهر ان المراد بالتعاقب على المحل التعاقب باعتبار الحلول
لا باعتبار الصدق **قوله** لعدم تواردهما على المحل لكونهما
اجسام لا اعراض ظ الكلام يدل على ان التوارد على المحل انما
هو في الاعراض وفيه نظر لما عرفت من ان المحل اعم من الموضوع المختص
بالاعراض هو الثاني لا الاول فتامل **قوله** وبذلك اختلف الصور
اي لاختلاف السبب كنقصان وقته وترتيبا اي اجتماعا على هيئة مخصوصة
يتميز بها نسبة اختلف الى فاعله مجاز وكم من صور لا انفكاك اشارة
الى اختلاف الصور في الترتيب وقوله وكم من صور لا تغيب اشارة الى
اختلافها في الوضوح واختلاف الصور ترتيبا واضحا يفضي اختلافها
اختلافها وضوحا لكنه قصد التنبيه عليه اصالة **قوله** وظاهر انه ليس
تصور تركيب الخيال قيل هذا انما يتم اذا لم يجعل تقارن الصور
بمعنى الصور المتقارنة ولا يخفى انه تعسف لان عبارة
السكاكي فان عبارته هكذا والخيالي هو ان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال **قوله**

والمص

والمص لما اعتقد ان كلامه حيث قال في الايضاح واما ما شعر به ظاهر كلام
السكاكي في مواضع من كتابه انه يكفي ان يكون الجامع باعتبار المخبر عنه او
الخبر او قيد من قيودهما فهو منقوض بنحو ما مر يعني زيد شاعر وعمرو كاتب
فانه غير صحيح كما عرفت وبنحو قولك هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط
زيد ثوبي ثم قيل ولعله سهو فانه صرح في مواضع منه بامتناع عطف قول
القائل خفي ضيق على قوله خاتمي ضيق مع اتحادهما في الخبر **قوله** فوقع الخلل
في قوله الوهمي يريد ان المص لما ذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله
اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور ما مثل الاتحاد الخ ظهر انه اراد
بالتصور الذي اعتبر فيه الاتحاد المعنى المتعارف وهو العلم فظهر الفساد
في القولين المذكورين وهذا الفساد انما يلزم من تغييره ولا يرد
على نفس عبارة السكاكي لانه مثل الاتحاد في تصور الاتحاد
في المخبر عنه وفي الخبر وفي قيد من قيودهما فعلم ان مراده بتصوريهما
في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما والخيالي ان يكون بين تصوريهما متصورا
بهما على ما سبق **قوله** غلط فيه لان المص بعد ما حمل
في الايضاح كلام السكاكي على السهو وفرغ منه قال المص ثم قال
اي السكاكي الجامع بين الشيئين وهمي وعقلي وخيالي اما العقلي
فهو ان يكون بينهما اتحاد في التصور الى اخر ما ذكره فلا يتعين انه قصد
بهذا الكلام اصلاح كلام السكاكي بل يجوز ان يريد نقل كلامه بعبارة
اخصر منه فلا يبعد ان يريد بالشيئين الجملتين وبالتصور المعلوم التصوري
ويقصد بذكره موقوفا الى جنس المعلوم التصوري المنشأ والمحل المتصور
سواء كان مخبرا عنه او خبرا او قيدا من قيودهما كيف لو لم يحمل على هذا

لم يصح قوله فالت كمال الجامع بين شيئين الى ولهذا قال جمال الدين في شرح المشيئين بالجملتين
لانه بصدد بيان الجامع بين الجملتين عطف احديهما على الاخرى ولانه قد صرح
ان كالى بلفظ الجملتين توجب حمل كلام المؤلف عليه والا لم يصح النقل
قوله التذييب قيل الفرق بين التذييب والتنبيه مع اشتراكهما
في ان كلا منهما يتعلق بالمباحث المتفرقة انه ما ذكر في حيز التنبيه
بحيث لو تامل المتامل في المباحث المتفرقة لفهمها منها بخلاف
التذييب اي لو تامل فيها ولو بامعان النظر لم يستخرج شيئا منها غالبا
قوله وهو جعل الشيء ذنابة في الصحاح الجوهري الذناب
بالكسر عقب كل شيء وذنابة الوادي الموضع الذي ينتهي اليه السيل والذانب
التابع قوله في سبيل التشبيه بالحال ووجه التشبيه كونها حكما
لصاحبها قوله لا نكرة محضة ينبغي ان يقيد بعدم تقدم الحال
اذ يجوز وقوع النكرة المحضة ذا حال اذا قدم عليها الحال نحو جاء راكبا رجل على ما
هو المشهور قوله الا ان يفصل الجملة الحالية عن الضمير الحالية بالواو ولا يجوز
تقديمها على ذيها رعاية لاصل الواو الذي هو العطف لكن نقل
ابن اصبع على جوازه عند الجمهور وان منعه المغاربة نقله الدماميني تامل
قوله اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا هذا
على احد الوجهين في قراءة الرفع في تستكثر والوجه الآخر فيه ان تحذف ان
فيبطل عملها واما اذا قرئ بالجزم على انه بدل عن تمنن من المن اي
لا تمنن ولا تستكثر فليس مما نحن فيه وفي الآية الكريمة وجوه اخر
مذكورة في التفاسير قوله فيمتنع الواو فيه كما في المفردة
وانما عدل عن عبارة الايضاح حيث قال فوجب ان يكون بالضمير وحده
كالحال

كالحال المفردة لانه يرد عليه بحسب الظاهر انه لم يذكر دليلا على كون الوصف المذكور
في الحال المفردة مؤثرا في وجوب الاقتصار فيها على الضمير ليتم كلامه
ووجه عدم كون الواو عند ما ذكر ههنا لان ليس الملحوظ اصالة
الحاق المضارع المثبت بالحال المفردة في وجوب الاكتفاء بالضمير بل
الحاقها في امتناع دخول الواو وقد دل في كلامه على امتناع
دخول الواو في الحال المفردة حيث استدل اولا على ان اصل الحال
مطلقا ان لا يكون مع الواو بقياسه على الخبر والنعت ثم بين وجه
في لغة الاصل في الجملة فيبين بقاء المفردة على الاصل واما ما اورد عليه
الفاضل ان هذا القياس في اللغة وقد منعه كثير من المحققين فجوابه انه
ما ذكره النحاة من قبيل الحمل على النظير لا قياس فقهي فهو مقبول
حق القبول اذ قد صرح المصرح في ايضاح المفصل وغيره من التعليقات
في اثناء هذه المباحث بانه مناسبات والافاضل الدليل هو الاستعمال
قوله وفيه نظر لان الحال حيث النظر ما حققه الفاضل المحشي
في وجوب تقدير مبتدأ في الواقع حالا قوله واصك وجهه
الصك الضرب قال الله سبحانه وتعالى فصكت وجهها اي ضربت
قوله فلما خشيت اظافيرهم الاظافير جمع اظفار
وهو جمع ظفر ويراد به الشوكة والقوة وقيل المراد بالاظافير
الاسلحة ومالك اسم رجل قال الثعلب الرواة كلهم على ارهنتهم ماضيا
على ان ارهنت بمعنى رهنت الا الاصمعي فانه رواه وارهنهم
على انه مضارع وحاصل معنى البيت لما خشيت منهم هربت وخلصت
وجعلت مالكا رهنا عندهم ومقيما لديهم قوله كما في قوله سبحانه وتعالى

لم تؤذونني الى في شرح اللب عبد الله انه وجوب الاقتصار على الكسر في المضارع
المثبت اذا لم يكن مصدراً بقد واما اذا كان مصدراً بها فيدخله الواو
كقوله سبحانه وتعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم وما
ذكره الشارح اظهر قوله ومعناها ان يفرض ما كان في الزمان
الماضي وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانه تحضره
للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه كما تقول رايت الاسد
فاخذ السيف فاقتله ثم ان قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع بالنظر
الى المثال الذي وقع الكلام فيه لان مطلق حكاية الحال الماضية هذا
قد يكون التعبير عن الماضي بلفظ اسم الفاعل من قبيل الحكاية كما صرحوا
في قوله سبحانه وتعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ولذا عمل باسط
في المفعول مع انه يشترط في عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال او الاستقبال
وبالجملة ليس معنى حكاية الحال الماضية ان اللفظ الذي في ذلك الزمان
يحكى الآن على ما يلفظ به كما في قولهم دعني من تمرتان على ما زعم
الفاضل المحشي في حواشي شرح المفتاح بل المقصود حكاية المعنى
هذا وذكر الاندلسي ان معنى حكاية الحال الماضية
ان اللفظ الذي في ذلك الزمان تحكى الآن على ما يلفظ به او تقدر
نفسك كانك موجود في ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود
الآن لكن ما ذكره الشارح ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث
قال معنى حكاية الحال الماضية ان تقدر ان ذلك الماضي واقع في حال
التكلم كما في قوله عز وجل فلم تقتلون انبياء الله من قبل وقد نقحه
الفاضل الرضي قوله دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع

قال

قال ابو البقاء في القراءة بالتخفيف وجهان احدهما انه نهي ايضاً وحذف النون الاولى
من الثقيلة تخفيفاً فلم يحذف الثانية لانها لو حذفت لحذفت متحركاً فاحتاج
الى تحريك الساكن وحذف الساكن اولى والثاني ان الفعل مرفوع
وفيه وجهان احدهما خبر في معنى النهي كما في قوله سبحانه وتعالى لا تعبدون
الا الله والثاني هو في موضع الحال وقد يجوز ان يكون لا تتبعان نهياً والخفيفة نون
التاكيد الخفيفة على ما ذهب اليه يونس وكسرت لالتقاء الساكنين
فحينئذ اليها تتبعان ان ويجوز العطف فظهر ان الآية لا تصلح
للاستشهاد بل يصلح للتمثيل قوله انى يكون لي غلام الآية
فان قلت الكلام في الحال المنتقلة على ما سبق والكبر بعد حصوله غير
منتقل فكيف اورده ههنا قلت الحال بلوغ الكبر والبلوغ كما
يتحقق يضمحل قوله ولم يمسسني بشر فان قلت لم ينتقل
عدم مس البشر اياها فكيف عد من الاحوال المنتقلة قلت ليس في
اللفظ دلالة على عدم انتقاله بخلاف قولك زيد ابوك عطوفاً وهذا
القدر يكفي في عده من الاحوال المنتقلة قوله او مقدرة
كما في قوله سبحانه وتعالى حصرت صدورهم اي قد حصرت وضاقت وفيه
خلاف سيبويه فانه لم يجوز حذف قد في الماضي المثبت وذهب الى
ان حصرت لم يقع ههنا حالاً بل هو صفة موصوف محذوف اي جاؤكم قوماً
حصرت صدورهم ورد بان الموصوف المذكور اذ قد يكون حالاً موطئة
وصفة الموطئة ايضاً اذا كان ماضياً يجب تقديرها بقد لكنها
اذا حذف الموصوف فانه يكون في صورة الحال القائمة مقامه قوله لانه قد
يقرب الماضي من الحال فيه بحث لان قد تفيد المقاربة بالباء لا المقارنة بالنون

والمط في الحال المؤكدة فني لا الاول وقد اشار المحشي الى دفعه حيث قال المقارنة
بمنزلة المقارنة فان التقريب من الشيء في حكمه ولذا اطلق الآن على
الزمان القريب من الحال وفي بعض نسخ شرح اللب للسيد ولفظة قد
تقرب الماضي من ذلك الزمان فيكون المقاربة بمنزلة المقارنة والكلام
بعد لا يخلو عن شوب لان الظاهر ان المعتبر في الحال حقيقة المقارنة
لا ما هو في حكمه ولذا قال المحشي اذا قلت جائني زيد ركب كان
المفهوم كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء متقدما عليه و
لا يحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربته
من المجيء ويفهم المقارنة بينهما وكان ابتداء الركوب كان متقدما
على المجيء لكن قارنه كيف ولو كفى المقارنة في الحال لم يحتج في مثل
قولك جائني زيد ركب الى قد اصلا لان المفهوم منه على تقدير
التسليم مجرد كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء متقدما عليه
لا كونه بعيدا عنه فليفهم المقاربة من جعله قيدا للعامل ولا فرق
في ذلك بين وجود قد وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون نعم لو اطرد
الاستعمال ولم يوجد فعل ماض مثبت وقع حالا بدون قد
لا مكن ادعاء المناسبة بان المقارنة في جائني زيد قد ركب يفهم من قد
وجعل الحال قيدا للعامل وفي جائني زيد ركب من الثاني لا غير
فرد وعدم قوة الدلالة عليها لكن وقوعه بدون ذكر لفظة قد كثير
في الكلام فاحتيج الى التقدير فتأمل قوله فتحصل به
الدلالة عليها فيه نظر اذ قد سبق ان المعتبر الدلالة المقارنة
ولهذا قيل المنفي من المضارع لا بد ان على الحصول وتحققها فيما نحن فيه ممنوع قوله

لعدم

١٠١

لعدم دلالتها على عدم الثبوت ايضا واذا انتفى كلتا الدلالتين تخالفه للحال المفردة
من هذه الحيثية مع ظهور الاستئناف فيخل دخول الواو قوله
مع ظهور الاستئناف علل في الايضاح ظهور الاستئناف في الاسمية
باستقلالها بالفائدة وبعضهم اي بعض اهل الاستدلال
على اولوية دخول الواو على الجملة الاسمية من تركها اما بكل واحد
من عدم دلالتها على عدم الثبوت وظهور الاستئناف او
لمجموعهما لا سبيل الى الاول اذ كل من التعليلين باطل
اما الاول فلانه احد شقي الدليل الذي ذكر على جواز الامرين
وفي مقابلة الشق الآخر وهو دلالتها على المقارنة فكيف
يستدل به على اولوية دخول الواو مع وجود معارضه واما الثاني
فلان ظهور الاستئناف في الاسمية كظهوره في الفعلية لاشتراك الدليل
وهو الاستقلال بالفائدة اللهم الا ان ثبت انه في الاسمية اظهر منه
في الفعلية ولا سبيل الى الثاني ايضا والا لكان مجيء المضارع
المنفي وكذا الماضي مثبتا ومنفيا بالواو اولى لتحقق ظهور
الاستئناف مع وجود حيثية تخالفهما للحال المفردة
كما مر ولو اريد بظهور الاستئناف ظهور الاستئناف في الاثبات
كما نقل عن الشيخ رجعل قوله مع ظهور الاستئناف اصلا في
التعليل بقرينة مع التي اصلها الدخول على المتبوع وعدم الدلالة
على عدم الثبوت تتمة له كان هذا هو المجوز لاثبات الواو وظهور الاستئناف
مرجحا له لم يوجد شيء الا انه السياق كلامه يشعر بان هذا غيرها ذكره
الشيخ قدس الله سره وتحقيق قوله اي وانتم من اهل العلم والمعرفة

او وانتم تعلمون ما بينهما من التفاوت الاول على تنزيل المتعدى منزلة اللازم
والثانى على حذف المفعول وفيه خلاف لابن مالك فعنده الاكتفاء
بالضمير اقيس من الاكتفاء بالواو وشبهها بالجبر وكثفت ووروده
فى كلام رب العزة كثير نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو والله
يحكم لا معقب لحكمه وفى النظم نحو قوله ما بال عينك
دمعها لا ينرقا وحكى عن سيبويه الاستغناء عن الواو
بنية الضمير اذا كان معلوما نحو التمن منوان بدرهم اى منه قوله
وبدخل فى صلة لعال اى المراد من الدخول فى صلة لعال ان يجعل
من قيوده تابعا له فى الاثبات وعدم جعله اثباتا مستقلا والمراد
بالاستيناف اللغوى الذى ذكره عكسه قوله وهو مشعر بوجوب الواو
كانه اعترض على المص كما اشار اليه الفاضل المحشى والذى يلوح منه
ان الاولوية بالعكس ان يجعل فوصله بمنزلة فى الموضعين على التناسب
والتشابه قوله اذا انكرتنى بلدة اى على حذف المضاف
اى اهل بلدة او على الاسناد المجازى وانكر ونكر بكسر الكاف واستنكر
كلها بمعنى واحد يقال انكرت الرجل ونكرته نكرا ونكورا اذا
استنكرته واستنكرته والبازى بسكون الياء طائر معروف
وجمعه بزاة والباز بغير ياء لغة فى البازى وجمع الباز ابزاز
وبزان قوله فعنت عن من بتصرح اى كان الغ
الفرزدق يخاطب امرأته عذلته على اعتنائه بشان بنيه
يقال قعدوا حواله وحوله وحولته وحوالته ولا يقال حواليه
بالكسر فى اللام كذا فى الصحاح الجوهرى قوله رواك بنحل وتعظيم اى

مشتمل

مشتمل عليك التعظيم والتبجيل اشتمال البرد على صاحبه حين لبس عطفه

الباب الثامن فى الايجاز والاطناب والمساواة

قدم الايجاز تنبيها على انه يناسب التقديم فى الكلام واردفه بالاطناب
لكونه مقابلا له قوله اما الايجاز والاطناب لم يتعرض للمساواة
لانه لا فضيلة لكلام العرب الاوسط فما يصدر عن البليغ مساويا
لا يكون فيه نكتة يعتد بها كذا فى الشرح للمفتاح وفيه بحث
لان عدم الاعتداد انما يكون اذا كان قصد البليغ التجريد عن كل نكتة وليس كذلك
لجواز ان يكون فى الكلام مقتضيات وخصوصيات لا يراعيها الا البليغ
واما البليغ فمن حقه ان يراعيها ويشير اليها مع كون لفظها غير
متطابق لها ويؤيده ما يشير اليه من جواز كون الموجز بالنسبة الى
مقتضى المقام ويا المتعارف فى الاوساط فى بلاغة اللهم الا
ان يقال مراده انه ليس بليغا من حيث انه مساو لمتعارفهم
ان قلت فكذا فى الايجاز والاطناب اذ ليس بلاغة الموجز مثلا
من حيث انه اقل من متعارف الاوساط من حيث انه اشتمل على نكتة
قلت كونه اقل من متعارفهم يشعر بوجود خصوصية بخلاف
المساواة فتامل قوله الى كلام ازيد منه يشير الى
انه لا يقدح فى كون الكلام كونه زائدا على كلام آخر وكذا الكلام فى كونه
انقص وقد يجعلا من قبيل الشتاء ابرد من الصيف والعسل
احلى من الخل قوله ولا فى غاية الفهاهة الفهاهة
والعى بمعنى واحد كلاهما وفى الصحاح الجوهرى العى خلاف البيان
وقد عى فى منطقه وعيى ايضا فهو عى على فعيل وفى المثل اعيى من باقل

الفهة والفهاهة العي ورجل فه وامرأة فهة قوله عن حكم النعيق
النعيق صوت الراعي في غنمه وقد نعق الراعي بغنمه ينعق نعقا
ونعاقا ونعقانا اي صاح بها وزجرها وحكى ابن كيسان
نعق الغراب بعين غير معجمة قوله من اقل عبارة المتعارف
اي من عبارة الكلام المتعارف والاضافة بيانية قوله
والاطناب اداؤه باكثر منها الاطناب على اصطلاح السكاكي يعم هو
المساوي كما سيجيء ان شاء الله سبحانه وتعالى وهذا التفسير لا يلائمه
اللهم الا ان يقال هذا على اصطلاح آخر قوله اي لكونه
بعبارة المتعارف اكثر منه لم يقل لكونه اقل من عبارة المتعارف
مع ان المذكور فيما سبق لان هذا صريح في معنى الاختصار فلا وجه
للقول برجوع الاختصار اليه واما صاحب التلخيص فههنا
لان هذا المعنى ايضا قد سبق ضمنا وان لم يسبق صراحة وهكذا
الكلام في قوله واخرى لكون المقام خليقا بابسط مما ذكر فافهم
قوله رد على الخلخالي دفع توهم بعضهم ان المراد بما ذكر متعارف الاوساط
ووجه الرد انه لا معنى لان يقال فرجع هذا الكلام موجزا
ان المقام خليق بابسط من متعارف الاوساط الا ان يلاحظ ان هذا
الكلام على متعارفهم فيئول بعد هذا التكلف الى ما ذكره الشارح واما
ما ذكر في وجه الرد من لزوم التكرار بلا فائدة لان هذا هو المعنى الاول بعينه
فلا وجه له اذ بالمعنى الثاني يشمل ما كان مساويا لمتعارف الاوساط
لكن يكون الكلام خليقا بابسط من هذا المتعارف قوله والايجاز
بالنسبة الى مقتضى المقام فان قلت اذا كان المقام خليقا بابسط

كان

كان هذا الموجز الذي ذكر غير مطابق له فلا يكون بليغا قلت مقتضى الظاهر
الابسط لكن عدل عنه لغرض كالتنبيه على قصور العبارة عن وصف
انقراض الشباب والمام المشيب قوله فللايجاز معنيان
هذا مبني على ما ذكره الزمخشري وغيره من انه لا فرق بين الايجاز والاختصار
عند السكاكي اذ هو يستعمل الايجاز تارة والاختصار اخرى قوله
والجواب انه لم يرد انه نوقش فيه بان قول السكاكي فلكونهما اي الايجاز
والاطناب نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما يدل على انه لا يعتد بمتعارف
مطلق النسبة ولا شك ان مطلق النسبة لا يقتضي ذلك كما ذكر
قوله نحو قول عدي بن الابرش الابرش في الاصل نكت صغار
في شعر الفرس تخالف سائر لونه والابرش اسم رجل كان به برص فكنوا به
عنه والزباء اسم ملكة وكان جذيمة الابرش ملك آخر فقتل اباها
اي ابا الزباء وقيل زوجها واستولى على مملكته اي مملكة ابي الزباء
وبعد رجوع جذيمة الابرش استولت الزباء مملكة ابيها المقتول
فارسلت الى جذيمة اني رغبت فيك واردت ان تتزوجني فاضم
ملكي الى ملكك فسر بذلك وشاور اهل الرأي من ثقاته وجذيمة
يومئذ ببقة من شاطئ الفرات فاجمعوا في رأيهم على ان المصلحة الان ليس
يسير جذيمة الى الزباء وخالفهم قصير بن سعد وقال المصلحة ان تكتب
اليها وتطلبها فخالفه اي خالف جذيمة رأي قصير وسار اليها واستخلف
على مملكته عمرو بن عدي فلما قرب قال لقصير ما الرأي قال قصير خلفت الرأي
ببقة فتقول الان ما الرأي ثم ادخل على الزباء بعد الثنيا والتي
فامرت زباء بجذيمة فاقعد على نطع وجيء بطشت من ذهب وشدوا

رواهشه

فلما انقطعت يداه من سيلان الدم قطعتا فقطرت زباء بقطر بعض الدم
خادع الطست فقالت لا تضيعوا دم ملك فقال جذيمة دعوا
دما ضيعه اهله قوله كذبا ومينا زعم بعضهم ان الرواية
كذبا مينا بلا عاطف فلا تطويل قوله والكذب والمين واحد فيكون
تطويلا وفيه نظر لان هذا من قبيل عطف احد المترادفين على الآخر وفائدته
تقرير المعنى في الاذهان كالتوكيد ولا يخفى انه مناسب للمقام فلا نسلم
اخلاله بالبلاغة قوله علم المنية من الشعبة وهي الفرقة
سميت المنية بشعوب لانها تفرق وهي معرفة لا يدخلها الالف واللام كذا
في الصحاح الجوهري قوله واعلم علم اليوم البيت من قصيدة
امن ام اوفى دمنة لم تكلم بحومانة الدراج فالمتثلم وبعده
ودار لها بالرقمتين كأنها مراجيع وشم في نواشر معصم
وقد مر شرح المطالع في شرح الديباجة والرقمة جانب الوادي والمراجيع جمع
مرجوع من رجعه رجعا والوشم من وشم اليد اذا غرزها بابرة ثم ذر عليها
النور وهو النيلج والمعصم مواضع السوار من اليد ونواشر المعصم
عروقه الواحدة ناشرة قوله علم اليوم اما ان يكون نصبا على المصدرية
اى اعلم علما متعلقا بهذين اليومين وجعل مفعولا به بان يقال اعلم بمعنى
احصل كما ذكره الشريف في حواشي المواقف والذي يحاول
ان تعلمه بعين العلم تصور حقيقة العلم وقوله عمي صفة مشبهة يقال رجل عمي القلب
اى جاهل كذا في الصحاح قوله قدمها لانها الاصل والتفضيل عليه قيل
الاولى ان يذكر وجه تقديمها في الاجمال ليبقى عند قوله والقرب ان يقال الى آخره فما
فانه المقتضى لبيان فائدة العدول عن الكثير قوله باب الايجاز والاطناب والمساواة

واما

واما التقديم فيما نحن فيه ففرع التقديم في الضبط الاجمالي قوله ولا يحيق المكر
السيء الا باهله حاق به الشيء اي حاط ووصف المكر بالسيء ايماء
الى ان بعض المكر ليس سيئا كما في قوله سبحانه وتعالى ومكروا ومكر الله لانه
مكر الله جزاء السيء وجزاء السيء ليس بسيء قوله عنك وسع
المشهور ان اسم المكان لا يعمل الا في الظرف والا في غيرها فالظرف متعلق
بالجر اعني واسع على تضمينه معنى البعد وجوز البعض عمله في الظرف وفيما بناء
على التوسع فيهما فجاز ان يتعلق بالمنتأى قوله لانه اعتبار هذا اللفظ
رعاية لامر لفظي الخ فان قلت لو سلم ذلك في الآية فلا نسلم في البيت
اذ الشرط يفتقر الى الجزاء البتة فان كان مذكورا فيها ونعمت والا فمحذوف
يجب تقديره اذ لولاه لاختل اصل المعنى فتقديره ليس لامر نحوي لفظي بل لتأدية
اصل المراد قلت معنى الجزاء يفهم من المصراع الاول فلا احتياج
الى تقديره لتأدية اصل المراد قوله وبالجملة لا نسلم ان لفظ الآية
والبيت ناقص الخ ثم هذا المنع مبني على حمل السؤال المذكور معارضة كما
هو الظاهر من تقرير الشارح واما اذا جعل منعا وسندا فلا وجه له قوله
حتى لو صرح به لكان اطنابا بل تطويلا الحسن اي يقول حشوا لان الزائد متعين
قوله اي رجحان قوله عز وجل ولكم في القصاص حيوة الحسن بقول
اي رجحان في القصاص حيوة كالاخفى قوله اعني الحروف الملفوظة
ولهذا لم يعتبر الالف في القصاص والياء في في مع انهما موجودتان في الكتابة
قوله والنص على المطلوب يعارضه كون سلوك طريق البرهان فنا من البلاغة
قوله اي النوعية حيثية النوعية غير حيثية التعظيم وان كان تنكير
العظمة نوعا ولذا ذكرهما فان قيل في هذا التكرار رد العجز على الصدر اجيب عنه

بان المعتبر في مطلق رد العجز على الصدر فيما هو من المحسنات ما يكون في الكلام الذي
يكون فيه الوسط اكثر من العجز والصدر كما يشهد به التتبع وههنا ليس في البيت الا كلمة
واحدة **قوله** كما حرر في آخر باب الانشاء اراد به قوله وهذه الاربعة
يجوز تقدير الشرط بعدها ويجوز في غيرها لقرينة **قوله** واما جملة اراد
بها الكلام التام الذي لا يكون جزءا من كلام آخر ولهذا لم يعد كل من
الشرط والجزاء جملة **قوله** فان ضربت بها فقد انفجرت **قال ابن هشام**
في مغني اللبيب جوز الزمخشري ومن تبعه ان يكون فاء فانفجرت فاء الجواب
اي فان ضربت فقد انفجرت **ويرده** ان ذلك يقتضي تقدم الانفجار على الضرب
مثل ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل الا ان قيل المراد فقد حكمنا بترتب
الانفجار على ضربك انتهى كلامه **وفيه بحث** لان ما ذكره في الاستثناء
لا يفيد في دفع الاعتراض شيئا فجهة ان مبنى كلامه ان الماضي بعد تحقق
معنى فلا يصح ان يكون جوابا للشرط المستقبل **ويمكن ان يجاب** عن اصل السؤال
بان حرف الشرط في ان ضربت خلصت الماضي الداخل عليه قد التحقيقية
للاستقبال وفائدة قد فيه هو تحقق ترتب الانفجار على الضرب في
نظيره افادة لو في قوله سبحانه وتعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم
استمرار الامتناع وقد سبق تحقيقه في مباحث الشرط
فليتذكر **نعم** يحتاج الى التاويل في قوله سبحانه وتعالى ان يسرق
فقد سرق اخ له من قبل لان المجرد وقوع الجزاء ماضيا بقيد
بل لان السرقة المنسوبة الى يوسف عليه السلام كما يدل عليه لفظ من قبل
على انا لنا ان نقدر حكمنا قبل قد والمعنى ان ضربت فحكمنا بانه قد انفجرت
وكذا في الآية الثانية فلا يلزم وقوع الجزاء فعلا ماضيا بقد فتدبر **قوله** ومثل ان

الفاء

الفاء فصيحة كونها منبئة عن ذلك المحذوف فكيف لو ذكر لم يكن بذلك الحسن
مع ان حسن موقعها ذوقي لا يمكن التعبير عنه **قوله** فالعقل دل
ان ههنا حذفا اذ الاحكام الشرعية اي **المسئلة الاصولية مذكورة**
في كتب الاصول وما ذكره الشارح مذهب المعتزلة والعراقيين
من اهل السنة واما على مذهب **جمهور اهل السنة** فتعلقها
بالاعيان حقيقة يراد بها تحريم العين كالخمر والخنزير ونحوهما من الميتة
وغيرها **قوله قد شغفها حبا** في الصحاح الشغاف غلاف
القلب وهو جلدة دونه كالحجاب يقال شغفه الحب اي بلغ شغافه
قوله والعادة دلت على الثاني **فان قلت** الموافق
لغرض زليخا تقدير الحب لا غير لانهن لما لمن زليخا وكانت في
العشق مغلوبة الهوى ارادت زليخا ان تظهر لهن ان لومهن
اياها لم يقع موقعه لانه مخالف للعادة ولانها قالت فذلكن الذي
لمتنني فيه في حبه لو كان مخالفا للعادة **قلت** لا شك ان
المقدر يجب ان يكون ما وقع فيه اللوم في نفس الامر والالكان
كاذبا والعادة تدل على ان لوم النسوة انما كان في المراودة
لا في نفس الحب الذي لا اختيار فيه وانما ذكرن الحب حيث
قلن امراة العزيز تراود فتاها عن نفسه قد شغفها حبا
انا لنراها في ضلال مبين لا لاجل اللوم على نفس الحب فحينئذ
لا جواز لتقدير في حبه بناء على مقتضى العادة من انهن
ما لمنها فيه في نفس الامر **قوله** كقولهم للمعرس بالرفاء
والبنين **هذا دعاء** الجاهلية حيث يكرهون البنات

وقد ورد النهي عنه قوله او مقارنته للمخاطب بالاعراس وتنبيه دل عليه ذلك
هكذا في بعض النسخ وهو المناسب للسياق ولم يوجد في اكثرها فلعله تركه اكتفاءً
بقوله بقا او المخاطب بالفعل قوله اي من الايضاح بعد الابهام
لم يقل اي من الاطناب للايضاح بعد الابهام مع انه الاليق بالسياق
اختصارا قوله وقيل الاجمال والتفصيل لما دل لفظ قيل
الى انه لا يخلو عن ضعف لان الاجمال والتفصيل عين الابهام والايضاح
التنبيه الابلاغ قول المصنف سوى ما ذكر وذلك ان تقول المراد بقوله
سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام للامور المذكورة والايضاح بعد الابهام
باعتبار ما فيه من الغرابة المستطرفة وغيره باعتبار الامور الثلاثة
المذكورة فلا محذور قوله يشيب ابن آدم لم يقل نحو قوله صلى الله تعالى
عليه وسلم وعلى آله وصحبه لان متن الحديث على ما ذكر في جامع الاصول
وغيره يهرم ابن آدم ويشيب منه اثنان الحرص على المال والحرص على العمر
في رواية يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنان حب المال وطول العمر فكان قوله في
الايضاح كما جاء في الحديث يشيب ابن آدم بناء على انه نقل بالمعنى
وقوله يشيب بالكسر من شاب الغلام قوله وهي صلوة العصر
عند الاكثر اختلف فيها وذهب الى انها
صلوة سوى صلوة العشاء طائفة منهم وهو قول علي وعبد الله
بن مسعود وابي ايوب وابي هريرة وعائشة رضي الله سبحانه وتعالى عنهم اجمعين
وبه قال ابراهيم النخعي وقتادة والحسن رحمة الله سبحانه وتعالى عليهم اجمعين وقيل
هي صلوة الظهر لانها وسط النهار وكانت اشق فكانت افضل وهو قول
ابي سعيد الخدري وزيد بن ثابت واسامة بن زيد رضوان الله سبحانه وتعالى عليهم اجمعين

وقيل

وقيل الفجر لانه بين صلاتي الليل المغرب والعشاء وبين صلاتي النهار الظهر والعصر
ولانها مشهودة وهو قول عمر وابنه وابن عباس ومعاذ وجابر رضي الله تعالى
عنهم اجمعين وبه قال عطاء وعكرمة ومجاهد عليهم رحمة الله سبحانه وتعالى
واليه ذهب مالك والشافعي عليهما الغفران وقال قبيصة
بن ذؤيب هي صلوة المغرب لانها وسط ليس باقلها ولا باكثرها
ولم ينقل من احد من السلف انها صلوة العشاء وذكره بعض
المتأخرين لانها بين صلوتين لا يقصران وقال بعضهم اخفي صلوة
الخمس بغير تعيين اي لا بعينه تحريضا للعباد على المحافظة على اداء الجميع
كما قيل في ليلة القدر وساعة الجمعة قوله وهل نجازي ذلك الجزاء
المخصوص المراد بالجزاء المخصوص ارسال سيل العرم عليهم وفي ذكر الكفور دون
الكافر ايذان بان ذلك الجزاء المخصوص لمن بالغ في العناد والكفر قوله لا
للضرب الثاني منه قيل القول بان ايضا تنبيه على ان التقسيم للمطلق
التذييل تحكم لا دليل عليه ولا يذهب اليه الذوق السليم او لو رجع
ضمير هو الى الضرب الثاني لكان المعنى الضرب الثاني يخرج الى التكميل وهذا
المعنى صحيح بل لا يبعد ان يقال لفظ ايضا بعد ذكر الضمير يدل على ان التكميل تقسيم
الثاني والا لوجب ان يتقدم على الضمير كما لا يخفى على الذوق السليم قوله البيت
لمستبق اي عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه انه قال للجماعة اي شعرائكم
والبيت لمستبق البيت قالوا هو النابغة قال هو اشعر الشعراء قوله حال عن نحا
لعموم قد سبق في بحث الحال اعتراض متعلق بهذا المقال وهو ان ظاهر كلامهم
يقتضي تقديم الحال على صاحبها المنكر وان كان في حكم المخصوص فتذكر قوله او
عن ضمير المخاطب في لست لا وجه لتخصيصه بلست بل يجوز ذا الجواز لكن لانه حالا

من الضمير في يستبق **اللهم الا ان يبني الكلام** على اتحاد الذاتين الضمير فتدبر **قوله** فلما
كان المطر قد يؤدي الى خراب الديار الخ **نكتة** اذ لا يكفي في ايهام خلاف
المقصود مجرد الاحتمال لكن بسبب اللام كما تشهد به الانصاف والالزم ان يكون اكثر
صور التتميم داخلا في التكميل بل الابد من نوع سبق الى الذهن ولا يسبق
من السقي الا الاصلاح لشيوع الاستعمال فيه بخصوصه كثرة وقوعه مع قصد الاصلاح
ولذا ترى البلغاء يكتفون في مقام الدعاء بذكر السقي فلكون البيت من قبيل
التكميل محل تأمل **فان قلت** تبادر كونه سببا لخراب الديار ههنا ليس لمجرد
ذكر السقي بل باعتبار دوام المطر التي في قوله الدوام فان الدوام معتبر
في مفهوم الديمة فان في الصحاح الديمة المطر الدائم ليس فيه رعد ولا برق
قلت تقدم قوله غير مفسدها على قوله ديمة تهمي يدفع هذا التوهم كما لا يخفى
قوله ولذا عدي الذل بعلى والا فهو يعدى باللام يقال ذل له **قوله**
ويجوز ان يقصد بالعزة بعلى الخ الفرق بين الثاني بين ان الاول باعتبار التضمين
والثاني باعتبار التذلل لكون من العالي الى آخر فلا يدل على حصول معنى
العلو في المتذلل فلا حاجة الى التضمين كذا في شرح الايضاح **قوله**
بفضلة لنكتة اراد بالفضلة نحو المفعول والحال مما ليس بجملة مستقلة
ولا ركن كلام ولم يرد بالفضلة ما يتم اصل المعنى بدونه كما يدل عليه النظر في
الامثلة التي ذكرها المص في الايضاح **قوله** ان الثمانين وبلغتها قد احوجت
سمعي الى ترجمان **الترجمان** على وزن كزعفران ويقال بضم الجيم ولكن بضم التاء
لضمة الجيم على وزن لعنوان بضم العين نوع الاتباع ويقال ترجم بكلامه اي
فسره بلسان آخر كذا في اللغة والكلمة رباعية وغلطوا الجوهري
في جعل التاء زائدة وفي ذكره الكلمة في فصل رجم **ومعنى البيت**

ان الثمانين

ان الثمانين سنة التي انتهى اليها سنك واحدث في سمعه ثقلا يخفى عليه الكلام معه
فيحتاج الى مترجم يبلغه اياه ويكرره عليه من قريب ولما احتاج في ادراك
المسموع الى من يعاد له الكلام بصوت جهير جعل الاعادة بمنزلة التعبير بلسان
آخر فاطلق عليه الترجمان قيل الدعاء للممدوح ببلوغ الثمانين فيه تاكيد لتحقيق
مقالة الشاعر لانه اذا بلغ الثمانين صدقه في احتياجه الى الترجمان
واعترض عليه بانه موهم بالدعاء عليه بالصمم والضعف معه واحتياجه الى
ترجمان **قوله** وضمير الشان محذوف هذا على مذهب الجمهور ويجوز ان
يكون المحذوف ضمير مخاطب للمأمور بالعلم اي انك فسوف يأتيك كل ما قدر كما جوزه
سيبويه وجماعة في قوله سبحانه وتعالى ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا
قوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعترض عليه الشيخ
بهاء الدين السبكي بان المراد بقوله اكثر من جملة واحدة ان لا يكون احد الجملتين
معمولة لما في الاخرى والاخيرة جملة واحدة فقوله يحب التوابين خبر ان وقوله يحب
المتطهرين معطوف على الخبر فلا يكون مع ما قبلها جملتين معترضتين **ولك**
ان تقول عطف الثانية على خبر ان ليس بمتعين لجواز كونها خبر مبتدأ محذوف
والجملة عطف على الجملة الاولى لمستأنفة فيحتمل ان يكون التمثيل وقع
على هذا الوجه المحتمل والآية الكريمة مثال لا دليل **قوله** فيشمل
بعض صور التتميم والتكميل وكذلك بعض صور التذييل لكن لما كان اصل التعبير
شاملا له ايضا وكان الغرض ههنا ذكر ما يخص تغير البعض لم يتعرض له
قوله لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم وايضا تسبيحهم بحمدهم
المستفاد من قوله سبحانه وتعالى يسبحون بحمد ربهم يدل على ايمانهم
به سبحانه وتعالى **قوله وحسن ذكره** اظهار شرف الايمان باعتبار

في كشانهم مدحًا لهم تبين ان هذا وصف عظيم بحيث يمدح به جملة كرم ومن حولهم فهذا البلغ وعجيبًا هذا ويحتمل ان يكون قوله سبحانه وتعالى يومنون ايضا الا على مذهب من لم يشترطه البيت كما في قوله ولست بنظار الى اقله واني لصبار على ما ينوبني وحسبك ان الله اثنى على الصبر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر قوله قوله وقال من تكرار شيئًا الى آخر البيت هذا البيت في قصيدة اذ لم تكن لم يد نشق من اللوم عرضه وقبله ونحن كماء المزن ما في نصابنا جهام ولا فينا يعد بخيل وبعده اذا سيد منا خلا قام سيد قئول بما قال الكرام فعول الجهام هو السحاب الذي لا ماء فيه هذا آخر ما اردنا ايراده في شرح الفن الاول والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وعلى آله وصحبه اجمعين الفن الثاني علم البيان قد اشير في الفن الاول الى ان المراد بالفن هو المعنى لا الالفاظ او المضاف محذوف من الاول اي معاني الفن الاول علم المعاني او محذوف من الثاني اي الفن الثاني الفاظ علم المعاني فليتذكر وليتامل قوله وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد اورد على هذا التعريف انه يقتضي ان يتمكن كل من عرف علم البيان من ايراد كل معنى في طرق مختلفة في وضوح الدلالة مع انه ممتنع فيما ليس له الا لازم بين بالمعنى الاخص او له لازم واحد فقط والجواب ان منشاء هذا الايراد ان يراد باللازم ما يمتنع انفكاكه تصورًا على ما هو اصطلاح المعقوليين وسيتضح انشاء الله سبحانه وتعالى ان المراد اعم من ذلك ووجود ما ليس له لوازم بالمعنى الاعم ممنوع قوله ايراد المعنى الواحد المدلول عليه بكلام قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح يريد بالمعنى الواحد معنى واحدا عرف كيف يعبر عنه فيه

مطابقة

مطابقة مقتضى الحال اما اعتبار التركيب فلما عرفت من انه لا يجوز كون الالفاظ المفردة مغيرة للتراكيب مع معانيها الافرادية حذرًا من لزوم الدور كما هو المشهور واما اعتبار رعاية المطابقة فلما قرر من ان البيان شعبة من علم المعاني لانه باحث على وجه كلي من كيفية افادة التركيب لخواصها التي يبحث في المعاني عن افادتها اياها انتهى كلامه وفيه بحث لان لزوم الدور على مدعى التركيب انما هو في افادة المعاني الحقيقية الوضعية والمراد بالمعنى هاهنا ما هو اعم من الحقيقي والمجازي وايضًا انما هو في الموضوعات الشخصية لا النوعية والالفاظ المركبات موضوعة نوعًا ايضًا قوله اي كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم فان قلت المعاني التي يقصدها غير متناهية عرفًا وان تناهت عقلاً وكما ان الاحاطة بما لا يتناهى عقلاً محال كذلك الاحاطة بما لا يتناهى عرفًا فكيف يقدر بعلم البيان على احاطتها قلت لا استحالة في الاحاطة بما لا يتناهى اجمالاً كما في العلوم قوله والواضح خفي بالنسبة الى الاوضح منه الخ فان قلت من قدر على المعنى الواحد بطريق آخر في نهاية الخفاء عالم بالبيان مع عدم صدق التعريف عليه اذ لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح قلت القدرة على ما ذكر بدون القدرة على الايراد بطريق متوسط بين النهايتين غير مسلم فلا اشكال ولو سلم فلا نسلم ان لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح لان اصل الدلالة العقلية لا يخلو عن وضوح ما وكذا لا يخلو عن خفاء ما للاحتياج الى السماع للفظ والعلم بالوضع النوعي قوله بان يكون بعض طرق ... رفع الدلالة الخ

قيل الوضوح صفة للمدلول وصفة الدلالة تبعا وقيل صفة لها لاختلافها بالظهور والخفاء في نفسها اي تتفاوت اسبابها في القوة **قوله** فلا حاجة الى ذكر بل الاوضح لان الخفاء من حيث انه خفاء لا يدخل تحت القصد والارادة اولا وبالذات **قوله** اما ان يكون للوضع مدخل فيها اولا قد تجتمع الدلالة الوضعية والعقلية في لفظ واحد بالنسبة الى مدلول واحد لكن باعتبارين اثنين مثل قول القائل من وراء الجدار انا حي **قوله** بالنسبة الى العالم بالوضع قال الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع سنظهر لك بما نقلناه من عبارة الشفا طريق العلم باللفظ **طريق العلم باللفظ** هو السمع ومحل ارتسامه الخيال **وطريق العلم بالمعنى** متعدد ومحل ارتسامه هو النفس **وفيه بحث من وجوه** اما اولا فلان حصر طريق العلم باللفظ في السمع مخالف لما ذكره الشيخ في الشفا من ان نقوش الكتابة دالة على الالفاظ **وثانيا** فلان اللفظ المسموع وان كان جزئيا ومحل ارتسامه الخيال لكن اللفظ الذي يدل عليه نقش الكتابة كلي لعدم اختصاصه بشخص مخصوص فمحل ارتسامه النفس فاطلاق القول بان محل ارتسام اللفظ هو الخيال مبني على انحصار طريق العلم في السمع وقد عرفت ما فيه **وثالثا** فلان المعنى كثيرا ما يكون من الجزئيات المحسوسة ويكون محله الخيال **والظاهر ان الشيخ** بنى كلامه على الاكثر **قوله** لان دلالة اللفظ على الجزء والخارج انما هي من جهة حكم العقل **اي من جهة** ان منشأه لكون العقل حاكما فصح التعليل وسقط ما قيل ان التعليل غير واضح اذ لولا ملاحظة العقل قطعا لا الجزء ولا الكل ولا اللازم ولا الملزوم فضلا عن الحكم بالاستلزام الذي هو مدار الدلالة بحاله فالصواب ان يقال في التعليل لان دلالته

عليهما

عليهما من جهة الاقتضاء والاستلزام العقليين لكان اوضح **قوله** ومن تنتقض تعريف كل من الدلالات بالاخريين اي ينتقض تعريف الدلالات ببعض الدلالات لا بحدود بعضها كما يتبادر من العبارة **وانما** لم يتعرض لانتقاض حد كل واحد من التضمن والالتزام بالاخر لعدم اطلاعه على مثال مع انه يمكن تصويره فيما اذا كان اللفظ موضوعا لكل واحد من اللازم والملزوم ولمجموعهما معا كما فصله في التفصيل في شرح الرسالة **قوله** اعتمادا على كون ذلك كما ذكر في تعريف الحقيقة والمجاز فلا انتقاض اصلا **قوله** ويجري ذلك كما بين البخل والجود في مقام التمليح والتهكم **التمليح** الاتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر بتشديد اللام اذا اتى بشيء مليح ظريف **والتهكم** بالهاء وتشديد الكاف الاستهزاء والسخرية **قوله** لخروج كثير من معاني المجازات جواب ان من اشترط الحلية في الدلالة لم يجعل تلك المجازات والكنايات دالة على تلك المعاني بل الدال عليها عنده هو المجموع المركب منها ومن قرائنها الحالية او المقالية **نعم من اشترط** ذلك جعل الدال في تلك المجازات والكنايات كذا ذكره الفاضل المحشي **واعترض عليه** بان الدال على المعنى المجازي انما هو المجموع المركب من اللفظ والقرينة لم يصح تلك المجازات في رايت اسدا في الحمام مجازا في المفرد بل لم يوجد مجاز فيه وهو خلاف ما صرحوا به **واجيب بان المجاز** هو اللفظ المستعمل في غير المعنى الموضوع له ولا شك ان المستعمل في المثال المذكور في المعنى المجازي الذي هو الرجل الشجاع انما هو لفظ الاسد ولا دخل للقرينة مع لفظ في الحمام في ذلك الاستعمال وانما هو لفهم المعنى المجازي منه **والحاصل** انه لا يلزم من كون القرينة جزءا من الدال على المعنى المجازي ان يكون المجاز نفس المجموع

المركب مجازا ان يكون مستعملا في المعنى المجازي هو اللفظ مستعملا فقط وان كان المدرك حقيقة كما
على انه لو سلم ماذكره في مثال الاسد الحمام فلا نسلم انه يلزم ان لا يوجد مجاز
في المفرد اذ انما يتم ماذكره في القرائن لا اللفظية العقلية وان جعلت القرينة
العقلية في حكم اللفظ تقديرا او يقال المجموع المركب من اللفظ والقرينة
العقلية ليس بلفظ والمجاز هو فلا يكون المركب مجازا فضلا ان يكون مجازا
في المفرد فصح ان لا يوجد مجاز مفرد فلا يلزم انتفاء المجاز في المفرد
مطلقا فتدبر قوله لا يتاتى بالوضعية فان قلت التنصيص ووضع
دلالة على المقصود المفسر مع اشتراكهما في الدلالة الوضعية قلت
النص والمفسر انما يختلفان بكون احدهما دالا على الهيئة التفصيلية
والآخر دالا على الاجمالية فالاختلاف فيهما راجع الى نفس المدلول
لا الى الدلالة قوله والا لم يكن كل واحد الخ لا شك ان الوضوح
والخفاء معتبران بالنسبة الى السامع فلذا الدلالة المرادة ههنا
هي التي لا تعتبر بالنسبة اليه فلا يرد ان يقال الدلالة معتبرة بالنسبة الى
نفس الامر لا بالنسبة الى السامع فلا يلزم من انتفاء علمه بالوضع انتفاء الدلالة
قوله عام لكل لفظ اي من الفاظ الكلام السابق قوله ما يرادفه اي يرادف
ذلك اللفظ لا لكل لفظ اذ ليس لكل ما يرادفه قوله ويحتمل ان يكون العطف
فان قلت قوله ويحتمل معطوف على قوله لا يكون وهو مقيد بقيد متقدم عليه
اعني قوله على التقديرين فيقيد احتمال كون بعض الدال على كل من التقديرين مع انه
لا دلالة لشيء منها على احد التقديرين وهو ان لا يكون عالما بوضع شيء منها
قلت قوله ويحتمل معطوف على مجموع القيد والمقيد والحاصل انه
لوحظ التقييد بعد تمام العطف فيكون القيد جزءا من اجزاء المعطوف عليه لا حكما

احكام

احكامه حتى يلزم اشتراك المعطوف فيه وانما يلزم لو كان المعطوف عليه مقيدا بقيد سابق
على العطف فافهم قوله فانه يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول الخ
فان قلت الكلام في ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة وانتفاء الاختلاف
بالوضوح والخفاء بالنسبة الى معنى واحد وضعي فلا مدخل لقلة تكرر المعنى
على العقل ولا وجه لذكره قلت نعم المدعى ذلك لكن الدليل السابق
كان عاما فانه كما يدل على انتفاء الاختلاف بالوضوح والخفاء بالنسبة
الى مدلول واحد وضعي كذلك يدل على انتفائه بالنسبة الى مدلولين وضعيين
اعني ان يكون دلالة اللفظ على معناه الوضعي اوضح من دلالة لفظ آخر على مدلول
آخر وضعي له فاشار الى الدليل على انه يمكن ان يراد بقلة تكرر المعنى على العقل
قلة تكرر معنى اللفظ من حيث انه معنى له فلو كان الكلام في دالين على معنى واحد
وضعي لما ذكره قلة تكرر المعنى على العقل الخ في حيز قوله فيمكن تاديه
ذلك الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم الخ فيه مناقشة وهي ان دلالة
الالتزام دلالة اللفظ الموضوع للملزوم على اللازم ولا دلالة اللازم من
حيث هو لازم على الملزوم فتادية الملزوم بالفاظ موضوعة لتلك اللوازم
المختلفة المراتب ليس بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا ان يراد
باللزوم التبعية وبالملزوم المستتبع وباللازم التابع وبلاحظ
في كل منها الملاحظة بالمعنى المعتبر في دلالة الالتزام عند اهل هذا الفن
فتامل قوله فان قلت بل الامر بالعكس فان فهم الجزء يتقدم على فهم الكل
قد فهم من الكلام السابق ان دلالة الشيء على جزئه اوضح من دلالته على
الجزء فالعكس الذي يكون بالنسبة الى هذا المفهوم الضمني لا بالنسبة الى
ما ذكر في الكلام صريحا من ان دلالة الالتزام عليه كما وهم فيه بعض المحشين

فان نسبة جزء الجزء الى الجزء كنسبة جزء الجزء الى الكل فغاية الامر ان يتحد انى مرتبة
الوضوح لا ان يكون دلالة الكل على جزء جزئه اوضح من دلالة الجزء على جزئه
والى هذا المعنى يشير كلام الفاضل المحشي في حاشيته فتامل قوله قلت نعم
رد الفاضل المحشي هذا الجواب ثم اجاب بجواب مطابق لقواعد القوم لكن في كلامه
بحث لان الاولى ان يقال ان يقول يجوز ان يكون مراد الشيخ بالقوم اهل المعاني
لا الميزانيين وما ذكره الشيخ مبني على ما ذهب اليه السلف فيقول في هذا
المقام غاية الامر انه يخالف الاصطلاحين ولا باس به وجوابه
ان ما ذكره اصطلاح جديد لا نص عليه من اهل البيان فلا وجه لحمل الكلام عليه
مع ان الاشتهار دعوى في شفاه مما يصرح بان المراد بالقوم المنطقيون
والبحث الثاني ان ما ذكره من الجواب المطابق لقواعد القوم من الاختلاف الذي
يوجد في التضمني ليس باعتبار فهم الجزء الحاصل الاحتياج اليه في بيان تحقق الاختلاف والخفاء
في دلالة التضمني وضوحا وخفاء اذ قد سبق عنه في بيان تاتي الوضوح و
في دلالة الالتزام على ما ذهب ارباب المعقول ان ترتب اللوازم حقا ولو بالذات
يفيد تفاوت المراتب في الوضوح فالدلالة على جزء الجزء اوضح من الدلالة على
اللهم الا ان يريد ان الاختلاف المعتبر فيما بين القوم الموجود في التضمني ليس باعتبار
فهم الجزء في ضمن ارادة الكل كما فصله الا انه يلزم مما ذكره ان لا يتعقل التوقف
عند ارادة الجزء جميع الاجزاء واحدا بعد واحد وفيه منع لشهادة الوجدان
السليم قوله ان يخطر النوع بالبال يعني بالاجمال لا بالتفصيل
والا لحصلوا بالبال مفصلا بدون حصول الجنس مجملا قوله وهذا مثل
لمثل قائل بنى عمرو وجاءني زيد وعمرو وليس المراد الاعتراض على تعريف
التشبيه بالمغول شموله الامثلة المذكورة كما يدل عليه كلام الفاضل المحشي

فيما يستفاد

فيما يستفاد من ظاهر ادخالها في التعريف كتشبيه الكليم لمن يجيء ويدل على المقصود
وانما اراده الموطئة للاعتراض على التعريف تشبيه الاصطلاحي الذي يستفيد
من كلام المصنف ثم ورود الاعتراض على التعريف كتشبيه الاصطلاحي يتوقف على
ان هذه الامثلة ليس منه فانه قصد به المشاركة التي هي لازم معناها وقد يمنع
ذلك على انهم عدوا قول الشاعر وتخذ الهة من قبيل التشبيه و
قول ابي الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان المسك
بعض دم الغزال وسموا امثالها تشبيها ضمنيا فالظاهر ان مثل قام زيد وعمرو
اذا قصد به التشبيه من قبيل التشبيه الاصطلاحي الضمني قوله صالحا لان يراد
المنقول عنه والمنقول اليه لدلالة الحال او فحوى الكلام اراد بدلالة الحال القرينة
الحالية وبفحوى الكلام القرينة المقالية ثم ان المعلوم مبني على
ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به حتى كانه من افراده يصلح ان يطلق
كما يصلح لافراده الحقيقية واشتراط نفي القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى
الحقيقي فلا يرد ان كون اللفظ صالحا لارادة المنقول اليه هو المعنى
المجازي على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم اذ المجاز مشروط بالقرينة
المانعة وقد يجاب بان عدم القرينة يوجب عدم الارادة
لا عدم احتمال الارادة وصلاحيتها اذ قد تقرر ان كل حقيقة تحتمل المجاز
وان كان احتمالا مرجوحا غير ناشئ عن دليل وهذا لا ينافي افادة
الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما تقرر في الاصول قال الفاضل المحشي
في حاشيته في الظاهر ان الخلو شرط ارادة المنقول اليه وعدم الدلالة
شرط ارادة المنقول عنه ولو قدم المنقول اليه في الذكر لاصاب
كل شرط لشرطه انتهى كلامه قوله والطرفان الاركان الاربعة

يعني وجودها عن شعبة المصطلح الذي هو مس للدلالة ما قلت في التعريف اجود مأخوذة
غير الاربعة قلت الكلام في المقصد البحث لا في كل ما اضيف الى التعريف
قوله قد يستعمل في العرف اي يقال الابرة التي ... فيه بحث اذ لا يخفى
ان ما يسمى بالحسية المكلفة التي هي رايحة الكم متعقل العيش الذي هو مشموم
عرفي لل كية فلا يكفي التشبيه بالعرف في دفع النقض بالكلية
عن هذا المقال يقال شممت بالكسر اشم بالفتح وشممت بالفتح اشم بالضم
قوله لانه عدم الحياة عما من شانه انما لم يقل عدم الحياة
عمى يتصف بها مع انه الظ والمذكور في عامة الكتب لانتقاضه
بقوله سبحانه وتعالى وكنتم امواتا فاحياكم واصل الحقيقة واما انتقاض
التعريف بقوله عز وجل لنحيي به بلدة ميتا فجوابه المصير الى المجاز
باتفاق اهل اللغة قوله فتشبيهه بالمعقول يكون جعلا للفرع
اصلا والاصل فرعا وذلك لا يجوز قد يقال المحسوس اصلا للمعقول
لكل المعقول فيجوز ان يكون بعض المعقول اوضح واقوى عند العقل
بواسطة كمال وضوح اصله الذي هو محسوس مخصوص فيشبه محسوس اخر ليس
باصل له ولا بوضوح مثل وضوحه بذلك المعقول وجوابه ان وضوح
المعقول اي معقول كان لا يبلغ درجة وضوح المحسوس ... كان
فضلا عن ان يكون اقوى منه فلا يصح تشبيه المحسوس بالمعقول الا بطريق
الادعاء والتنزيل وهذا ظ عند المص فتدبر قوله فقد ظ فيه
الخيالي يمكن ان يقال انما جعلوا الخياليات من قبيل المحسوسات لانهما
مشتركان في ادراك الصور غير ان الحس يدركها بحضور المادة
والخيال بدونها قوله وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا الى اخره

انما سمي

انما سمي هذا النوع بالخيالي لان اجزاءه صور محفوظة في الخيال الذي هو خزانة
الحس المشترك الذي يتادى اليه جميع المدركات الحسية قوله ولكنه
بحيث لو ادرك لكان مدركا بها اعترض عليه مولانا حيدر رحمه الله سبحانه وتعالى
بان المراد بالادراك المذكور في الشرط ان كان مطلق الادراك
فالملازمة ممنوعة لان المحسوس قد يدرك ادراكا عقليا بدون
الحواس وان كان الادراك بالحواس اتحد الشرط والجزاء وجوابه
ان المراد منه الادراك موجودا اي الادراك بنفسه لا بصورته فلا غبار قوله
او المراد ههنا اللذة والالم الحسيان خلافا للذة والالم العقليان
يحصل الفرق بين اللذة العقلية وبين الحسية ان الحسية
ما يكون المدرك بالكسر من الحواس والمدرك بالفتح مما يتعلق
بالحواس واما العقلية فهي ما يكون المدرك فيه العقل والمدرك
من المعقولات الصرفة كالادراكات وقد علم هذا الفرق بين الالمين
قوله وهو ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث
هو كذلك وتحقيق هذا التعريف ذكرته في حواشي المواقف
فليطلب ثمه واعلم ان المص لما اقتفى اثر
السكاكي في كتبه وابيراد الامثلة على اصل الفلاسفة
وفق بين الامثلة على ما عرفوها فالعهدة في ايراد هذه
التحقيقات عليها لا على الشارح قوله والضمير لليل
في قوله رب ليل قطعته بصدود او فراق ما كان فيه وداع
موحش كالثقيل تقذى به العين وتابى حديثه الاسماع
الصدود الاعراض وكنا فيه للملابسة وضمير فيه لليل او الفراق ونفي وجود الوداع فيه

مع ان رونق الكلام بدا على ارادة وصف ذلك الليل بزيادة الايحاش
بناء على ان وجود الكواكب يستدعى بقاء التلاقي فيه لعدم المتقضي
لعدم ذلك التلاقي من اصله موحش لزيادة الملال وموحش بالجر
اى موحش وحشة صفة الليل كالمثقيل اي كالرجل الثقيل
تقذى به العين اي يكون ذا وسخ بمجرد رؤيته ويأبى اي يمنع
ولا يقبل السماع حديثه الصادر عنه قوله وروى دجاها
والضمير للنجوم فالاضافة في دجاها لادنى التلبس وهو كون
النجوم بينها قوله ولزم بطريق العكس الخ سعد الدين
من اعتبار كل من تشبيهين اصلا على حدة كما فعله السكاكي لما فيه
من تعليل الاصول ومن جعل تشبيه السنة بالنور اصلا وتفريع تشبيه
البدعة بالظلمة عليه كما صرح به الشيخ في بحث الاستعارة من
ان الظلمة اصل والنور طار عليه قوله بين الدجى صفة
للنجوم لا ظرف للاشتراك وانما ظرفه قوله في كونها قوله ولا يخفى
ان قوله لاح بينهن ابتدا من باب القلب لا يتعين القلب في هذا المصراع
لاحتمال ان يكون في المصراع الاول وكان النجوم بينها دجاها ولهذا
لم يذكره لان النكتة انما تظهر في القلب الثاني كما بينه قوله في
كونها كنا ثا او ثوبا من القطن فيه لف ونشر على ترتيب اللف قوله
كالبلة والجفاف قال الفاضل المحشي البلة هي الرطوبة
الجارية على سطوح الاجسام والجفاف يقابلها وفيه نظر
لانه صرح في حواشي التجريد بان البلة بمعنى الرطوبة الجارية على سطح الجسم المبتل
جوهر فلا يصح عدها من الكيفيات والجواب ان البلة وكذا الرطوبة

قد تطلق

قد تطلق على الكيفية المقتضية لسهولة الالتصاق فيها ولا يبعد في هذا المعنى وصف الرطوبة
لجريانها على سطوح الاجسام وهذا هو المراد مما ذكره المحشي هنا والمذكور في تلك
الحواشي معنى آخر يرده تصريحه في حواشي الطوالع بان الوصف بالجريان يمنع عن الحمل
على الكيفية قوله واللطافة والكثافة والمشهور ان اللطافة التي
تعد من الملموسات بمعنى دقة القوام والكثافة التي تعد منها ما يقابل
المعنى المذكور وقال بعضهم اللطافة بهذا المعنى المذكور عين الرطوبة وكذا
الكثافة عين اليبوسة قوله وهو حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام
هذا بظاهره لا يلايم قوله في تفسير الحلم لا يحركها الغضب فانه يدل على ان
الغضب محرك للنفس لا نفس حركتها فاما ان يبنى تفسير الغضب على التسامح
فالمراد انه حالة توجب حركة النفس مبدأ تلك الحالة ارادة الانتقام
او يراد بقوله لا يحركها الغضب لا يحركها بسبب الغضب وقد يقال على
تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد ان الحلم اطمينان للنفس بحيث
اذا حصلت فيها حركة هي عين الغضب لا يجعلها متحركة بحركة اقوى
قوله وقد يقال الحقيقي على ما يقابل الخ المفهوم من كلامه
انه حمل الاعتباري الواقع في المفتاح على الاعتباري المحض والنسبي
على الاعتباري النسبي فيكون تقدير قوله وبين اعتباري ونسبي وبين اعتباري
محض واعتباري نسبي وقال الفاضل المحشي في شرح المفتاح لما كان الاوصاف
الاعتبارية نسبية لان النسب والاضافات باسرها لا وجود لها
في الخارج عندهم عطف النسبي على الاعتباري عطفا تفسيريا كما في
العطف التفسيري قوله كاتصاف الشيء بكونه مطلوبا
الوجود او العدم مثال للنسبي فان مطلوبية المطلوب ليست صفة

مقرا اى ذات المطلب بل هو وصف اعتبره العقل بالنسبة الى الطلب القائم بالنفس

قوله او كاتصاف شيء بتصورى وهمى محض مثال للاعتبارى المحض وفى هذا التمثيل تنبيه على ان العقلى فى وجه الشبه يتناول الوهمى كما يتناوله فى الطرفين قوله اى المتعدد ايضا حسى او عقلى او مختلف

الذى يقتضيه النظر الصائب انه لا مجال للتركيب الحقيقى من الحسى والعقلى نعم يبنى الامر على المسامحة ويعد الانسان فى العرف مركبا من نفس مجردة وبدن مادى فالاختلاف المذكور انما هو فى المركب الاعتبارى دون الحقيقى بالمعنى الذى توهمه الشارح قوله والحسى طرفاه حسيان لا غير

اى وجه الشبه الحسى طرفاه حسيان لا غير وهذا الحكم اعنى وجوب حسية الطرفين جار فى وجه الشبه المركب من الحسى والعقلى وان لم يندرج فى قوله الحسى طرفاه حسيان اما الجريان فلان تحقق وجه الشبه فى الطرفين يستدعى تحقق كل من جزئيه فيهما والحسى لا يتحقق فى العقلى ولا يقوم به واما عدم الاندراج فلان وجه الشبه هو المركب وجزء وجه الشبه ليس به فلا يصدق على الجزء وجه الشبه الحسى ولا على المجموع لانه وجه شبه عقلى فان المجموع المركب من المحسوس والمعقول من حيث انه مركب ومجموع لا يكون الا معقولا قوله سواء كان بتمامه حسيا اى فمعنى قوله والحسى اى وجه الشبه الحسى سواء كان معتبرا كلا او جزءا فدخل فيه جزء المتعدد واما جزء المركب فليس بوجه الشبه بل جزء وجه الشبه فلا يدخل فافهم قوله الا جسما او قائما بالجسم اى لا المعانى ولا المجردات فالحصر اضافى فلا نقض بالجوهر الفرد قوله ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلى اعم من التشبيه بالوجه الحسى الطرفان اعنى قوله بالوجه العقلى وقوله بالوجه الحسى فى موضع الحال اى التشبيه كائنا بالوجه العقلى

اعم منه كائنا بالوجه الحسى قوله فان قيل هو مشترك فيه فهو كلى يريد ان نقرر القياس مفصول النتائج مركبا من قياسين اولهما من الشكل الاول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وثانيهما من الشكل الثانى مركب من موجبة كلية صغرى هى نتيجة القياس الاول وسالبة كلية كبرى هى ان لا شيء من وجه الشبه بحسى قوله وفى لون الخفاء فى المسموعات والطيب فى المشمومات واللذة من المذوقات تسامح لان الخفاء ليس بمسموع بل المسموع هو الخفى والمشموم هو الرائحة لا طيبها والمذوق هو الطعم لا لذته فالوجه ان يجعل الخفاء بمعنى الخفى وان يجعل اضافة الطيب الى الرائحة من اضافة الصفة الى الموصوف اى الرائحة الطيبة وكذا الكلام فى لذة الطعم بل الحق انه لا احتياج الى التوجيه المذكور فى الخفاء ولا تسامح اصلا لان المراد بالخفاء ههنا ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله قوله والجرة على وزن الجرعة وفى تركيب بعضهم فيقال جرة مثل كرة كما قالوا للمرأة حرة

قوله فبالعلم يوصل الى المطالب اندفع بهذا ما قيل الظاهر ان العلم ليس بضرورى الايصال فالمناسب ان يفسر الهداية فيما مر بالدلالة على ما يوصل لكن فسر بالدلالة الموصلة مبالغة فى مدح العلم ووجه الاندفاع ان العلم ليس بضرورى الايصال الى العمل لكنه ضرورى الايصال الى الحق والفرق بينه وبين الباطل والا لم يكن علما قوله وفى وحدة بعض الامثلة من التسامح جوابه انه لم يقصد فى شيء من تلك الامثلة الى هيئة منتزعة من عدة معان حتى ينافى الوحدة بالمعنى المراد ههنا بل قصد فى كل منها الى معنى واحد لكنه قيد بمعنى آخر

جعل تابعا وتتمة له ذكر بين التقييد وبين التركيب فتأمل قوله وتدلى
في الصبح الثريا كما ترى قوله في شكل العنقود كما ترى ليس للتشبيه بل مجرد
التقييد والمراد ان تصف الثريا بمشابهة العنقود حال اجتماع
فيه ولو كان قوله كما ترى متأخرا عن قوله كعنقود ملاحية لكان اظهر
في افادة هذا المعنى قوله وفي اعراب كما ترى وجوه
اظهرها انه في موضع المصدر اي ظهورا مثل ما ترى قوله
بضم الميم وتشديد اللام قال ابن قتيبة في ادب الكاتب لا اعلم
اهو لغة ام ضرورة وقال الشيخ رضي الله عنه وليس بفصيح
قوله اي تفتح نوره بفتح النون الزهر قوله من الطول
والعرض لا لمجموع مقدار الثريا ومقدار العنقود قوله والتقييد
لا ينافي الافراد دفع لما يتوهم من ان المشبه به هو عنقود ملاحية
حين كان كذا وهو لا مفرد قوله كان مثار النقع المثار
بضم الميم مفعول واضافته الى النقع اضافة الصفة الى الموصوف اي النقع المثار
قوله بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد الياء قوله دواما بضم الهاء
فهو بمعنى الصعود قوله وقد سلت عن اغمادها يقال سل
السيف اي اخرج وسل متعد والسيف بالنصب مفعوله والاغماد
بالفتح جمع غمد بالكسر وهو غلاف السيف يقال له بالتركي قين
بكسر القاف وسكون النون قوله وترسب على زنة تنصر بابا من رسب
الشيء في الماء رسوبا اي سفل وتقرر في القعر وجعله من رسب السيف
اي مضى في الضريبة لا يلائمه الا بتشديد وفي بعض النسخ ترسو
من رست اقدامهم في الحرب اي ثبتت والاول اظهر قوله بالجمع في

الهيئات

الهيئات ظاهر في ان العبارة تفيد ان وجه التشبيه يجيء في الهيئة لا انه نفسها
مع انه المراد كما صرح به الشارح ودل عليه بيان المص الموصول
في الموضعين بالهيئة فلا بد ان يقال هذا من قبيل اعتبار العام
في الخاص كما يقال الحيوان يجيء في الانسان اي يتحقق فيه وهذا
التكلف انما يلزم من تغيير عبارة الشيخ فانها تفيد بيان حال
التشبيه ويجيء فيها عائد الى التشبيه لا الى وجهه فيفهم منها كون
الهيئة وجه شبه بلا تعسف قوله احدهما ان يقرن
بالحركة غيرها في النظم احتياج الى التقدير اذ لا عائد في الجملة الخبرية
الى المبتدأ لان فاعل يقرن هو غيرها والضمير في غيرها عائد الى الحركة
فبقي المبتدأ اعني احدهما بلا عائد فلا بد ان يقدر لفظ فيه اي يقرن
فيه بالحركة غيرها او يقال اللام في الحركة عوض عن المضاف اليه اي بحركتها
فيحصل الربط بلا احتياج الى تقدير فيه نعم يحتاج الى ان يجعل الاضافة
لادنى ملابسة وهذا ايضا انما لزم من تغيير عبارة الشيخ لان ضمير
يقرن فيها عائد الى المبتدأ بلا احتياج الى تكلف تقدير الرابطة لكن لا بد
ان يقدر المصدر الغير الصريح المتولد من ان المصدرية مع الفعل في قوله
ان يقرن بالحركة غيرها باسم الفاعل ليصح حمله على المبتدأ الذي هو عبارة عن
وجه الشبه وهذا التقدير لازم في عبارة الشيخ لكن لزومه في الموضعين
انما هو اذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى انه على نوعين وان كلا منهما قسم
من الهيئة نفسها واذا جعلنا معناه انه يشتمل على صفتين فلا لزوم
لان كلا منهما في الاقتران والتجرد كما في عبارة الشيخ وكذا اقتران الغير بحركتها
او تجرد حركتها عنه بغير كلفة عبارة المص صفة للهيئة ولا احتياج ايضا

الى اعتبار الرابطة فى كلام المص لان الخبر عين المبتدأ قوله اعلم انه مما يزداد به
التشبيه دقة الخ لفظ ما فى قوله مما يزداد ليس عبارة عن وجه التشبيه
حتى يلزم فيه ما لزم فى عبارة المص بل هو عبارة عن الاحوال اى من
الاحوال التى يزداد بها التشبيه دقة هو الحال وهى المجئ المذكور قوله
والثانى اى تجرد هيئة الحركة اعادة لفظ الهيئة اغنى عن ذكر ضمير عائد
الى المبتدأ لاتحادها مع المبتدأ قوله والشمس كالمرآة فى كف الاشل
لم يرد بالاشل المفلوج بل المرتعش اذ فى كفه يؤدى المرآة الهيئة
المقصودة قوله مع تموج الاشراق من وضع الظاهر موضع المضمر
اذ مقتضى الظاهر ان يقول مع تموجه حال من الحركة اى كائنة زمان تموجه
قوله يقال بدا له اذا ندم ومصدره محدود ويقال بدا له بداء وقوله
والمعنى ظهر له رأى غير الاول اشتقاقا الى ان فاعل بدا ضمير راجع الى الرأى
المعلوم بدلالة المقام قوله فان الشمس اى فانه اخذ الان فى النظر الخ
تعليل لمعنى الكلام اى تشبيه الشمس بالمرآت فيما ذكر من الهيئة لان
الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليعلم جرمها الخ قوله بحذف الهمزة
اى فارء قلبت الهمزة ياء فصار قارى ففعل به ما فعل بقاض قوله
فانطباقا مرة وانفتاحا الفاء للتسبيب كانه جواب للسؤال
عن وجه شبه بين البرق والمصحف وقيل بمعنى ان للتعليل كما صرح به
الشيخ فى دلائل الاعجاز ثم الانطباق والانفتاح الحقيقى
للسحاب الذى يخرج منه البرق لانه ينفتح فيخرج ثم ينطبق
فيلتئم اجزاؤه ولعل انفتاح البرق ظهوره من خلال السحاب
منتشرا ضوئه وانطباقه انضمام اجزائه بحيث يضمحل عن الابصار

بالكلية

بالكلية قوله ثم لم يحملوها اى لم يعملوا بما فيها فذكر العمل بلفظ الحمل
على طريق المشاكلة او لانهم لما لم يعملوا بها كانهم لم يحملوها
جعل حملهم كلا حمل لعدم عملهم قوله وان الحمار جاهل بما فيها وكذا
فى جانب المشبه اراد بجهل الحمار عدم انتفاعه لان الجهل يستلزم عدم الانتفاع
فذكر الملزوم واريد اللازم وهو المنفى فى جانب المشبه ايض وبهذا
يندفع ما يقال ان الذين حملوا التورية عالمون بما فيها فكيف يستقيم قوله و
كذا فى جانب المشبه وقد يجاب ايض بان المراد بقوله وكذا فى جانب المشبه انه
روعيت فيه امور ثلاثة تناسب هذه الامور لا انها عينها واجيب ايض
بانه لا يلزم وجود وجه الشبه فى الطرفين تحقيقا بل يكفى هذا التنزيل والتخييل كما
ههنا بالنسبة الى الحمل والجهل نظرا الى الذين حملوا التورية كذلك لا الاشكال
قوله فى الاساس ابرقت لى فلانة اذا تحسنت لك ذكر جمال الدين
فى شرح الايضاح انه يقال ابرق الغيم قوما اى اظهر لهم برقا فان اراد استعمال
هذا لا بطريق الحذف والايصال فلا بد من النقل عن ثقاة وان اراد الاستعمال
بتلك الطريقة آل الى ما ذكره الشارح ولا نزاع قوله فلما رأوها اقشعت
وتجلت يقال قشعت الريح السحاب فاقشعت اى صار ذا قشع
كما يقال [illegible] كبه فاكب والهمزة ههنا للصيرورة لا للمطاوعة
اذ لم يجئ افعل مطاوعا لفعل بل مطاوع قشع وكب انقشع وانكب كما
صرح به الزمخشرى فى تفسير سورة الملك قوله فالباء ههنا اى فى قوله
باتصال البيت هى التى تدخل فى المشبه به اى فى البيت الباء صلة للتشبيه بل
للآلة كما فى كتبت بالقلم قوله فهذا التشبيه بخلاف التشبيهات
جواب سؤال فحاصل السؤال انه يلزم مما ذكرتم فى البيت ان يكون بعض التشبيهات

منع اللزوم

المجتمعة التي من قبيل التعدد وتشبيها مركبا وليس كذلك وحاصل الجواب
وابداء الفرق بين التشبيه المذكور في البيت وبين التشبيه المتعدد في المثال
المذكور على سبيل التوضيح قوله كما في قولنا زيد كالاسد
والسيف والبحر لم يذكر وجه الشبه في هذا المثال مع انه مذكور في الايضاح
وهو البأس في الاول والمضاء في الثاني والجود في الثالث لظهوره
قوله اي نزوا الذكر على الانثى قيل ان الغراب بخفيه
قيل ليس الا المطاعمة وفي كلام علي كرم الله وجهه ان صح ما نقل
انه الاسفاد في الطاوس وليس الغراب بغير مطاعمة الغراب قوله
بواسطة تمليح او تهكم التهكم يكون بملاحظة جانب المشبه بخلاف
التمليح كذا في شرح للمفتاح وبالجملة التمليح بالنظر الى حال السامع
مطلقا والتهكم بالنظر الى حال المشبه بخصوصه فليتدبر قوله
من التضاد لاشتراك الضدين فيه خلاصة الكلام ان تشبيه
الجبان بالاسد يوجد من تضاد وصفيهما اعني الجبن والشجاعة لان في
الوصفين تشبيه كان في ان كلا منهما ضد للآخر فهذه المناسبة بين الوصفين
متخيلة فشبه احد موصوفيهما بالآخر هزؤا وتمليحا فنزله ثم نزل
منزلة التناسب اشارة الى جعل احد الوصفين عين الآخر حتى يحصل التضاد
معنى واشترك بين الموصوفين وفيه الاشتراك الضدين فيه نوطئة
لهذا التنزيل ولفظ ثم للتراخي في الرتبة قوله قال الامام المرزوقي
في نقل مقالته اشارة الى ان قول المص بواسطة تمليح او تهكم
بلفظ او وليس لامتناع الجمع لجواز الجمع مثل الافراد قوله
من ابي انس البيت شقيق بن سليك الاسدي قوله علامة للمجهول

الحاذر

قوله الامام المرزوقي

المعلوم

اي ذاب والغيظة الكامل وفي بعض نسخ نغير الفحاك فسل من علي زنة النصيبية
بمعنى اذاب وقيل الضحاك اسم ابي انس كذا ذكره الامام المرزوقي
الضحاك ملك من الملوك الماضية قتله فريدون الملك اطلق
على ابي انس تمليحا وهزؤا قوله واداته الكاف وكان اي اداة
التشبيه الكاف وكان وكأن لانشاء التشبيه باجزائها قوله وقد
يستعمل عند الظن وقال الكوفيون والزجاج كأن يجيء للتحقيق ايضا
والشرد واعلية قوله فاصبح بطن مكة مقشعرا كأن الارض ليس بها
هشام اي لان الارض ولا يجوز ان يكون تشبيها لانه ليس في الارض حقيقة
والتعليل انما جاء باعتبار انها جواب سؤال عن العلة مقدرا كأنه قيل
بان المراد بالظرفية الكون في بطنها لا الكون في ظهرها والمعنى انه كان
ينبغي ان لا تقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه لانه لها كالغيث
وبانه يحتمل ان هشاما قد خلف من يسد مسده فكأنه لم يمت
قوله والاصل في نحو الكاف بيان ان الكلام على طريقة
الكناية كما تقرر في قولك مثلك لا يبخل لا في الكلام مقدرا قوله او
كصيب من السماء الصيب فيعل من صاب
يصوب اي نزل ويطلق على المطر وعلى السحاب ايضا قوله
واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا الآية اي بين لهم وصف
ما يشبه الحياة الدنيا في نضرتها وسرعة زوالها او صفتها الغريبة
قوله ولا يحوج الى تكلف تقديره مثل ان يقدر
كمثل ماء او يقدر كنبات ماء على ان الثاني لا يصح لان المثل بمعنى الصفة
وصفة الحيوة الدنيا لا تشبه بذات النبات قوله وفي كون مثل هذه الافعال منبئة عن التشبيه نوع خفاء

بمكان ان يقال لما استفيد الحمل من الفعل انبأ ذلك الفعل عن تشبيه المتبتة لان كون زيد
واسد مفهومين لا يوجب الحمل كما في علمت زيدا كالاسد قوله و
الاظهر ان الفعل ينبئ الخ ان قلت فليحمل الكلام المقصود على صدق
اي ينبئ عن حاله قلت لا يتم التقريب ح بل يكون المناسب ح ان يذكر
هذا الكلام في بحث احوال التشبيه فتامل قوله والغرض منه في
الاغلب يعود الى المشبه لما كان التشبيه بمنزلة القياس في ابتناء الشيء على آخر
كان الوصف ان يكون الغرض منه عائدا الى المشبه الذي هو كالمقيس ولذا
كان عوده اليه اغلب واكثر وايضا المشبه محكوم عليه وسوق الكلام في كل حكم
لبيان امر المحكوم عليه قوله او مقدارها اي اذا علم مقدار حال المشبه به
دون المشبه وانما ترك لظهوره مما ذكر اولا قوله موضع عطفا
على بيان امكانه لا المجرور معطوف على نفي امكانه اذ لا معنى له قوله وتقوية
شان الضمير في شانه راجع الى المشبه والشان بمعنى الحال فتقوية التقوية
بمعنى تقوية حالة قوله من لا يحصل من سعيه على طائل الطائل الفائدة
يقال لا طائل تحته بمعنى لا فائدة تحته ويقال هذا الامر لا طائل فيه اي لا غناء
ولا خير به وكلمة على في قوله على طائل يحتمل ان تكون زائدة كما في قوله ٥
ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل وطائل فاعل يحصل ويحتمل
ان لا تكون زائدة ففاعل يحصل ضمير راجع الى الموصول كما هو الظاهر ويكون
يحصل بمعنى يطلع قوله لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها
لان النفس في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم بعد احساسها بالجزئيات
بواسطة الآلات وتتبعها لما بينها من المشاركات والمباينات اجمالا
يحصل لها علوم كلية هي العقليات قوله شهد وعرف

الالى

الا على الاطلاق بل يكفي ان يكون كذلك بالنسبة الى الرسم فان الامر يتفاوت
والعادات وقلما يوجد وصف يعم امر اشتهاره كل الكل قوله وجه مجدور
بسلحة جامدة المجدور ما عليه آثار الجدري والسلحة البراز
نقرتها اي نقبتها بالمنقار والديكة بكسر الدال وفتح الياء جمع
ديك وفي لفظ قد اشعار بان اثر النقر باق في السلحة بعد لانه يزول
بالزمان وانما اشعر بقربه للتقريب قوله ولازوردية الواو
بمعنى رب واللازورد بالزاي المعجمة الخالصة لان التي كسرت صورة الشيق
لا يستعمل في كلام العرب قوله يعني الازهار والشقايق الحمر
ويحتمل ان تبقي اليواقيت على حقيقتها ح تكون الاضافة بيانية قوله ضعفن بها
اي ضعفت تلك القامات من حملها والكثيب بسبب ثقلها فالضمير للازوردية
تأمل قوله لست من عناق العناق بكسر المهملة مصدر بمعنى المعانقة
قوله كتشبيه الجايع حكي ان قاضي سجستان دخل على الصاحب بن عباد
فوجد الصاحب متفننا فاخذ يمدح حتى قال وعالم يعرف بالسنجر
واشار الى ندمائه بان يتموه فاستطرف كل منهم حتى اتى النوبة الى شيخ يقف
في البيت فقال اشتهي الى النفس من الخبز فامر الصاحب بان يقدم له مائدة قوله
فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب فان قلت قوله فمن مثل يدل على تشبيه
وقوله ثانيا على تشابه فتناقضا قلت لم يقصد الشاعر في مثل
التشبيه المقابل للتشابه كما لا يخفى على المتأمل ولو سلم فقد صرح بجواز
التشبيه عند ارادة الجمع بين الشيئين في امر فالاول المطلوب والثاني
السكوت عنه فلا محذور قوله من عبرتي قيل قد تقرر عندهم ان العطف
بأم يقتضي العلم بثبوت احد المتعاطفين وانه يطلب التعيين فترتيب قوله

فوالله ما ادرى اذ على البيت يقتضى ان يكون المط تعيين المشبه اما الخمر
او العبرة او تعيين المشروب العبرة او الخمر وظاهر البيت لا يفيده فالوجه
ان يؤول المصراع الاول اى من الخمر التى اسبلت بها جفونى ام من عبرتى اشرب
او المصراع الثانى اى ام اسبلت بعبرتى التى اشرب والاقرب الى المعادلة
باعتبار اقامة الملزوم مقام اللازم لان المشروب اذا كان عبرته كان المسبل به
ايضا هى ونظيره قوله سبحانه وتعالى افلا تبصرون ام انا خير فان الاصل
ام تبصرون فاقيم السبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له انت خير كانوا عنده
بصراء صرح به سيبويه قوله من غير قصد الى المبالغة انما لم يذكره
الشيخ عدم القصد الى بيان الاهتمام مع انه من جملة ما يؤتى فيه بالتشبيه
لانه اقل الاغراض المذكورة وجودا كما اشار الى ذلك فى المفتاح
بقوله وربما كان القصد اه قوله لو صح جعل الغرة مشبها
قال بعض الافاضل الظاهر ان مراده كما يدل عليه ما نقله من كلام الشيخ انه يجب
جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به من غير ان يجوز العكس كما قال الشيخ
فمتى اريد شىء من ذلك لم يستقم الى العكس بقرينة ذكره عقيب قوله فان
العكس يستقيم فى التشبيه الاتى رد لقول الشيخ لانه اريد فى
ذلك فان قلت كيف ذلك وقد يجوز العكس ايضا اذا قصد
المبالغة وايهام الاتمية قلت مراده لا يستقيم العكس على
الحقيقة وارادة الحاق الناقص بالكامل حقيقة لا ادعاء فان
اريد المبالغة وايهام الاتمية والحاق الناقص بالكامل ادعاء يتعين
العكس ولا يستقيم الاصل فتنبه لذلك فانه قد وقع للشريف
ههنا ذهول انتهى مقاله وقد يوجه حمل كل نظر كلام الشارح على ما ذكره

بان مثلا

بان مثلا كلام على الاشارة الى ما حكم كثير من التشبيه المقابل له مطلقا
فالمناسب انه يتعرض النوع من التشبيه لان مدار الفرق بين التشابه والتشبيه
هو ان المبالغة فى وصف مقصد فى الثانى دون الاول فليس مقتضى
التسوية تعيين المشبه والمشبه به بخلاف التشبيه اذ لما قصد
المبالغة فيه حقيقة او ادعاء لزم تعينهما ضرورة وانت خبير بان
نقل كلام الشيخ يؤيد ما ذكره الفاضل قوله بخلاف المشبه اعنى
الشمس فان قلت المشبه هو الشمس لا مطلقا بل حال حركتها فيكون مقيدا
قلت الحركة انما تلاحظ فى وجه التشبيه فلا يعتبر قيدا للمشبه فتدبر
قوله نهر الربيع الربى جمع ربوة وهى ما ارتفع من الارض والظ
من قوله فيقصت باخضرارها انه حمل الزهر على النبات اما مجازا مرسلا
او استعارة قوله والمشبه به مفرد وهو المغفر وكونه بتقدير مثل
ذو قيد كما صرح به لا يوجب تركيبه لان الوصف والاضافة لا يمنع الافراد
لما سبق ان المراد بالتركيب هو الهيئة الحاصلة من عدة اشياء وشىء
المشبه به ههنا ليس كذلك قوله وايضا تقسيم آخر للتشبيه
لم يعد تشبيه المتعدد بالمتعدد قسما من الاقسام بناء على انه يقال
واما تشبيه متعدد بمتعدد ولانه تشبيه المفرد بالمفرد حقيقة فلا معنى لجعله قسيما له
قوله رطبا بعضها ويابسا بعضها لا يخفى ان رطبا ويابسا
حال من قلوب الطير والعامل معنى التشبيه المستفاد من كان بتشديد النون
فائدة ان الحال يجب ان تكون مطابقة لصاحبها فى التذكير والتانيث
وقد انعدمت ههنا حيث لم يقل رطبة ويابسة فلذا قدر
الشارح العلاقة بقوله رطبا بعضها ويابسا بعضها

اللهم الا

لكن ظاهره يقتضي لزوم حذف الفاعل وبقاء رافعه ولا يجيزه البصريون والبعض الكوفيين
ان يريد ان تفصيل الحال لفظا يستدعي تفصيل صاحبها معنى وانما يجوز تذكير
تأنيثها فان الرطوبة بالنسبة الى بعض واليبوسة بالنسبة الى آخر والاظهر ان
يقال التقدير قسما رطبا وقسما يابسا قوله فتشبيه التسوية الخ
سمي به لان المتكلم سوى بين شيئين او اكثر في كونه مشبها قوله فتشبيه الجميع
سمي به لان المتكلم جمع بين شيئين فصاعدا في تشبيه وان كان المشبه على التفاوت
قوله اغيد مجدول مكان الوشاح الغيد النعومة يقال امرأة غيداء
وغادة ايضا اي ناعمة بينة الغيد والاغيد الوسنان المائل العنق والوشاح
ينسج من اديم عريضا ويرصع بالجواهر تشده المرأة بين عاتقها
وكشحها يقال وشاح ووشاح واشاح وإشاح بالكسر والضم واراد
بمكان الوشاح الصدر وقيل الخاصرة قوله كانما يبسم عن لؤلؤ
ضمن يبسم معنى يكشف فعداه بعن واللؤلؤ الرطب الجيد المستخرج
من الصدف قوله غير حقيقي اي غير متحقق حسا ولا عقلا
قوله فمنه ظاهر وجهه فقوله ظاهر هو المتن وقوله وجهه من الشرح
ولم يرد ان فاعل ظاهر محذوف اذ قد سبق في بيت امرئ القيس الفصيح
كان قلوب الطير الخ ان البصريين وبعض الكوفيين لا يجوزونه بل اراده
ان اسناد الظهور الى الجمل مجازي وانما المراد ظهور وجهه فما ذكره
مآل المعنى لا توجيه التركيب فتدبر قوله مصمتة الجوانب المصمت
الذي لا جوف له قوله ثكلتهم ان كنت اعلم ثكلتهم على صيغة الماضي
والثكل فقدان المرأة ولدها قوله اي عن المجمل ما فان قلت
ذكر الوصف في عدمه يشمل المجمل والمفصل فلا وجه لتخصيصه بالمجمل قلت

بل

بل له وجه اذ لا يذكر الوصف المذكور في المفصل لان المراد هو الوصف المشعر بوجه التشبيه
على ما صرح به ويشعر بذلك ايضا ذكر الطرفين المشعر باعتبار الحيثية كما قيل
وصف احد الطرفين بالتشبيه من حيث هو كذلك والمفصل ايضا
ما ذكر فيه وجه التشبيه فلو ذكر الوصف فيه يلزم توهم التكرار وهو مستقبح في
نظر البلغاء قوله كقول بعضهم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها
فيه محا آه فان الوصف المشعر بوجه الشبه هو قوله لا يدرى اين طرفاها
ولا دخل في ذلك للمفرغة بل هي قيد للمشبه به لا يصح التشبيه بدونه اذ ليس
المشبه هو الحلقة المطلقة بل الحلقة المفرغة كما لا يخفى فتدبر قوله لا الحلاوة الكلية
فيبحث لجواز ان يريد الحلاوة الكلية لا الجزئية قوله ينتقل فيه
من المشبه الى المشبه به يعني اذا لوحظ المشبه وفتش عن المشبه به فانه
ينتقل اليه كما اذا سئل بان هذا الشيء لماذا يشبه قوله فان الوصل
ربما ينقضي عمره الخ ان قلت فلم لم يعلل عدم ظهور وجه الشبه بندور
حضور المشبه به قلت لان المشبه به عمدة التشبيه الحاصل من الطرفين
وظهور وجه الشبه وعدمه انما يسند اليه لا الى المشبه به قوله حملن ردينيا
قال الجوهري الاردن بالضم والتشديد نهر وكورة باعلى الشام والقناة
الردينية والرمح الرديني منسوبة اليه وزعموا انه منسوب الى امرأة سمهر الخ
تسمى ردينة وكانا يقومان القنا بخط هجر موضع باليمامة قوله وان
تعتبر الجميع كما مر في تشبيه الثريا فان قلت جميع اوصاف الشيء ظاهرها
وباطنها لا يطلع عليها احد حتى يتأتى ان يعتبرها في التشبيه قلت ليس المراد
اعتبار جميع الاوصاف اعتبار جميع الاوصاف الموجودة في المشبه به بحيث لا يشذ
منها شيء بل المراد ان تعتبر الاوصاف الملحوظة في وجه التشبيه من حيث الوجود والاثبات

وهذا يتحقق فيما اذا اعتبر تلألؤ او صافي من حيث كونه وجوداً وارادة ابلغ من جعله غنى
ادنى سكة برطل الورق لاسيما اذا لوحظ المقابلة انه يأخذ بعضاً
ويدع بعضاً قوله وانما يكون البعيد الغريب بليغاً حسناً
اذا كان سببه لطف المعنى الخ هذا مرتبط بقوله واما بعيد غريب وهو
بخلافه لعدم الظهور اي لخفاء وجهه في بادي الرأي ودفع لتوهم ان
هذا يكون التعقيد المخل بالفصاحة المعتبرة في البلاغة فكيف يجعل التشبيه
البليغ من هذا الضرب قوله ويخرجه عن الابتذال الظاهر ان
اقتصاره على اخراجه عن الابتذال ايماء الى عدم اخراجه عن القرب
ويؤيده قوله فيما بعد قريب مبتذل قوله الا انه حديث الى آخره
فمثله قريب غريب لان الكلام البعد المذكور فيما سبق لا يوجد
ههنا كما لا يخفى على المتأمل قوله الا بوجه ليس فيه حياء
استثناء مفرغ من الحال تقديره ولم يلق هذا الوجه شمس نهار
ملتبسة بشيء الا ملتبسة بوجه ليس فيه حياء قوله وهي
تمر مر السحاب اي الجبال يوم القيامة قوله في حديث الوجهين
اما الاول الذي هو للخلخالي فلانه لا معنى لتشبيه وجه الماء
بمطلق الورق الساقط من الشجر وهو ظاهر مع فقدان تلك الصفة
واما الثاني الذي هو للزوزني فلانه لا اختصاص للورق المصنف
بيرد الحيض بالشجر الذي له اصل وعرق فلا وجه لاضافة الذهب
الى الاصابع ولا يخفى لطف ايراد النقد في قوله ينقد الذهب و
اللجين لان النقد تمييز الجياد من الزيوف قوله فانه تشبيه
مذكور قطعاً اعترض عليه بجواز زيد في جواب قول القائل من يشبه

الاسد

الاسد فانه تشبيه قطعاً اذ معناه مشبه الاسد زيد فقد جاز حذف المشبه به
ولم ينحصر المراتب في الثمانية اجاب الشريف في شرح المفتاح بانه ليس بتشبيه
اذ لم يقصد بيان اشتراكهما في امر بل قصد بيان الفاعل جواباً للسائل
ولو سلم فالكلام في تشبيهات البلغاء ولم يرد مثله فيها قوله و
كأن زيداً الاسد فيه مبالغة ليست في الكاف لايهام كأن
بظن الاتحاد بين زيد والاسد او الشك فيه فالقول بان
في لفظ كأن افادة الشك الموهن امر التشبيه وهم قوله
فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الخ لا شك ان قوله باعتبار
ظرف مستقر حال من المراتب المعنى واعلى المراتب كائنة بهذا الاعتبار فلا حاجة
الى ما شيع كلام الشارح من اعتبار تعلقه بالاختلاف الواقع عليه سياق
الكلام ولعل مراده بيان محصل المعنى لا التقدير في النظم فليتأمل قوله ثم
الاعلى بعد هذه المرتبة ينبغي ان يجرد الاعلى عن معنى التفضيل ويراد به
العالي اذ لا علو بعد هذه المراتب الاربع كما سيتضح تقريره ان شاء الله تعالى
قوله اما بعموم وجه شبه من حيث الظاهر لا بحسب الحقيقة لانها
بحسبها لا يكون عاماً ضرورة ان التشبيه لا يكون الا في اخص اوصاف المشبه
واشهرها قوله اي هذا بحث الحقيقة والمجاز
اشارة الى توجيه التركيب بانه حذف المبتدأ منه اعني قوله هذا
وكذا المضاف اعني لفظ بحث المضاف الى الحقيقة واقيم المضاف اليه مقامه
قوله فرع الخ اعلم ان الفرعية ليست من ذاتي الدالتين
لاتحادهما بل بين الدلالتين فان دلالة المجاز فرع لدلالة الحقيقة
فالدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له من حيث انهما دالان لا مطلقاً

قوله والتاء فيها للنقل من الوصفية يعني كون التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية
ان اللفظ اذا صار بنفسه اسما لغلبة الاستعمال بعدما كان وصفا وكان
الاسمية فرعا للوصفية شبه بالمؤنث لان المؤنث فرع المذكر
فيجعل التاء علامة للفرعية كما يجعل علامة في رجل علامة لكثرة العلم في الرجل
بناء على ان كثرة الشيء فرع تحقق اصله قوله الكلمة المستعملة
قيد بالكلمة ليخرج المعنى لان المعنى لا يوصف بواحد من الحقيقة والمجاز
حقيقة ثم الظاهر ان التعريف يصدق على المجاز الذي وقع استعماله
في الموضوع له ايضا فلابد من قيد الحيثية او قوله حين هو مستعمل فيه
قوله فيما لا تحقق له الا بناء على ان المتبادر من استعمال الكلمة
في شيء اطلاقها وارادة ذلك الشيء فيها فالمستعمل في نفس المعنى
لا اصطلاح به التخاطب وهذا اذا حمل لفظة في على الظاهر المتبادر
منها واما اذا جعلت بمعنى على كما في قوله تعالى ولاصلبنكم
في جذوع النخل فلا يلزم ذلك الا انه صرف الكلام عن المتبادر قوله لان
الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل وذلك التاويل كما سياتي
ان الشجاعة للشجاع وادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به
وكونه فردا من افراده بان يجعل افراد الاسد مثلا قسمين قسم
متعارف وهو الذي له غاية الجراة في ذلك الهيكل الجبلي المخصوص
وقسم غير متعارف وهو الذي له تلك الجراة لكن لا في ذلك الهيكل قوله اي
ليدل بنفسه اشارة الى ان قوله بنفسه متعلق بقوله للدلالة كما يدل عليه
قول المص في المجاز لان دلالته بقرينة لا بالتعيين والا لقدمه على قوله للدلالة
دفعا للبس قوله نعم لا يكون هذا مثلا اعلم انه يعلم مما مر

الدلالة

الدلالة بنفسه بكونه العلم بالتعيين كافيا في فهم المعنى عند اطلاق اللفظ حكم بان هذا الحرف
ثم قال نعم لا يكون هذا مثلا للوضع الحرفي عند من يجعل معنى قولهم
الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر
متعلقه والمفهوم عدم شمول التعريف لوضع الحرف على هذا التفسير قطعا
فتامل قوله فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا اي بالوضع المذكور
وهو اعتبار قيد بنفسه واما اذا لم يعتبر فيوجد في المجاز وضع نوعي لثبوت
قاعدة من الواضع دالة على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه فهو
عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق به ذلك
المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه مفهوم بواسطة القرينة
لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع استعمال اللفظ
في المعنى المجازي لكانت دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها والوضع
النوعي بهذا المعنى وان اطلق عليه الوضع لكنه ليس بمعتبر في كون اللفظ حقيقة
بل الوضع النوعي المعتبر فيه هو ما كان بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ
يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة
تعينه له مثل الحكم بان كل لفظ يكون على وزن فاعل فهو لذات من
يقوم به الفعل وقد صرح الشريف العلامة في التلويح باطلاق
الوضع على كل من المعنيين قوله على معناه الافرادي قيد المعنى
بالافرادي لان اشتراط الغير في الدلالة على المعنى التركيبي مشترك بين الحرف
والاسم فان دلالة زيد في قولك جاءني زيد على الفاعلية بواسطة جاءني
قوله وعدم فهم احد المعنيين بالتعيين لعارض الاشتراك الخ لا ينافي ان
مراده بهذا الكلام ان الوضع هو التعيين للدلالة على معنى بنفسه فالدلالة

هي ما لاجلها التعيين و عدم ترتب ما لاجله التعيين لعارض الاشتراك لا ينافي وجود التعيين
الذي هو الوضع ويحتمل ان يقال المشترك يدل على كل من المعنيين على التعيين اذ
يفهمان منه غاية ما في الباب ان احدهما ليس بمتعين للارادة لعارض الاشتراك
وعدم تعيين المراد منهما لا دخل له في تحقق الدلالة نفيا و عدم تحققها قطعا
قوله فالقرء مثلا القرء بفتح القاف وضمها والفتح افصح قوله اي
من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اي ارادة بارادة الموضوع له ارادته
ولو في محل آخر باستعمال آخر والا فالكناية قد تقترن بقرينة مانعة عن ارادة الموضوع له
في خصوص المحل كقوله تعالى الرحمن على العرش استوى وقوله عز وجل
والسموات مطويات بيمينه ونظائرهما وقد حققنا في مباحث اخراج الكلام
لا على مقتضى الظ فلينظر فيها وليطلع ما فيها قوله لانا نقول اخذ
الموضوع في تعريف الوضع فاسد ولو اريد من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلي
مكان ارادة المعنى الموضوع له السابق المتفرع عليه هذا المعنى لم يلزم الدور قوله
لكن احصر القرينة في اللفظية وكذا انحصار قرينة الكناية في غير اللفظية وهو ايضا
ممنوع قوله لا يقال معنى الكلام انه خرج عن تعريف الحقيقة اي كان معنى قوله
فخرج المجاز دون الكناية على التوجيه السابق انه خرج التعيين الذي في المجاز
عن تعريف الوضع دون التعيين الذي في الكناية فانه لم يخرج فقد بقي في الوضع
فاورد ههنا انه لم لا يجوز ان يكون المعنى فخرج المجاز عن تعريف الحقيقة دون الكناية
قوله لانا نقول هذا فاسد على راي المص لان الكناية لم تستعمل فيما وضع له
ظاهر هذا مناقض لما ذكره في تعريف المسند اليه بالعلمية لان طويل النجاد
مستعمل في معناه الموضوع وقد ذكره في التلويح ايضا وقد اشرنا هناك الى
وجه التلفيق بان في الكناية مذهبين وان الاختلاف في الموضعين بالنظر اليهما و الى

ان ميل

ان ميل المص الى هذا المذهب المذكور ههنا والزام المنفت التشاني في توجيهه ما وقع ههنا
في اكثر كتبه الى المذهب الآخر مع انه يمكن تصحيحه اخذا بذلك قوله لو وجب ان
لا تختلف اللغات باختلاف الامم وان يفهم كل احد معنى كل لفظ الظ انه كلا منهما
وجه مستقل في الاول بحث لانه ان اراد ان دلالة الالفاظ لو كانت ذاتية لم يبق
وجه في كون بعض اللغات لغة العرب وبعضها لغة العجم اذ ليس واضع بعضها العرب
وواضع بعضها العجم فلا وجه لتخصيص النسبة فهو ممنوع لجواز ان يكون تخصيص النسبة
باعتبار المستعمل الاول وان اراد انه لا يجوز ان تتعدد اللغات حينئذ بل يجب
ان يتحد الدال على المعنى الواحد فهو ايضا ممنوع لجواز ان يتعدد الذات بالنسبة الى
معنى واحد وان اراد معنى آخر فلا بد من تصويره قوله ولا امتناع ان
يجعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي
هذا الكلام ذكره كما حققه الفاضل المحشي نور الله مرقده
في شرح المفتاح ايضا ولم يتعرض لابطاله حيث قال اي لكن يمتنع نقل
اللفظ عن مسماه الذاتي الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه ذلك المسمى اصلا
سواء كان نقله بنصب قرينة على المعنى الثاني كما في المجاز واما بوضعه له كما في العلم
المنقول وفيه بحث لان الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند القائل
بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مرادا للمتكلم وفهم المعنى الحقيقي ضروري في كل مجاز
ولذلك قالوا ينتقل في المجاز من الملزوم بوجه ما الى اللازم المراد فلا يمكن
جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث لا يدل على المعنى الحقيقي اصلا
فان قلت مناط الاستدلال دلالة اللفظ بواسطة القرينة على المعنى
المجازي لا عدم دلالته على المعنى الحقيقي ومعنى قول الشارح دون الحقيقي
متجاوزا عن المعنى الحقيقي لا بمعنى عدم الدلالة عليه كما هو المتبادر بل بمعنى الدلالة

على المعنى المجازى ايضاً قوله لانا ما بالكذا لايزول بالغير يدفع الحمل على
الوضع وكونه فنقول هذا ايضاً لايتم لان مدعى القايل بذاتية دلالة
اللفظ ذاتية دلالته على معنى الحقيقى لامطلق دلالته فتامل قوله
ما عليه ائمة على الاشتقاق والتعريف هذا يدل على ان
كلا منهما علم على حدة وهو الحق لامتياز موضوع كل منهما عن موضوع
الآخر بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم فعلم التعريف يبحث
عن مفردات الالفاظ من حيث صورها وهيئاتها وعلم الاشتقاق
يبحث عنها من حيث انتساب بعضها الى البعض بالاصالة والفرعية
كذا ذكره في شرح المفتاح للفاضل الكامل المحشى وفيه بحث اما اولاً
فلان غرضه علم الصرف في صدر كتابه يشتمل على علم الاشتقاق
قطعاً وكذا سياق كلامه فيما يليه واما اطلاق اسم العلم
على جزئه فليس ببدع وتطرح قوله ولما كان تمام علم النحو بعلمى
والاستدلال مع ان اسم المجموع المركب من مباحث التصورات والتصديقات
هو علم الاستدلال عنده واما ثانياً فلا انتقاضه بالكلمات المغيرة
عن اصلها بالابدال ونحوه كما يقال لفظ قال اصله قول فانه بهذا
من علم الصرف مع انه فيه البحث عن انتساب احدهما الى الآخر
بالاصالة والفرعية فان دفع باشتراط ان يكون كل من الاصل والفرع
مستعملاً في الكلام والاستعمال يقول مثلاً عاد النقض بالبحث
عن الانتساب بالاصالة والفرعية بين أملَيْتُ وأمْلَلْتُ
الواقع في علم الصرف فان الاصل ايضاً مستعمل وعليه قوله عز وجل
فليملل الذى عليه الحق والمخلص ان يراد الاصالة والفرعية المخصوصتان

اي التي

الى التي بحسب اللفظ والمعنى ولا يوجد ابنى مليت فى امللت لاتحاد معناهما
بخلاف الفعل والمصدر فليتدبر قوله كالجهر والهمس والشدة
والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك النفس الخارج الذى
هو ظيفة حرف اى تكيف كله بكيفية الصوت حتى يحصل صورة
قوى كان الحرف مجهوراً وان بقى بعضه بلا صوت يجرى معه كان
مهموساً والشدة اى ينحصر صوت الحرف عند اسكانه في مخرجها
انحصاراً تاماً فلا يجرى والرخاوة اى يجرى الصوت جرياً تاماً و
التوسط بينهما اى لا يتم الانحصار والجرى وامثلة الكل قد مرت في
بحث الفصاحة ثم المشهور ان الحروف المهموسة هى حروف
ستشحثك خصفه والمجهورة ما عداها والشديدة
اجدك قطبت والرخوة ما عداها وما عدا حروف
لم يروعنا وهذه الحروف تسمى الحروف المعتدلة بين الرخوة والشديدة
قوله لا يهمل التناسب بينهما قضاءً لحق الحكمة لا يخفى عليك
ان اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بخواص الحروف والتركيبات
يتأتى في بعض الكلمات كما ذكره واما اعتباره في جميع كلمات لغة واحدة
فالظاهر انه متعذر فما ظنك باعتباره في كلمات جميع اللغات قوله
كالنزوان والحيدى النزوان ضراب الفحل والحيدى صفة من مشتبهة
من حاد اى مال يقال حمار حيدى اى مائل عن ظله لنشاطه
ومثلهما الجيلان والخفقان والجولان قوله للافعال الطبيعية
اللازمة وجه المناسبة ان هذه الافعال من اقوى الافعال لانها لا
يحتاج في حصولها الى الغير كما ان الضم من اقوى الحركات ولانها كالمضموم الى صاحبها

قوله والمجاز في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه يريد انه مصدر ميمي
بمعنى اسم الفاعل اي الجائز او المفعول اي المجوز بها قوله وذكر المص
الخ لانه من قواعدهم الخ وفيه عليه انه لا يلائم ما ذكر في كتب التسمية
بالحقيقة لفوات التقابل فان التسمية بالحقيقة لما كان باعتبار
ثبوت الكلمة في مكانها الاصلي لزم في مقابلتها ان يكون التسمية
بالمجاز باعتبار تجاوزها قوله معرفوا كلا منهما على حدة
لعدم امكان جمعهما في تعريف واحد بحيث يحصل تمام معرفة حقيقة
كل منهما بخصوصها والا فيجوز جمع الانسان والفرس في تعريف الحيوان
بانه الجسم الحساس المتحرك بالارادة قوله مرتجلا كان او منقولا
او غيرهما المرتجل هو المنقول لا لمناسبة والمنقول الاصطلاحي هو
المنقول لمناسبة وغيرهما ما لا نقل فيه كالمشترك والمرتجل ثم
من اقسام الحقيقة لان الاستعمال الصحيح في الغير بلا علاقة دليل
وضع جديد فيكون اللفظ مستعملا فيما وضع له فيكون حقيقة
وقد صرح به بقوله احترز به عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا قوله متعلق
بقوله وضعت ليس المراد من تعلقه به ان يعتبر حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح
والا لزم ان لا يكون لفظ الاسد الذي وضع في اللغة وقرر عليه الاصطلاح
والعرف عند ما استعمله النحوي او غيره من اهل الاصطلاحات
الخاصة حقيقة بل المراد بذلك كونه موضوعا له في ذلك الاصطلاح
سواء حدث الوضع في ذلك ام لا قوله فلا بد من العلاقة
بالفتح علاقة الحب والخصومة ونحوهما من المعاني وبالكسر علاقة
السيف والسوط ونحوهما من المحسوسات قيل وعكسه العوج [illegible]

سبحانه وتعالى

سبحانه وتعالى لا ترى فيها عوجا ولا امتا فعلى ضرب من التاويل ثم المراد
من قوله فلا بد من العلاقة انه لا بد من ملاحظة العلاقة واعتبارها
وهو ظ قوله وفعل للفظ والحدث اعترض عليه
بان الذي يجيء للحدث وهو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر
هو الاسم كما صرح به الشارح في غير هذا الكتاب وصرح به الجوهري
ايضا قلت هذا انما يرد لو كان المراد بالحدث مدلول المصدر
فعل يفعل وانما المراد كضرب مثلا فتدبر قوله والمجاز مرسل
ان كانت العلاقة غير المشابهة انما سمي مرسلا لان الارسال في اللغة
الاطلاق والاستعارة مقيدة بادعاء ان المشبه من جنس
المشبه به والمرسل مطلق من هذا القيد قوله والا فاستعارة
الاصوليون يطلقون الاستعارة على كل مجاز فلا تغفل عن
تخالف الاصطلاحين كيلا تقع في الغلط اذا رأيت
مجازا مرسلا اطلق عليه الاستعارة قوله ربما تصدر
وتصل الى المقصد بها الضمير منها راجع الى اليد وفي بها الى
النعمة صرح به الشارح في شرح المفتاح اي الذي قصد بالنعمة
وهو المنعم عليه لقيامه مقام الفاعل المقصد هو الضمير المستتر فيه الراجع
الى اسم الموصول الداخل عليه قوله في هذه العبارة نوع من
التسامح ويمكن ان يوجه بحذف المضاف اي ومن وجوه المجاز
المرسل طرقه وهذا هو الظاهر الايضاح فان قلت المجاز
مصدر ميمي فعل وصفة للمجاز وكان التسمية كذلك فلا تسامح
قلت الموصوف بالمرسل هو المجاز بالمعنى المصطلح والتوصيف بالمعنى المصدري

تفسق بل نفس الحمل على المعنى المصدرى بطريق الاستخدام تعسف مرتبه ارتكاب.
التي تحاكم الخفى على المنصف **قوله** وهو الشخص الرقيب
البناء في الربيئة للمبالغة فى الصحاح ربأت القوم ربأ و
ارتبأتهم اى رقبتهم والربيئة الطليعة والجمع ربايا
قوله في الانامل التى هى اجزاء من الاصابع الانملة
بالفتح واحد الانامل وهى رؤس الاصابع **قوله** فلان
اكل الدم **ومنه** قول الشاعر مخاطبا امرأته **شعر** اكلت دما
ان لم ارعك بضرة بعيدة مهوى القرط طيبة النشر دعا على
نفسه باكل الدم وهو الدية ان لم يتزوج عليها واخذ الدية عند
العرب عار عظيم والمرادة ببعيدة مهوى القرط طويلة القد او طويلة
العنق **قوله** وهو سهو لان هو من تسمية الشيء باسم **قد يجاب** بان مراده
ان الاكل مجاز عن الاخذ وهو سبب الاكل فهو من قبيل تسمية السبب باسم المسبب
واما قوله اى الدية المسببة عن الدم فاشارة الى وجود مجاز باعتبار
آخر ولا يخفى على الذوق السليم بعده **ويقال** الدم وان كان سببا
لاخذ الدية لكن اكل الدية سبب لاكل الدم والتمثيل بهذا الاعتبار فتامل
قوله اى لا يتم بعد البلوغ لان اليتيم هو الطفل الذى لا اب له
يقال يتم الصبى ييتم يتما ويتما بالفتح والضم مع التسكين فيهما
واعلم ان اليتيم في بنى آدم من قبل الاب وفى البهائم من قبل الام **قوله**
او محله نحو فليدع ناديه **ويحتمل** ان يكون الآية الكريمة من قبيل المجاز
بالنقصان على حذف المضاف واعطاء اعرابه للمضاف اليه كما قيل
فى قوله سبحانه وتعالى واسئل القرية لكنه لا يضر بالتمثيل **قوله** فان اللفظ

الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وقد يكون مرسلا **يعنى ان اللفظ الواحد**
اذا اطلق على شيء واحد كما اذا قلت رأيت مشفر زيد فاذا اريد به الشفة
يجوز ان يكون ذلك الاطلاق بطريق الاستعارة وان يكون بطريق المجاز المرسل
فلا يرد ان يقال المشفر مجاز مرسل بالنسبة الى مطلق مفهوم الشفة
واستعارة بالنسبة الى خصوصية شفة الانسان ولا شك في تغاير
المعنيين وتعددهما **قوله** فعلى هذا يخرج عن تعريف الاستعارة
نحو زيد اسد **هذا تفريع** على التعريف واشارة الى ابطال قول من قال
الاستعارة اجراء المشبه به على المشبه اطلاقا او حملا مع حذف الاداة
وليس بتفريع على قوله والمراد بمعناه ما عنى باللفظ حتى يتوهم ركاكته
لدلالته على انه لولا ارادة ذلك لما ادلينا وذلك لان اللفظ المستعمل
فيما وضع له مع عدم التناول قطعا على كل حال **قوله** بل في معنى الشيء عند
فيكون مجازا **فان قلت** المجاز مشروط بوجود القرينة المانعة عن ارادة
الحقيقة ولا قرينة ههنا **قلت** بل الحمل قرينة لا يقال لا دلالة
في الحمل على ذلك المجاز ان يراد الموضوع له ويقدر الاداة لانا نقول
يكفى في القرينة ما هو الظاهر وتشخيص الكلام بالتقدير مما لا يلتفت اليه
واعلم انه ليس المراد بمعنى الشجاع صورته الذهنية من حيث وجودها
وحصولها في الذهن اذ لا يصح تشبيهها بالاسد قطعا مع انه معتبر في
الاستعارة بل الذات المبهمة هى المشبهة بالاسد وتعلق المجاز بالاسد
على هذا باعتبار انه يطلق على تلك الذات مأخوذة مع ذلك الوصف
وكان الوصف جزء مفهومه المجازى **بقى الكلام** فى ان قولك
زيد المسوف لا اثبات شبه زيد بالاسد او لاثبات ان زيدا هو تلك الذات

المشبه بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه قطعا ولا مجاز في الاسد ادعاء الفاضل
وان كان الثاني فهو استعارة على ما حققه الشريف ولا فرق في ذلك بين قولك
زيد كالاسد وكاسد زيد وبين قولك بالفارسية زيد شير است
وشير است زيد في احتمال الامرين المعبر عنهما بالاول والثاني
فانه يحتمل ان يراد بشير في الموضعين مرد دلير شجاع شبيه بشير
فقال الفاضل المحشي ولا شك ان قولنا زيد اسد او الاسد زيد
بمنزلة قولنا زيد شير است وشير است زيد فيكون شيئا في الكلام لتشبيه زيد
به فيكون مستعملا في معناه الحقيقي لا يشفي العليل ثم ان تقي
فههنا ثلاث مراتب الاولى ادعاء المشابهة باداة التشبيه
لفظا او تقديرا نحو زيد كالاسد وزيد الاسد الى قوله تشبيها اتفاقا
محل بحث اذ يستفاد منه دعوى الاتفاق على ان زيد الاسد
تشبيه وهو ممنوع كيف وقد مر ان المشبه اذا كان مذكورا او مقدرا
او كان المشبه به خبرا عنه حقيقة او حكما فعند البعض تشبيه
وعند البعض استعارة من غير فرق بين المعرف وبين المنكر على ان قول
الشيخ فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم
فان حسن دخول اداة التشبيه فلا تحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون
اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد يفيد ان المعرفة داخل في القسم المختلف فيه
اللهم الا ان يكون مراد المحشي ثبوت الاتفاق على ان زيد الاسد تشبيه
على تقدير ان يراد منه ادعاء المشابهة بتقدير اداة التشبيه لا بيان حاصل
المقال مطلقا ولا يخفى انه تعسف قوله ويدل على ما ذكرناه
قال الفاضل المحشي ليس تعلق الجار به دلالة على كونها استعارة بل لو جعل

دليلا

دليلا على كونه حقيقة لكان اولى لان فهم المعنى الذي تعلق به الجار على تقدير كونه
حقيقة اظهر وفيه بحث لانه وصف شجاعا في الاستعارة
مثلا ملتفت اليه البتة اذ الانتقال الى المعنى المراد الا بملاحظته
بخلاف ما لو بقي على حقيقته فان ملاحظة المعنى الحقيقي كثيرا ما يخلو
عن ملاحظة اوصافه الخارجة فظهر ان تعلق الجار به انسب بالاستعارة
وان صح على الحقيقة ايضا وهذا ظاهر جدا قوله كقوله اسد علي وفي
الحروب نعامة المصراع لعمران بن حطان مفتي الخوارج وزاهدها وتمامها
فتخاء تنفر من صفير الصافر الفتخاء المسترخية الجناحين من الفتخ
بالخاء المعجمة وهو اللين يقال عقاب فتخاء لانها اذا انحطت كسرت
جناحيها وهذا لا يكون الا من اللين والمراد من قوله تنفر من صفير الصافر
انه ينزعج من مجرد الصداء وبعد البيت هلا برزت الى غزالة في
الوغا بل كان قلبك في جناحي طائر غزالة امراة شبيب الخارجي وكان
يضرب المثل في شجاعتها نقل انها هجمت الى كوفة في ثلاثين فارسا
وفيها ثلثون الف مقاتل فصلت صلوة الصبح وقرأت سورة البقرة
ثم هربت الحجاج ومن معه والوغا الحرب قوله وكقوله والطير
اغربة عليه بعض من بيت ابي العلاء المعري في قصيدة يرثي بها
الشريف الطاهر الموسوي مطلعها اودى فليت الحادثات
كفاف مال المسيف وعنبر المستاف وتمام المصراع
المشار اليه في الشرح والطير اغربة عليه باسرها فتح
التاء وسكنات لصاف اودى اي هلك وفاعله
مال المسيف وكفاف سلم معدول مثل قطام لكف الاذى

وكلسا في الرجل اذا دام صب ماله والتشديد في الكسر والفتح بالضم جمع نخاء مؤنث افنخ من النفخ وهو اللين يقال عقاب فتخاء وقد مر تفصيله والشراة بفتح السين المهملة جبال باليمن يكون فيها من يل وغيره وبضم الشين المعجمة جبال بالشام ولصاف جبل طي والمعنى ان كل الطيور في الحزن على المرثي مثل الاغربة الباكية عليه **قوله** وفي هذا الكلام دلالة **حيث** استدل على كون الاستعارة مجازا لغويا بان اللفظ ليس موضوعا للمشبه ولا الاعم فانه يدل على انه لو كان موضوعا لاعم لم يكن مجازا لغويا **قوله** بمعنى ان كتصرف في عقلي كما في هذا البيت الى ان المراد بالمجاز العقلي ههنا غير ما هو المراد فيما سبق من المجاز الحكمي وهو ظ فان المراد بالمجاز ههنا هو الكلمة وفيما سبق هو الاسناد او الكلام **قوله** لكان الاعلام المنقولة استعارة ولو فرق بانه لا وضع في الاستعارة وقد اعتبر فيها كون العلاقة بسببها يكون مجرد اصطلاح لا رعاية لمعنى الاستعارة هكذا قيل **وفيه بحث** لان الوضع يجعل اللفظ الموضوع له اصالة فلا يصح معنى الاستعارة **نعم** يلزم ان يكون من المجاز الكلها استعارة والفرق بالعلاقة ح يكون مجرد اصطلاح لكن في بطلان اللازم بحث **قوله** اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد **فيه بحث** لان طريق الاطلاق اذا كان فوق المشابهة بحسب تغير الحيثية يستفاد منه المبالغة فيكون الاستعارة ابلغ **قوله** ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا **فيه انه** يحتمل ان يراد به انه جعله شبيها بالاسد في المشابهة تامة **قيل** لا يخدش هذا الوجه انه جعله اسدا يجري في زيد اسد

مع انه

مع انه لم يوجد فيه الادعاء المذكور ضرورة انه تشبيه وليس باستعارة **وجواب ان** الادعاء المذكور متحقق ايضا في زيد اسد اذ ليس المعنى على تقدير اداة التشبيه كما سبق تحقيقه بل جعله فردا من افراد الاسد ادعاء **نعم** ليس باستعارة اصطلاحا لذكر المشبه في الكلام كما سبق **فان قلت** ذلك الادعاء لا يتحقق في المعرف اعني زيد الاسد بل المعنى على تقدير اداة التشبيه مع انه يقال لمن قال ايضا جعل زيدا اسدا **قلت** ان ثبت قولهم بذلك في الصورة المذكورة يكون المراد به انه جعله شبيها بالاسد والا يجري في الاستعارة فتامل **قوله** قد زرا زراره على الكرم قد سبق في بحث المجاز العقلي ان مطلق في كونه لا يبالغ في الاستعارة بل اذا كان على وجه مبني عن التشبيه وان هذا البيت من الاستعارة لا التشبيه فليتذكر ما سبق **قوله** وبهذا يندفع الح اي ببيان ان القرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف لتعيين غير المتعارف يندفع الح **وجه** الاندفاع ان الاصرار على دعوى الاسدية بالمعنى الغير المتعارف وان نصبت القرينة لا يمنع الا عن ارادة المعنى المتعارف فلا منافاة **قوله** واما التعجب والنهي عنه فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة **فيه بحث** لان محصل الرد اتى بعد تسليم الادعاء المذكور ومنع كون الاستعمال فيما وضع له وصحة التعجب وكذا النهي عنه انما يترتب على نفس الادعاء كما يشير اليه كلام القائل فحينئذ لا حاجة الى الاعتذار بانهما مبنيان على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة **قوله** والاستعارة تفارق الكذب الح اي الكلام الذي فيه الاستعارة تفارق الكلام الكاذب **فلا يرد ما يقال** الاستعارة في المفرد والكذب في الحكم فلا اشتباه بينهما

١٢٨

حتى يحتاج الى الفرق قوله ولا يكون الاستعارة علما لمنافاته انّ المراد
غير علم الجنس فانه ليس المتبادر من اطلاق العلم قوله ومادر في البخل وسحبان
وباقل في الفهاهة قال الشارح فصاحة سحبان وخطبته
عند معاوية واما مادر فانه رجل من هلال بن عامر بن صعصعة قيل سمي
مادرا لانه سقى ابله من ماء حوضه فلما فرغ الابل بقي في اسفل الحوض
ماء قليل فسلح فيه ومدر الحوض به بخلا من ان يسقى من حوضه واما
باقل فهو اسم رجل من العرب وكان اشترى ظبيا باحد عشر درهما فقيل
بكم اشتريته ففتح كفيه وفرق اصابعه واخرج لسانه يشير الى
احد عشر فانفلت الظبي فضرب به المثل في العي قال حميد الارقط
يهجو ضيفا له اتانا وما داناه سحبان وائل بيانا وعلما
بالذي هو قائل فما زال عند اللقم حتى كأنه من العي لما ان تكلم
باقل قوله واعلم اذا اعتبرت تشبيه زيد بعمرو في كمال
والهيئة وقصد المبالغة في التشبيه وادعاء انه عين عمرو
لكمال المشابهة فقلت رأيت عمرا فالظاهر انه استعارة لكون العلاقة المشابهة
ومن هنا قيل القوم انما تعرضوا للجنس في بيان الاستعارة بناء
على ان الاكثر الاستعارة في الاجناس لا الاشخاص ولهذا
علل الفاضل المحشي في شرح المفتاح عدم جريان الاستعارة في الاعلام
بان مبنى الاستعارة على المبالغة في كمال التشبيه بدعوى انه عين المشبه به
وذلك انما يحصل اذا كان المشبه به مشتهرا بوجه الشبه ولا شك
ان الاجناس مشهورة باوصافها حتى ان اسماءها تنبئ عن اوصافها
انباء تاما واما الاشخاص فقلما يشتهر باوصاف كذلك والقول بانه

يمكن

يمكن ان يجعل لفظ عمرو موضوعا لذات ما له كمال المخصوص ادعاء وان كان موضوعا لذات معين مخصوص
حتى يتأتى اعتباره لكن لا احتياج اليه لان المقصود بالعدول عن التشبيه الى
الاستعارة هو المبالغة في كمال التشبيه اعني وجه الشبه حتى كانه يساوي
المشبه به فيه وذلك يحصل اذا جعل المشبه من افراد المشبه به داخلا تحت
جنسه ان كان المشبه به جنسا او جعل عينه ان كان شخصا ولا شبهة
ان ادخاله تحت جنسه بمنزلة دعوى انه عينه فتامل والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق
قوله شعر فان تعافوا العدل والايمانا * من عاف يعاف
كعلم يعلم واصله تعافون سقط نون الجمع بالجازم يقال عاف الرجل الطعام
والشراب اي كرهه قوله لدلالته على ان جواب الشرط تحاربون وتلجأون
ان قلت لم لا يجوز ان يريد بالنيران حقيقتها بان يقصد تخويفهم بالاحراق
قلت القائل يدعي الاخذ بالشريعة الغراء وليس فيها احراق كاره العدل
والايمان واما عدم حمل النيران على الرماح فلتعارفه عند العرف وغلبة الاستعمال
في السيوف قوله من نصلها اي نصل سيف الممدوح يحتمل ان
يرجع الضمير الى الممدوح والاضافة لادنى ملابسة قوله على رؤوس الاقران
خمس سحائب الاقران جمع قرن وهو الكفو في الحرب فما خمس سحائب
فاعل تلتقي والمراد برؤوس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح ولك
ان تحمله على انه جمع قلة لما فيه من الاشارة الى قلة الكفاية في الحرب
وللكفي ما فيه من اللطف وبعد البيت يكاد الندى منها يفيض على العدى
مع السيف في ثني قنا وقواضب الثني بكسر المثلثة وسكون النون
واصله اثناء الشيء اي تضاعيفه والقنى جمع قناة وهي الرمح
والقواضب القواطع قوله اي انامله الخمس يحتمل ان يريد بالانامل

١٢٩

وهي قوله كس المهابع نفس الاصابع مجاز من قبيل ذكر الجزء وارادة الكل ويحتمل ان يريد المعنى
الحقيقي مبالغة **قوله** وهذا اولى من قول المص ان الحيوة والهداية
يعني قوله في الايضاح ووجه الاولوية ان المستعار منه هو الاحياء لا الحيوة
وانما قال اولى ولم يحكم بكون كلام المص خطأ لاحتمال ان يكون مراده ايقاع
الاستعارة بين لازمي الهداية والاحياء المتعديين فالمراد من الهداية في
كلامه ما هو مصدر مبني للمفعول وهو الاهتداء **قوله** مع انه في كل من
التقطيع خصوصا وصف الحاقي المرسن فكون انف حرك شوقا في التقطيع
فتدبر **قوله** والظاهر ان الطيران هو قطع المسافة بالجناح
اجيب بان الطيران عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع تحريك الجناحين
الاختياري في الهواء والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع التخطي
ولا يخفى ان الجواب انما يصح اذا ثبت النقل عن ائمة اللغة **قوله** واذا
احتبى قربوسه القربوس بفتح الراء لا يخفف الا في الشعر لانه
فعلول نادر لم يأت غير صعفوق وهي اسم اعجمي غير منصرف للعلمية
والعجمة واما حرنوب بفتح الحاء وهو نبت يتداوى به ضعيف
والفصيح الضم وكذا السمنون وهو اول الريح **قوله** سير حثيثا
اي سريعا يقال ولى حثيثا اي مسرعا حريصا **قوله**
الشبه بينهما ظاهر وهو قطع المسافة بسرعة
ولين وسلاسة **قوله** مرتين او بما في الهوادي هوادي جمع هادية
هي العنق يقال اقبلت هوادي الخيل اذا بدت اعناقها **قوله**
من حلي القبط الحلي بضم الحاء المهملة وكسر اللام والياء المشددة
جمع حلي بفتح الحاء وسكون اللام كثدي وثدي وبكسر الحاء الجمع لمكان الياء

مثل

مثل عصى والقبط اهل مصر **قوله** وبهما حسنا منه **قلت** الازالة
ام عقلي **قلت** المراد الهيئة المحسوسة عند الكشط والسلخ والكشط
والازالة يشيران اليها **وفي نسخة اخرى** فان قلت كل من الكشط
والكشف امر عقلي قلت ولو سلم ان كلا منهما مما يعد حسيا
بحسب العرف فالمراد الهيئة المحسوسة عندهما وهما يشيران اليها
قوله اي حصوله عقيب حصوله دائما او غالبا **هذا الترديد**
لاجل بيان معنى الترتب من حيث هو لا بالنظر الى خصوص المقام **قوله**
يحمل كلام صاحب المفتاح على القلب هو لا يشترط النكتة في
القلب بل يقبلها مطلقا ولعل مذهب الشيخ ايضا ذلك فلا يحتاج
طلبها في هذا القلب بناء على لزومها لقبوله عند المص **قوله** او
بان الظهور ههنا بمعنى الزوال **اعترض عليه** بان قوله المستعار منه
ظهور المسلوخ من جلدته يأباه لان المسلوخ لا يزول مع انه
استعمل ظهر بمعنى زال يكون مع عن لا مع من وقد اشار
الشارح الى اندفاع الثاني بقوله فاقام من مقام عن واما جواب
الاول بان يقال لا نسلم ان المسلوخ لا يزول عن جلدته بل اذا زال
الجلد عنه فقد زال هو ايضا عن الجلدة **قوله شعر** وذلك
هاذ يا ابن ذبيطة ظاهر **عجز بيت** من ابيات الحماسة **صدره**
اعيرتنا البانها ولحومها **وقبله** أتنسى دفاعي عنك
اذ انت مسلم ... وقد سال من ذل عليك قراقر ... ونسوتكم
في الروع باد وجوهها ... يخلن اماء والاماء حرائر ... **الاستفهام**
في قوله اتنسى للانكار وقوله مسلم على صيغة المفعول اي مخلى من قولهم

السلمة اى ظليت بينه وبين ضر بدالنحاة وقراقرهم والى امتداد سيل الزلل
فسال به عليك قراقر والروع بالفتح الخوف وقوله يخلن اى تظن
تلك النسوة اماء لكونها مكشوفات الوجوه والحال انهن حرائر فى
نفس الامر والاستفهام فى اعيرتنا ايضا للانكار اى لم تعيرنا البان الابل
ولحومها مع ان اقتناء الابل مباح والانتفاع بلحومها والبانها
جائز فى الدين والعقل وتفريقها فى المحتاجين اليها احسان ه
وذلك غير عار ظاهر اى زائل قوله وتلك الشكاة الشكاة
بفتح الشين المعجمة الشكاية قوله وذكر العلامة اى كلام العلامة
قطب الدين الشيرازى يخالف كلام الشارح فى ان الظلمة
هى الاصل والمظروف والنور طار عليها وظرف فان الظاهر على
تقرير العلامة ان يكون الليل ظرفا والنهار مظروفا قوله ودعا ان
النهار وان توسط بين اخراج النهار قيل لا يخفى انه تكلف
بل التحقيق ما اختاره من التاويل والتحقيق بلطايف بلاغة التنزيل
ان يقال اراد بالنهار مجموع ما بين الطلوع الى الغروب كما هو المفهوم من
الشروح والموافق لكتب اللغة فكون الفاء للتعقيب الحقيقى
نظرا الى انتهاء النهار ويستقيم معنى المفاجأة نظرا الى ابتداء
ظهور النهار ولا يخفى على المنصف ان اعتبار المفاجأة بالنظر
الى ابتداء ظهور النهار فيه تكلف فان المفهوم من الآية على توجيهه
مفاجأة الاظلام لظهور النهار الذى هو مجموع ما بين الطلوع والغروب
فلا نسلم ان لها دخلا فى المقصود فتامل قوله ولو جعلنا
الشارح بمعنى النزع وقلنا انه فيه يمكن ان يقصد بالجملة الاسمية

الدوام

الدوام بمعونة المقام فيندفع لانه المفاجأة عن بعض ما ذكر بناء على انه فى البحار
اصل الاظلام لا دوامه واستمراره وفيه نظر لان لانه المفاجأة
باعتبار ان المفاجأة انما يتصور فيما لا يكون مترقبا بل يحصل بغتة بلا ترقب
كما ذكره الشريف فى حواشى شرح المفتاح فحمل الجملة الاسمية على الدوام ه
لا ينافيها كما لا يخفى على المتامل فتامل قوله فيلزم عدم ظهور الافعال
فى المستعار له يعنى الموت اقوى الخ فيه يقال ان كان الرقاد كثير الوقوع فى نفس
وتكرر المشاهدة عندهم يجعل عدم ظهور الفعل الذى هو لازمه اشهر واقوى
مما هو فى الموت وانت خبير بان العادة كثرة الوقوع للفقود محل نظر
وان كان افادتها للاشهرية مما لا شك فيه وقد يقال ما ذكره انما يرد لو
لم يكن هذا من باب التشبيه المقلوب ولا يخفى انه لا نكتة يعتد بها فى اعتبار
التشبيه المقلوب قوله والمعنى ابن الاعرابية لا تميز اى لا فرق بين الحق
والباطل بحيث لا يلتئم احدهما بالآخر كما لا يلتئم الزجاج المكسورة قوله
والاصلية القوم انما تعرضوا للاستعارة التبعية المصرحة
فالظاهر تحقق الاستعارة التبعية المكنية كما فى قولك اعجبنى اراقة
الضارب دم زيد ولعلهم لم يتعرضوا لها لعدم وجدانهم اياها فى كلام البلغاء
قوله او يكون من كالمشبه به فى كونه المشبه انما ذكر لفظ او اشارة
الى انه لا فرق بين التعبيرين فى الدلالة على غرضه قوله وانما يصلح للموصوفية
الحقائق اى الامور المتقررة الثابتة هذا التفسير ذكره العلامة
فى شرح المفتاح حيث قال المراد بالحقايق الذوات الثابتة
المتقررة كالجسم والبياض والطول لا غير الثابتة كمعانى الافعال فانها
متجددة غير متقررة لدخول الزمان فى مفهومها وكالصفات فانها غير ثابتة

وان كان الزمان عارضا لها فتبعه الشارح ههنا توطئة للرد عليه على ما اشار اليه
بعد تسليم صحته ووجه المنع كما نقل عنه ان كلا من الحركة والزمان مع انه من
الامور المتقررة الثابتة يقع موصوفا وقد صرح الشارح في شرحه
للمفتاح باندفاع هذا المنع عن اصل الكلام حيث قال بعد نقل توجيه العلامة
والحق ان الحقيقة اي الماهية باعتبار تحققها وثبوتها في نفسها
من غير تعلق باعتبار المعتبر ولا اضافة في القيام والحركة كذلك بخلاف
القائم والمتحرك واما ما ذكره الفاضل المحشي جوابا عما اشار اليه الشارح
من منع المذكور حيث قال وفيه ان المراد بالحقائق المعاني المستقلة بالمفهومية
لا ما توهمه من الامور المتقررة الثابتة **ففيه بحث** لانه يمكن ان يقال بعد تسليم اختصاص
عن ان مطمح نظر الرد على العلامة وانما لم يتعرض الشارح الحقائق بما ذكره
هذا الفاضل لان غرضه توجيه كلام المصنف على وجه لا ينافي ما ذكره نفسه في ايضاحه الذي
هو كالشرح لهذا الكتاب وكلامه هناك آب عن هذا التفسير لانه قال هكذا
لان الاستعارة يعتمد التشبيه فيعتمد التشبيه كون المشبه موصوفا وانما يصلح للموصوفية
الحقائق كما في قولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال و
الصفات المشتقة منها والحروف انتهى كلامه **ولا يمكن ان يراد بالحقائق**
ههنا ما ذكره المحشي لعدم صحة مقابلته على هذا التفسير بالصفات ولهذا
اسقطها المحشي من البين في السياق ترويجا للكلام حيث قال اولا وبما قررناه
لك ظهر ان ما ذكره القوم من ان الاستعارة في الافعال والحروف تبعية الى ان قال
وانما يصلح للموصوفية الحقائق دون معاني الحروف والافعال وثانيا
وكل من الحركة والزمان حقيقة لاستقلاله بالمفهومية دون الافعال والحروف **قوله** البحث
دون معاني الافعال والصفات **لانه اشار** بالجمع لفظ المعنى الى اندفاع

الذي

الذي اورده في شرح المفتاح وهو ان الموصوف بالمشاركة في المعنى هو المشبه به
وهو لا يختلف باختلاف التفسير فعدم صلوح العبارة الدالة عليه للموصوفية
لفظا لا يقدح في اتصافه بالمشاركة فيجوز ان يستعار الناطق
للدال باعتبار تشبيه الدال بالناطق واتصافهما بالمشاركة وان
لم يصلح لفظهما للموصوفية **ووجه الاندفاع** على ما ذكره في ذلك
الشرح ان المعتبر في هذا المعنى مفهوم اللفظ حتى اذا قيل لقيت
صماء عن الخبر كان المستعار منه مفهوم الصم تبعا لمفهوم الصم لا ذواتها
فيعتبر في صحة موصوفيته وعدمها اللفظ الدال عليه فبه يعلم انه
في الحقائق او من تاليفات العقل **قوله** وعروضه للصفات
فيه بحث لان العروض ان منع جريان التشبيه ينبغي ان لا يجري في
المصادر ايضا لان عروض الزمان لها حقيقة **اللهم الا ان يقال**
مفهوم الصفات يشتمل على التشبيه وهذا عرض الزمان لها بخلاف المصادر
وما لم يلاحظ النسبة لم يضر الى شيء لا يعرض الزمان كما لا يخفى على المتأمل
او يقال المراد بعروض الزمان للصفات دلالتها عليه ودلالة بحسب العرف الطارئ
على اصل الوضع اللغوي بحسب العقل فقط ولا كذلك نفس المصدر وقد مر
من ان الفاضل المحشي في توجيه زيادة اختصاصها بالافعال تحقيق
يرشدك الى ما ذكرته فارجع اليه **قوله** ودون الحروف لانه ظ
لانها روابط وآلات الملاحظات فلا تكون موصوفة اصلا كما حققه
الفاضل المحشي **وههنا بحث** وهو ان معنى الحرف لا يصلح
لاعتبار العلاقة المطلقة فلا يجري فيه المجاز المرسل ايضا فلم لم يعتبروا
في التبعية في المرسل ايضا **اللهم الا ان يقال** ما وجد المجاز في الحروف

قال صاحب المفتاح اي مؤلف هذا الكتاب [illegible] السكاكي المراد بمتعلقات معاني الحروف [illegible] اي بهذه المتعلقات [illegible] عنها اي عن معاني الحروف عند تفسير معانيها اي عند ذكر تفسير معاني الحروف مثل قولنا من اي لفظة من [illegible] في اسم موضوع [illegible] ابتداء الغاية و مثل قولنا في [illegible] من الحروف الجارة ايضا معناها الظرفية وقوله المطلقات [illegible] [illegible]

بحيث لا يكون علاقته تشبيه فلذا لم يكثروا الاقسام واكتفوا بالاستعارة التبعية
لكثرتها لكن هذا لا يتأتى في الافعال لكثرة المجازات المرسلة فيها فتأمل
قوله فيجب ان يكون الاستعارة في اسم الزمان ونحوه اصلية
فيه بحث لان غاية ما لزم انه يجوز فيه الاستعارتان اعني
الاصلية والتبعية بحسب الاعتبارين اللهم الا ان يريد فيجب ان
يوصف الاستعارة فيها حال كونها اصلية ايضا لا تبعية فقط قوله
والتشبيه في الاولين لمعنى المصدر قال الفاضل المحشي فان قلت
هل يجري في الافعال الاستعارة تبعا على قياس الحروف قلت لا
لان مطلق التشبيه لم يشتهر بمعنى يصلح ان يجعل وجه الشبه في الاستعارة
بخلاف متعلقات الحروف فانها انواع مخصوصة لها احوال مشهورة
وفيه بحث لان المعنى الذي يرجع اليه معاني نسب الافعال ليس مطلقا نسبة
التشبيه بل نسبة على جهة القيام ولها اوصاف وخواص تصح بها الاستعارة
فاذا اسند الضرب الى المحرض دلالة على قوة نسبته اليه شبهت نسبته اليه
باعتبار التحريض بنسبته الى من نسب اليه على جهة القيام وقلت ضرب فلان
لم يبعد عن الصواب وبالجملة يمكن الاستعارة في الافعال باعتبار نسبتها
بان يشبه بما يرجع نسبتها اليه بنوع استلزام كمطلق الاتصاف والقيام مثلا
بما يرجع اليه نسب اخرى كذلك كمطلق الآلية مثلا فيقال قتلني السوط
او السيف فالتبعية في الافعال لا يختص باعتبار المصادر
على ما هو المشهور فيما بينهم فتدبر فانه دقيق بالامعان حقيق قوله
قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها
الضمير في قوله بها راجع الى ما والتأنيث لكون ما عبارة عن المتعلقات والضمير في قوله

عنها

عنها راجع الى المعاني والضمير في معانيها الى الحروف وفي قوله عند تفسير معانيها وضع المظهر
موضع المضمر او الظاهر عند تفسيرها واعلم ان لفظ بها غير موجود في عبارة المفتاح
بل عبارته هكذا واعني بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها وظاهره يفيد
ان تلك المتعلقات معبر عنها لا معبر بها مع انه خلاف الواقع فكأن الشارح
ههنا باقحام لفظ بها الى توجيه عبارة المفتاح بان العائد محذوف في
التقدير ما يعبر بها عنها ويحتمل ان يريد بيان حاصل المعنى لا ان في العبارة
تقديرا نظرا الى ان الالفاظ المذكورة عند التعبير كلفظ الابتداء واخواته
عبارة عن تلك المتعلقات فهي بهذا الاعتبار معبر عنها كما اشار اليه في شرحه
للمفتاح وفي عبارة المفتاح احتمال آخر وهو ان يجعل يعبر على صيغة
المعلوم ويرجع ضميره الى ما ويجعل المعبر به معبرا مجازا لكن لا يخفى انه تكلف
ظ ويخالف نسخ الرواية قوله مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية
المراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ الغاية هي النهاية
وليس لها ابتداء وبهذا ظهر معنى قولهم الى لانتهاء الغاية كذا ذكره الشارح
في التلويح واعترض عليه بان نهاية الشيء ما ينتهي به ذلك الشيء
والشيء انما ينتهي بطرفه فنهاية الشيء طرفه فكيف يكون جزءا منه
بل انما يطلق على آخر جزء منه لمجاورته بينه وبين النهاية ولك ان تقول
غاية ما في الباب ان يكون الغاية في المسافة مجازا في المرتبتين ومثله
غير عزيز والتوجيه الخالي عن شبهة التكلف ان يقال الغاية
مستعملة في معناها الحقيقي وهي جنس الابتداء والانتهاء
فرد له فكان اضافتهما اليها بان يقال ابتداء الغاية وانتهاء الغاية
اضافة الفرد الى الجنس ولا محذور فيه اذ لا يلزم فيه انقسام النهاية وانتهائها

قوله ان تلك المتعلقات [illegible] [illegible]

مطلب معنى من الابتدائية في ابتداء الغاية [illegible]

ان لو كان اضافتها اليها اضافة الجزء الى الكل قوله والا لما كانت حروفا
بل اسماء قال في شرح المفتاح وهو ضعيف اذ ربما يمنع الملازمة
بانه يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ
غير مستقل بالنظر الى لفظ آخر بمعنى ان يكون شرطا بحكم الوضع في دلالة
احد اللفظين عليه ذكر متعلق له بخلاف اللفظ مثلا معنى الكاف الاسمية
والحرفية هو المثل الا ان هذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية
دون الحرفية وهذا التضعيف مبني على مذهب الشارح وقد ابطله
الفاضل المحشي وحقق معنى الحرف بوجه لا مزيد عليه فظهر به ضعف
التضعيف فليتنظر فيه قوله ليس بصحيح قد يوجه
كلام المصنف بالمصير الى حذف المضاف اي كمتعلق المجرور في قولنا
زيد في نعمة وهو التلبس المخصوص بالظرفية والتمثيل للمتعلق المصطلح
بالمتعلق اللغوي وتوضيحه ان مقتضى قولك زيد في نعمة
كون النعمة ظرفا لزيد مع انها ليست كذلك فامتنع حمل اللفظ على حقيقته
فحمل على الاستعارة فوقع التشبيه اولا في الظرفية المطلقة
ثم يسري الى الظرفية المخصوصة التي هي معنى في فاستعمل اللفظ
الموضوع للمشبه به في المشبه اعني تلبس زيد
فالتلبس مستعار له والظرفية مستعار منه ولفظ في مستعار فلا خلل
في الكلام هذا ما قيل ولا يخفى فساده اذ لا يلائم سياق الكلام المتقدم
فانه اعتبر التشبيه في لام التعليل في نفس المجرور كما لا يخفى قوله
للعداوة اي بتقدير تشبيه العداوة فيه نوع تعسف لان
مصطلح الكلام السابق انه بتقدير تشبيه المجرور في مجرورها وعلى هذا

سياق شرح الشارح حيث قال فيما بعد تبعا للاستعارة في المجرور في الآية
ولا شك ان المجرور في الآية كونه عدوا لا نفس العداوة والمشبه به علة هذا
كونه محبا وابنا لا نفس المحبة والتبني نعم هذا يرجع في المعنى الى العداوة
والتبني والمحبة لكن الاستعارة في المنطوق فالتصريح به او جعله وصفا
اذا كان الكلام فيما يوهم بخلاف ما هو المراد قوله كالمحبة والتبني
ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط اراد بالمحبة محبة الملتقط وهو موسى
صلوات الله سبحانه وتعالى وسلامه على نبينا محمد وعلى موسى وسائر الانبياء
او اراد اثرها والاظهر محبة الملتقط وهو آل فرعون عليه ما يستحق
علة للالتقاط متقدمة عليه من النعت قوله ومدار قرينتها
في الاولين وانما قال في الاولين لان قرينة التبعية في الحروف غير مضبوطة
لما سيجيء ان شاء الله سبحانه وتعالى قوله جميع الحق لنا في امام الخ
البيت لعبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد بويع بعد خلع
المقتدر بالله ولقبه بالمرتضى واستوزر لمتابعة وكان واحد عصره
في الكرم والفضل وقد ادركته حرفة الادب فاضطرب امره ولم يكن خلافته
الا ثلاث ساعات من النهار قوله تقريهم من قولهم
قريت الضيف قرى وقراء اذا احسنت اليه فاذا كسرت
القاف قصرت واذا فتحت مددت والجامع بين القرى والطعن
ايصال الشيء الى الباطن قوله مطلقة وهي ما لم تقرن
بصفة مثل الفاضل المحشي في شرح المفتاح للاستعارة
المطلقة بقوله نشبت اظفار المنية وفيه نظر
لان نشبت ترشيح فانه من نشب الشيء بالشيء نشوبا اي علق فيه

من قصيدة ابي ذؤيب الهذلي

امن المنون وريبها تتوجع

فكون المستعار منه والا فالاول واذا المنية انشبت اظفارها فلان اهلكت بدل انشبت الظفر لان يجعل انشبت ترشيح التخييلية على مذهب السكاكي وتعرف الاظفار الى المكنية لكونها اقبل والحق ان انشبت من تتمة القرينة اذ لو قلت ابعدت اظفارها لما كان الاثر على الاستعارة واعلم ان السكاكي ذكر في لطائف بارض ابلى الارات الحطاب في مانحن ترشيح وليس الحطاب وصفا ولا تفريع كلام واعتبار الوصف الضمني بالمخاطبة تعسف لا يصار وكان تخصيص الصفة والتفريع بالذكر بناء على الاعم الاغلب لا الحصر فتامل قوله اي اذا ابتسم تعلقت رقاب امواله في ايدي السائلين حاصل المعنى ان بالاخذ مال الممدوح من غير علمه ويجيئون الى حضرته فيتبسم لاخذهم فيتملكونه قوله هذا التجريد لانه وصف مبني على ان قرينة الاستعارة حالية او في البيت السابق والا فشاكي السلاح قرينة للاستعارة لا تجريد قوله حتى لظن الجمهور اللام في فعله لظن لام الابتداء دخلت على الماضي بتقدير قد ويروى بظن وخص هذا الظن بالجهول مبالغة وايماء الى ان المجهول هو الذي يخفى عليه حاله فيظن ان له حاجة في السماء واما غيره فهو يعلم ان الله سبحانه وتعالى اغناه عما سواه وجعله متصفا بجميع الكمالات فلا حاجة له في شيء اصلا قوله كان فعله في الشمس بها فان قلت الاستشهاد على ما ذكره بهذا البيت لا يصح لجواز ان يجعل الضمير المنفصل اعني هي على ضمير القصة قلت في قوله تعز الفؤاد عزاء جميلا يدل على ان الضمير راجع الى الحبيبة ايضا شرط ضمير القصة ان يكون ما بعده من الجملة مشكوكة في الجملة

من تفيد التاكيد وكون المشي الحقيقي في السماء جليا لكل احد قوله اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى قال الشارح في شرح المفتاح فينبغي ان يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذي يقدم رجلا لا يؤخر اخرى بل تلك الرجل الاولى نعم يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف وفيه بحث اما اولا فلان المراد بالقدام قدام الشخص فيكون الخلف الواقع في مقابلته خلفه ايضا ومن كيفية ان هذه الهيئة المتردد واما ثانيا فلان اعتبار التقديم في الخطوة الحاصلة من الخلف وتجوز لان الخطوة انما تحصل بتقديم الرجل لانها حاصلة مفرزة تقدم تارة وتؤخر اخرى واما ثالثا فان المقصود من المثال اتحاد متعلق التقديم والتاخير كما لا يخفى على ذوي الانصاف وعلى ما ذكره الشارح لا يكونان واقعين على شيء واحد فالوجه ان يقال اخرى صفة تارة والمعنى تقدم رجلا تارة وتؤخر تارة اخرى فيتحد متعلق التقديم والتاخير قوله دفع تخصيص المجاز المركب بالحصر المستفاد من تعريف المبتدأ باللام في قوله واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل الخ وقد يعتذر بانهم لم يتعرضوا للقسم الاخر من المجاز المركب اعني ما ليس باستعارة تمثيلية لقلته وقلة لطائفه قوله لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به الخ هذا اولى من تعليل صاحب الكشاف عدم التغيير لان الامثال التي شرط لا تكون الا وفيها غرابة من بعض الوجوه فحوفظ على تلك الغرابة وحميت الالفاظ عن التغيير وذلك لان الظاهر ان فتح التاء في قولك بالصيف ضيعت اللبن لا يفيد غرابة كانت عند الكسر قوله بالصيف ضيعت اللبن الباء في الصيف بمعنى في كما في قولك جلست بالمسجد

قال الميداني ويروى في الصيف بكان بالصيف وكل من الباء وفي مقبول رواية ودراية
قوله لانه في الاصل لامرأة اي دختنوس بنت لقيط بن زرارة كانت تحت عمرو بن عدس
بن زرارة وكان شيخا فسئلت الطلاق فطلقها فتزوجت عمرو بن معبد بن زرارة
وكان شابا فقيرا فلما اشتوا اي دخلوا الشتاء ارسلت
الى الشيخ تستسقيه لبنا فقال ذلك المثل فلما رجع الرسول
واخبرها بما قال عمرو ضربت يدها على منكب زوجها وقالت هذا
ومذقه خير يعني ان هذا الشاب الجميل مع اللبن القليل الممذوق
الممزوج بالماء خير منك وعن لبنك الكثير وانما خص الصيف لان
سئوالها الطلاق كان في الصيف قوله وانما الاستعارة
في التسمية قد يقال انما سمي استعارة بناء على انه تشبيه كالاستعارة
في صفة وهي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به قوله واذا المنية
انشبت اظفارها اذا شرطية وانشبت مفسر بفعل مضمر دخل عليه اذا
تقديرا والفعل جزاء الشرط والمنية في الاصل من مني الشيء
اي قدر سمي بها الموت لانه مقدر قوله بجعل معاذة
المعاذة والتعويذ والعوذ كلها بمعنى وهي شيء علق على عنق الصبيان
صونا لهم عن العين او الجن على زعمهم قوله ولا ابقيا على ذي فضلة
البقيا اسم من ابقيت على فلان اذا رحمته قوله فمثل قولنا لج
يعني ان فيه استعارة تخييلية بدون الاستعارة بالكناية فلا يصح الحكم
بانهما متلازمان قوله ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار اي يسكتوا
عن الشيء المستعار هو كمرار البلاغة قوله اي لا من التلو
وهو زوال العقل والخزن قوله فيجب ان يكون لام التي او يحمل على حذف اللام

دون عن اي احتراز لئلا يخرج او يقال الخارج بمعنى الحاصل يقال الخارج من التقسيم كذا
اي الحاصل منها فقوله احترازا لئلا يخرج الاستعارة اي عن ان
لا يحصل الاستعارة من المجاز ويكون قسما منه فتأمل قوله
لكنها اي تعليق الحكم معداه ارادة قيد الحيثية في تعاريف
الامور التي تختلف بالاضافة ظاهر ق اليه الذهن واهل
الارادة تجري في القواعد المنطقية ايضا كما ذكروا في تعاريف
الكليات الخمس وغيرها فلا اعتداد بما ذكره جمال الدين في شرح الايضاح
من ان التقييد بالحيثية لا التفات اليه لانا لا نسلم انسباق الذهن اليه
واما تحوله على تقدير انسباق الذهن اليه لا يفيد فيما نحن فيه لان قولنا
من حيث هي موضوعة له متعلق بالاستعمال اذ لا معنى لتعلقه بالوضع
فان اريد بالوضع الوضع الذي هو وضع التخاطب لم يكن حاجة الى التقييد
بالحيثية وان اريد اي وضع كان كان استعمال لفظ الصلوة في الدعاء
اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فيه مستعملا لا له فيما هو موضوع له بوضع ما
من حيث انه موضوع له فلا اعتداد به البتة لان المخاطبة بعرف الشرع عبارة
عن رعاية اوضاع ذلك العرف في استعمال الالفاظ فمن استعمل
لفظ الصلوة في الدعاء كيف يكون مخاطبا بعرف الشرع ولو سلم
انه مخاطب بعرف الشرع فلا نسلم استعمالها فيه من حيث انه موضوع له
قوله الراجع الى معنى الكلمة المتضمنة للفائدة القيد الاول
اعني الراجع الى معنى الكلمة احتراز عن الراجع الى حكم الكلمة كما في قوله
سبحانه وتعالى وجاء ربك والاصل وجاء امر ربك فالحكم الاصلي
في الكلام لقوله ربك هو الجر واما الرفع فمجاز ومدار النكتة اللفظ

حكم لا يحل حذف كلمة لا تتم معناها ولا يحل اثبات كلمة يستغنى عنها استغناء واضحا
كالكاف في قوله تعالى ليس كمثله شيء القيد الثاني اعنى المنفخة
للفائدة احتراز عن استعمال المقيد في المطلق كالمرسن في انف الانسان
قوله ومن الامثلة وصف احدى صورتين الخ قيل عليه لان المستعار
ابدا هو اللفظ الدال على الصورة المشبهة بها لا وصفها كما يدل عليه
ظاهر العبارة وان تاويل ذلك بان المراد بالوصف اللفظ بناء على ان اللفظ
كوصف يكشف المعنى فلا يتاتى هذا التاويل في قوله لوصف لاخرى لان
المستعار له يكون المشبه لا لفظه اللهم الا ان يراد بهذا الوصف
معنى البيان فكانه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى
فيكون اللام في قوله لوصف صورة اخرى دالا على الغرضية لا صلة الاستعارة
قوله وقسمة المجاز المفرد الى الاستعارة الخ حاصله ان قسم الشيء
قد يكون اعم منه من وجه وهذا الكلام ظاهري والتحقيق ان قسم الشيء اخص منه
مطلقا فانك اذا قلت الحيوان اما اسود او ابيض فالمراد اما حيوان اسود
او حيوان ابيض هذا وقد رد جمال الدين الجواب المذكور بان كون القسم اعم
من المقسم انما يصح في التقسيم الذي لا يراد به الحصر كما في المثال المذكور وهو قولهم الابيض
اما حيوان او غيره والتقسيم الذي يذكر في شرح ابواب الكتب وفصولها يراد بها
استيفاء جملة الاقسام فلا يكون في ذلك التقسيم الذي لا يراد به الحصر و
قولهم ليس شيء من المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة داخلا في
المجاز المفرد المعرف بالكلمة ليس دليلا على صحة كلام السكاكي بل هو دليل
على خبط آخر وقع منه في هذا الكلام وفيه بحث لانه اراد بالحصر الذي
اوجبه في شرح ابواب الكتب حصر المقسم في الاقسام بمعنى انه لا يوجد قسم لذلك المقسم الا وقد ذكر

كما بدل

كما يدل عليه قوله ويراد به استيفاء جملة الاقسام فانه حاصل في المثال المذكور وفيما نحن فيه
وان اراد حصر التقسيم المنقسم على معنى انه لا يتحقق المقسم الا حيث يتحقق القسم فلا نسلم
وجوبه في ذلك الشرح كيف والكتب مشحونة بالتقاسيم التي لا يوجد فيها
الحصر كقول المنطقيين التصديق اما بديهي او كسبي وكل منهما اعم من التصديق اليقيني
الى غير ذلك قوله انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب الخ للفاضل
المحشي هاهنا كلام طويل الذيل لكن تخطئته في آخر البحث عبارة
الشارح في شرح الكشاف وهي قوله فان مبنى التمثيل على تشبيه
الحالة بالحالة بل وصف صورة منتزعة من عدة امور لوصف صورة اخرى
بان لفظ الوصف مستدرك والصواب بل صورة لان المشبه مثلا
هو الصورة المنتزعة لا وصفها ظاهرة الاندفاع لانه انما يتم اذا جعل
الوصف في عبارة الشارح معطوفا على الحالة وليس كذلك بل على
التشبيه والمراد بالوصف الاول المعنى المصدري وبالثاني الصفة المعنوية
التي هي وجه الشبه فلا يتجه الاستدراك الذي ذكره اصلا فتامل قوله و
يخالف تفسير التخييلية تفسير غيره لها اجيب بان السكاكي في هذا
الفن خصوصا في مثل هذه العبارات ليس بصدد التقليد لغيره حتى
يعترض عليه وفيه ان تغيير التفسير وتبديل الاصطلاح الثابت
من غير حاجة وبدون فائدة يعتد بها مما لا يعتد به حتى قال جلال الدين
الشارح في شرح الايضاح بناء على قول السكاكي انه اذا اجتمع
بين المستعار والمشبه به في الاستعارة بالكناية كما تقول اظفار المنية الشبيهة بالسبع
نشبت بفلان فان اظفار المنية مجاز عنده واظفار السبع
حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز واما على قول المصنف وغيره فلا يلزم

هذا المحذور لان الاظفار حقيقة وانما التجوز في اثباتها للمنية و
اضافتها اليه انتهى كلامه والجواب ان للسكاكي ان يقدر في مثله
اظفاراً آخر بان يقول التقدير اظفار المنية وكذا اظفار السبع
كما تقرر في نظائره قوله قال الشيخ عبد القاهر لا خلاف في
ان اليد اي اراد باليد ههنا البدن حيث اضافها الى الشمال
بدليل قوله ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل الى شيء واريد به
البدلا من تلك الحيثية فلا يرد ان قول الشيخ حجة عليه لا له لان كون
الاستعارة يمنع كونه حقيقة لغوية قوله وفي الترشيح بغير لفظه
الكلام في ان ترشيح الاستعارة فلا يرد ان الترشيح قد يقترن بلفظ المشبه كما في قولك
مخالب المنية الشبيهة بالسبع فان المخالب ترشيح للتشبيه لا للاستعارة
كما قرر لكن يرد عليه ترشيح الاستعارة بالكناية كما سنذكر الان ان شاء الله سبحانه وتعالى
قوله فيبحث وهو ان والجواب ان الامر الذي هو من خواص المشبه به
هذا الكلام مبني على ان لا ترشيح في الاستعارة بالكناية وبعد تجويزه فيها
كما هو الحق ما لا يرد ان الترشيح فيها يقترن بلفظ المشبه نحو
مخالب المنية نشبت بفلان فافترس الليث لان تمثال التخييلية
تكميل تقوية الاستبعاد فلا يحتاج الى صورة وهمية اخرى او يقال
الترشيح في مثله يعتبر بالنسبة الى اضراع التخييل فتامل هذا
ويرد الجواب المذكور بان خاصة المشبه به في التخييلية وان اقترنت
بالمشبه لكن المراد بالمشبه به عند السكاكي فلا يثبت الاحتياج الى
التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه وان كان المشبه به لكن ادعاء
الحقيقة والخاصة خاصة للحقيقي فيثبت الاحتياج اليه على مجرد اقتران اللازم

في التخييلية

في التخييلية بلفظ لا يلائم المستعار له والترشيح بلفظ يلائم المشبه به كما في قوله فيما ذهب اليه
قوله هذا المعنى مقارنا للوازمه اي لا يخفى ان هذا المعنى
مما يبعد في الترشيح عند من كان بطريق تفريع الكلام كما في قوله سبحانه وتعالى
فما ربحت تجارتهم قوله حتى ان المشبه به في قولنا رأيت اسدا يفترس
اقرانه اي فيبحث وهو ان هذا التوجيه وان صح في المثال الذي اورده
يعني رأيت اسدا الخ لكن لا مساغ له في قوله سبحانه وتعالى
اعتصموا بحبل الله للقطع بان اعتصموا طلب شيء يتعلق
بالعهد لا طلب الاعتصام الحقيقي المتعلق بالحبل الحقيقي حتى يستعار
المقيد للعهد كما يشهد به الذوق السليم وعلى هذا القياس نظائره فتامل
هذا وقد اورد الفاضل المحشي ايراد المذكور بانه حينئذ يكون ذكر الوصف من
المشبه فلا يكون ذكره تقوية للمبالغة المستفادة من التشبيه لا مبنيا على تناسيه كما هو
الترشيح ويمكن ان يقال مراده ان المشبه به هو الاسد الموصوف في نفس الامر بالصفة
المذكورة لا انه الموصوف من حيث انه موصوف ولو سلم فالظاهر ان خروج
عن حد المستعار له في كون ذكره تقوية للمبالغة الحاصلة في التشبيه ومبنيا على
ولا يفهم توقف تمام التشبيه على ملاحظته فان تعلق الرؤية مثلا بذات البحر ليس
كتعلقها بالبحر المفيد بتلاطم الامواج في افادة المبالغة المطلوبة الحاصل
ان الحق الفرق بين الاستعارة المفيد كما في المرشحة والاستعارة في المجموع كما في التمثيلية
ولو سلم عدم الفرق لا يمكن تصحيح خروجه عن الترشيح بان المراد منه
خروجه بالنظر الى تمام اصل المقصد بدونه وهو ادعاء العينية الكائنة بالاستعارة
المطلقة وان لم يتم كماله الحاصل بالاستعارة المرشحة فتامل قوله فقد ذكر
المشبه به اعني المنية اي فعلى هذا استعارة الموت للسبع وتعاضده الموت و

قوله ذلك

وهذا ما عمل الشارح فيما يأتي بقوله وسيجيء الكف عن جميع ما يتخاجم ذلك

واد قاله الحي فيه بحث لان المنية يسلم للمفرد الغير المتعارف

والذكر صحيح معنى الاجمال والسبع اسم للماهية المطلقة

فهاكو ومتى وان فكيف يجتمع ادعاء الترادف مع ارتكاب ذلك

التأويل اللهم الا ان يراد بالترادف التصادق قوله ثم تخييل

اي نوع في الخيال لا على سبيل التحقيق قوله ففي قولنا

نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة لتكلم فيه بحث

لان هذا الابناء في قوله سبحانه وتعالى لعلكم تتقون لان القرينة ههنا الى

التي الترجي عليه سبحانه وتعالى فلا يتصور فيه وكذا في قوله سبحانه وتعالى

ربما يود الذين كفروا لان القرينة ههنا مناسبة حالهم لكثرة الودادة

قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح توجيها لارجاع الاستعارة

التبعية الى الاستعارة بالكناية في الآيتين المذكورتين بجعل الاتقاء

استعارة بالكناية عن المرجو وجعل لعل قرينة لها وجعل الودادة

الكثرة استعارة بالكناية عن القليلة تهكما بالكفار وجعل ذكر رب قرينة لها

فيه بحث ايضا لان مدلول تتقون الاتقاء الخاص اعني المأخوذ من

حيث التشبيه على ما حققه في بحث الاستعارة التبعية وقد استعمل

على جهة التشبيه كما في المرجو الخاص فهذه الاستعارة بالكناية لا بد ان

يكون تبعية كما لا يخفى فلا يفيد ذلك في دفع التبعية من البين وكذا

الكلام في ربما يود الذين كفروا الآية والاولى ان يقال طريق الرد ههنا

ان يقال المخاطبون استعارة بالكناية اعني يرجى منهم الاتقاء والقرينة

نسبة التقوى المرجو اليهم بذكر لعل وتتقون وبهذا الحال في ربما يود فتأمل قوله ورد

الاوضح

قوله والتبعية ان الاستعارة التبعية لا يقال يجوز ان يكون استعارة بالكناية ... ان بعض ... على الاول ... منه

قوله والتشبيه هو الاسم للماهية المراد به الحيوان المفترس سواء كان الذي له اظفار وطوال او ذنب او غيرهما منه

قوله قال الفاضل المحشي اراد به السيد الشريف قدس سره

الاوضح في تقرير الرد ان قدر التبعية استعارة مصرحة بدا فقد اقربها بجوده والالمكنى

تخييلية فينفك المكنى عنها عن التخييلية وانه باطل قوله وان لا يشم

رائحته لفظا انما قال لفظا لان المعنى على التشبيه قطعا الظاهر ان اشمام الرائحة

المبنى عن الغفلة لانه لو زيد عليه ان يبين مثل المشبه المذكور بالمشبه به اما صريحا او

ضمنا كما في الخيط الابيض والاسود حيث بين الاول صريحا بقوله من الفجر والثاني

ضمنا بدليل لدلالة البيان عليه لم يصح هناك استعارة بل يجب ان يعد

مثل ذلك تشبيها لا انها تكون استعارة غير حسنة وعلى هذا قوله قد زر ازراره

على القمر فان فيه ذلك الاشمام فلا يحسن الاستعارة فيه وان لم يخرج الى باب التشبيه

لان ذكر المشبه به فيه ليس على وجه ينبئ بكون تشبيها به بل فيه رائحة الاشعار قوله

لئلا يصير الغازا يعني ان وجه الشبه اذا لم يكن جليا والمفروض انه لا دلالة عليه

من جانب اللفظ ولم يشم رائحته منه كل من التحقيقية والتخييلية الغازا وتعمية واعترض

بانه حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كما سبق ومن جملتها ان لا يكون

وجه الشبه بعيدا غير مبتذل فاشتراط جلائه في الاستعارة ينافي ذلك واجيب بانه

الجلاء والخفاء مما يقبل الشدة والضعف فيجب ان يكون في الجلاء بحيث

لا يصير مبتذلا ومن الغرابة بحيث لا يكون الغازا قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح

وانما خص هذا التوجيه بالاستعارة التصريحية لان المذكور فيها لفظ المشبه به

والمراد المشبه واذا لم يكن وجه التشبيه جليا صار مشتبها فيما بين القوم ظاهر

قصد التشبيه وادراك ان المراد هو المشبه والا لم يظهر ولم يدرك واما الاستعارة

المكنية فقد اطلق فيها لفظ المشبه واريد معناه واثبت له شيء من خواص

المشبه به دلالة على تشبيهه فلا ضير في خفاء وجه التشبيه هناك هذا كلامه

وفيه بحث لانه ظهور قصد التشبيه وادراك ان المراد المشبه بالقرينة لا يظهر وجه الشبه

قوله ينفك بالفاء وتشديد الكاف مضارع معلوم من باب الانفعال وانما اكتفينا بتصدره الانفكاك ههنا لجعل ... الفاء ... منه

قوله لا يشم بفتح الياء والشين المعجمة ... منه

قوله الثاني هو العدد الذي ... منه

والالفاظ المنبئة كذلك فلا فرق بين الاستعارة التصريحية والمكنية وذلك لازم
اللهم الا ان يقال اخفاء وجه الشبه بمستورة القرينة وجعلها مأولة واما المكنية
فقرينتها لازم له ظاهر في وجه الشبه فلها دلالة عليها فتامل **قوله** او بكل ما ينافي فيه
فيه بحث لانه عند التجريد منافي لما يتصل به اللهم الا ان يكون ما يتصل به
حولا بما يشير اليه ولو اقتصر في بيان العموم على قوله وليس بكل ما ينافي به لم يحتج
الى التكلف **قوله** حتى اتحدا اى حتى كانهما اتحدا فالكلام محمول على المبالغة في الاتحاد
قوله وتعينت الاستعارة اى وتعينت الاستعارة اذا قصد تحسين الكلام
كما يدل عليه كلام الحسن انه تعينت الاستعارة البتة ولا يصح التشبيه كيف وقد
صرح بعد ذلك بان كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه فلا منافاة
بين كلاميه فيما يجئ **قوله** لانها لا تكون الا تابعة **فيه بحث** لانه
للتخييلية عند المص اثبات اللازم وفي اللوازم واثباتها ما هو انها اكثر تفاوت
فلم لا يجوز ان يحسن قرب اللازم وقوة اختصاصه بملزومه وغير ذلك
اللهم الا ان يقال المراد تحسينها تشبيها تبع لحسن متبوعها الا ان حسنها
مطلقا تابع له فليتامل **قوله** للقطع بان المقصود سوال اهل القرية
لم يلتفت الى قول القاضي بان القرية يطلق على الاهل والجدران جميعا على وجه
الاشتراك لانه معلوم ان القرية موضوعة للجدران المخصوصة دون الاهل
فاذا اطلقت على الاهل لم يطلق الا لقيام قرينة تدل على المحذوف
ولو كانت مشتركة لم يكن كذلك **قوله** والحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس
فان قلت اذا كان مثله خبر ليس لا شك ان اسمه الشيء لزم ان
يكون ما هو في موضع المبتدأ نكرة وما وضع في موضع الخبر معرفة وهو باطل بالاتفاق
قلت كلمة مثل لغاية توغلها في الابهام لا تتعرف فلا محذور او كالسلف في كونه

قوله ويجعل

قوله ويحتمل ان لا يكون زائدة اه **فيه بحث** اذ لو لم يجعل الكاف زائدة
لزم اثبات المثل له عز وجل وتعالى عن ذلك علوا كبيرا **قوله** بلغت اترابه
يقال ايفعت لداته وبلغت اترابه اليفاع ما ارتفع من الارض وايفع
الغلام ارتفع فهو يافع ولا يقال موفع وهو من النوادر ولدات جمع لدة
لدات الرجل اترابه اى اقرانه في السن والهاء في لدة عوض من الواو الذاهبة
من اوله لانه من الولادة وهما لدان وقد يجمع لدون **قوله** لفظ اريد به
لازم معناه **فيه بحث** لان القسم الثالث من الكناية هو الكناية في الاسناد
وكما ان المجاز في الاسناد غير المجاز في اللغة فكذلك ينبغي ان تكون الكناية
فيه غير الكناية في اللغة وان شئت فتامل في قوله ان السماحة والمروة والندى
في قبة ضربت على ابن الحشرج هل تجد فيه لفظا اريد به المعنى ومعنى المعنى **قوله** لانه
الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي اه **واما ما اورده** في التلويح من انه
لا بد في الكناية من ان يقصد تصور المعنى الحقيقي لينتقل الى المعنى المجازي المشتمل
على المناسبة المصححة للاستعمال فدعوى كون الموضوع مقصودا في الكناية دون المجاز
تحكم **قوله** معناه من جهة جواز ارادة المعنى **الظ** انه حمل الكلام
على حذف المضاف واقامة المضاف اليه لانه يقال اذا كان الفارق جواز ارادة المعنى كان من
جهة الفارق استقامة ارادة المعنى **قوله** اختصاصها بموصوف معين
عارض **المراد** بالاختصاص ما يعم الحقيقي كالواجب والقديم وغير الحقيقي كما اذا اشتهر
زيد بالمصاحبة مثلا وصار كالكاتب لا يعتد بمصاحبة غيره وانما وصف الاختصاص
بالعروض على ما في بعض النسخ لان الصفة من حيث هي صفة مثلا لا يدل الكتابة اصلها
على موصوف معين بل على موصوف ما فيكون اختصاصها بموصوفها لا كاتب
خارجة عن مفهومها فيكون عارضا **قوله** بكل ابيض مخذم الابيض السيف والجمع بيض

قوله ليحصل الانتقال يعني ان الكناية لابد ان تكون من جانب المفهوم في المكني عنه
فلا بد من الاختصاص بحسب التحقق حتى يحصل الانتقال من العام بحسب المفهوم الى الخاص
بحسب الحقيقة فلا تنافي ان العموم والخصوص غير الاختصاص كما يتوهم من العبارة قوله وعظم
الرأس بالافراط مما يستدل به على البلاهة انما قال بالافراط لان العظم الرأس واستواءه
ما لم يفرط دليل على النباهة وحسن الفهم فان قلت الاستدلال من عرض القفا
على بلاهة الرجل ليس بلا واسطة بل يستدل به الاطباء عليها بواسطة انه يدل على
كثرة الرطوبة المستلزمة للبلاهة لما ثبت عندهم ان كثرة البلغم والرطوبة يورث
عليه البرودة والنسيان فلا وجه لعد هذا المثال مما لا تكون فيه الواسطة قلت
ما ذكرته تدقيق لا يلاحظه اهل العرف بل ينتقلون منه اولا الى تلك البلاهة فلا محذور حينئذ
قوله وفيه نظر لوجهه لما سبق منه ان العموم لا ينافي الانقسام لجواز ان يكون
بين القسم والمقسم عموم من وجه كما هو المشهور قوله اذا كانت عرضية مسوقة
لاجل موصوف غير مذكور لكن لا يخفى انه في نوع قصور لان من اقسام الكناية لا جل
موصوف غير مذكور من غير ان يقصد به التعريض كما اذا قلت المؤمن هو غير المؤذي
واردت نفي الايمان عن المؤذي مطلقا من غير تعريض بموذ معين قوله ان كثرت الوسائط
مع خفاء في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة ان قلت قلة الوسائط
يدل على وجود الوسائط في الجملة وعد المثال الاول فيما سبق مما لا واسطة فيه بلا واسطة
وسبق منا تحقيقه فبين كلاميه مخالفة قلت لا شك ان الكناية الغير
العرضية ان تعددت فيها الوسائط فان خفي فيها اللزوم سمي الرمز وان لم يخف
سمي الايماء والاشارة والمراد بالقلة عدم الكثرة ليتناول انتفاء الوسائط راسا
ووجودها مع قلة وقد صرح ابو علي الكنشنوي بان لفظ قل قد يستعمل في النفي
المحض لكن ان يحمل ههنا على المعنى الاعم ليشمل القسمين قوله كقوله آذيتني

لم يرد بما ذكره انه يجوز ان تريد تارة بضمير المخاطب في آذيتني غير المخاطب وحده
فيكون مجازا وتريد به اخرى المخاطب وغيره معا فيكون كناية اذ ليس بين المخاطب
وغيره لزوم يعتبر في الكناية او المجاز بل المراد ان الكلام المذكور يدل عرفا على
تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزمه لزوما عرفيا تهديد المؤذي مطلقا
فان اريد تهديد المخاطب مع تهديد موذ آخر كان كناية وان اريد تهديد غيره فقط
كان مجازا مركبا قوله الاستعارة ابلغ من التشبيه اي اكثر مبالغة
فابلغ من المبالغة لا من البلاغة وكانه مبني على ما نقل عن المبرد والاخفش من
جواز بناء افعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كانفعل واستفعل ونحوهما
فيكون الشيخ في امثال هذه المقامات تارة يقول ابلغ وتارة يقول اشد مبالغة
قوله المطابقة مأخوذة من طابق الفرس اذا وضع رجله مكان يده
وكونهما من وجوه التحسين يعرف بالذوق السليم وكذا باقي الوجوه قوله بين
متضادين هذا اخذ بالاقل كما في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد
والا فالمطابقة جارية فيما فوق المتضادين قوله لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت
قال ابن الحاجب في الكافية وقد جاء معناه ان الآية الكريمة تدل على زيادة
لطف من الله سبحانه وتعالى في شأن عباده يثيبهم على الخير كيف ما وقع
ولا يجزيهم على الشر الا بعد الاعتمال والتصرف قوله تردى
ثياب الموت اي جعلها رداء لنفسه السندس هو ما رق من الديباج
وخضر مرفوع خبر بعد خبر لا مجرور صفة لسندس لان القوافي على الضم فان ما قبله
غدا غدوة والحمد نسج رداءه فلم ينصرف الا والكفانة الاجر وما
بعده كان بني نبهان بعد وفاته نجوم سماء خر من بينها البدر قوله
كقول الحريري غدا غبر العيش الاخضر وقع في المقامات هذا بعد قوله ازور المحبوب الاصفر

خضرة العيش كناية عن تقوية وطيبة فان كل غصن طري يوصف بالخضرة **والازورار** الانحراف والفؤاد جانبا الى أسي ثقي اي رق قلبه **والازرق** الخالص العداوة البشرين قيل انما وصف الشديد العداوة بالزرقة لانه من اعدائهم الاوائل اهل الروم والزرقة غالبة عليهم ثم سمي كل عدو شديد وان لم يكن كذلك بازرق كذا في شرح الايضاح لجلال الدين عليه رحمة الملك المعين **والموت الاحمر** الشديد يقال احمر الناس اي اشتد وقيل اراد بالموت الاحمر القتل **قوله** مثل تبينة واللزوم **قيل** لا وجه لالحاق هذا النوع بالطباق لانه داخل في نوعه لان منافي اللازم منافي الملزوم فبين المذكورين تناف في الجملة فيكون طباقا لا ملحقا به **وقد يجاب عنه** بان معنى قوله في الجملة بوجه ما في وجوه التقابل الاربعة وهذا الامر ليس كذلك اذ التقابل الذي فيه ليس تقابلا بين عينيهما بل بين احدهما وملزوم الآخر فيكون ملحقا بالطباق بهذا الوجه **وانت خبير** بان هذا الجواب انما يدفع الاعتراض عن المصنف واما عن الشارح فلا لانه عمم التقابل في الجملة عن الاربعة فتامل **قوله** ومقابلة الاربعة بالاربعة **فيه بحث** فانه فات في الآية التقابل الرابع لان لفظ فسنيسره تكررت في الآيتين ولم يختلف فما تمت مقابلة الاربعة بالاربعة **ويمكن ان يقال** يحتمل ان يكون فسنيسره في معنى نقدره لانه اذا نقدره كان ميسرا لكن ذلك غير صريح واما اعتبار المقابلة الرابعة بين اليسر والعسر ففيه ما سننقله عن الايضاح ان شاء الله سبحانه وتعالى بعد هذا **وقال الواحدي** في مقابلة الخمسة بالخمسة منها قول المتنبي شعر

ازورهم وسواد الليل يشفع لي … وانثني وبياض الصبح يغري بي

وفيه نظر لان لي وبي صلتان لشفع ويغري فهما من تمامهما بخلاف اللام وعلى في قوله سبحانه وتعالى

لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت والمقابلة انما يكون بين المستقلين كذا في الايضاح **واما مقابلة** الستة بالستة فمنه قول عنترة شعر

على رأس عبد تاج عز يزينه … وفي رجل حر قيد ذل يشينه

قال العصدي في شرح اللامية هذا ابلغ ما يمكن ان ينظم في هذا المعنى **قوله** قوله سبحانه وتعالى وصدق بالحسنى الآية اي بالخصلة الحسنى وهي الايمان او بالملة الحسنى وهي ملة الاسلام او بالمثوبة الحسنى **قوله** سبحانه وتعالى فسنيسره اي سنهيئه من يسر الفرس للركوب اذا اسرجها والجمها ومنه كل ميسر لما خلق له **قوله** وتحو غرار في صفة الابل وقيل بصفة شاجر الرماح حال انحنائها عند الطعن وحال استقامتها بلا انحناء اصلا وفي حالها معا لان الوتر ينعطف ثم يستقيم **قوله** كالقسي المعطفات القسي بكسر القاف وكسر السين المهملة جمع قوس بالفتح فالسكون واصله قووس بدليل قولهم قوس شيخ مستقوس اي منحني ورجل متقوس اي معه قوس فقدموا اللام موضع العين لكراهتهم اجتماع الضمتين والواوين فحصل قسوو فقلبت الواو المتطرفة ياء فصار قسوي فاجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكنة فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء ثم كسر السين لتناسب الياء فصار قسيا بضم القاف ولما ثقل الانتقال من الضمة الى الكسرة قلبوا ضمة القاف كسرة للاتباع فحصل قسي بكسر القاف والسين وتشديد الياء المثناة فوزنه فليع قال في الصحاح الجوهري واذا نسبت اليها قلت قسوي لانه فلوع مغير من فعول **قوله** بما يناسب ابتدائه في المعنى **لو قال** بما يناسب ما قبله بدل ابتدائه لكان اولى لان قوله لا تدركه الابصار الذي يناسبه اللطيف وان كان ابتداء الكلام لكونه رأس الآية لكن قوله وهو يدرك الابصار الذي يناسبه الخبير

قوله فان اللطيف بنا كمنه غير مدرك بالابصار وفيه تامل
او الكتاب له هو اللطيف المشتق من اللطافة وهو لين على الوجهين واللطيف
المشتق منه من اللطف بمعنى الرأفة فلا يظهر مناسبته قوله اللهم الآن يقال
اللطيف ههنا مستعار من مقابل الكثيف لما لا يدركه الحاسة ولا يستقطع
فيها وهذا القدر يكفي في المشاكلة قوله نطبع الاسجاع
يقال طبعت السيف والدرهم اي عملت وطبعت من الطين جرة
قوله ومنه المشاكلة ان كان بين المشاكل والغير علاقة
مجوزة للتجوز من العلاقات المشهورة فللاشتراك ونحو المشاكلة
موجبة لمزيد حسن كما بين السيئة وجزائها وان لم يكن كما بين الطبخ و
الخياطة فلا بد ان يجعل الوقوع في الصحبة علاقة مصححة للمجاز في الجملة
والا فلا وجه للتعبير به عنه فان قيل كان ينبغي ان يذكر المشاكلة
في الكف الثاني لانها متعلق باللفظ اجيب بانها انما صوحبت
مع المطابقة والمقابلة لتجانسها في تسميتها بحسن الكف
بالمطابقة والمقابلة في قوله سبحانه وتعالى ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا
قوله حيث اطلق النفس على الذات ان عرادان المعنى ولا اعلم ما
في ذاتك فعبر عن الذات بالنفس لوقوعه في نفسي وانت خبير بانه لا اعلم
ما في ذاتك وحقيقتك ليس بكلام مرضي بل الوجه ان يقال انه عبر
عن لا اعلم معلومك بلا اعلم ما في نفسك لوقوع التعبير عن
تعلم معلومي بتعلم ما في نفسي كذا في شرح الكشاف قوله
اي توقع المزاوجة وذلك ان تزاوج على لفظ الخطاب ويسند ذلك
الفعل المبني على ما جوزه الكشي في قوله سبحانه وتعالى لقد تقطع بينكم قوله

اضافة

اضافت الى الوتين لحمل القصوب رواية ودراية فيه اضافة الكثير الى ما فيها كانه قربا
علقت بمرجبة وفي نعرة الشعرى في صدر القمر قوله لفظ له معنيان
قيل اراد به الزيادة على معنى واحد سواء كان له معنيان او اكثر والاقرب انه اكتفى
بالاقل كما سبق مثله قوله وهو ان يراد بلفظ المعنيان في كتب البنورية
المراد من المعنى اعم من الحقيقي والمجازي قوله وهو ذكر متعدد والفهم
راجع الى اللف والنشر لكنهما معا نوع واحد من المحسنات المعنوية
قوله ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار فان قيل قد تعين
الضمير المجرور في لتسكنوا فيه للعود الى الليل فلا تكون الآية الكريمة من قبيل
اللف والنشر لما سبق من اشتراط عدم التعيين فيه قلت التعيين
المنفي فيما سبق انما هو التعيين بحسب اللفظ والتعيين في الآية الكريمة
انما هو بحسب المعنى لا اللفظ فان ذلك الضمير صالح للعود الى النهار
من حيث اللفظ فلا تعيين لفظا اصلا قوله ذكر الاضافة يغني
عن هذا القيد فلم قلت قد ذكر صاحب المفتاح قوله
ادبيان في بلخ لا يأكلان اذا صحبا المرء غير الكبد فهذا طويل كظل
القناة وهذا قصير كظل الوتد من قبيل اللف المشتمل على ما الكلام
فمن اين التعيين فيه قلت من حيث ان اصل اسم الاشارة
ان يقارنه اشارة حسية معينة لما اريد به فان اشتبه كان كما
اذا لم يقترن فقصد التعيين كذا ذكره في شرح المفتاح
قوله سموات الآخرة وارضها ويدل عليه قوله تعالى ذكره
يوم تبدل الارض غير الارض والسموات وان اهل الآخرة لا بد لهم من
من مظل ومقل وفيه نظر لانه تشبيه لا يتوقف على كثرة الخلو وجوده

ودوامه ومن عرفه فانما يعرفه بما يدل على دوام الثواب والعقاب فلا يجدي التنبيه

قوله وفي الثاني ان بعض السعداء الخ فيه ان الخلق الغير المستحق داخلين

في الاشقياء والسعداء باعتبار خلاف الظاهر من سياق الآية

وقد فرق فيها بين اهل الموقف بالسعادة والشقاوة قوله

ساطلب حقي بالقنا ومشايخ القنا جمع قناة وهي الرمح وفي

بعض النسخ بالفتى وهو لمناسبة مشايخ وقال العصام

اراد بالفتى الكف وبالمشايخ قومه والمتلثم وضع اللثام على

الفم والانف في الحرب وكان ذلك في عادة العرب لئلا يقف العدو

على انه غير ثابت قوله وهو لا ينتزع من احد الخ الانتزاع

اورد في الحرب نفاق في العسكر لفراطهم في نفسهم الكف ويقال

في الكشاف كثرة الثوب وهو في لغة ثوب والمبالغة التي

ذكرت ماخوذة من استعمال البلغاء لانهم لا يفعلون ذلك الا للمبالغة

قوله لسعة اشداقها جمع شدق وهو جانب الفم قوله

غير متناه اي غير بالغ فيه الى النهاية قوله من طلق واحد

الطلق بالفتح الشوط يقال عدا الفرس طلقا او طلقين اي

شوطا او شوطين قوله فاغراق من قولهم اغرق

النازع في القوس ان استوفى مدها قوله ونتبعه الكرامة حيث مالا

قيل ليس هذا من باب المبالغة لان المراد بالكرامة التزويد ويمكن ان يزود الجار جاره

كلما توجه الى جهته وهو شائع عند الاسخياء واصحاب المروة قوله وما قيل

ان الكرامة هي النزول البشيء اذ النزول انما هو للقادم قوله فعدت

سنابكها جمع سنبك وهو طرف الحافر والعثير بكسر العين الغبار قوله ومنها

ما ١٨ فرع

ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة قوله الخلاعة الشطارة يقال فلان خالع العذار اي يتبع الكل

وليس مانعة غير الصدق والصواب ماخوذ من قول التبريزي الولي عند التبري

من الجنون خلعت عذاره وان حتى عليهم اطلب قوله وقد يخلق لان المفهوم

اجيب عنه بان الانتطاق المذكور ليس صفة ثابتة بل هي صفة غير

ممكنة الوقوع اذ الجوزاء ليست مما ينتطق بل وصفها بالنسبة

الى الكواكب التي هي لها شبيه الانتطاق قوله لا يقال اراد التشبيه

بهذه الحالة تشبيها بالانتطاق لا حقيقة الانتطاق بدليل قوله لانا نقول

لا نسلم بل مراده الانتطاق الحقيقي بالادعاء كما هو مدعى على ما صرح

في قوله واذا المنية انشبت اظفارها ليكون من تحت الكلام وهو مما يمتنع

وقوعه فليتامل وليتبصر قوله ومنه التفريع بالعين المهملة بعد الياء

المثناة وهو في اللغة جعل الشيء فرعا لغيره وقد روي بالغين المعجمة وهو

الافاضة والصب فوجه تسميته بهذا اللقب بذلك على هذه الرواية

ان المتكلم قد فرغ الحكم اي صب من المتعلق الاول الى الثاني قوله

احترازا عن نحو غلام زيد راكب ابوه راجل لفظا اي هو راجع الى قوله على

نشر الخ فالوجه ان يحترز بما ذكر عن نحو فرغ غلام زيد راكب وابوه راجل كما وقع

في اكثر النسخ لان اعتبار اتحاد الحكم المثبت للمتعلقين يخرج المثال

فان الحكم المثبت لاحد المتعلقين الركوب والآخر الرجولية قوله

احلامكم لسقام الجهل السقام بفتح السين المهملة المرض ولغة ما

في قوله كما وما في كم زائدة لا يمنع الجار عن العمل كما في قوله سبحانه وتعالى

فبما رحمة من الله لنت لهم اي فبرحمة فبقوله الدماء مجرورة

بالعطف وما بعدها تشفى خبر كلب بموضع النصب على الحال ويجوز كونه مرفوعا

على الابتداء وما بعض خبره قوله ولاد وآءالمجمع من شرب دم ملك اى انفع

اكثر تأثيرا يقال نجع فيه الدوآء اى نفع واثر قيل لشوط الاصبع من الرجل

فيؤخذ قطرة على تمرة فيطعم بها المعضوض فيبرأ الشفاء باذن تعالى

قوله والاساة كلهم اى مداواة جراحة الاساة على زنة غزاة جمع آس

من الاسا بالفتح يمد ويقصر وهو المداواة والعلاج والكلم الجراحة

والجمع كلوم قوله سبحانه وتعالى حتى يلج الجمل فى سم الخياط

اى حتى يدخل ما هو مثل فى عظم الجرم وهو البعير فيما هو مثل فى ضيق المسلك

وهو ثقبة الابرة قوله بيد بمعنى غير لانه لا يقع مرفوعا

ولا مجرورا بل منصوبا والاستثناء متصلا وانما يستثنى به فى الانقطاع

وكونه بيد فى الحديث بمعنى غير مذهب بعض النحاة وقيل هو فيه بمعنى لاجل

وانشد ابو عبيدة على مجيئه بهذا المعنى قول الشاعر عمدا فعلت ذاك

بيد انى اخاف ان هلكت ان ترنى بمعنى الرنين وهو الصوت قوله

هو البدر الا انه البحر زاخرا • سوى انه الضرغام لكنه الوبل

ويا ملكا ادنى مناقبه العلى • واكثر ما فيه السماحة والبذل

بحر زاخر اى مرتفع ممتلئ الضرغام الاسد والوبل جمع وابل وهو المطر

الشديد قوله انه نهب الاعمار هو الاحول فى التخصيص الذكر

وان لم يكن مستلزما لنفى ما عداه الا انه يفهم منه ذلك بالذوق وتسليم

فى كلام البلغاء قوله وفى البيت وجه آخر من المدح وهو انه لم يحو

ما نهب من الاعمار ولم يلتفت الى العمر الذى هو اعز الاشياء حتى يبقى فى

الدنيا مخلدا وفيه دلالة على كمال الشجاعة ونهاية الجرأة قال الواحدى

هذا المدح احسن ما مدح به ملك قوله وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين

اى احتمالا

اى احتمالا متساويا فلا يتناول الايهام قوله ليت عينيه سوآء المصراع

للبيت تمامه قلت شعرا ليس يدرى امديح ام هجاء وروى ان بشار

قال لعمرو وخاط لى ثوبا لا يدرى انه جبة ام قباء اقل فيك شعرا لا يدرى

انه مديح ام هجاء فان قلت الظاهر ان الشاعر اراد المدح لا بازآء

خياطة وهو الاحسان مقابل الاحسان ان يكون احسانا فلم يستو

الاحتمالان ولا يستقيم عده من التوجيه قلت المراد استواء

الاحتمالين بالنظر الى نفس الكلام وان ترجح احد الاحتمالين بالنظر الى المقام

والكلام يحتمل بمعنى النظر قوله وتفارقه باعتبار آخر وتفارقه باعتبار

آخر ايضا وهو ان المعنيين فى المتشابهات ليس متضادين بان يكون احدهما

مدحا والآخر ذما ونحوه وفى التوجيه لا بد ان يكونا متضادين

قوله ومنه الهزل الذى يراد به الجد حاصله ان ذكر الشيء

على سبيل اللعب والمطايبة بحسب اللفظ والغرض امر صحيح بحسب الحقيقة

قال فى الايضاح وترجمته يغنى عن تفسيره قوله ومنه تجاهل العارف

فان قلت ذكر السكاكى فى تنكير المسند اليه ان التجاهل لاشتماله

على نكتة تنبيهية والى سحر البلاغة وما لكه فلا يكون من المحسنات البديعية

لانها من اللواحق ولا تفيد البلاغة قلت هو من البديع من وجه

ومن علم البلاغة من وجه آخر كما نبهناك عليه فى المقدمة قوله ايا شجر الخابور

ما لك مورقا • البيت لليلى بنت طريف ترثى اخاها وكان قد قتله

يزيد مورقا حال من الكاف فى لك والعامل معنى الفعل كانه قيل

ما وقع لك حال كونك مورقا قوله وسوقا قال ادرى لحيث

اخال بكسر الهمزة على اللغة التى هى اكثر فى المضارع اى اظن قال الجوهرى فى كسر فصيح

والفتح لغة بنى كلاصة وهو كفيكس قوله كتقول قلت نعلت الى آخره

ومن هذا الباب قول ابن دويرة المغربى من ابيات تخاطب بها رجلا

اودع لبعض القضاة مالا فادعى القاضى ضياعه ان قال قد

ضاعت فيصدق انها ضاعت ولكن منك يعنى لو بقى او قال قد

وقعت فيصدق انها وقعت ولكن عنه احسن موقع وما يليق

بحال هذا القاضى قول من قال ولما ان تولت القضايا وقاضى

الجرم من كفيك فيضا ذبحت بغير سكين وانى ارجو

الذبح بالسكين ايضا ومما قيل فى القضاة قوله قضاة زماننا

صاروا لصوصا عموما فى القضايا لا خصوصا يعنى الغنم اموال

اليتامى كانهمو تلوقها نصوصا وخفنا منهمو لصالحنوا

لسلوا من خواتمنا فصوصا قوله فى غير تكلف فى السبك

المراد من التكلف الفصل بين الاسماء بلفظ غير دال على نسب تعوزك

رأيت فى يد الفاضل ابن عمرو بكر قوله او تضعضعت اى تضعت قوله او

فى مجرد الوزن بل فى عدد الحروف ايضا قلت الحصر مستفاد من لفظ مجرد اضافى

بالنسبة الى الثالث المنفى فيهما فلا محذور قوله الشرك بفتح الشين والراء

المهملة حبالة الصائد قوله على زيادة من كما هو مذهب الاخفش

حيث جوز زيادة من فى الاثبات خلافا للجمهور قوله من عصاه ضرب بالعصا

وقيل من العصيان اى عاصية لاعدائهم عاصمة لاصدقائهم قوله ه

وهو مثلثة لان الحرف الجنبى له الاشك ان لفظ هو فى كلام المصنف

راجع الى الحرف الذى فى قوله ثم الحرف والتذكير باعتبار اللفظ وظاهر كلام

الشارح يدل على انه راجع الى المضارع ولا يخفى فساده قوله اللهم الا ان

يقال

يقال مراد الشارح بيان حاصل المعنى وان اختلف مرجع الضمير فى البيان والمبين فليتامل

قوله بينى وبين كفى الحر الكن البيت والدامس شديد الظلمة

من دمس يدمس بالضم وبالكسر والطامس الدائر لا تبيين فيه اثر ظاهر يهتدى

افل خبا اى ضراعا قوله وفى عدم تقارب الفاء والميم نظر

قد يجاب عنه بان المراد من تقارب المخرج ههنا قصر المسافة

بين المخرجين وان كانا مختلفين وليس بين مخرجى الفاء والميم تقارب

بهذا المعنى اذ الميم من ظاهر الشفتين والفاء من باطن الشفة السفلى

وباطراف الاسنان وانت خبير بان هذا الجواب يدل على عدم

اتحاد مخرجهما لا على طول المسافة بينهما فليتامل قوله سريع

الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعى الندى بسريع حريص على

الدنيا مضيع لدينه وليس لما فى بيته بمضيع قوله الاكواب

جمع كوب وهو كوز لا عروة له قوله فى سدر مخضود السدر

شجر النبق يقال له بالفارسية كنار والمخضود الذى لا شوك له كانه خضد

اى قطع شوكه والطلح شجر الموز وله نور كثير طيب الرائحة وعن السدى

شجر يشبه طلح الدنيا ولكن له ثمر احلى من العسل والمنضود الذى

ينضد بالحمل من اسفله الى اعلاه فليست له سوق بارزة فى الصحاح

نضد متاعه ينضده بالكسر وضع بعضه فوق بعض فهو محمود واى

منضد الابنية الشمى قوله واثرت به الارض اى صارت ذا ثروة

وغنى قوله ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة الزرابى البسط

الفاخرة جمع زربية مبثوثة اى مبسوطة والنمارق جمع نمرقة

بالضم والفتح وهى الوسادة الصغيرة قوله بها الوحش الخ

ذو ثروة وذو ثرو وذو ثراء بفتح الثاء فى هذه الثلاث الاخيرة الثالثة

بالمد كلها بمعنى كثرة المال

ولها معان اخر فلينظر

فى المطولات من

اللغات

وقال

القائل البحتري يمدح ابن خاقان وذكر مبارزته للأسد والضمير في اجحم واقدم للأسد

قوله فالبناء بحاله فاصبتين لا يتصور الا اذا كان البيت بحيث يصح الوزن فيستلزم تحققها استقامة للوزن قوله والاعتناء من العنت

وهو الوقوع في امر شاق وقد عنت الرجل واعنته غيره قوله ٥ سأشكر عمرا الخ قيل الابيات لمحمد بن سعيد الكاتب يمدح الاسر

بن عمرو بن سعيد العاصي دخل عليه فرأى كم قميصه متمزقا من تحته فبعث اليه عشرة آلاف درهم فقال فيه الابيات وان في قوله وان هي

جلت للوصل اي لم تمتن وان كانت تلك النعم جليلة في نفس الامر وقيل يحتمل ان يكون نافية معطوفة على لم تمتن اي ولم يكن جليلة عند عمرو

وان كانت كذلك في نفس الامر قوله بدل من عمرو فينبغي ان يقدر الرابطة اي ايادي له لوجوبه في بعض البعض وبدل الاشتمال

وان لم يجب في بدل الكل لعدم وجوبه في الجملة التي هي نفس المبتدأ وقد جوز الفاضل المحشي في شرح المفتاح كون الايادي مفعولا ثانيا ايضا

وفيه نظر لانه مخالف لتصريح ائمة اللغة حيث صرحوا بعدم تعديته الا الى مفعول واحد اللهم الا ان يبنى على التوسع قوله

زلة القدم والنعل كناية عن نزول الشر والمحنة الكلام مبني على تشبيه السقوط الرتبي الذي هو الفقر بالسقوط الحسي الذي هو المشاهد

لجامع ملال القلب وانكسار البال وقد يجوز ان يكون من قبيل اطلاق المقيد على المطلق الآن قوله ٥ وانما قلنا ان الخاتمة من الفن الثالث

الخ قد سبق منا ما فيه في بحث المقدمة تحقيقه فلينظر فيه

قوله لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام فيه بحث وهو

العدم

ان عدم الرجوع الى تحسين الكلام البليغ على عدم دخوله في البلاغة

لا يستلزم ولهذا جعل في الايضاح ما يرجع الى التحسين في الخط ونحوه مما لا

اثر له في التحسين اصلا قسمين مما لا يدخل في فن البلاغة ولم يذكر

في المختصر الا عدم الرجوع الى تحسين الكلام الصواب في العبارة

ان يقول لعدم الرجوع اليه ويمكن ان يوجه ان لفظ او اشارة الى التخيير

في التعبير عن علة وجود ترك التعرض ومثله شائع في عبارة المفتاح قوله

بالتهلل اي البشاشة والسرور قوله فرضل اي بعد بالزاي المعجمة والحاء المهملة

قوله ما نشد القصيدة التي اولها لعمرك ما ادري الخ انشد

يتعدى الى مفعولين يقال انشدني شعرا فمفعوله الاول ههنا محذوف

اي انشده اوجل من الوجل وهو الخوف وموضع على ايتنا نصب

لانه مفعول لا ادري وقوله واني لا وجل اعتراض والغدو بالغين المعجمة

اي بصبح الموت وقوله واول مبني على الضم لقطعه عن الاضافة منويا

كما في قبل وبعد اي اول كل شيء وحاصل المعنى وبقائك لا اعلم اينا

يكون اقدم في الآخرة عدو الموت عليه واني لخائف مترقب قوله ٥

ودع المكارم جمع مكرمة بمعنى الكرامة والبغية الحاجة قوله وقوفا

جمع واقف من الوقف بمعنى الحبس لان الوقوف بمعنى اللبث لازم

والمذكور في البيت متعد مفعوله مطيهم وانتصابه على الحالية

من فاعل نبك اي قفا نبك في حال وقف اصحابي مراكبهم على يقولون

لا تهلك اسى اي من فرط الحزن وشدة الجزع وتجمل اي اصبر صبرا جميلا

قوله يسمى اغارة ومسخا الاغارة في اللغة نهب المال والمسخ تحويل الصورة ووجه التسمية اظهر قوله اعدى الزمان

الاعداء بعبرا وقل ايضا انه مصدر اعدى من باب الافعال بمعنى ان يتجاوز الشيء عن صاحبه
الى غيره والاسم العدوى بفتح العين وسكون الدال المهملتين وفي الحديث لا عدوى
اى لا يعدو شيء شيئا كما زعمه الجهلاء قوله لان المعنى على المضي والمراد
لقد كان فان قلت المعنى وان كان على المضي الا انه عدل الى المستقبل قصدا
للاستمرار وحكاية للحالة الماضية كما تقرر في امثاله قلت لا نم بيونكل
الزمان بعد الاعداء استحالته ايام لم يحسن حمل المضارع على الاستمرار ولا على
حكاية الحال تامل قوله وذكر ابن جنى الخ فالبيت على ما ذكره ابن جنى
من الغلو كقوله وأخفت اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف التى
لم تخلق قوله رحب الباع الرحب الواسع والباع قدر مد اليدين
قوله واعلم انه يجوز في تشابه المعنيين اضداد البيتين نسيبا
يقال نسب الشاعر بالمرأة ينسب بالكسر نسيبا اى شبب بها
قال الزمخشري في مقدمة الادب نسب بالمرأة نسيبا غزل الغزل بها
غزلا غزل تغزل هذا كلامه قوله السلب المختلس يقال خلست الشيء
اختلسته اى استلبته قوله سلبوا بضم اوله على صيغة المجهول
قوله ولم يستنكر الخ روى انه لما بلغ هارون الرشيد كثرة افضال
الفضل البرمكي وفرط احسانه في زمانه غار عليه غيرة افضت به
الى التنكر له والاحن فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات شعر
فولا لهارون امام الهدى ٭ عند احتفال المجلس الحاشد ٭ انت على ما
بك من قدرة ٭ فلست مثل الفضل بالواجد ٭ ليس على الله بمستنكر
ان يجمع العالم في واحد ٭ فامر هارون باطلاقه وخلع على ابى نواس خلعة
الاحتفال الاجتماع والحاشد الجامع قوله ويجوز ان يكون الواو للعطف

ترجحت

ترجحت الحالية لما في العطف من ايهام تجويز عدم محبته مع محبة الملائمة فيه
قوله وقد ظللت عقبان الخ العقبان جمع عقاب الراية وهو العلم
الضخم شبه بالعقبان من الطير الضخمة كذا في الصحاح وقال الشارح
الفاضل الخلخالى المراد بعقبان الاعلام هو القتور المعمولة من الذهب
وغيره على رؤس الاعلام والعقبان الثاني خطا وصورة
جمع عقاب الطير وهو الطائر المعروف الذى يضرب للارنب وانما
قيدنا الثاني بقولنا خطا وصورة لان مادة هذه الكلمة وحروفها
عين مادة عقبان وحروفه في قوله ظللت عقبان الا ان بينهما
فرقا لان التحتية الواقعة بعد القاف في الاول مثناة وفي الثاني
موحدة قوله كما يحكى عن ابن ميادة ميادة اسم امرأة
والتهلل طلاقة الوجه والاهتزاز التحرك والمهند السيف
المطبوع من حديد الهند والخطيئة اسم شاعر سمى به لقصره وقيل
لدمامته قوله اغرب ماض من الافعال اى اتى بشيء غريب بديع
قوله ازمعت قيل ازمعت يتعدى بنفسه يقال ازمعت الامر
ولا يقال ازمعت على الامر بخلاف العزم فانه يتعدى بعلى وقيل يتعدى بنفسه
وقيل يتعدى بنفسه وبعلى كما في جمعته واجمعت عليه والاول مذهب الكسائي
والثاني مذهب الفراء ولفظ ما في قوله ما جرم زائدة قوله وتمامه
ليوم كريهة وسداد ثغر وبعده كاني لم اكن فيهم وسيطا ولم يك نسبتي
من آل عمران قوله الوجنات جمع وجنة وهو ما ارتفع من الخدين
والشقيق ورد احمر والغض بالضاد المعجمة الطرى والمراد به
خد الحبيب وروضة آس مغمول اطلعت والآس ورد اخضر اصفر

كذا في شرح الايضاح للجلال الدين الشاشي والمراد بها هنا شعر النابت على وجه
والعرج في عذاري للذاء وعذار الرجل شعره النابت في موضع العذار
وابراد السابري بالنصب على انه صفة لعذاره الا انه اسكنه للضرورة
وتوقفا امر من توقف يتوقف اصله توقفن قلبت النون الخفيفة الفا
قوله العوالي جمع عالية الرمح وهو ما دخل منه في السنان
الى ثلثة والسوابق الخيل قوله قول المعري قوله هو ابن جلا
اى رجل وضح امره وكشف قوله وطلاع الثنايا اى ركاب
لصعاب الامور وهذا كله تهكم به والثنايا جمع ثنية وهي طريق
العقبة قوله كقول بعض المغاربة المغاربة جمع مغربي والتاء
في الجمع عوض عن ياء النسبة كالحنابلة في جمع الحنبلي قوله
احلام بالحاء المهملة جمع حلم بضم المهملة وهو ما يراه النائم في نومه
ويقال له الرؤيا قوله والنار مرفوع عطف على عمرو او معطوف
على الرمضاء فيكون ارق خبرا لهما معا قوله وعمرو وهو جساس بن
مرة فيه سهو لان عمرا هو عمرو بن الحارث وجساس هو
جساس بن مرة فليس احدهما الآخر وقد ذكر في مجمع الامثال ان
جساسا ركب فرسه واخذ رمحه واتبعه عمرو بن الحارث فلم يدركه
حتى طعن كليبا فدق صلبه ثم وقف عليه فقال يا جساس اغثني
بشربة ماء فقال تركت الماء وراءك وانصرف عنه فلحقه
عمرو فقال يا عمرو اغثني بشربة ماء فنزل عمرو عليه واجهز عليه هذا
صريح فيما قلته قوله وينبغي ان يجتنب في المديح ما يتطير به روي
انه لما بنى المعتصم بالله قصره بميدان بغداد وجلس فيه وانشده اسحاق

الموصلي

الموصلي يا دار غيرك البلى ومحاك * يا ليت شعري بالذي ابلاك
فتطير المعتصم بالله وامر بهدمه قوله هي الدنيا تقول بملء فيها
مطلع قصيدة لابي الفرج الساوي يرثي فخر الدولة وما بعد البيت
فلا يغرركمو حسن ابتسامي * فقولي مضحك والفعل مبكي
لفخر الدولة اعتبروا فاني * اخذت الملك منه بسيف هلك
وقد كان استطال على البرايا * ونظم جمعهم في سلك ملك
فلو شمس الضحى جاءته يوما * يقال لها عتوا اف عنك
ولو زهر النجوم اتت رضاه * تأبى ان يقول رضيت عنك
فامسى بعد ما فرع البرايا * اسير القبر في ضيق وضنك
اقر انه لو عاد يوما * الى الدنيا تسربل ثوب نسك
يقال فرعت قومي اي علوتهم بالشرف او بالجمال والضنك الضيق
قوله اي الذين ادركوا الجاهلية والاسلام
الشعراء على اربع طبقات
الجاهليون كامرئ القيس وزهير وطرفة والمخضرمون
وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام كحسان ولبيد
والمتقدمون من اهل الاسلام كالفرزدق وجرير وذي
الرمة وهؤلاء كلهم يستشهد بكلامهم ويعتبر باقوالهم
الفصيحة والمحدثون من اهل الاسلام الذين نشأوا
بعد الصدر الاول من المسلمين كالبحتري وابي الطيب
ولا استشهاد بكلامهم الآن يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه
ولا وجه لهذا الجعل ولو صدر عن صاحب الكشاف الزمخشري

قوله كقوله لو رأى ابيه زرى شيب الحج فذ بقاى استغنى

ان يكون هذا من الاقتضاب لان اول كلامه يذم الشيب ويحتمل ان يكون

ابو سعيد شيبا فيكون مناسبا لاول الكلام واعترض على المص

بان كلامه يدل على ان ابا تمام من المخضرمين مع انه لم يدرك

بالجاهلية واجيب بان مراده ان الاقتضاب مذهب

العرب والمخضرمين وهذا لا ينافى ان يسلكه الاسلاميون

ويتبعونهم فى ذلك ولذا اورد ههنا بيت ابى تمام قوله

كقوله بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله ومثله فى الفارسية

طواوعرض خواستم اين جا مهرا مصلحت باشكستم خامه را واعلم انه

المص لم يتعرض لذكر حسن المطلع وهو ايضا مما يستحسن رعايته

فى الكلام البليغ وفسر بان يخرج المتكلم الى غرضه بعد

الشروع فى الكلام بتقديم وسيلة موصلة اليه كقوله سبحانه وتعالى

اياك نعبد واياك نستعين فانه قدم الوسيلة التى هى العبادة

على المطلوب الذى هو الاستعانة لانه اسرع الى الظفر به كما يفعل

ذلك عند الحضور الى الملوك والكبار قوله وجميع فواتح السور

وخواتمها واردة على احسن الوجوه بيانه انك اذا نظرت الى فواتح

السور جملتها ومفرداتها رايت من البلاغة والتفنن وانواع

الاشارة ما يقصر عن كنه وصف العبارة كالتحميدات المفتتح بها

اوائل السور وكالابتداء بالنداء فى مثل يا ايها الذين آمنوا فان

مثل هذا الابتداء يوقظ السامع للاصغاء اليه وكذا الابتداء

بحروف التهجى نحو الم وحم فانه مما يتعجب ويحرض على الاستماع اليه

لانه

لانه يقرع السمع شيء غريب لم يسمع قبل واما خواتم السور القرآنية

ففى غاية الحسن ونهاية اللطافة التى لم يخطر مثلها ببال الفصحاء فضلا عن البلغاء

الاترى انها تستيقظ عن الغفلة الى الدعاء الذى ختم به سورة البقرة

والى الوصايا التى اشتمل عليها خاتمة سورة آل عمران

والى الفرائض التى انقسمت لاصحابها فى خاتمة سورة النساء

والتبجيل والتعظيم الذى فى خاتمة سورة الانعام

وغير ذلك من انواع اللطايف واضراب المحاسن التى لا يعد ولا يحصى

قد سود البياض اولا بهذه الحاشية فاضل من فضلاء العصر ثم بيض

السواد ثانيا بترتيبها كامل من كملاء الدهر والمسود الذى سودها

ابتداء الفاضل السيد محمود بن ايوب والمبيض الذى بيضها

بعده الفاضل الشيخ محمد المتحاشى عن العيوب وصادف التسويد

سنة ثمان وسبعين والف ووقع فى المسودة تسع عشر سنين

فى ايادى خلف ثم وقع ترتيب التبييض سنة سبع وتسعين والف

من الهجرة على يد الفاضل الشيخ محمد السياهى الملكاوى الساكن فى الحجرة والان

تم على يد ابنه الفقير الحقير المحتاج الى ربه الملك القدير على بن الشيخ

محمد بن الشيخ على الشهير بسياهى زاده بين الصغار الفقير

جعل الله سبحانه وتعالى سعيهم مشكورا وصنيعهم مبرورا وخطاياهم

معفوا وذنوبهم مغفورا واتمامه فى اول رابع الثلث الاول من ثلاثة

الاثلاث الاربعة وهو ثانى الاول المعبر عنه بالاول والثانى من اثنين المعنية

من تسعة عشر عشرات بعد الآحاد والثمانية المنتشرات والمفاد منه

تلفظ اول الهجاء اذ به يستكمل المرتجى والله سبحانه وتعالى اعلم

فقصح

فان لم تفهم ما طلع من الفم وما نبته القلم فلا تكن في الالم فاستمع يا ابن عم
ما قلته لك فقل نعم فبعون الله سبحانه وتعالى وكرم تم ذا في تاريخ صحت
مكتوم ، وبعد ذا ان صدر الفقير مقهور في استخزان
دفينة الرقم المسطور ، فالق اذنك لصيحة ديك المسحور
وهو ينادي ويقول استيقظوا يا بالغفلات المسجور ، فقد تم الرقيم
بصدري غرفات وقصور ، اول صبح وحضور
وختامه في ساحل مجرى مراكب البحيرة السويدية ، من سواحل
دار السلطنة العلية العثمانية في سلطانية الحميدية ، الذي اشتهر
بقرية بيقوز من مضافات قلعة يوروز ، من لواحق مدينة اسكدار ، صانها
الله سبحانه وتعالى عن الآفات كل دار ، وصلى الله سبحانه وتعالى وسلم
على جميع الانبياء والمرسلين ، خصوصا منهم على
افضلهم محمد وعلى آله واصحابه اجمعين و
الحمد لله رب العالمين